الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة تشرين
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

أثر مؤشرات الضغوط والفرص والمبررات على قياس الغش في بيئة المراجعة السورية دراسة تجريبية

رسالة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه
في اختصاص المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد

إعداد الطالب
عبد الرحمن عمر الحارس

إشراف

المشرف الرئيس
الدكتور ماهر الأمين
أستاذ مساعد في قسم المحاسبة بجامعة تشرين

المشرف المشارك
الدكتور محمد بهلول
أستاذ مساعد في قسم المحاسبة بجامعة تشرين

العام: ٢٠١٤

لقد تم إجراء معظم التعديلات التي طلبت من السادة أعضاء لجنة الحكم أثناء جلسة المناقشة العلنية.

١ـ الدكتور لطيف زيود

٢ـ الدكتور عصام قريط

٣ـ الدكتور عصام العربيد

٤ـ الدكتور ماهر الأمين

٥ـ الدكتورة ليلى الطويل

SYRIAN ARAB REPUBLIC
Ministry of Higher Education
Tishreen University

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة تشرين

قرار لجنة الحكم على أطروحة دكتوراه

اجتمعت لجنة الحكم المشكلة بموجب قرار مجلس البحث العلمي رقم /٢١٤٦/ المتخذ بالجلسة رقم /٢١/ المنعقدة بتاريخ ٢٧/ شعبان /١٤٣٥/هـ الموافق ٢٥ / ٢٠١٤/٦ م في تمام الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الثلاثاء الموافق٢/ ٩ / ٢٠١٤ م.

والمؤلفة من السادة:

الدكتور: لطيف زيود الأستاذ في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص / المحاسبة الضريبية / عضواً .

الدكتور: عصام قريط الأستاذ في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق اختصاص / مراجعة حسابات / عضواً .

الدكتور : عصام العربيد الأستاذ في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص / المحاسبة المالية وتحليل النشاط الاقتصادي / عضواً.

الدكتور: ماهر الأمين الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص / المحاسبة المالية وتحليل النشاط الاقتصادي/ عضواً ومشرفاً .

الدكتورة: ليلى الطويل الأستاذة المساعدة في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص / نظم معلومات محاسبية/ عضواً .

وناقشت أطروحة الدكتوراه التي تقدم بها الطالب **عبد الرحمن عمر الحارس**

بعنوان: **أثر مؤشرات الضغوط والفرص والمبررات على قياس الغش في بيئة المراجعة السورية – دراسة تجريبية**

وبعد المداولة قررت لجنة الحكم:

١) **منح الطالب عبد الرحمن عمر الحارس درجة الدكتوراه بعلامة قدرها (رقماً ٨٠٠) (كتابة...ثمانون.....)**
درجة وبتقدير(جيد جداً) في اختصاص المحاسبة من قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد.

٢) **رفع هذاالقرار إلى المجالس المختصة لمنحه الدرجة المذكورة واستصدار القرارات اللازمة لتمتعه بحقوق هذه الدرجة وامتيازاتها وفق الأصول النافذة.**

اللاذقية: يوم الثلاثاء الموافق ٢ / ٩ / ٢٠١٤ م.

الدكتورة	الدكتور	الدكتور	الدكتور	الدكتور
ليلى الطويل	ماهر الأمين	عصام العربيد	عصام قريط	لطيف زيود

شهادة

نشهد بأن العمل الموصوف في هذه الدراسة هو نتيجة بحث قام به الطالب عبد الرحمن الحارس بإشراف الدكتورين ماهر الأمين ومحمد البهلول،وأي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق بالنص.

المرشح

عبد الرحمن لحارس

الأستاذ المشرف

الدكتور ماهر الأمين

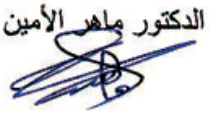

تصريح

أصرح بأن هذا البحث:

/أثر مؤشرات الضغوط والفرص والمبررات على قياس الغش في بيئة المراجعة السورية - دراسة تجريبية / لم يسبق أن قبل للحصول على أية شهادة،ولاهو مقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشح

عبد الرحمن لحارس

تصريح

لقد أجرى الطالب عبد الرحمن الحارس التعديلات التي طلبت منه من قبل أعضاء لجنة الحكم على رسالة الدكتوراه بمعرفتي وإشرافي.

الأستاذ المشرف

الدكتور ماهر الأمين

حقوق الطباعة/تفويض الجامعة

أصرح بأن حقوق طباعة هذه الرسالة تمتلكها جامعة تشرين، وأفوض جامعة تشرين بهذه الحقوق.

الملخص

تتعرض معظم الشركات لمخاطر الغش المختلفة، والتي من الممكن أن تصل في بعض حالات الغش الكبيرة إلى: انهيار وإفلاس بعض الشركات، خسائر استثمارية وقضائية ضخمة، وسجن عدد من الأعضاء الفاعلين في الشركات، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تآكل الثقة في سوق رأس المال. ونتيجة الآثار السلبية السابقة، استجابت الجهات الناظمة لمهنة المراجعة بإصدار عدد من المعايير التي وصفت مشكلة الغش، الذي يمكن أن ينتج عن تحريف التقارير المالية، أو عن اختلاس أصول الشركة، ويرتبط ظهوره بوجود ثلاثة عوامل هي: الضغوط، الفرص، والمبررات. انطلاقاً مما سبق، تهدف الدراسة الحالية في قسمها الأول إلى التحقق من مدى وجود علاقة بين كل من الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية، والغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة وبين مؤشرات عوامل الضغوط والفرص والمبررات المتعلقة بكل منهما والموجودة في بيئة المراجعة السورية، واستنتاج معادلتي نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس درجة نوعي الغش، كما تهدف الدراسة في قسمها الثاني إلى التحقق مما إذا كانت مهنية أداء المراجع السوري تشكل فرصة لارتكاب الغش بنوعيه.

تتألف هذه الدراسة من خمسة فصول، تتشكل من خلال فصل لتمهيد البحث، ثلاثة فصول للدراسة النظرية، وفصل للدراسة الميدانية. وبغرض تحقيق أهداف البحث السابقة، صممت الدراسة الحالية بشكل مختلط يجمع بين أدوات البحث الكمي المعتمدة في دراسات المسح (كأداتي المقابلة الشخصية، والاستبانة)، وبين أدوات البحث النوعي المعتمدة في المدخل الاستكشافي (كالعصف الذهني ومجموعات التركيز) والتي تم تضمينها ضمن أداة المقابلة الشخصية. تم التعرف على مؤشرات عوامل الغش الموجودة في بيئة المراجعة السورية اعتماداً على المقابلة الشخصية مع المراجعين السوريين، ومن ثم مسحت آراء عينة من هؤلاء المراجعين باستخدام أداة الاستبانة. تم تحليل البيانات الناتجة عن الاستبانة والمتعلقة بالقسم الأول باستخدام اختباري ارتباط سبيرمان وبيرسون، واختبار الارتباط الجزئي، بالإضافة لتحليل الانحدار الخطي المتعدد. كما تم تحليل بيانات القسم الثاني المتعلق بمهنية أداء المراجع السوري باستخدام اختباري Kolmogorov-Smirnov و Mann-Whitney.

أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعي الغش وبين كل من مؤشرات عوامل الضغوط والفرص والمبررات، كما أظهرت النتائج أن مهنية أداء المراجع السوري "كما يراها المراجعون السوريون" تعاني من نواحي قصور عديدة يمكن أن تشكل بحد ذاتها فرصة لارتكاب الغش، كما توجد اختلافات جوهرية بين آراء المراجعين الذين يمتلكون خبرة سابقة في اكتشاف الغش وأولئك الذين لا يمتلكون هذه الخبرة حول التأهيل العلمي للمراجع السوري ومحافظته على متطلبات التدريب المستمر.

الكلمات المفتاحية: مثلث الغش، مؤشرات عوامل الغش، مهنية أداء المراجع السوري.

Abstract

Most of the companies are exposed to different risks of fraud which may lead in some large fraud cases to collapse and bankruptcy of some companies, huge investment and lawsuit losses, and imprisonment of number of active members in the companies, which in turn lead to erosion of confidence in the capital market. As a result of previous negative effects, audit profession regulators responded by issuing a number of standards that described the problem of fraud and showed that fraud arises as a result of fraudulent financial reporting or misappropriation of company's assets. Also, fraud presence is correlate with the existence of fraud risk factors: pressures, opportunities, and rationalization.

Proceeding from the above, the present study aims in its first part to investigate whether there is a relationship between fraud resulting from fraudulent financial reporting and from misappropriating of the company's assets and between the fraud risk factors of pressure, opportunities, and rationalizations existed in the Syrian audit environment. Furthermore, this part seeks to conclude two multiple linear regression equations for the two types of fraud. The second part of the study aims to verify whether Syrian auditors professional performance constitutes a chance to commit fraud of both types.

This study consists of five chapters, formed by a chapter to pave the research, three chapters for the theoretical study, and chapter for the field study. In order to achieve the objectives of the study, current study has been designed in a mixed form that combines the quantitative research tools adopted in the surveys (such as: personal interview, and questionnaire) and qualitative research tools adopted in the exploratory approach (such as: Brainstorming, and Focus Groups) which included within personal interview. The fraud risk factors exist in the Syrian audit environment were identified depending on personal interviews with the Syrian auditors. Also, the Syrian auditor's opinion was surveyed using the questionnaire.

The questionnaire data related to the first part of the study were analyzed using Spearman, Person, and partial correlation tests, in addition to multiple linear regression analysis. The questionnaire data related to the second part were analyzed using Kolmogorov-Smirnov test and Mann-Whitney test.

The analysis clarified the presence of a statistically significant relationship between the two types of fraud and between each of the fraud risk factors: (pressure, opportunities, and rationalizations). Besides, the analysis showed that the Syrian auditors professional performance "as seen by the Syrian auditor" suffers from many shortcomings which could constitute an opportunity to commit fraud. In addition, there are substantial differences between the auditors opinion, who have previous experience in fraud detection, and those who don't have this expertise which is related to the Syrian auditor qualifications and meeting the requirements of continuous training.

Key words: fraud triangle, fraud risk factors, auditor professional performance.

الشكر والتقدير

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى أساتذتي الدكتور ماهر الأمين والدكتور محمد البهلول اللذين قدما كامل الدعم والعلم والجهد، وكان لهما فضل كبير في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة الحكم والمناقشة التالية أسماؤهم لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذا العمل:

الدكتور لطيف زيود

الدكتور عصام قريط

الدكتور عصام العربيد

الدكتور ماهر الأمين

الدكتورة ليلى الطويل

وأتقدم بالشكر إلى السيد عميد كلية الاقتصاد في جامعة تشرين، الدكتور يوسف محمود

كما أتقدم بالشكر إلى السادة مراجعي الحسابات الذين ساهموا في هذا العمل.

الفـهـرس	رقم الصفحة
الفصل الأول: الاطار العام للبحث	1
1.1 المقدمة	1
2.1 الدراسات السابقة	2
3.1 مشكلة البحث	12
4.1 أهمية البحث	13
5.1 أهداف البحث	14
6.1 فروض البحث	14
7.1 منهج البحث	15
8.1 محددات البحث	16
9.1 الخلاصة	16
الفصل الثاني: طبيعة الغش وخصائصه	17
1.2 المقدمة	17
2.2 تعريف الغش	17
3.2 أنواع الغش	21
1.3.2 اختلاس أصول الشركة	21
2.3.2 تحريف التقارير المالية	22
3.3.2 الفساد	24
4.2 مثلث الغش	24
1.4.2 الضغوط/ المحفزات	26
2.4.2 الفرص	29
3.4.2 المبررات/ المواقف	30
5.2 معين الغش	32
6.2 أساليب الغش	34
7.2 مؤشرات عوامل الغش	39
1.7.2 مؤشرات الغش بحسب معايير المراجعة ذات العلاقة والمبادئ التوجيهية لممارسي المهنة	40
2.7.2 أهمية مؤشرات الغش	46
3.7.2 الجوانب السلبية لمؤشرات اكتشاف الغش	51
8.2 الخلاصة	51
الفصل الثالث: مسؤولية المراجع الخارجي عن اكتشاف عمليات الغش ومساهمته في إدارة مخاطرها	53

1.3 المقدمة	53
2.3 مسؤوليات مراجع الحسابات	53
1.2.3 مسؤولية المراجع القانونية تجاه العملاء	53
2.2.3 مسؤولية المراجع تجاه الطرف الثالث	54
3.2.3 مسؤولية المراجع الجنائية	55
4.2.3 مسؤولية المراجع الاجتماعية	55
3.3 مسؤولية مراجع الحسابات وإجراءاته تجاه اكتشاف الغش	55
1.3.3 تطور مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف الغش بحسب معايير المراجعة	57
2.3.3 إجراءات مراجع الحسابات لاكتشاف الغش وفقاً لمتطلبات معياري المراجعة (SAS: 99) و(ISA: 240)	61
4.3 إدارة مخاطر الغش	72
1.4.3 ماهية المخاطر المختلفة	72
2.4.3 المفهوم العام لإدارة المخاطر	72
3.4.3 برنامج إدارة مخاطر الغش	77
5.3 الخلاصة	89
الفصل الرابع: واقع مهنة المراجعة والتحديات القائمة في مواجهة ظاهرة الغش في سورية	91
1.4 المقدمة	91
2.4 واقع مهنة المراجعة في سورية	91
1.2.4 التطور التاريخي لمهنة المراجعة خلال الفترة الممتدة بين العام 2000 والعام 2011	91
2.2.4 مراجعة القطاع العام الإداري والاقتصادي	96
3.2.4 التحديات التي تواجه المهنة	97
3.4 ظاهرة الغش في سورية	98
4.4 مواجهة ظاهرة الغش في سورية	99
5.4 الخلاصة	100
الفصل الخامس: الدراسة العملية	101
المبحث الأول: منهج البحث وجمع البيانات	102
1.1.5 المقدمة	102
1.2.5 منهج البحث وطرق جمع البيانات	102
1.2.1.5 أدوات البحث الكمي	102
2.2.1.5 أدوات البحث النوعي	103
3.1.5 تنظيم المسح	104

1.3.1.5 المقابلات الشخصية	106
2.3.1.5 الاستبانة البريدية	108
4.1.5 الاختبارات الإحصائية وتحليل البيانات الشخصية للمشاركين في الاستبانة	112
1.4.1.5 خصائص العينة الإحصائية	112
2.4.1.5 اختيار الاختبارات الإحصائية المناسبة	112
3.4.1.5 تحليل البيانات الشخصية	114
5.1.5 الخلاصة	115
المبحث الثاني: تحليل جوانب ظاهرة الغش في سورية من خلال المقابلات	117
1.2.5 المقدمة	117
2.2.5 تحليل عناوين المقابلات	117
1.2.2.5 طبيعة أحداث الغش التي يواجهها المراجعون في بيئة المراجعة السورية	117
2.2.2.5 مسببات الغش في البيئة السورية	119
3.2.2.5 مؤشرات الغش في البيئة السورية	121
4.2.2.5 أداء المراجع السوري وعلاقته بوجود فرص لارتكاب الغش	125
3.2.5 الخلاصة	126
المبحث الثالث: مؤشرات عوامل المحفزات/الضغوط والفرص والمبررات/الاتجاهات وعلاقتها بالغش	128
1.3.5 المقدمة	128
2.3.5 مؤشرات عوامل المحفزات/الضغوط والفرص والمبررات/الاتجاهات وعلاقتها بالغش الناتج بتحريف التقارير المالية	128
1.2.3.5 استكشاف التوزيع الطبيعي للبيانات	129
2.2.3.5 اختبار علاقة وتأثير مؤشرات عوامل الضغوط والفرص والمبررات على الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية	130
3.3.5 مؤشرات عوامل المحفزات/الضغوط والفرص والمبررات/الاتجاهات وعلاقتها بالغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة	137
1.3.3.5 استكشاف التوزيع الطبيعي للبيانات	138
2.3.3.5 اختبار علاقة وتأثير مؤشرات عوامل المحفزات/الضغوط والفرص والمبررات/الاتجاهات على الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة	138
4.3.5 مهنية أداء المراجع السوري وعلاقتها بوجود ظروف وفرص تتيح حدوث الغش	145
1.4.3.5 استكشاف التوزيع الطبيعي البيانات	145
2.4.3.5 اختبار الفروقات بين المراجعين تبعاً لامتلاكهم خبرة سابقة في ارتكاب الغش	150
5.3.5 الخلاصة	154
المبحث الرابع: نتائج وتوصيات البحث	156
1.4.5 المقدمة	156

2.4.5 نتائج الدراسة الميدانية	156
3.4.5 مناقشة النتائج	159
4.4.5 التوصيات	162
5.4.5 مجالات البحث المستقبلية	164
6.4.5 الخلاصة	164
قائمة المراجع	165
ملحق رقم (1)	173
ملحق رقم (2)	220
ملحق رقم (3)	221
ملحق رقم (4)	223
ملحق رقم (5)	225
ملحق رقم (6)	226
ملحق رقم (7)	227
ملحق رقم (8)	229
ملحق رقم (9)	230

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-3	تقييم مخاطر الغش	75
1-5	تصنيف سيناريوهات القسم الثاني من الاستبانة	109
2-5	عينة المسح	111
3-5	المتغيرات التابعة والمستقلة موضع الدراسة	113
4-5	استجابات المشاركين حول حصولهم على شهادة علمية في المحاسبة أو ما يعادلها	114
5-5	استجابات المشاركين حول خبرتهم العملية في المحاسبة	115
6-5	استجابات المشاركين حول خبرتهم السابقة في اكتشاف الغش	115
7-5	اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المستقلة والتابعة الخاصة بالغش الناتج عن تحريف التقارير المالية	129
8-5	نتائج معاملي ارتباط سبيرمان وبيرسون، بالإضافة لنتائج الارتباط الجزئي – الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية	130
9-5	ملخص نموذج الانحدار الخطي- (المتغير التابع: الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية)	134
10-5	تحليل التباين للنموذج المقترح (ANOVAb)- الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية	134
11-5	تحليل الانحدار الخطي المتعدد (**Coefficients**[a])- – الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية	135
12-5	اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المستقلة والتابعة الخاصة بالغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة	138
13-5	نتائج معاملي ارتباط سبيرمان وبيرسون، بالإضافة لنتائج الارتباط الجزئي – الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة	139
14-5	ملخص نموذج الانحدار الخطي- (المتغير التابع: الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة)	142
15-5	تحليل التباين للنموذج المقترح (**ANOVA**[b]) – الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة	142
16-5	تحليل الانحدار الخطي المتعدد (**Coefficients**[a])- الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة	143
17-5	اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المستقلة والتابعة الخاصة بمهنية أداء المراجع السوري	147
18-5	تكرارات السؤال المتعلق بكون المراجع الخارجي السوري مؤهل علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى	147
19-5	تكرارات السؤال المتعلق بكون المراجع الخارجي السوري يحافظ على متطلبات التدريب المستمر	148
20-5	تكرارات السؤال المتعلق بكون نواحي الأداء لدى المراجع السوري يمكن أن تعوقه عن اكتشاف الغش في الشركة موضع المراجعة	149
21-5	تكرارات السؤال المتعلق بإمكانية استغلال إدارة الشركة موضع المراجعة نواحي ضعف أداء المراجع السوري بغرض ارتكاب الغش	149

22-5	رتب البيانات لاختبار الاختلافات بين المشاركين تبعاً لخبرتهم السابقة في اكتشاف الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية	151
23-5	إحصائية اختبار Mann-Whitney – الخبرة السابقة في اكتشاف الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية	151
24-5	رتب البيانات لاختبار الاختلافات بين المشاركين تبعاً لخبرتهم السابقة في اكتشاف الغش الناتج عن اختلاس الأصول	153
25-5	إحصائية اختبار Mann-Whitney – الخبرة السابقة في اكتشاف الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة	153

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-2	نسبة الخسائر التي يسببها كل نوع من أنواع الغش	21
2-2	مثلث الغش	26
3-2	معين الغش	32
4-2	أساليب الغش المتبعة في اختلاس أصول الشركة	37
1-3	مواجهة مخاطر الغش	83
1-5	شكل انتشار البواقي المعيارية مقابل القيم المتوقعة المعيارية لمتحول النتيجة بناءً على النموذج	133
2-5	المخطط التكراري ومخطط الاحتمال الطبيعي للبواقي	133
3-5	شكل انتشار البواقي المعيارية مقابل القيم المتوقعة المعيارية لمتحول النتيجة بناءً على النموذج	141
4-5	المخطط التكراري ومخطط الاحتمال الطبيعي للبواقي	141
5-5	شكل الانتشار لإجابات المشاركين على السؤال المتعلق بما إذا كان المراجع الخارجي السوري مؤهل علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى	146
6-5	شكل الانتشار لإجابات المشاركين على السؤال المتعلق بما إذا كان المراجع الخارجي السوري يحافظ على متطلبات التدريب المستمر	146
7-5	شكل الانتشار لإجابات المشاركين على السؤال المتعلق بما إذا كانت نواحي الأداء لدى المراجع السوري يمكن أن تعوقه عن اكتشاف الغش في الشركة موضع المراجعة	146
8-5	شكل الانتشار لإجابات المشاركين على السؤال المتعلق بإمكانية استغلال نواحي أداء المراجع السوري بغرض ارتكاب الغش	146

قائمة المصطلحات	
Fraud	الغش
Fraud Risk Factors	مؤشرات عوامل الغش
Fraud Techniques	أساليب الغش
Fraud Triangle	مثلث الغش
Fraud Diamond	معَين الغش
Pressures	الضغوط
Opportunities	الفرص
Rationalization	المبررات
Capability	المقدرة
Fraudulent Financial Reporting	تحريف القوائم المالية
Misappropriation of Assets	اختلاس الأصول
Corruption	الفساد
Risk Management	إدارة المخاطر
Fraud Risk Management	إدارة مخاطر الغش
Risk Assessment	تقييم المخاطر
Fraud Risk Detection	اكتشاف مخاطر الغش
Fraud Risk Prevention	منع مخاطر الغش
Auditor	المراجع
Auditor Responsibilities	مسؤولية مراجع الحسابات
Standards	معايير
Quantitative Research Tools	أدوات البحث الكمي
Quantitative Research Tools	أدوات البحث النوعي
Brainstorming	العصف الذهني
Internal Controls	الرقابة الداخلية
Internal Audit	التدقيق الداخلي
External Audit	التدقيق الخارجي

قائمة الاختصارات	
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants
IFAC	International Federation of Accountants
SAS	Statement on Auditing Standards
ISA	International Standard on Auditing
COSO	Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission
CAQ	Center For Audit Quality
ACFE	Association of Certified Fraud Examiners
IIA	The Institute of internal auditors
AIC	Australian Institute of Criminology
CIMA	Chartered Institute of Management Accountants
EY	Ernst &Young
IRM	The Institute of Risk Management

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

1.1 المقدمة:

يزداد الاهتمام بظاهرة الغش نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى العالمي، الأمر الذي أدى بدوره إلى ظهور تساؤلات عديدة من قبل المستثمرين والمساهمين الذين أصابهم الضرر نتيجة إفلاس الكثير من الشركات والمصارف العالمية، حيث تساءل الكثيرون عن سبب عدم إعطاء المراجع الخارجي إشارات تحذير بخصوص الحالة الاقتصادية لتلك الشركات (محمد وصالح، 2005). وفي نفس السياق أعلنت هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية Securities and Exchange Commission (SEC) عن ظهور سبع حالات غش في شهر تموز من العام 2010 وحده، خمس منها لشركات معروفة كشركتي DELL and GE (Curtis, 2010).

هذا وقد استجابت الجهات الناظمة لمهنة المراجعة كالمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (American Institute of Certified Public Accountant's) (AICPA)، والاتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants) (IFAC) لانتشار ظاهرة الغش في شركات الأعمال بإصدار العديد من المعايير، كالمعيارين (SAS 99, ISA 240) المتعلقين بمسؤولية المراجع تجاه الغش في التقارير المالية موضع المراجعة. تعرضت النشرتان لمجموعة من المؤشرات الدالة على ظهور الغش، والمصنفة بحسب عوامل ظهورها إلى مؤشرات ناتجة عن الضغوط المالية التي تتعرض لها الشركة موضع المراجعة، مؤشرات ناتجة عن توفر الظروف المواتية لظهور حادثة الغش، ومؤشرات ناتجة عن طبيعة الجانب الأخلاقي لمديري وموظفي الشركة موضع المراجعة، والذي قد يسمح لهم بتبرير قيامهم بحادثة الغش (AICPA, 2002)، (IFAC, 2009).

ونظراً لأهمية ظاهرة الغش المتنامية وبغرض الوقوف على أهم مؤشرات الغش المؤثرة على عمل المراجعين السوريين، يهتم البحث المقدم بالتعرف على هذه المؤشرات وإعادة تصنيفها وفقاً لتصنيفات المعايير الدولية الثلاثة السابقة الذكر، ومن ثم ربط كل مجموعة من التصنيفات بنوع الغش الدالة عليه (تحريف قوائم مالية، اختلاس أصول الشركة موضع المراجعة) بهدف الحصول على معادلة الانحدار المناسبة لقياس كل من نوعي الغش السابقين وفقاً لخصائص بيئة المراجعة السورية. مع العلم بوجود عدد محدود جداً من الدراسات التي اهتمت بالغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة.

تتألف هذه الدراسة من خمسة فصول، تتشكل من خلال فصل للإطار العام للبحث، ثلاثة فصول للدراسة النظرية، وفصل للدراسة العملية. وفيما يلي سيتم استعراض الدراسات السابقة التي تناولت دراسة

ظاهرة الغش وسبل كشفها وصياغة النماذج المرتبطة بها، كما سيتم التطرق لكل من مشكلة وهدف البحث، وفروض البحث المطلوب اختبارها، بالإضافة لهدف البحث والمنهج الذي سيتبع في تطبيقه.

2.1 الدراسات السابقة:

أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA نشرة معايير المراجعة (SAS 99) كما أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) نشرة المعايير (ISA 240)، وقد ألزمت النشرتان المراجع بوجوب جمع كافة المعلومات الضرورية لتقييم التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش، كما أوصت نشرة معايير المراجعة (SAS 99) بضرورة تطبيق المراجع لأحكامه المهنية فيما يتعلق بتحديد خصائص الغش وفقاً لما يلي:

1. نوع الغش: ويتضمن غشاً ناتجاً عن تقارير مالية محرفة وغشاً ناتجاً عن سرقة أصول الشركة موضع المراجعة.
2. إمكانية الغش: وتتحدد إمكانية الغش من خلال البحث في قدرته على التسبب في تحريفات جوهرية هامة.

وفيما يتعلق بنوعي الغش فقد قدمت النشرتان أمثلة لهما تشمل مكونات مثلث الغش بالنسبة لكل منهما وهي: المحفزات/الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات. (AICPA, 2002)

يمكن تصنيف الدراسات السابقة إلى صنفين أساسيين هما، دراسات تم إعدادها من قبل باحثين أكاديميين في مجال مراجعة الحسابات، ودراسات تم إعدادها من قبل هيئات وجهات مهتمة بمهنة المراجعة أو بدراسة الجوانب والآثار الناجمة عن حوادث الغش. فيما يتعلق بدراسات الباحثين الأكاديميين، فقد تنوعت هذه الدراسات من حيث تناولها لموضوع منع وكشف الغش، فمنها من اهتم بدراسة مؤشرات ظهور الغش *كدراسة (Smith et al., 2005) بعنوان "إدراك المراجعين لمؤشرات خطر الغش– حالة ماليزيا"*. وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم مؤشرات الغش بحسب رأي المراجعين الماليزيين. كما هدفت لتحديد ما إذا كان لاستكشاف بيانات المراجعين الديموغرافية تأثير على إدراكهم لأهمية مؤشرات الغش في ماليزيا. واستخدمت الدراسة الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات الخاصة بالبحث، أما عينة الدراسة فاشتملت على 200 مراجعاً ممارساً في شركات المراجعة العاملة في مدينة كوالالامبور، استجاب منهم 48 مراجعاً. وقد صنفت الدراسة تلك المؤشرات إلى ثلاث مجموعات رئيسة، وأظهرت نتائج التحليل بأن المؤشرات المتضمنة خلال مجموعة الاستقرار المالي والتشغيلي هي الأهم، تليها شخصية الإدارة وتأثيرها على بيئة الرقابة، ومن ثم تليها الشروط الاقتصادية. أما بالنسبة لبيانات المراجعين الديموغرافية، فلم يتبين أنَّ لعامل جنس المراجع، أو لمدة ارتباطه مع الشركة محل المراجعة، أو لسنوات خبرته تأثير يذكر على إدراكه لمؤشرات ظهور الغش بشكل عام. ولكن فيما يتعلق بنوع شركة المراجعة تبين وجود فرق جوهري

بالنسبة لمؤشرين هما: (ظهور برامج تحفيز غير موضوعية، الحساسية الشديدة تجاه سعر الفائدة)، وبالنسبة لخبرة المراجع السابقة في كشف الغش تبين وجود فرق جوهري تجاه مؤشر ارتفاع معدل دوران الإدارة التنفيذية.

دراسة (Lou and Wang, 2009) بعنوان "عامل خطر الغش المتعلق بمثلث الغش – تقييم حالات الغش في التقارير المالية". وهدفت هذه الدراسة إلى فحص عوامل الغش المتعلقة بمثلث الغش والمتضمنة في جميع معايير كشف الغش الهادفة إلى تقييم حالات الغش في التقارير المالية، وعمدت الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفرضيات موزعة تبعاً لتوزيع مؤشراته وهي: (المحفزات/الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات) وهذه الفرضيات هي: (يزداد خطر تحريف التقارير المالية عندما تواجه الشركة موضع المراجعة ضغوطاً مالية، سيتوفر حافز أكبر لدى المدراء لتحريف التقارير المالية عندما تواجه الشركة ضغوطاً مالية فيما يتعلق بإيراداتها، يزداد احتمال تعرض الشركة للغش عندما تزداد نسبة ظهور العمليات المالية المعقدة، تزداد الفرص المتاحة للمديرين فيما يتعلق بتحريف التقارير المالية عندما تكون الرقابة الداخلية للشركة موضع المراجعة ضعيفة، تزداد احتمالية تعرض الشركة موضع المراجعة للغش عندما تكثر التساؤلات حول استقامة مديرها، تزداد احتمالية تعرض الشركة موضع المراجعة للغش عندما تسوء العلاقة بين مدير الشركة موضع المراجعة ومراجعها)، واستخدمت الدراسة المتغيرات المستقلة التالية (الأخطاء في التنبؤات المالية – نسبة المديونية – الدائنون – نسبة الأسهم المرهونة – نسبة المبيعات غير الاعتيادية لطرف آخر – عدد الإفصاحات التاريخية السابقة – عدد المراجعين المتعاقبين)، لدراسة علاقتها مع المتغير التابع المتمثل باحتمالية ظهور الغش وصياغة نموذج تنبؤي وفقاً لهذه المتغيرات، أما عينة البحث فاشتملت على دراسة 123 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية. وأظهرت نتائج التحليل أن غش التقارير المالية يرتبط بشكل موجب بواحد من الشروط التالية: الضغوط المالية على الشركة – وجود نسبة مرتفعة من تعقيد عمليات الشركة – وجود أسئلة حول استقامة مدراء الشركة – وجود تدهور في العلاقة بين الشركة ومراجعيها، كما عمدت الدراسة إلى صياغة نموذج لكشف الغش يعتمد على النسب المالية للشركات موضع المراجعة والتي تم ذكرها سابقاً.

في نفس السياق *جاءت دراسة (Abdul Majid & Tsui, 2001) بعنوان "دراسة تحليلية لإدراك مراجعي هونغ كونغ لأهمية عوامل الغش المحددة في تقييم الخطر"*، بهدف فحص إدراك المراجعين لمستويات خطر الغش وللتصرفات غير القانونية المهمة المتعلقة بوجود ستة عوامل خطر. كما عمدت الدراسة إلى تقييم جودة أحكام المراجعين. وطبقت هذه الدراسة على مرحلتين. حيث تم الطلب من المراجعين تحديد أهمية 15 عاملاً من العوامل المرتبطة بوجود التحريفات الجوهرية، واعتماداً على استجابات الاستبانة (عينة مكونة من 45 مدير مراجعة خبيراً بموضوع الغش بسبب طبيعة عمله، وبنسبة استجابة 58%) تم تعريف ستة من أهم العوامل السابقة ليتم تضمينها في مرحلة البحث الثانية، حيث تم تصميم النموذج

(اختبار نموذج العدسة lens model) اعتماداً على آراء 30 مراجع خبير من أصل 50 تم إرسال الاستبانات إليهم من ممارسي شركات المراجعة الست الكبرى. وأظهرت نتيجة الدراسة أن ظهور تحريفات جوهرية خلال عمليات مراجعة سابقة، مؤشرات مخاطر استمرارية الشركة تعتبر من أهم العوامل في تحذير المراجع لمخاطر الغش والتحريفات الجوهرية.

أما *دراسة (Wilks & Zimbelman, 2002) بعنوان "أثر تفصيل المثلث الخاص بتقدير مخاطر الغش على حساسية المراجع بالنسبة لعاملي المحفزات والفرص"*، فقد هدفت إلى التحقق من أن تنفيذ تقييم منفصل لكل مكون من مكونات مثلث الغش وصولاً للتقييم الإجمالي للغش سيزيد من حساسية المراجع بالنسبة لعاملي المحفزات والفرص، خاصةً عندما يصل المراجع للاستنتاج بأنَّ مخاطر مبررات الإدارة منخفضة. لذا فقد سعت الدراسة إلى طرح الفرضيات التالية: أولاً: تزداد حساسية تقييم المراجع لمخاطر عاملي المحفزات/الضغوط والفرص بالنسبة للتباينات في كل منهما عند إجرائه لتقييم منفصل لكل من مكونات مثلث الغش، ثانياً: تزداد حساسية المراجع لمخاطر عاملي المحفزات/الضغوط والفرص عندما ينفذ المراجع تقييماً منفصلاً لمكونات مثلث الغش بشكل مسبق للتقييم الإجمالي أكثر من المراجع الذي لا ينفذ هذا التقييم المنفصل، ثالثاً: يحصل المراجع على تقييم أقل لإجمالي مخاطر مثلث الغش عندما يستبق هذا التقييم بتنفيذ تقييم منفصل لمخاطر مكونات هذا المثلث، وشملت الدراسة التجريبية إرسال استبانة تتمثل بمجموعة حالات وسيناريوهات تحتوي على مؤشرات عوامل الغش بدرجة تأثير مختلفة تبعاً لكل سيناريو لـ 95 مدير مراجعة ممارس، استجاب منهم 52 مديراً بنسبة استجابة 55%، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تأثير تفصيل مثلث الغش على التقييم الإجمالي لمخاطر الغش يتم من خلال زيادة تركيز المراجع على الخطر المنخفض لعامل مبررات الإدارة، يقابله وبشكل متوازن زيادة تركيز المراجع على الخطر المرتفع لعاملي الفرص والمبررات/الاتجاهات، لذا يتوجب أن تتوفر للمراجع حالة فهم منفصل لمكونات خطر الغش عند تقييم مخاطر الغش.

واستقصت *دراسة (Skousen and Wright, 2006) بعنوان "عوامل الغش المعاصرة والتنبؤ بالغش المتعلق بتحريف التقارير المالية"* مؤشرات الغش التي ترتبط من الناحية التجريبية بالغش المتعلق بتحريف التقارير المالية. تم اختيار 20 مؤشراً من مؤشرات الغش المصنفة وفقاً لعوامل: الضغوط، الفرص والمبررات/الاتجاهات والمذكورة في المعيار SAS: 99، وتم استخلاصها من التقارير المالية المنشورة بين عامي 1992 و 2001 لـ 86 شركة تعرضت لحوادث غش، ولـ 86 شركة أخرى مشابهة لها لم تتعرض لحوادث غش. تمت دراسة علاقة هذه المؤشرات بالغش المتعلق بتحريف التقارير المالية، وصياغتها ضمن نموذج للتنبؤ باحتمالية حدوث الغش. استنتجت الدراسة أن: ملكية مدراء الشركة لجزء من أسهمها وبنسبة 5% وما يزيد، يعتبر من أهم المحفزات التي قد تسبب حدوث الغش المتعلق بتحريف التقارير المالية، كما أن ضعف الرقابة الداخلية وانخفاض نسبة أعضاء لجنة المراجعة المستقلين فعلياً عن إدارة

الشركة، وحيازة رئيس مجلس الإدارة لمنصب الرئيس التنفيذي أيضاً تعتبر من أهم المؤشرات على وجود فرص تتيح حدوث الغش المتعلق بتحريف التقارير المالية.

سعت *دراسة (Chen, 2006) بعنوان "بحث إيجابي حول عوامل غش التقارير المالية للشركات المدرجة في الصين"* إلى دراسة عاملي المحفزات/الضغوط والفرص المسببين لتحريف التقارير المالية بالاعتماد على بيانات 41 شركة من الشركات المدرجة في سوق الصين للأوراق المالية بين عامي 1999 و 2004. وتوصلت الدراسة إلى صياغة نموذج لتقدير احتمالية ظهور الغش المتعلق بتحريف التقارير المالية بالاعتماد على مؤشرات العاملين السابقين. استنتجت الدراسة أن عامل المحفزات/الضغوط متمثلاً بالشروط التي تفرضها سوق الأوراق المالية على الشركات المدرجة، وعامل الفرص متمثلاً بقدرة عدد محدود من الملاك على التحكم بالشركة، قلة عدد المدراء المستقلين عن المساهمين، انخفاض عدد اجتماعات المدراء في الشركة، وضعف رقابة مجلس الإدارة على التقارير المالية، تعتبر من أهم مسببات حدوث الغش المتعلق بتحريف التقارير المالية.

كما *اختبرت دراسة (Aghghaleh et al., 2014) بعنوان "مؤشرات مثلث الغش واحتمالية ظهوره- حالة ماليزيا"* مدى فائدة نظرية Cressey حول مثلث الغش، واقترحت استخدام متغيرين لقياس عامل المحفزات/الضغوط هما: نسبة إجمالي المبيعات إلى المدينين، ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، كما اقترحت اختبار متغيرين آخرين لقياس عامل الفرص هما: عدد أعضاء لجنة المراجعة، وعدد أعضاء مجلس الإدارة. اختبرت الدراسة المتغيرات الأربعة السابقة على عينة من 140 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية منها 40 شركة اكتشفت فيها حوادث غش، وتوصلت إلى صياغة نموذج لقياس احتمالية تحريف التقارير المالية بالاعتماد على المتغيرات السابقة، واستنتجت أن ارتفاع الديون والمبيعات إلى المدينين ترتبط بشكل موجب مع احتمالية تعرض التقارير المالية للتحريف، كما استنتجت أن الاحتمالية السابقة تتناقص مع تناقص عامل الفرص من خلال زيادة عدد أعضاء كل من لجنة المراجعة ومجلس الإدارة.

واهتمت بعض الدراسات بدراسة إجراءات المراجعة المستخدمة بهدف الوقوف على إمكانية منع وكشف الغش. *كدراسة (Moyes & Hasan, 1996) بعنوان "تحليل تجريبي لإمكانية كشف الغش"* واهتمت الدراسة في التحقق من أهمية 218 عاملاً من العوامل ذات العلاقة بكشف الغش أثناء عملية مراجعة التقارير المالية، والتي تتضمن عامل خبرة المراجع والخلفية التعليمية للمراجعين، خبرة شركة المراجعة السابقة في كشف الغش، حجم شركة المراجعة، بعض الأساليب التي تعتبر ناجحة بكشف الغش. وقد استقصت الدراسة آراء 357 مراجعاً شكلت نسبة استجابة 20% إلى مجتمع (1836 مراجع) موزعين على مجموعتين: المجموعة الأولى من المراجعين عبارة عن مراجعين أعضاء في شركات مراجعة تمارس مهام المراجعة الخارجية، أما المجموعة الثانية من المراجعين فهي عبارة عن مراجعين في منشآت حكومية ومراجعين داخليين. هذا وقد تم تقسيم الأساليب المستخدمة في كشف الغش بحسب علاقتها بأربع دوائر

وهي: دائرة المدفوعات – دائرة المخزون – دائرة الأجور – دائرة المبيعات والتحصيل. وقد أظهرت نتائج المسح في جميع الدوائر التي تم فحصها أن احتمال كشف الغش يزداد بازدياد عامل خبرة المراجع، شركات المراجعة التي لديها خبرة سابقة في كشف الغش تزوّد أعضاءها بالمعلومات اللازمة والخبرات الضرورية لكشف الغش، المراجعين الحاصلين على شهادة CPA هم أكثر قدرة على كشف الغش، شركات المراجعة الأكبر توظف عدداً أكبر من المراجعين بحيث يكون الفريق أكثر فعالية في تصميم وتطبيق أساليب مراجعة المخزون من شركات المراجعة الصغيرة.

هدفت *دراسة (Manurung and Hadian, 2013) بعنوان "كشف تحريف التقارير المالية باستخدام مثلث الغش"* إلى الحصول على أدلة تجريبية حول كشف تحريف التقارير المالية بالاعتماد على مفهوم مثلث الغش. تمثلت عينة الدراسة بـ 35 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، تحتوي على بعض الشركات اكتشف فيها الغش. اعتبرت الدراسة أن تحريف التقارير المالية هو نتائج تفاعل عوامل المحفزات/الضغوط والفرص بشكل ملموس، وعمدت إلى استخلاص نموذج لكشف الغش بالاعتماد على العاملين السابقين، حيث تم تصنيف وقياس تأثير عامل المحفزات/الضغوط وفقاً لثلاث فئات هي: الاستقرار المالي، الأهداف المالية، والضغوط الخارجية، وعبرت عن الفئة الأولى بمعدل نمو الموجودات، كما عبرت عن الفئة الثانية بمعدل العائد على إجمالي الأصول، أما الفئة الثالثة فعبرت عنها بالرافعة المالية. أما عامل الفرص فتم قياس تأثيره من خلال الرقابة الصارمة لمجلس الإدارة على إعداد التقارير المالية. واستنتجت الدراسة أن احتمالية عدم تحريف التقارير المالية ترتبط بشكل طردي بمدى الاستقرار المالي للشركة وتمكنها من تحقيق أهدافها المالية، بينما ترتبط احتمالية عدم تحريف التقارير المالية بشكل عكسي مع ارتفاع مستوى الضغوط المالية الناتجة عن زيادة مستوى الرفع المالي (إجمالي الديون/ إجمالي الموجودات)، كما أن احتمالية التحريف تنخفض بوجود رقابة صارمة لمجلس الإدارة على كافة النواحي المتعلقة بعملية إعداد التقارير المالية.

في نفس السياق جاءت *دراسة (Ansah et al., 2002) بعنوان "تحليل تجريبي لإمكانية كشف الغش في نيوزيلندا"*. قدمت الدراسة عرضاً لمزايا وعيوب استخدام مؤشرات ظهور الغش كأداة دالة على ظهوره والتنبؤ به، فهذه المؤشرات من حيث المزايا تمثل الشروط الموضوعية التي يزداد احتمال ظهور الغش عند ظهورها، إلا أن هذه المؤشرات تم انتقادها وفقاً لما يلي: مؤشرات عامة ، يمكن أن تظهر عندما لا يكون هناك وجود للغش، صعبة التطبيق في البحوث وهدفت الدراسة إلى: 1- تقدير درجة كفاءة كشف الغش لـ 56 إجراء من إجراءات المراجعة المطبقة على دائرة المخزون، 2- تحديد ما إذا كانت توجد اختلافات جوهرية بين المراجعين حول كفاءة كل من إجراءات كشف الغش وفقاً للمنطقة – نوع شركة المراجعة، 3- التحقق من التأثير النسبي لعوامل المراجعة الأربعة: موقع المراجع الوظيفي – سنوات خبرة المراجع – الخبرة العملية للمراجع فيما يتعلق بكشف الغش في دائرة المخزون. تم استخدام أداة الاستبانة كأداة لجمع

البيانات اللازمة للدراسة وأرسلت إلى 400 مراجعاً ممارساً استجاب منهم 110 مراجع بنسبة استجابة 29%، هذا وقد طلب من المراجعين إبداء آرائهم حول فعالية هذه الإجراءات، وكانت الإجابات تدل على أن أقل من نصف هذه الإجراءات صنفت على أنها الأكثر فعالية في كشف الغش، بينما صنف أكثر من نصف هذه الإجراءات على أنها إجراءات معتدلة من حيث فعاليتها في كشف الغش، وصنف 15 منها على أنها إجراءات قليلة الفعالية في كشف الغش. هذا وقد أظهر تحليل الانحدار بأن حجم شركة المراجعة ومدة تعاقد المراجع وسنوات خبرته تمثل تنبؤات مهمة إحصائياً فيما يتعلق بكشف الغش في دائرة أعمال السلع ومستودعات التخزين في نيوزلندا.

كما اهتمت بعض الدراسات في فهم العلاقة بين حوكمة الشركات وكشف الغش، حيث عمدت *دراسة (Saksena, 2003) بعنوان "العلاقة بين حوكمة الشركات وغش الإدارة – دراسة تحليلية تجريبية"*. إلى دراسة 152 شركة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، 76 من هذه الشركات اكتشفت فيها حوادث غش بين عامي (1982 – 1993)، أما باقي الشركات فلم تظهر فيها حوادث للغش. كما طرحت الدراسة مجموعة من الفرضيات، منها: توجد علاقة إيجابية بين جودة الخدمة التي تقدمها شركة المراجعة وبين عدم ظهور حادثة الغش، توجد علاقة عكسية بين سنوات تدقيق شركة المراجعة لبيانات الشركة موضع المراجعة وبين تنفيذ الإدارة لحوادث غش، وجود لجنة مراجعة فاعلة يحد من غش الإدارة، تزداد احتمالية ظهور غش الإدارة بزيادة نسبة ملكية أسهم الشركة من داخلها، يزداد عدد المدراء الخارجيين في مجلس إدارة الشركات التي يظهر فيها الغش. هذا وقد أشارت نتائج التحليل إلى أهمية دور حوكمة الشركات في الحد من حالات غش الإدارة، حيث أثبتت صحة الفرضيات السابقة.

هذا وقد اهتمت بعض الدراسات بتطوير نماذج كشف الإفلاس والغش، حيث *نفذت دراسة (Lenard & Alam, 2009) بعنوان "السياق التاريخي لكشف الغش: "ابتداءً من نماذج الإفلاس وصولاً إلى أكثر مؤشرات الغش الفعالة حالياً"* مراجعة نظرية لفهم نماذج كشف الإفلاس المعدة مسبقاً خلال أبحاث الأدب المهني، والمعدة كردة فعل من قبل الجهات الناظمة لمهنة المحاسبة والجهاز السياسي الأمريكي تجاه حالات الغش والإفلاس المتكررة. وقد توصلت الدراسة إلى أن النماذج التي تكتشف احتمال فشل الشركات يمكنها أيضاً أن تشير إلى احتمال وجود الغش، لذلك عمدت الدراسة إلى تحديد ثلاثة نماذج لكشف الإفلاس طورت خلال فترة أربعة عقود (1968–2005) ونموذج واحد لكشف الغش طور في عام 1995، وذلك لتحديد ما إذا كانت هذه النماذج قادرة بشكل صحيح على التنبؤ بالغش وذلك من خلال استخدام بيانات عينتين حديثتين تم اختيارهما كنموذج لحوادث غش التقارير المالية (13 شركة ظهرت فيها حادثة الغش بين عامي 1996 – 2000، و26 شركة لم تظهر فيها حادثة الغش)، ومن ثم تم استخدام النماذج السابقة مع إضافة متغير الغش الذي تم تصميمه اعتماداً على مؤشرات محددة للغش

حددت من قبل المهنة. ولقد وجدت الدراسة أن إضافة متغير الغش إلى نماذج التنبؤ بالإفلاس أدى إلى تحسين أداء هذه النماذج.

فيما يتعلق باستخدام مفاهيم علم النفس الاجتماعي ونظريات الإدارة في كشف الغش *جاءت دراسة كل من (Zimbelman & Wilks, 2004) بعنوان "استخدام نظرية اللعبة ومفاهيم التفكير الاستراتيجي في منع وكشف الغش"*، وركزت الدراسة على فحص البحوث الأكاديمية التي تقيم قدرة المراجع على كشف ومنع الغش في التقارير المالية. وقدمت الدراسة مراجعة للجانب النظري والبحثي التجريبي من منطلق نظرية اللعبة، علم النفس الاجتماعي، ممارسات المراجعة، ولمجالات البحث المستقبلية. واقترحت الدراسة إدخال تعديلات على معايير المراجعة والتي من المفترض أن تيسر استخدام المراجع للتفكير الاستراتيجي في إطار كشف الغش. وقد تم التأكيد على ثلاثة مهام خطرة للمراجعة وهي: تقييم مخاطر الغش – تخطيط المراجعة – تطبيق مخطط المراجعة.

أما فيما يتعلق بدور الشك المهني للمراجع في كشف الغش، فقد تناولت *دراسة (Shaub & Lawrence, 1996) بعنوان "الأخلاق، الخبرة، والشك المهني – تحليل الموقف"* نموذج الشك المهني للمراجعين من خلال اعتماد نموذج (Kee & Knox's, 1970) للثقة والشك، وذلك بغرض التطبيق على المراجعين. وقد عرف هذا النموذج الشك المهني بأنه مهنة ذات طابع أخلاقي، خبير، ويكتنفه عوامل ظرفية. وقد استُخدمت معادلة النموذج لتقدير علاقة هذه العوامل الثلاثة بالشك المهني. وتم اختبار هذا النموذج على عينة من المراجعين تبلغ 156 مراجعاً، ينتمون لشركات المراجعة الست الكبرى. وتم قياس وتحليل عامل الشك المهني للمراجع من خلال تسع حالات مختلفة للخطر (من المنخفض إلى المرتفع). وأشارت النتيجة إلى أن المراجعين يزيدون من حالة الشك المهني في حالات: (العمليات غير الاعتيادية التي تتم مع أطراف أخرى – الضغط المالي على العميل – عدم دقة العميل السابقة – ضعف التواصل بينهم وبين العميل). كما أشارت النتائج إلى أن حالة الشك المهني تتراجع أحياناً عندما يكون العميل مهماً لشركة المراجعة.

أما بالنسبة لدور بنية المعرفة لدى المراجع وخبرته في كشف الغش، فقد *هدفت دراسة (Choo & Trotman, 1991) بعنوان "العلاقة بين بنية المعرفة وأحكام المراجعين أصحاب الخبرة وبين المراجعين المبتدئين"* إلى تبني خطة عمل لمعاينة بعض الاختلافات والروابط الموجودة في أحكام وبنية عمل مراجعي الحسابات المبتدئين وذوي الخبرة. وعنيت الدراسة بتذكر واستدعاء المعلومات الثابتة النموذجية والشاذة من هؤلاء المراجعين وربطها بالنتائج والأحكام المثبتة والحتمية من خلال قيام المراجعين بقراءة شرح ووصف وضع الشركة من قبل مراجع حساباتها والمتضمن وجود مشكلة أساسية فيها بالإضافة إلى وجود معلومات وعناصر نظامية وشاذة، وبعد مرور فترة للدراسة يتم العمل على استنتاج احتمالية

وإمكانية كون هذه العناصر حقيقية وصحيحة. تم التوصل إلى أن مراجعي الحسابات ذوي الخبرة استطاعوا استذكار عناصر شاذة بنسبة أكبر من المبتدئين، أما العناصر النموذجية فكانت متساوية تقريباً.

كما ناقشت دراسة *(الشنواني، 1994) بعنوان "دور مراجعة الحسابات في الحد من الاختلاس والتلاعب- مع التطبيق على قضايا محكمة الأمن الاقتصادي بدمشق"* أكثر النواحي عرضة للاختلاس والتي ثبت حدوثها في المحكمة المذكورة وهي: المدفوعات النقدية بواسطة الشيكات، المدفوعات النقدية بواسطة أوامر الصرف، المدفوعات النقدية كعمليات الاستيراد الخارجي، المدفوعات النقدية كأجور العاملين، المقبوضات النقدية بواسطة إيصالات الجباية، المخزون. وحددت الدراسة الجوانب التفصيلية لوقوع حادثة الغش بالنسبة لجميع العناوين السابقة، وأوصت بعدة توصيات منها: ضرورة زيادة الاهتمام بوظيفة الرقابة الداخلية وما تنص عليه من فصل للوظائف ذات الطبيعة المتسلسلة، عدم الإفراط بالثقة الممنوحة للعاملين وخاصة في المجال المالي، زيادة عدد العاملين في المجال المالي والمحاسبي، تعريف المراجعين بمسؤولياتهم في كشف الغش والتلاعب، ضرورة إطلاع المراجعين على كافة ما يصدر من معايير ومبادئ محاسبة ومراجعة، ضرورة إنجاز خدمات المراجعة من قبل المراجعين الأكثر تدريباً.

هذا وقد ناقشت *دراسة (الجربوع، 2004) بعنوان "مسؤولية المراجع الخارجي عن كشف الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية بالتقارير المالية في قطاع غزة – فلسطين"*. وطرح الباحث العديد من القضايا البحثية ذات العلاقة مثل: مدى وجود علاقة بين ضعف أساليب الضوابط الداخلية للرقابة وبين ميل إدارة الشركة إلى ارتكاب الأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية في التقارير المالية، مدى وجود علاقة بين مبدأ المحافظة على السرية تجاه الشركة التي يراجع حساباتها المراجع وبين إبلاغ الخطأ أو الغش أو التصرفات غير القانونية إلى أطراف ثالثة، مدى وجود علاقة بين نوع الرأي الذي سيبديه المراجع في تقريره وبين وجود أخطاء أو غش أو تصرفات غير قانونية في التقارير المالية، مدى وجود علاقة بين الكشف اللاحق للخطأ والغش والتصرفات غير القانونية في التقارير المالية بعد صدور تقرير المراجع وبين إهماله وتقصيره في أداء واجباته المهنية، مدى وجود علاقة بين تقبل المراجع الخارجي مسؤولياته في كشف الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية في التقارير المالية وبين رضا المجتمع المالي عنه وعدم رفع قضايا عليه أمام المحاكم. وهذا وركز الباحث على مسؤولية المراجع فيما يتعلق ببذل العناية المهنية اللازمة فيما يتعلق بفحص جهاز الرقابة الداخلي واتخاذ إجراءات مراجعة سليمة تقود لإنجاز مهنة المراجعة بطريقة صحيحة وكتابة تقرير مهني. واهتم الباحث أيضاً بالتأكيد على أن إدارة الشركة موضع المراجعة هي المسؤولة عن سلامة منشآتها من الغش وعن سلامة التقارير المتعلقة بها.

كما بينت *دراسة (أحمد، 2007) بعنوان "مسؤولية مراجع الحسابات عن كشف التضليل في التقارير المالية"* أنه يمكن الاستفادة من إجراءات المراجعة الواردة في نشرة معايير المراجعة رقم (240) فيما يتعلق بزيادة إمكانية كشف التضليل الذي قد تتضمنه التقارير المالية الخاضعة للمراجعة. من أهم هذه

الإجراءات: تكليف المراجعين ذوي الخبرة والمعرفة الكافية للقيام بمراجعة الحسابات ذات المخاطر المرتفعة، القيام بمراجعة تفصيلية لقيود التسويات التي تتم في الربع الأخير من السنة، والقيام بزيارة مفاجئة لمواقع تابعة للوحدة الخاضعة للمراجعة لجرد بعض الأصول القابلة للاختلاس كالنقدية والمخزون. وأوضحت الدراسة أنه يمكن الاستفادة من إجراءات المراجعة الواردة في نشرة معايير المراجعة الأمريكية (SAS 99) فيما يتعلق بزيادة إمكانية كشف التضليل الذي قد تتضمنه التقارير المالية الخاضعة للمراجعة. من أهم هذه الإجراءات: القيام بمراجعة تفصيلية للحسابات ذات المخاطر المرتفعة، الاستفادة من محامي الشركة بشأن الدعاوي القضائية المرفوعة ضد الشركة وتقديراته بشأنها، الحصول على مصادقات من الأطراف التي تتعامل معها الشركة، وتنفيذ اختبارات موسعة للرقابة الداخلية من حيث تصميمها وتطبيقها. وتطرقت الدراسة أيضاً لكل من التدابير التي تسهم في تخفيض خطر تعرض مراجع الحسابات للدعاوى القضائية، وللعوامل التي تزيد من احتمال تعرض التقارير المالية الخاضعة للمراجعة لتحريفات جوهرية.

أما فيما يتعلق بدراسات الهيئات والجهات المهتمة بمهنة المراجعة أو بدراسة الجوانب والآثار الناجمة عن حوادث الغش، فقد اهتمت هذه الدراسات في وصف حوادث الغش، أنوعها، اسبابها، آثارها، وكيفية إدارة مخاطرها. حيث ناقشت *دراسة مركز جودة المراجعة Center for Audit Quality بعنوان "منع وكشف تحريف التقارير المالية" مفهوم تحريف التقارير المالية من منظور مثلث الغش*"، حيث أرجعت الدراسة حدوث أي تحريف في التقارير المالية إلى عوامل: المحفزات/الضغوط، الفرص، والمبررات/الاتجاهات، وبينت أن أهم ثلاثة مؤشرات لعامل المحفزات/الضغوط هي: المكاسب الشخصية وما تتضمنه تضخيم للأداء بغرض الحصول على التعويضات المرتبطة بكل من مستوى الأداء وسعر السهم المستهدف، الحاجة لتلبية التوقعات المالية قصيرة الأجل، والرغبة في إخفاء الأمور السيئة. وفيما يتعلق بعامل الفرص، فإن أهم المؤشرات المرتبطة به تتمثل بضعف السمة الأخلاقية للإدارة العليا، وبعدم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية. أما عامل المبررات/الاتجاهات، فتتمثل مؤشراته بكون الأفراد الذين يحرفون التقارير المالية تتوفر لديهم إمكانية تبرير فعلتهم. وأضافت الدراسة إلى أن توفر السمة الأخلاقية الجيدة للإدارة العليا، واستخدام الشك المهني في البحث عن الغش ليس فقط من قبل المراجع الخارجي، بل أيضاً من قبل الإدارة العليا، لجنة المراجعة، مجلس الإدارة، والمراجع الداخلي، وتوافر خطوط دائمة لتبادل ومشاركة المعلومات بين كافة الأقسام المسؤولة عن إعداد التقارير المالية تعتبر من أهم الوسائل المساعدة على منع وكشف الغش (CAQ, 2010).

وقدمت *دراسة لجنة المنظمات الراعية (Committee of Sponsoring Organizations of Treadway Commission) بعنوان "تحريف التقارير المالية بين عامي 1998 و2007*" تحليلاً لحالات تحريف التقارير المالية التي حدثت في الشركات المدرجة في البورصة بين عامي 1998 و2007. وأوضحت الدراسة أن هناك 347 حالة مزعومة للغش في الشركات المساهمة العامة مقارنةً بـ 294 حالة بين عامي

1987 و1997، وأوضحت أيضاً أن الرئيس التنفيذي والمدير المالي قد اشتركوا بـ 89% من مجمل حالات الغش المدروسة، وأضافت الدراسة إلى أن الوسيلة الأكثر شيوعاً لتحريف التقارير المالية تتمثل بالاعتراف غير السليم للإيرادات، يليها تضخيم قيمة الأصول أو رسملة بعض المصاريف (COSO, 2010).

وفي سياقٍ متصل، اعتمدت *دراسة جمعية فاحصي الغش المعتمدين (Association of Certified Fraud Examiners) بعنوان "التقرير إلى الأمة حول الغش وإساءة المعاملة المهنية"* على بيانات تم جمعها من 1843 حالة للغش حدثت حول العالم بين عامي 2008 و2009. وأشارت نتائج المسح الذي أجرته الدراسة أن الشركات التي تتعرض للغش تخسر بالمتوسط حوالي 5% من إيراداتها السنوية. وأضافت الدراسة إلى أن الغش المتعلق باختلاس الأصول يعتبر أكثر أنواع الغش شيوعاً، حيث ظهر بنسبة 90% من كافة الحالات المدروسة، ولكنه أقل أنواع الغش من حيث التكلفة. بينما حلت حالات الغش المتمثلة بالفساد في المرتبة الثانية، حيث ظهرت بنسبة 30% من كافة الحالات المدروسة، لكن بتكلفة أعلى من تكلفة الاختلاس. واستقر الغش المتعلق بتحريف التقارير المالية في المرتبة الأخيرة من حيث التكرار وبنسبة تقل عن 5% من كافة الحالات المدروسة، ولكنه الأعلى تكلفة من حيث الخسارة التي تتحملها الشركات التي تتعرض لهذا النوع من الغش. وبينت الدراسة أن أكثر أنواع الشركات عرضة للغش هي البنوك والمؤسسات المالية، الشركات الصناعية، والإدارات الحكومية. واضافت الدراسة إلى أن أكثر من 80% من حوادث الغش المدروسة كانت تتم عن طريق موظفين في أقسام المحاسبة، العمليات، المبيعات، الإدارة العليا، خدمة الزبائن، والمشتريات. وختمت الدراسة بأن أكثر مؤشرات الغش دلالة هي أن مرتكب الغش يظهر بمظهر يفوق دخله أو يكون موضع ضغوط، وبالتالي تتبنى الدراسة عامل الضغوط كأهم عوامل مثلث الغش (ACFE, 2010).

كما قدمت مجموعة من الهيئات المهنية[1] في *دراستها المشتركة المنفذة لعام 2011 بعنوان " إدارة مخاطر الأعمال الخاصة بالغش – دليل عملي"* مدخلاً استباقياً لإدارة مخاطر الغش، واعتبرت هذا المدخل كأحد أهم الخطوات التي يمكن للشركة اتخاذها بهدف التقليل من التعرض لمخاطر الغش. وبما أن تحقيق الحماية المطلقة من مخاطر الغش يعتبر أمراً لا يمكن بلوغه ولا يمكن تحمل تكلفته، فإنه يمكن للشركة القيام بمجموعة من الخطوات الإيجابية والبناءة للتخفيف من هذه المخاطر، وتتمثل هذه الخطوات بمزيج من الحوكمة الكفؤة لمخاطر الغش، تقييم مخاطر الغش، وخطوات جوهرية لمنع وكشف الغش. وفي ذات الوقت، يجب أن تشتمل الخطوات السابقة على ضرورة وجود التعاون اللازم بين مختلف

[1] A joint project sponsored by the Institute of Internal Auditors, the American Institute of Certified Public Accountants, and the Association of Certified Fraud Examiners, published on June 22, 2011

الجهات داخل الشركة بهدف التحقق من أي شكوك حول وجود الغش واتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب (IIA et al., 2011).

وفي ذات السياق أوضحت *دراسة معهد الجريمة الاسترالي (Australian Institute of Criminology)* بعنوان *"مؤشرات الغش"* أنه لا توجد وسيلة مثالية للتنبؤ بمتى وأين سيتم ارتكاب الغش، إذ إنَّ كل ما يمكن التنبؤ به هو التنبؤ بوجود دوافع ومحفزات لمرتكبي الغش، تترافق هذه الدوافع أحياناً مع وجود فرص تتيح لمرتكب الغش تنفيذ فعلته دون أن يخشى كشفه. وأضافت الدراسة أن الوسيلة الأكثر فعالية لمكافحة ومواجهة الغش تتمثل بتحسين حوكمة الشركات من خلال تضمين الإطار التنظيمي للشركة على تعليمات توجب المحافظة على أقصى درجات الشفافية الممكنة في عمليات الشركة (AIC, 2001).

من خلال مراجعة الدراسات السابقة يتبين أنها اهتمت بدراسة ظاهرة الغش من عدة جوانب، فمنها من اهتم بدراسة الظاهرة من حيث المؤشرات الدالة على وجودها، ومنها من اهتم بدراسة إجراءات كشفها، ومنها من اهتم بدراسة النماذج الإحصائية المعدة لكشفها. وهذه الدراسة تهدف إلى استكمال دراسة المؤشرات الدالة على ظهور حادثة الغش في بيئة المراجعة السورية. من خلال استقصاء ماهية المؤشرات المؤثرة على هذه البيئة كما يراها المراجعون السوريون الممارسون للمهنة، ومن ثم إعادة تصنيفها وفقاً لمثلث الغش المحدد بموجب المعايير المهنية، وصولاً لاستنتاج معادلتي الانحدار المتعدد لقياس درجة الغش وفقاً للمؤشرات السابقة، المعادلة الأولى تقيس درجة الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية للشركة موضع المراجعة، والمعادلة الثانية تقيس درجة الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة موضع المراجعة. وانطلاقاً من خصوصية البيئة السورية عمد الباحث لاختبار فرضية إضافية، تتمثل باختبار ما إذا كانت مهنية أداء المراجع السوري تعاني من نواحي قصور يمكن أن تشكل بحد ذاتها فرصة لارتكاب الغش بنوعيه من قبل إدارة الشركة موضع المراجعة. وذلك من وجهة نظر المراجعين السوريين. وقد اشتقت هذه الفرضية من النتيجة التي توصل إليها (الشنواني، 1994) حيث اعتبر "غياب دور مفتش الحسابات في الكشف المبكر عن الخلل الحاصل في أنظمة الرقابة المحاسبية لمؤسسات الدولة" من الأسباب التي وفرت المناخ الملائم لحالات الاختلاس.

3.1 مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1. هل توجد علاقة بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية للشركة موضع المراجعة وبين المحفزات والضغوط المختلفة التي تتعرض لها الشركة؟

2. هل توجد علاقة بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية للشركة موضع المراجعة وبين وجود فرص تتيح حدوث الغش؟
3. هل توجد علاقة بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية للشركة موضع المراجعة وبين وجود أفراد أو جماعات داخل الشركة تبرر قيامها بهذه الحادثة؟
4. هل توجد علاقة بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة موضع المراجعة وبين المحفزات والضغوط المختلفة التي تتعرض لها الشركة؟
5. هل توجد علاقة بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة موضع المراجعة وبين وجود فرص تتيح حدوث الغش؟
6. هل توجد علاقة بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة موضع المراجعة وبين وجود أفراد أو جماعات داخل الشركة تبرر قيامها بهذه الحادثة؟
7. هل توجد علاقة بين مهنية أداء المراجعين السوريين وبين وجود فرص تتيح حدوث الغش؟
8. هل توجد اختلافات جوهرية بين المراجعين السوريين (تبعاً لخبرتهم السابقة في كشف الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) حول كون المراجع السوري مؤهل علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى؟
9. هل توجد اختلافات جوهرية بين المراجعين السوريين (تبعاً لخبرتهم السابقة في كشف الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) حول كون المراجع السوري مؤهل علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى؟
10. هل توجد اختلافات جوهرية بين المراجعين السوريين (تبعاً لخبرتهم السابقة في كشف الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) حول كون المراجع السوري يحافظ على متطلبات التدريب المستمر؟
11. هل توجد اختلافات جوهرية بين المراجعين السوريين (تبعاً لخبرتهم السابقة في كشف الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) حول كون المراجع السوري يحافظ على متطلبات التدريب المستمر؟

4.1 أهمية البحث:

يتميز هذا البحث عن الأبحاث السابقة التي درست مؤشرات الغش في العديد من بيئات المراجعة العالمية، والتي تم استعراضها سابقاً، من حيث أنه يسعى لاستكشاف مؤشرات عوامل الغش السائدة في بيئة المراجعة السورية بحسب إدراكها من قبل المراجعين السوريين الممارسين للمهنة، ومن ثم الحصول على معادلتي تحليل الانحدار لتحديد أثر مؤشرات العوامل السابقة على قياس الغش، (معادلة الانحدار الأولى

تقيس درجة الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية، ومعادلة الانحدار الثانية تقيس درجة الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة)، مع العلم أن هذا البحث يعتبر من الأبحاث القليلة التي اهتمت بقياس درجة الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة. كما يسعى البحث لاختبار ما إذا كانت توجد علاقة بين مهنية أداء المراجعين السوريين وبين وجود ظروف وفرص تتيح حدوث الغش.

5.1 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

1. استكشاف مؤشرات ظهور الغش السائدة في بيئة المراجعة السورية وفقاً لإدراك المراجعين السوريين الممارسين للمهنة.
2. قياس أثر كل من هذه المؤشرات على درجة ظهور الغش بنوعيه (غش ناتج عن تحريف التقارير المالية موضع المراجعة، وغش ناتج عن اختلاس أصول الشركة موضع المراجعة).
3. التحقق مما إذا كان الأداء المهني للمراجعين السوريين يشكل وفقاً لرأيهم فرصة لارتكاب الغش.

6.1 فروض البحث:

سوف يعتمد الباحث في إجابته على أسئلة البحث ومشكلته وتحقيق أهدافه من خلال اختبار الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة بين المحفزات والضغوط على الشركة موضع المراجعة وإدارتها وبين وجود غش ناتج عن تحريف جوهري في التقارير المالية المنشورة.
2. توجد علاقة بين فرص الغش في الشركة موضع المراجعة وبين وجود غش ناتج عن تحريف جوهري في التقارير المالية المنشورة.
3. توجد علاقة بين بين اتجاهات ومبررات الغش لدى الإدارة وموظفي الشركة موضع المراجعة وبين وجود غش ناتج عن تحريف جوهري في التقارير المالية المنشورة.
4. توجد علاقة بين المحفزات والضغوط على الشركة موضع المراجعة وإدارتها وبين وجود غش ناتج عن اختلاس أصول هذه الشركة.
5. توجد علاقة بين فرص الغش في الشركة موضع المراجعة وبين وجود غش ناتج عن اختلاس أصول هذه الشركة.
6. توجد علاقة بين اتجاهات ومبررات الغش لدى الإدارة وموظفي الشركة موضع المراجعة وبين وجود غش ناتج عن اختلاس أصول هذه الشركة.
7. توجد علاقة بين مهنية أداء المراجعين السوريين وبين وجود فرص تتيح حدوث الغش.

8. توجد اختلافات جوهرية بين المراجعين السوريين (تبعاً لخبرتهم السابقة في كشف الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) حول كون المراجع السوري مؤهل علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى.
9. توجد اختلافات جوهرية بين المراجعين السوريين (تبعاً لخبرتهم السابقة في كشف الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) حول كون المراجع السوري يحافظ على متطلبات التدريب المستمر.
10. توجد اختلافات جوهرية بين المراجعين السوريين (تبعاً لخبرتهم السابقة في كشف الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) حول كون المراجع السوري مؤهل علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى.
11. توجد اختلافات جوهرية بين المراجعين السوريين (تبعاً لخبرتهم السابقة في كشف الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) حول كون المراجع السوري يحافظ على متطلبات التدريب المستمر.

7.1 منهج البحث:

تم اختيار تصميم مختلط للبحث يقوم على الدمج بين التصاميم المستعرضة الملائمة لبحوث المسح والأكثر انتشاراً في العلوم الاجتماعية (شافا ناشيماز ودافيد ناشيماز، 2004)، وبين المدخل الاستكشافي الذي ينطوي على استخدام أساليب البحث النوعي كأسلوب العصف الذهني (Brainstorming) والمقابلات التي يحكمها أسلوب مجموعات التركيز (Focus Group). تم اختيار طريقتين لجمع البيانات من خلال المسح هما: المقابلة الشخصية والاستبانة البريدية. ففيما يتعلق بالمقابلة الشخصية، فقد تم اختيار نموذج المقابلات المركزة لأنها تمكن الباحث من تضمين أدوات البحث النوعي السابقة الذكر، وقد تم استخدام المقابلة الشخصية بغرض جمع البيانات اللازمة من قبل المحاسبين القانونيين السوريين الممارسين لتكوين تصور أولي حول طبيعة ظاهرة الغش في سورية، أنواعها، مسبباتها، وإدراك المراجع السوري لدلالة مؤشرات عواملها. ويتلخص الهدف مما سبق، بالاطلاع على حوادث الغش في البيئة السورية، ومعرفة مؤشراتها كما يدركها المراجعون، ومقارنة هذه المؤشرات بتلك الواردة بالمعيارين (SAS: 99, ISA,: 240) لتضمينها في استمارة الاستبانة في حالة عدم ذكرها ضمن المعيارين السابقين.

أما فيما يتعلق بالاستبانة البريدية، فتكونت من ثلاثة أقسام، قسم يختص بجمع بيانات المستجيبين الشخصية، وقسم يختص باختبار فرضيات الدراسة الست الأولى، وقسم يختص باختبار الفرضيات الخمسة الأخرى. وتم تصميم استمارة الاستبانة بشكل جوهري بناءً على نتائج تحليل المقابلات، والتي بينت وجود مؤشرات للغش غير مضمنة في المعيارين (SAS: 99, ISA: 240)، وبشكل جزئي في قسمه الثاني بناءً على التصميم المتبع في دراسة كل من (Abdul Majid & Tsui, 2001)، (Wilks & Zimbelman, 2002، و(Shaub & Lawrence, 1996) من حيث صياغة مؤشرات الغش ضمن حالات أو

سيناريوهات (تم اختبار 3 سيناريوهات لكل نوع من أنواع الغش)، كما تم الاعتماد على دراستي (Moyes and Hasan, 1996)، (Ansah, et al., 2002) في تصميم القسم الخاص باختبار الفرضيات الخمسة الأخيرة (من خلال سؤال المراجعين بشكل مباشر حول دور مهنية أدائهم في كشف الغش).

8.1 محددات البحث:

تتمثل محددات البحث بالمحددات المكانية المتمثلة بصعوبة الوصول للعديد من المناطق بغرض تنفيذ المقابلات وتوزيع الاستبانة، فضلاً عن هجرة العديد من المحاسبين القانونيين السوريين إلى خارج القطر.

9.1 الخلاصة:

استعرض هذا الفصل الإطار العام للبحث، وما يتضمنه من دراسات سابقة، مشكلة البحث، أهميته أهدافه، فروضه، والمنهج المتبع في تنفيذه. وبغرض تكوين صورة أولية عن الجوانب المتعلقة بالغش، لابد من التعرف على ماهيته، خصائصه، أنواعه، عوامل حدوثه، أساليبه، والمؤشرات الدالة على حدوثها وهي العناوين التي سيتم بحثها في الفصل التالي.

الفصل الثاني: طبيعة الغش وخصائصه

1.2 المقدمة:

يستعرض هذا الفصل بعض الجوانب المتعلقة بطبيعة الغش وخصائصه، حيث يناقش تعاريف الغش المختلفة، فئاته، مثلثه، معيّنه، أساليبه وخططه، ومن ثم يعمد إلى استيضاح معظم مؤشرات كشف الغش على اختلاف أنواعها.

2.2 تعريف الغش:

تتعرض معظم شركات الأعمال لمخاطر الغش المختلفة، والتي من الممكن أن تصل في بعض حالات الغش الكبيرة إلى: انهيار وإفلاس بعض الشركات، خسائر استثمارية ضخمة، تكاليف قضائية كبيرة، سجن عدد مهم من الأعضاء الفاعلين في الشركات، وإلى تآكل الثقة في سوق رأس المال. كما تأثرت سمعة وصورة عدد من الشركات حول العالم بشكل سلبي نتيجة المعلومات المنشورة عن دور بعض المدراء التنفيذيين الفاعلين في ارتكاب الغش (IIA et al., 2011). وفيما يتعلق بالأثر المالي للغش، فقد أشار المسح المقدم من قبل شركة (pricewaterhousecoopers) لاستكشاف الأثر الاقتصادي للغش على مستوى العالم في عام 2007 إلى أن 43% من المشاريع العالمية كانت ضحية لحوادث الغش خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2007 (pricewaterhousecoopers, 2007). وفي نفس السياق، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن التكلفة العالمية للاختلاس والرشوة تشكل حوالي 5% من قيمة الاقتصاد العالمي، أي ما يساوي 1.5 تريليون دولار أمريكي في السنة الواحدة (CIMA, 2008). كما بين تقرير جمعية فاحصي الغش المعتمدين (The Association of Certified Fraud Examiners) أن متوسط خسارة 1822 حالة غش قد وصل لحوالي 160 ألف دولار أمريكي، بينما تسببت ثلث خطط الغش بخسائر لضحاياها من الشركات بما يزيد عن 500 ألف دولار أمريكي، وتجاوزت خسائر ربع الحالات المصرح عنها عتبة المليون دولار أمريكي (ACFE, 2010).

وأوضحت لجنة المنظمات الراعية Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission في تقريرها عن الغش أن هناك 347 حالة مزعومة للغش المتعلق بتحريف التقارير المالية للشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية الأمريكي خلال الفترة الممتدة من العام 1998 إلى العام 2007. وأشار التقرير إلى أن الخسائر الخاصة بفترة التسعينات والتي ارتبطت بفضائح الغش الكبيرة في شركات مثل: Enron, WorldCom قد بلغت حوالي 120 بليون دولار أمريكي خلال 300 حالة غش، أي بمتوسط 400 مليون دولار أمريكي لكل حالة (COSO, 2010).

بالإضافة لما سبق، أشارت لجنة المنظمات الراعية في تقريرها نفسه إلى أن تأثير الغش يمتد لجميع الشركات بكافة أحجامها ولا يقتصر على حجم معين، حيث تشتمل حالات الغش على شركات في مراحل نشأتها بدون قيمة تذكر لأصولها ولإيراداتها، وتشتمل أيضاً على شركات تقارب قيمة أصولها 400 بليون دولار أمريكي، أو تزيد إيراداتها على 100 بليون دولار أمريكي (COSO, 2010). وفي استطلاع أجرته شركة KPMG للمراجعة في عام 2009 مع عينة من 204 من المدراء التنفيذيين لمجموعة من الشركات الأمريكية (التي تزيد عوائدها السنوية عن 250 مليون دولار أمريكي) عبر حوالي 65% ممن شملهم الاستطلاع أن الغش يعتبر من أكبر المخاطر التي تهدد منظماتهم، بينما اعتبر أكثر من ثلث المشاركين في الاستطلاع أن تحريف التقارير المالية هو أكثر أنواع الغش خطورة.

كما ويمتد تأثير الغش لكافة أنواع الشركات مثل: شركات القطاع الخاص، الشركات المساهمة العامة المتداولة أسهمها في سوق الأوراق المالية، الوكالات الحكومية، المنظمات غير الهادفة للربح. حيث أوضح تقرير جمعية فاحصي الغش المعتمدين في عام 2010 أن 42.1% من الشركات التي تعرضت للغش هي شركات القطاع الخاص، بينما تركز ما نسبته 32.1% من حالات الغش في الشركات المساهمة العامة، تلتها الوكالات الحكومية بنسبة 16.3%، بينما حازت المنظمات غير الهادفة للربح على أقل نسبة بما يقارب 9.5% من حالات الغش التي تتعرض لها أنواع الشركات المختلفة (ACFE, 2010).

وكنتيجة مباشرة للآثار السابقة، فقد كثر الجدل والنقاش في الآونة الأخيرة حول ظاهرة الغش وآثارها المختلفة، خاصةً بعد إفلاس شركات مثل: Enron, WorldCom، وبالأخص مع بروز دور سلبي لبعض شركات المراجعة في حالات الإفلاس تلك مثل شركة Arthur Anderson لذا تمخض عن هذا النقاش مجموعة من المعايير الجديدة لمهنة المراجعة، بالإضافة لعدد من القوانين الأخرى مثل قانون Sarbanes-Oxley Act 2002 في الولايات المتحدة. وهدفت هذه المعايير والتشريعات إلى ملامسة الحاجة الملحة لكافة الأطراف المهتمة بمهنة المراجعة وبالآثار السلبية لظاهرة الغش من مستثمرين، مراجعين، مشرعين وغيرهم، وتمثلت هذه الحاجة بالتركيز على محاولة منع وكشف ظاهرة الغش في الشركات وبيئة الأعمال ككل.

في إطار السعي لتقليص الآثار السلبية للغش، اهتم المسؤولون عن اصدار معايير المراجعة ذات العلاقة والباحثون دولياً ومحلياً بمحاولة إيجاد تعريف شامل لظاهرة الغش وإيضاح جوانبها كخطوة أولى تمكنهم من الحصول على فهم أوسع لها وتمهيداً لاقتراح الأطر الكفيلة بتقليصها. فعلى سبيل المثال عرف المعيار الأمريكي SAS: 99 في عام 2002 الغش بأنه: فعل مقصود يؤدي إلى تحريفات جوهرية في التقارير المالية محل المراجعة (AICPA, 2002). وأضاف المعيار أن الغش هو مفهوم قانوني واسع وأن مراجعي الحسابات لا يقدمون تأكيداً قانونياً لحدوث الغش، بل يقتصر اهتمامهم على تحديد الأعمال

التي ستؤدي إلى ظهور تحريفات جوهرية في التقارير المالية. و يشير المعيار إلى أن العامل الأساسي الذي يميز بين الغش والخطأ هو ما إذا كان الفعل الذي أدى إلى ظهور التحريفات في التقارير المالية هو فعل مقصود أو غير مقصود. في نفس السياق، عرف معيار المراجعة الدولي رقم 240، الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) الغش بأنه: عمل متعمد من قبل شخص أو أكثر في الإدارة وأولئك المسؤولون عن الحوكمة والعاملون، أو أطراف خارجية، وينطوي هذا الفعل على استخدام الخداع للحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية. بالإضافة للتعريفين السابقين، فقد قسم معيار المراجعة الخاص بالمملكة المتحدة وأيرلندا رقم 240 تعريف الغش إلى تعاريف فرعية تبعاً للشخص المشارك بارتكاب الغش، وذلك على النحو التالي: غش الإدارة: وهو الغش الذي ينطوي على اشتراك واحد أو أكثر من أعضاء الإدارة أو المسؤولين عن الحوكمة، وغش العاملين: وهو الغش الذي ينطوي على اشتراك العاملين فقط (IFAC, 2009).

كما عرف معيار المراجعة الماليزي رقم 240 لعام 2001 تحت عنوان "الغش والخطأ" الغش بأنه: عمل متعمد يقوم به فرد أو أكثر من أفراد، الإدارة، العاملين، أو من أطراف أخرى يؤدي الى حدوث تحريف في التقارير المالية (Smith et al., 2005). ووفقاً لجمعية فاحصي الغش المعتمدين (ACFE)، فالغش هو الخداع أو التحريف الذي يقوم به فرد أو كيان وهو على دراية بأن هذا التحريف يمكن أن يؤدي إلى بعض المنافع غير المسموح بها للفرد أو للكيان أو لأي طرف آخر (Ernst &Young, 2009). كما أوضح معهد المحاسبين الإداريين أن الغش من الناحية الجوهرية ينطوي على استخدام الخداع والتضليل لتحقيق منفعة غير قانونية لشخص ما في الوقت الذي يسبب فيه خسارة لشخص آخر(CIMA, 2009).

بعد استعراض ما سبق، يمكن تلخيص الآراء السابقة من خلال الإشارة للتعريف الذي قدمه البحث المشترك الذي سبق الإشارة إليه والمنفذ في الولايات المتحدة الأمريكية بين (الجهات الناظمة والممارسة لمهنة المراجعة): معهد المراجعين الداخليين، معهد المحاسبين القانونيين، معهد المحاسبين الإداريين، ومعهد فاحصي الغش المعتمدين، والذي نص على أن الغش هو أي فعل متعمد أو أي إغفال متعمد بغرض خداع الآخرين، ينتج عنه تعرض من كان ضحيته للخسارة، في الوقت الذي يحقق فيه مرتكبه قدراً معيناً من المكاسب (IIA et al., 2011).

من ناحية أخرى، تمت مناقشة الغش من قبل عدد من الباحثين المحليين والدوليين، مثل: (Beasley, 1994, AIC, 2001, Okoye et al., 2009)، (شركس، 1978، السقا، 1986، الصبان وفيومي، 1990، القاضي ودحدوح، 1999،) فعلى سبيل المثال، عرف Beasley (1994) غش الإدارة على أنه مثال للجوانب السلبية التي تكتنفها نظرية الإدارة بالوكالة، حيث يتصرف المدراء بدافع المنفعة الشخصية كمحاولة للاستفادة من ثروة المساهمين. كما عرف Henry Campbell Black (1979) الغش بأنه عدة

وسائل يمكن للإبداع البشري استنباطها، والتي يلجأ إليها الفرد للحصول على أفضلية معينة على الآخرين من خلال اقتراحات كاذبة وإخفاء الحقيقة بالإضافة إلى أنه يشمل كل المفاجآت، الحيل، الخدع، أو الإخفاء، فهو أي شكل من الأشكال غير المشروعة التي يتم إنشاؤها من قبل الآخرين (Okoye et al., 2009). وعُرِّف الغش على أنه مثل أي جريمة، هي نتاج توفر العوامل التالية: دوافع الجناة، وجود ضحايا وأهداف محتملين، وعدم وجود حارس ذي كفاءة لمنع حدوث الجريمة (AIC, 2001). كما أن الغش يمكن أن يصنف لأربع فئات على النحو التالي: الغش الذي يرتكب ضد الشركة من قبل أحد المدراء الرئيسيين فيها، الغش الذي يرتكب ضد الشركة من قبل أحد عملائها أو موظفيها العاديين، الغش الذي يرتكب بشكل مباشر ضد شخص معين من قبل شخص آخر (face to face fraud)، والغش الذي يرتكب ضد مجموعة من الأشخاص من قبل وسائل الإعلام أو غيرها من الأساليب غير المباشرة.

على الصعيد المحلي، وافق تعريف الباحثين للغش المفهوم الذي تم التطرق إليه في تعاريف الباحثين السابقة حيث عرف شركس (1978) الغش بأنه يشمل كافة التصرفات التي تقوم على التدليس وخيانة الأمانة، بمعنى التصرفات التي تقع عن قصد وعمد لتحقيق منفعة غير مشروعة على حساب الغير. ومن الناحية المحاسبية يعرف الغش بأنه التلاعب في البيانات المحاسبية التي تتضمنها المستندات أو السجلات أو التقارير المالية بهدف تحقيق غرض معين غير مشروع. وأضاف كل من الصبان وفيومي (1990) إلى أن الغش ينطوي على تعمد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، أو لتضليل طرف آخر والحيلولة بينه وبين حصوله على حقوقه المشروعة، أو تحميله بما يزيد عن التزاماته الحقيقية، أو الحصول على أصول وممتلكات الشركة لاستخدامها في الأغراض الخاصة.

وذكر السقا (1986) أن الغش ينتج عن الأخطاء التي ترتكب عن طريق العمد وترقى إلى مستوى الغش والتزوير وتتضمن اختلاس أصول الشركة سواءً أكانت بصورة بضائع أو نقد، أو تحريف الحسابات للتأثير على عرضها لنتائج الأعمال وللمركز المالي للشركة. وناقش كل من القاضي ودحدوح (1999) مفهومي الاختلاس والتلاعب. حيث عرفا الاختلاس على أنه استيلاء شخص على المال الموجود في حيازته بمقتضى وظيفته بقصد التملك. كما عرفا التلاعب على أنه يشتمل على التلاعب بالحسابات بهدف تحقيق ربح صوري وإظهار أداء الشركة بشكل جيد وذلك لتضليل وخداع مستخدمي التقارير المالية من مساهمين ومقرضين ومستثمرين.

وبالتالي، يمكن تعريف الغش بأنه فعل مقصود من قبل موظف أو أكثر من موظفي الشركة بغرض اختلاس أصول الشركة و/ أو تحريف قوائمها المالية بغرض تحقيق مكاسب غير أخلاقية. وعلى أية حال وبغرض توفير فهم أفضل لظاهرة الغش فإنه من الضروري دارسة الأنواع التي يتكون منها أو التي عادةً ما يتمثل بها.

3.2 أنواع الغش:

عادة ما يرتبط ظهور الغش بأنواع أو أشكال مختلفة، وذلك تبعاً للطريقة التي يرتئيها مرتكبه. وفي إطار سعيهم لدراسة ظاهرة الغش، اهتم الباحثون بتحديد وشرح أنواع الغش المختلفة. فعلى سبيل المثال حددت جمعية فاحصي الغش المعتمدين في تقريرها لعام 2010 ثلاثة أنواع رئيسة لظهور الغش هي الأكثر تأثيراً على كافة الشركات. يرتبط النوع الأول منه باختلاس أصول الشركة: واعتبر التقرير هذا النوع من الغش بأنه أكثر أنواع الغش شيوعاً، ويتمثل بسرقة أو سوء استخدام أصول الشركة، كسرقة المخزون أو النقد المتاح، وتحريف الفواتير وأجور العاملين. ويرتبط النوع الثاني منه بتحريف التقارير المالية للشركة: واعتبر التقرير هذا النوع من الغش بأنه أكثر أنواع الغش تكلفةً وذلك لأنه عادة ما يتسبب بخسائر مالية كبيرة. أما النوع الثالث فيتمثل بالفساد بشكل عام: كاستخدام الرشوة، تعارض المصالح، وسوء استخدام المعلومات السرية (ACFE, 2010). ولقد وافق التصنيف السابق لأنواع الغش التصنيف الذي قدمه معهد المحاسبين الإداريين في إنكلترا، بالإضافة لتشابه شروحات كل نوع من أنواع الغش أيضاً (CIMA, 2009). وفيما يلي يوضح المخطط أدناه نسبة الخسائر التي يسببها كل نوع من أنواع الغش.

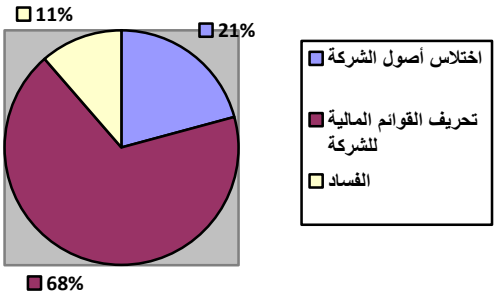

الشكل (2-1) نسبة الخسائر التي يسببها كل نوع من أنواع الغش

المصدر: (ACFE, 2010, Report to the nation, P. 13)

أما فيما يتعلق بأنواع الغش من وجهة نظر الجهات الناظمة لمهنة المراجعة، فلقد ذكر المعيار الأمريكي (SAS:99)، والمعيار الدولي (ISA:240) أن هناك نوعين رئيسين للغش يقعان ضمن نطاق اهتمام مراجع الحسابات، ويشملان كافة التحريفات الناتجة عن تحريف التقارير المالية وعن سرقة أصول الشركة محل المراجعة. وفيما يلي سيتم استعراض الأنواع الرئيسة للغش بنوع من التفصيل بناء على ما ورد في الأدبيات المهنية (AICPA, 2002)، (IFAC, 2009):

1.3.2 اختلاس أصول الشركة:

يُعرَّف الاختلاس بأنه فعل فردي غير عقلاني يخترق القانون المرعي ويقوم به فرد يمتلك مؤهلات ثقافية عالية ويشغل منصباً تنظيمياً مؤتمناً طمعاً بموارد مالية سريعة من خلال استيلائه على أموال الغير (العمر، 2005). واعتبر اختلاس الأصول من قبل عدد من الجهات المعنية بمهنة المراجعة بأنه النوع

السائد والأكثر انتشاراً للغش. فقد بين (Albrecht et al., 2008) أن طرق اختلاس الأصول تتضمن الغش الذي يلجأ فيه المنفذ إلى الحيل والخداع بغرض سرقة أو بغرض استخدام موارد الشركة بطريقة غير مناسبة. وفيما يتعلق بهوية مرتكبي اختلاس الأصول فتنوعت بين موظفين في الشركة، زبائن أو بائعين للشركة، أوقد يكونون أشخاصاً ليسوا على علاقة بالمؤسسة التي تعرضت لواقعة الغش. وأضاف Albrecht إلى أنه يمكن تصنيف الغش الناتج عن اختلاس الأصول إلى صنفين رئيسين: سرقة النقد، وسرقة الأصول غير النقدية. كما يمكن أن تتنوع الظروف المحيطة بحادثة الغش وهي غالباً ما تنقسم لثلاثة أصناف أساسية: (1) اختلاس الأصول قبل أن تسجل في الدفاتر أو قيود الشركة، (2) اختلاس للأصول التي يتم استعمالها حالياً من قبل الشركة (سرقة أو سوء استعمال الأجهزة، المخزون، النقد، ..إلخ)، (3) اختلاس يتم خلال عملية شراء البضائع والخدمات (فواتير، تعويضات، مصاريف، أجور).

وأوضحت جمعية فاحصي الغش المعتمدين ACFE (2010) أن اختلاس الأصول هو عبارة عن خديعة ينجم عنها عادةً سرقة أو إساءة استخدام موارد الشركة. وأوضحت الجمعية أن اختلاس الأصول هو أكثر أنواع الغش شيوعاً بحيث يشكل ما يقارب 86% من إجمالي حالات الغش، كما أنه أقل أنواع الغش كلفة بمتوسط خسارة 1.35 ألف دولار أمريكي للحالة الواحدة. وأضافت جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكيين أن اختلاس الأصول يتمثل بسرقة أصول الشركة، الأمر الذي ينعكس تأثيره على عدم عرض التقارير المالية الخاصة بالشركة لكافة النواحي الجوهرية، وبما يتوافق مع المعايير المحاسبية المقبولة عموماً. وأشارت الجمعية إلى أن الطرق السائدة لتنفيذ هذا النوع من الغش تتمثل بتزوير الفواتير، سرقة الأصول، التسبب في دفع الشركة لثمن سلع أو خدمات لم ترد، إعداد قيود وسجلات مضللة أو خاطئة عن طريق تخطي الإجراءات الرقابية الموجودة (AICPA, 2002).

إلى جانب ذلك، فقد أشار الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى أن هذا النوع من الغش ينطوي أساساً على سرقة أصول الشركة، الأمر الذي غالباً ما يتم ارتكابه من قبل موظفيها وبمبالغ صغيرة نسبياً، لكن بالرغم من ذلك يمكن أن يشترك المدراء أيضاً في هذا النوع من الغش ويستفيدون من الميزات المتوفرة لديهم لإخفاء عملية الاختلاس بوسائل صعبة الكشف عادة (IFAC, 2009).

وبالنتيجة يعتبر اختلاس الأصول بمثابة السلوك الذي يستغل بموجبه العامل لمركزه الوظيفي ولنواحي الضعف في إجراءات الرقابة الداخلية بشكل فردي أو بالتواطؤ مع الإدارة لسرقة جزء من موارد الشركة.

2.3.2 تحريف التقارير المالية:

لم يقتصر اهتمام الجهات المعنية بمهنة المراجعة على تعريف الغش الناتج عن حادثة السرقة بشكلها الكلاسيكي فقط، بل اتسعت اهتماماتها لتشمل نوعاً آخر من الغش، وهو الغش المرتبط بتحريف التقارير المالية المنشورة للشركات. وارتبط حدوث هذا النوع بفضائح كبرى الشركات في العالم بالإضافة إلى

الخسائر الكبيرة التي لحقت سواءً بها، بمساهميها، بدائنيها، وبمختلف المهتمين بها. لذا صنف هذا النوع من الغش على أنه أكثر أنواع الغش تكلفةً. وفي إطار سعيهم لتعريف كافة أنواع الغش بهدف توفير فهم أفضل للظاهرة، فقد قدم عدد من الباحثين بالإضافة إلى مجموعة من الهيئات والجمعيات تعاريف مختلفة لهذا النوع من الغش. فمثلاً، عرفت جمعية فاحصي الغش المعتمدين نوع الغش المرتبط بتحريف التقارير المالية على أنه إحداث لتحريفات متعمدة أو إغفال لمعلومات جوهرية في التقرير المالي للشركة. وأضافت الجمعية أن الغش المرتبط بتحريف التقارير المالية هو أكثر أنواع الغش كلفةً بمتوسط خسارة 4.1 مليون دولار أمريكي لحالة الغش الواحدة. أما بالإشارة إلى الطرق السائدة لتحريف التقارير المالية، فقد ذكر التقرير أن هذا النوع من الغش يرتبط عادةً بتسجيل إيرادات وهمية، إخفاء التزامات أو مصاريف، وتضخيم القيمة المعلنة للأصول المقرر عنها (ACFE, 2010).

وبين كل من Guy and Pany (1997) أن ما يميز الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية عن أنواع الغش الأخرى هو أن عملية تحريف تلك التقارير تتم عادة من قبل الإدارة وغالباً من قبل مستوياتها العليا لخداع مستخدمي التقارير المالية، في حين يغلب على الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة أنه يتم ارتكابه عادةً من قبل العاملين (Brennan and Mcgrath, 2007). وأوضح Rezaee (2005) أن هذا النوع من الغش هو عبارة عن محاولة متعمدة من قبل الشركة لخداع أو تضليل مستخدمي التقارير المالية المنشورة، خاصة المستثمرين والدائنين، من خلال إعداد ونشر قوائم مالية تشوبها تحريفات مادية. ومن جهة أخرى أضاف Rezaee (2005) أن الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية هو ناتج تفاعل خمسة عوامل وهي: المتلاعب، طريقة التلاعب، المحفزات، الرقابة، والنتيجة النهائية. وأضاف حماد (2004) إلى أن تحريف التقارير المالية يتمثل بالقدرة على زيادة أو تخفيض صافي الدخل المفصح عنه في التقارير المالية في المستقبل بغرض خلق انطباع مختلف عن الحقيقة لدى مستخدمي التقارير المالية. وعرف أحمد (2010) هذا النوع من الغش بأنه مجموعة الطرق والأساليب التي تستخدمها إدارة الشركة والتي تهدف إلى إعطاء صورة مضللة عن نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي عن طريق اختيار أسس قياس ووسائل إفصاح وإخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها بما يتلاءم مع أغراض وأهداف الإدارة.

وفيما يتعلق بنظرة ممارسي مهنة المراجعة، فقد صنفت شركة Ernst &Young في دراستها الغش المرتبط بتحريف التقارير المالية على أنه أكثر أنواع الغش تكلفةً من حيث القيمة المطلقة للغش، ومن حيث الآثار السلبية الطويلة الأجل، وبالتالي فهو أكثرها حيازةً لانتباه مدراء الشركات المساهمة العامة (Ernst &Young, 2009).

وقد اهتمت معايير المراجعة المختلفة بتعريف أنواع الغش المرتبطة بتحريف التقارير المالية، حيث عرف معيار المراجعة الأسترالي (AUS) 210 هذا النوع من الغش على أنه تحريفات متعمدة تتضمن إخفاءً لقيم أو إظهاراً لقيم أخرى في التقارير المالية بهدف خداع مستخدمي تلك التقارير (AARF, 2004).

وأضاف كل من الاتحاد الدولي للمحاسبين وجمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية تعريفين يتوافقان بشكل تام مع التعريف السابق، إلا أن الاتحاد الدولي للمحاسبين قد أضاف أن تحريف التقارير المالية عادة ما يكون نتيجة جهد من الإدارة بغرض إدارة الإيرادات، وبالتالي تضليل مستخدمي التقارير المالية فيما يتعلق بأداء الشركة وربحيتها (IFAC, 2009).

وبالنتيجة، يعتبر تحريف التقارير المالية بمثابة فعل متعمد تقوم به إدارة الشركة لإظهار التقارير المالية المنشورة على غير حقيقتها، وذلك بغرض تضليل مستخدمي التقارير المالية من مساهمين ودائنين وغيرهم، بما يخدم تحقيق تلك الإدارة لمنافع مادية أو وظيفية.

3.3.2 الفساد:

صنف الفساد من قبل الجهات المهتمة بمهنة المراجعة على أنه النوع الثالث للغش. فمثلاً، أشارت جمعية فاحصي الغش المعتمدين إلى أن الفساد يتضمن استخدام موظف لتأثيره على العمليات المالية بالشكل الذي يؤثر سلباً على ولائه تجاه رب العمل، بغرض الحصول على منفعة لشخصه أو لشخص آخر (ACFE, 2010). كما عُرِّف الفساد على أنه عبارة عن إساءة شخص للسلطة المفوضة له بغرض تحقيق مكسب شخصي (IIA et al., 2011). وبوصفها أحد أشكال الفساد، تُعرَف الرشوة من الناحية الاجتماعية بأنها فعل اجتماعي منحرف أخلاقياً وقيمياً يدينه المجتمع العام إلا أنه سائد في مرافقه الرسمية (العمر، 2005). وتعرف الرشوة من الناحية القانونية على أنها سلوك ينطوي على طلب أو قبول أو أخذ نقود أو أي فائدة أخرى من جانب موظف أو من في حكمه وذلك لنفسه أو لغيره مقابل أداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل أو الإخلال بواجبات الوظيفة مع علمه بذلك أو يعتقد خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو يزعم ذلك (الألفي، 1986).

وبالنتيجة يتألف الغش من ثلاثة أنواع رئيسة، يتم ارتكابها بشكل متعمد وهي: الغش المرتبط بتحريف للقوائم المالية، سرقة أصول الشركة، والفساد. وبهدف الوصول إلى فهم أعمق لكل من هذه الانواع لا بد من دراسة الشروط المحيطة بكل منها، والتي تشكل بمجموعها كل من مثلث الغش ومعين الغش وهذا ما سيتم التعرف عليه لاحقاً.

4.2 مثلث الغش:

أشارت جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية إلى أنه توجد العديد من العوامل التي يترافق ظهورها مع ظهور التحريفات المادية ذات العلاقة بحدوث الغش (AICPA, 2002). هذه العوامل يمكن أن يشكل مجموعها ما يُعرف بمثلث الغش، وهو ما يتوجب على جميع المدراء التنفيذيين استيعابه لفهم السبب الكامن وراء ارتكاب العاملين للأنواع المختلفة من الغش (Biegelman and Bartow, 2006). من الناحية

النظرية، أي شخص قد تتوفر له الإمكانات اللازمة للضلوع في تحريف التقارير المالية، حتى أن بعض الأشخاص الذين ارتكبوا حادثة الغش كانوا من الأشخاص المعروفين بحسن أخلاقهم والتزامهم (CAQ, 2010).

اعتمدت نظرية (Cressey, 1953) لعوامل الغش بشكل أساسي على سلسلة من المقابلات المنفذة مع عدد من الأشخاص المدانين بجريمة الاختلاس. واستنتجت Cressey أن الغش بشكل عام يتضمن ثلاث سمات رئيسة: أولاً– وجود فرصة تُمكّن المختلس من ارتكاب الغش، ثانياً – وجود حاجات وضغوط مالية، ثالثاً– وجود مبررات لمرتكبي الغش تتوافق مع مبادئهم الأخلاقية. وبناءً على ما سبق توصلت Cressey لصياغة ما يسمى بمثلث الغش الذي يتكون من المحفزات/الضغوط، الفرص، والمبررات/الاتجاهات، والذي يعتبر أساس تعريف الشروط التي إلى حدٍ ما عادة ما يترافق ظهورها بظهور الغش. كما تمت الإشارة من قبل كل من Montgomery, Beasley, Menelaides, and Palmose (2002) لهذه الشروط بأنها تشكل زوايا مثلث الغش (Okoye et al., 2009).

يحدث الغش وفقاً لنظرية مثلث الغش عند توفر فرصة لارتكاب حادثة الغش دون خوف المرتكب من الكشف والمحاكمة والإدانة، وجود ضغوط لارتكاب الغش (مثال: الضغوط المالية، الضغوط المتعلقة بمناخ العمل، والضغوط المتعلقة بأنانية المرتكب)، ووجود مقدرة على تبرير الفعل الخاطئ. وتتضاءل احتمالية ظهور الغش عادةً عند غياب أي من هذه العناصر (Lasalle, 2007). وعليه فإن شروط الغش الثلاثة هذه قد تظهر بغض النظر عن طبيعة الاقتصاد سواءً كان ضعيفاً أم قوياً، وبالتالي فإن الغش قد يقع في الظروف الجيدة والسيئة على حدٍ سواء (CAQ, 2010).

قدمت معايير مهنة المراجعة شرحاً شاملاً لأنواع الغش، ولنطاق تأثيراته، وقدمت أمثلة عن كل نوع من أنواع الغش المختلفة. فعلى سبيل المثال: بين معيار المراجعة SAS: 99 أن هناك ثلاثة شروط عادة ما يترافق وجودها بظهور الغش وهي: أولاً– وجود محفزات للإدارة أو لغيرها من العاملين أو وقوعهم تحت ضغوط معينة، والتي توفر بدورها أسباباً لارتكاب الغش. ثانياً– وجود ظروف مختلفة تتمثل بغياب الرقابة وعدم فعاليتها، توفر مقدرة للإدارة تمكنها من تجاوز أنظمة الرقابة، وبالتالي توفر الفرص الملائمة لارتكاب الغش. ثالثاً– الأشخاص المتورطون بارتكاب حادثة الغش قد تتوفر لديهم إمكانية تبرير ارتكابهم لحادثة الغش (AICPA, 2002). كما تطابق الوصف المقدم من قبل (IFAC, 2009) مع الوصف السابق من خلال التقرير بأنه سواءً أكان الغش مرتبطاً بتحريف التقارير المالية، أو باختلاس أصول الشركة، فإنه يشتمل على وجود محفزات وضغوط لارتكاب الغش، توفر الفرصة الملائمة لارتكابه، وتوفر بعض المبررات لارتكابه.

وبناءً على ما سبق يتكون مثلث الغش من ثلاثة أنواع رئيسة أو بتعبير آخر هناك ثلاثة عوامل رئيسية تسبب ظهور الغش وهي: المحفزات/الضغوط، الفرص، والمبررات/الاتجاهات/المواقف. وهي العناوين التي سيتم مناقشتها في الشكل التالي والفقرات القادمة كما يلي (CAQ, 2010):

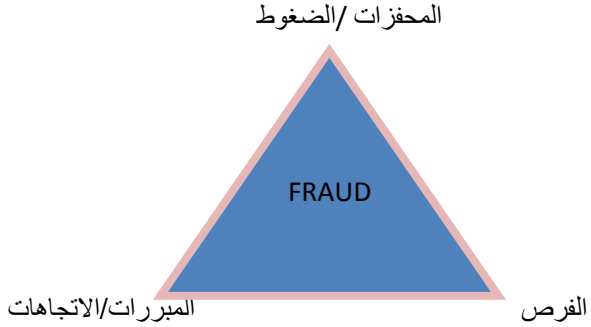

الشكل (2-2): مثلث الغش

المصدر: (CAQ, 2010, Deterring and Detecting Financial Reporting Fraud: A Platform for Action, p.3)

1.4.2 المحفزات/الضغوط:

تمت مناقشة الضغوط بوصفها العوامل التي تدفع الشخص لارتكاب الغش. وتشتمل الضغوط على أمثلة عديدة: كالتكاليف الطبية، الاختبارات المكلفة، ومشاكل الإدمان وغيرها. وغالباً ما تنتج الضغوط عن حاجات ومشاكل مادية مهمة لا يرى صاحبها أنه بالإمكان مشاركة الغير في حلها، بل يجب العمل على معالجتها بشكل سري. وعلى أية حال بعض حالات الغش قد تنفذ بدافع الجشع فقط. وتنقسم الضغوط إلى نوعين من حيث تأثيرها; ضغوط سلبية وضغوط إيجابية. عندما تكون أهداف العمل المطلوب إنجازها من قبل العامل قابلة للتحقيق، عندها يكون تحقيق هذه الأهداف نوعاً من الضغوط الإيجابية، والتي تساهم بدورها في رفع مستوى الإنتاجية، الكفاءة، والمنافسة. لكن عندما تتحول الضغوط إلى نزعة مفرطة لتحقيق أهداف معينة بأي تكلفة، عندها تكون الضغوط غير متوازنة، وقد تؤدي بالأفراد إلى اللجوء لأنشطة مشكوك بإمكانية أن تؤدي بالشخص لارتكاب الغش (Okoye et al., 2009).

ووصف المشاركون في النقاشات والمقابلات التي أجراها مركز جودة المراجعة الضغوط بأنها عبارة عن مجموعة من المنافع الشخصية وتتضمن زيادة المكافآت المادية الممنوحة بناءً على الأداء المحقق، وزيادة التعويضات ذات العلاقة بأسعار الأسهم من خلال: تحقيق الأهداف المالية قصيرة الأجل سواءً كانت مطلوبة داخلياً أو متوقعة من قبل المحللين الماليين الخارجيين، وإخفاء أي أخبار سلبية عن المستثمرين وعن سوق رأس المال (CAQ, 2010).

كما أشارت دراسة أنظمة الرقابة في عام 2007 إلى أن 81% من المشاركين أفادوا بأن الضغوط لتحقيق أهداف العمل بأي تكلفة تعتبر السبب الرئيسي لارتكاب الغش، يليها الرغبة بتحقيق مكاسب شخصية بنسبة 72% من المشاركين بنفس الدراسة. ويشكل سلوك الشركات بحد ذاته عاملاً أساسياً في خلق الضغوط على أداء موظفيها. فعلى سبيل المثال: قد تتصف بعض الشركات بالشفافية وتضع أهدافاً ومقاييس محددة لقياس أداء موظفيها، لكن بعض الشركات الأخرى قد لا تكون بهذا الوضوح وتعتمد على ثقافتها الخاصة في التأثير على سلوك موظفيها. بالإضافة لما سبق قد لا تتوفر لدى العاملين أية حوافز نقدية إضافية لتعديل العمليات بصورة احتيالية، لكنهم قد يكونون واقعين تحت ضغوط حقيقية واضحة أو يمكن إدراكها للتصرف بشكل احتيالي (oversight systems, 2007). وصنفت الحوافر من قبل Rezaee (2005) على أنها العامل التفاعلي الثالث من بين خمسة عوامل تفاعلية تشرح الأسباب الكامنة لظهور الغش المرتبط بتحريف التقارير المالية وتشتمل المحفزات (أي العامل الثالث) على أصناف وهي: المحفزات الاقتصادية، المحفزات الناتجة عن خلل نفسي، المحفزات ذات العلاقة بالجشع، والمحفزات الناتجة عن خلفيات إيديولوجية. وقدم Rezaee شرحاً مفصلاً عن هذه العوامل كما يلي:

1- المحفزات الاقتصادية: وهي العامل الشائع في تحريف التقارير المالية. مثلاً: يعتبر الوفاء بتوقعات سوق الأوراق المالية من أهم المحفزات للشركات المساهمة العامة للتصرف بصورة احتيالية فيما يتعلق بالضلوع بالغش المرتبط بتحريف التقارير المالية.
2- المحفزات الناتجة عن الخلل النفسي: هي المحفزات المرتبطة باعتياد الشخص على ارتكاب التصرفات غير القانونية، ولا تعتبر من المسببات الشائعة للغش المرتبط بتحريف التقارير المالية.
3- المحفزات ذات العلاقة بالجشع: وتتضمن أية ضغوط لتحسين المستوى والمظهر العام للشخص. هذا النوع من المحفزات يمكن أن يلاحظ عند الأشخاص الذين يتوفر لديهم سلوك مكافح ورغبة شديدة للوصول لمستويات وظيفية أعلى في الشركات التي يعملون بها.
4- المحفزات الناتجة عن خلفيات إيديولوجية: وهي المحفزات التي تشجع أصحابها للاعتقاد بأن لسلوكهم أولوية أخلاقية. الأمر الذي من الممكن ملاحظته في السلوك الذي يتصف بنوع من المغامرة لبعض المدراء التنفيذيين الذين يسعون للوصول بشركاتهم إلى مراكز قيادية في السوق أو إلى تحسين مراكز شركاتهم في هذا السوق.

ويرى بعض الباحثين أن مرتكبي كل نمط من أنماط الجريمة يمتازون بخصائص معينة تختلف باختلاف السلوك الإجرامي الذي يمارسونه، فالجريمة تطبع مرتكبها بسمات معينة قد تكون هذه السمات نتيجة للفعل الإجرامي، وقد تكون سبباً في ارتكابه. ومرتكبو الفساد هم مجموعة من الناس ترغب في تحقيق منافعها الشخصية والذاتية على حساب ما هو عام، وتعبث بحقوق الآخرين دون أن تنظر لما

تحدثه من أذىً حقيقي وكبير في مجتمعها. فمرتكبو الفساد بشكل عام يتصفون بخيانة الثقة والتناقض بين أدوارهم في الحياة العامة وأدوارهم في الحياة الخاصة بهم، ولا يلتزمون بالتزاماتهم التنظيمية الرسمية، الأمر الذي يجعلهم يحتالون على القوانين ويسيئون إلى أخلاقيات المجتمع (العيسوي، 2004).

في نفس السياق، أشار Brennan and Mcgrath (2007) إلى أن هناك العديد من العوامل التي يجدر التنويه عنها، والتي تشجع الإدارة على الضلوع في تحريف التقارير المالية وهي: حزمة التعويضات التي تعتمد على الإيرادات المصرح عنها، الرغبة بالمحافظة على سعر السهم أو السعي لرفعه، الحاجة للوفاء بالتوقعات الداخلية والخارجية، الرغبة في تقليص الالتزامات الضريبية، الرغبة في رفع رأس المال بصورة غير مكلفة. بالإضافة لما سبق، فقد أشار المعيار الدولي ISA: 240 إلى أن المحفزات والضغوط لتحريف التقارير المالية يمكن أن توجد عندما تكون الإدارة نفسها واقعة تحت ضغوط داخلية أو خارجية لتحقيق أهداف إيراديه معينة، قد تكون هذه الأهداف بحد ذاتها أهدافاً غير واقعية، وقد ينتج عن فشل الإدارة في تحقيقها آثار سلبية هامة عليها (IFAC, 2009). وبشكل مشابه للضغوط والمحفزات المرتبطة بتحريف التقارير المالية، هناك نوع آخر من الضغوط والمحفزات مرتبطة باختلاس أصول الشركة كالمحفزات المرتبطة بدوافع الشخص للحياة بأسلوب يفوق إمكانياته المالية. وفي هذا السياق أشار (العمر، 2005) أن مرتكبي اختلاس الأصول قد يطمحون للوصول إلى مستويات اجتماعية أرقى، وأن يصبحوا من أصحاب الثروات ويعيشوا برفاهية كتلك التي يعيش فيها زملاؤهم وأصدقاؤهم، فتتجاوز تطلعاتهم وطموحاتهم إمكاناتهم المحدودة. وفي مسح أجرته شركة KPMG للمراجعة بين عامي 2008 – 2009 أوضح 59% من العاملين والمدراء المشاركين في المسح أن الضغوط تتمثل بالسعي غير المحدود بتكلفة معينة لتحقيق أهداف العمل، كما أشار 52% من المشاركين إلى أنه يتم تقييمهم ومكافأتهم بناءً على تحقيق الأهداف بحد ذاتها بغض النظر عن الوسائل المستخدمة في تحقيق هذه الأهداف، وبين 49% من المشاركين إلى أنهم يخشون فقدان وظائفهم في حالة فشلهم في تحقيق الأهداف المطلوبة منهم (KPMG, 2009).

بالنتيجة، إن الضغوط والمحفزات يمكن تصنيفها إلى صنفين أساسيين: ضغوط ومحفزات شخصية و ضغوط ومحفزات مؤسساتية. فيما يتعلق بالصنف الأول، قد تشتمل الضغوط الشخصية على الحاجات الشخصية المرتبطة بالوفاء بالالتزامات والحاجات المادية الطارئة. كما قد تشتمل المحفزات الشخصية على الرغبة الشخصية لتحسين شروط وأسلوب الحياة العام. وفيما يتعلق بالصنف الثاني، قد تشتمل الضغوط المؤسساتية على مختلف أهداف المؤسسة التي يستحيل أو يصعب تحقيقها. كما قد تشتمل على رغبة مختلف العاملين في مختلف مستوياتهم الإدارية إلى السعي لتحسين موقعهم الوظيفي في شركاتهم أو في القطاع الذي يعملون فيه بشكلٍ عام. في الواقع العملي يمكن أن يجتمع لدى موظف واحد صنفا الضغوط أو حتى صنفا المحفزات الشخصية والمؤسساتية، والذي من الممكن أن يزيد احتمالية ضلوع

الشخص موضع هذه الضغوط والمحفزات في ارتكاب الغش مثلاً: قد يعاني موظف معين من ضغوط مادية كبيرة في الوقت الذي يكون فيه مطالب بتحقيق أهداف مهنية غير واقعية يتوقف مستقبله المهني على تحقيقها.

2.4.2 الفرص:

حتى عندما تكون الضغوط لارتكاب الغش كبيرة، فإن الغش لا يمكن أن يحدث إذا لم تتوفر له الفرص المواتية. وتشتمل الفرص على جانبين: جانب مرتبط بالقابلية المتأصلة للنظام المحاسبي للشركة ليكون موضعاً للتلاعب، وجانب مرتبط بالشروط التي قد تنشأ داخل الشركة، والتي قد تدفع نحو حدوث الغش. وقد يكون لطبيعة أعمال الشركة ولنظامها المحاسبي دور أساسي في توفير الفرص التي تتيح ارتكاب الغش كوجود عمليات هامة مع أطراف أخرى خارج الإطار الطبيعي لأعمال الشركة، اعتماد كل من الأصول، الخصوم، الإيرادات، المصاريف التي يصعب إثباتها وتفصيلها على قدر كبير من التقدير، وجود عمليات كبيرة ومؤثرة قرب نهاية الفترة المالية والتي من الممكن أن تضيف نوعاً من التعقيد وتثير العديد من التساؤلات حول إمكانية أن تشكل هذه العمليات فرصةً ملائمةً للإدارة للضلوع في تحريف التقارير المالية.

وقد تتأثر الفرص أيضاً بالبيئة الداخلية للشركة، والتي بدورها تتأثر بشكل كبير بثقافة الشركة وبكفاءة أجهزة الرقابة الداخلية فيها. حيث أن قوة نظام الرقابة الداخلية للشركة يمكن أن تساهم بشكل كبير في الحد من احتمالية التلاعب في النتائج أو في تنفيذ عمليات الغش. لذا من المهم أن يتم التركيز بشكل كبير على نظام الرقابة الداخلية سواءً في الظروف الاقتصادية الجيدة أو السيئة. عندما تكون النتائج جيدة والسوق في حالة انتعاش، ينشأ عندها ميل نحو الرضا والقبول بالنتائج مع انخفاض التركيز على كفاءة نظام الرقابة الداخلية، وعلى دقة تلك النتائج. وفي الظروف الاقتصادية السيئة فإن الشركات تسعى لتحقيق نتائج إيجابية كثيرة مع بذل جهود أقل. حيث من الممكن أن تلجأ تلك الشركات لتخفيض الموازنات الخاصة ببعض الجوانب، والتي من الممكن أن تؤثر على كفاءة نظام الرقابة الداخلية فيها (CAQ, 2010).

ونوقشت الفرص على أنها عبارة عما يوفر القدرة لحدوث الغش. وبما أن مرتكب الغش لا يرغب في أن يتم اعتقاله، لذا فهو يسعى للتأكد من أن نشاطه الاحتيالي لن يتم كشفه. وغالباً ما تنتج الفرص عن الضعف في نظام الرقابة الداخلية، الضعف في نظام الرقابة الإدارية، وجود مركز وحيد للسلطة والمسؤولية، والفشل في تأسيس إجراءات مناسبة لكشف أنشطة الغش (Okoye at al., 2009). وتعتبر الفرص من بين الشروط الأساسية لحدوث الغش بمثابة القدم التي تمتلك الشركة القدرة الأكبر على التحكم فيها. وأوضح العمر (2005) أن نسبة الاختلاس ترتفع بين العاملين الإداريين، والذين غالباً ما تكون لهم

علاقات مع أشخاص خارج مؤسساتهم تساعدهم على الاختلاس الذي ينتشر بين المستويات الوظيفية العليا أكثر من الدنيا، لأن المسؤول يمتلك قوة يعتبرها أكبر من قوة القانون ولديه وعي تام أنَّ أحداً لن يحاسبه، وبالتالي يستخدم منصبه كوسيلة لتحقيق الثروات التي يطمح إليها.

كما ناقشت مجموعة من الهيئات المهنية في دراستها المشتركة المنفذة في عام 2011 الفرص التي تتيح حدوث الغش بأنها موجودة في معظم الشركات والمنظمات، ومن الممكن أن تشكل سبباً كافياً لحدوث الغش. وأضافت الدراسة أن هذه الفرص تبلغ أقصى حدودها عند وجود ضعف ما في نظام الرقابة الداخلية أو عند عدم مراعاة الشركات لمبدأ الفصل بين الواجبات الوظيفية، ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة الفصل بشكل دائم بين أربعة أقسام رئيسة وهي: القسم المسؤول عن اتخاذ القرار، القسم المحاسبي المسؤول عن تسجيل العملية، القسم المسؤول عن الاحتفاظ بالأصل المتأثر بالعملية، والقسم المسؤول عن مقارنة مبالغ الأصول المسجلة في السجلات مع تلك الموجودة على أرض الواقع. على أية حال، إن بعض حالات الغش خاصةً تلك المرتكبة من قبل الإدارة تكون صعبة الكشف لأن الإدارة تمتلك القدرة في بعض الأحيان على تجاوز نظام الرقابة الداخلية. لذا فإن الإدارة يجب أن تكون موضع رقابة دائمة من قبل مجلس الإدارة، ومن قبل لجنة المراجعة وبدعم من قبل قسم الرقابة الداخلية في الشركة، وهو ما يعتبر عاملاً أساسياً من عوامل إدارة مخاطر الغش (IIA et al., 2011). بالإضافة إلى ما سبق، أشار المعيار الدولي ISA: 240 إلى أن الفرص لارتكاب الغش يمكن أن تظهر عندما يعتقد الأفراد أن نظام الرقابة الداخلية هو نظام ضعيف ويمكن تجاوزه. فعلى سبيل المثال، وجود أفراد في موقع الثقة والدراية لنقاط الضعف الموجودة في نظام الرقابة الداخلية (IFAC, 2009)

بالنتيجة، تظهر الفرص لارتكاب الغش غالباً عند وجود نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية ووجود قواعد حوكمة غير مناسبة للشركة. لذا فإن نقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية يمكن أن تنتج عن التصميم غير المناسب لنظام الرقابة الداخلية أو من خلال الفشل في التطبيق المناسب لهذا النظام.

3.4.2 المبررات/الاتجاهات:

ناقش (Okoye et al., 2009) المبررات/الاتجاهات على أنها تشكل عنصراً حاسماً في معظم عمليات الغش. وتنطوي المبررات/الاتجاهات على قيام شخص بالتوفيق بين سلوك السرقة والغش، وبين المفاهيم الأخلاقية المقبولة عموماً. كما ناقش الباحثون السابق ذكرهم بعض التبريرات المشتركة لارتكاب الغش كما يلي:

- اعتقاد الشخص بأن ارتكاب الغش له ما يبرره لحماية أفراد العائلة أو لحماية شخص مقرب.
- اعتقاد الشخص أنه سوف يفقد كل شيء إذا لم يحصل على المال كالعائلة، المنزل وغيرها.
- اعتقاد الشخص أنه لا يوجد من يقدم له المساعدة من الخارج.

- إضفاء الشخص صفة الاقتراض على السرقة، وعزمه الكامل على إعادة الأموال المسروقة في وقتٍ لاحق.
- قد يعتقد الشخص أنه بسبب حالة عدم الرضا الوظيفي المتعلقة بالرواتب، بيئة العمل، المعاملة من جانب المديرين، إلخ أن شيئاً ما مستحق له في ذمة الشركة التي يعمل فيها.
- عدم قدرة الشخص أو عدم رغبته في فهم النتائج التي ستترتب على عاتقه.

في نفس السياق، أوضح شتا (1999) إلى أنه غالباً ما يبرر المختلس فعلته نتيجة شعوره بعدم الارتياح لظروف العمل بسبب الأجر غير المناسب أو لأنه لم يحصل على ترقية معينة أو على حقوقه في العمل مما يشعره بعدم الرضا عن العمل فيضعف ارتباطه به وانتماؤه إليه مما يجعله غير مكترث بالضرر الذي يحدثه الاختلاس. كما أشار المشاركون في النقاشات والمقابلات التي أجراها مركز جودة المراجعة أن الأشخاص الذين يرتكبون الغش لا بد وأن تتوفر لديهم المقدرة على تبرير أو تفسير نشاط الغش المرتكب من قبلهم. كما أشاروا إلى أنه عادةً ما تبدأ الأخطاء المادية وأنشطة التلاعب بصورة صغيرة، كالسعي لتحسين النتائج المالية باستخدام تعديلات صغيرة فقط. لكن مع استمرار الحاجة للحفاظ على نسق التضليل المتبع فإن تحريفاً في مكان ما يقود لتحريف في مكان آخر حتى يقع التقرير فريسة التضليل بالكامل، وبالتالي يفقد موضوعيته. لذا فإن مرتكب الغش، خاصة المرتبط بتحريف التقارير المالية، غالباً ما يقع فريسة حاجته لارتكاب عمليات غش كبرى. كما يمتلك مرتكبو الغش حالة عقلية خاصة بهم تمكنهم من تبرير، أو حتى توفير أعذار لارتكابهم الغش. من خلال ما تقدم يمكن الاستنتاج أن النزاهة الشخصية تمثل العامل الأساسي في تحديد ما إذا كان الشخص سيميل إلى تبرير ارتكابه للغش. وفي معظم الحالات كلما ازدادت الضغوط والمحفزات لارتكاب الغش ستزداد النزعة لدى الأفراد لتبرير ارتكابهم للغش. مثلاً: في البيئة التي تزداد فيها الضغوط بشكل كبير لتحقيق أهداف الشركة المالية، ستزداد احتمالية اعتقاد أعضاء إدارة تلك الشركة أو غيرهم من العاملين بأنه لا تتوفر لديهم أية خيارات سوى اللجوء إلى الغش لإنقاذ وظائفهم الخاصة، وظائف الآخرين، أو بالحد الأدنى محاولة الإبقاء على استمرار أعمال الشركة التي يعملون فيها إلى أن يحدث تحول ما (CAQ, 2010).

وبين المعيار الدولي ISA: 240 أنه من الممكن للأشخاص تبرير ارتكابهم للغش. حيث قد يمتلك بعض الأشخاص موقفاً، شخصيةً، أو مجموعة من القيم الأخلاقية التي تمكنهم عن سابق إرادة ودراية من ارتكاب أعمال غير نزيهة. وفي بعض الأحيان، يمكن للأشخاص الذين يتصفون بالنزاهة أن يشتركوا بأنشطة الغش خاصة في البيئة التي يُفرض عليهم فيها قدر كبير من الضغوط (IFAC, 2009).

بالنتيجة، تتعلق المبررات/الاتجاهات بمعتقد أو بمجموعة القيم الأخلاقية التي تسمح لمرتكب الغش قبول عمل غير أخلاقي باعتباره ممارسة ضرورية لإنقاذ الأسرة، العمل، وحتى الشركة التي يعمل بها.

وفي بعض الأحيان قد تسمح هذه القيم الأخلاقية لمرتكب الغش أن يبرر حصوله على منافع مالية غير قانونية بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

وبالتالي، هناك ثلاثة عوامل أو شروط يقود حدوثها إلى الاستنتاج بأنه من الممكن أن يكون الغش بمختلف أنواعه قد حدث. وهذه الشروط الثلاثة هي: المحفزات/الضغوط، الفرص، والمبررات/الاتجاهات. على أية حال، لقد تم انتقاد مفهوم مثلث الغش لعدم ذكره شرطاً إضافياً وهو الشرط المتمثل بمقدرة الشخص على تنفيذ حادثة الغش. والذي عند إضافته يتم الانتقال من مفهوم مثلث الغش إلى مفهوم معين الغش، وهو المفهوم الذي ستتم مناقشته في الفقرة التالية.

5.2 معين الغش:

يعتبر مفهوم مثلث الغش هو المفهوم الشائع لدى أغلب الباحثين والمحترفين في مجال كشف ومنع الغش. وتم فيما سبق مناقشة الشروط (العوامل) الثلاثة المكونة لهذا المثلث ،والتي غالباً ما تكون حاضرة ضمن خطط الغش. على أية حال، إن وجود الشروط الثلاثة السابقة قد لا يوحي بالضرورة إلى أن حادثة الغش قد وقعت، حيث يوجد شرط إضافي قد لا يمكن التعرف عليه وملاحظته ويعتبر المحرك الأساسي لأنشطة الغش، كما يتعلق هذا الشرط بالعقل البشري، وبالسلوك الفردي، ويتمثل بمقدرة الشخص على ارتكاب الغش (Rudewicz, 2011). تمت دراسة شرط المقدرة (مقدرة الشخص على ارتكاب الغش) وإضافته إلى الشروط الثلاثة المكونة لمثلث الغش من قبل كل من Wolfe و Hermanson وبالتالي الانتقال من مفهوم مثلث الغش إلى مفهوم معين الغش (Wolfe and Hermanson, 2004).

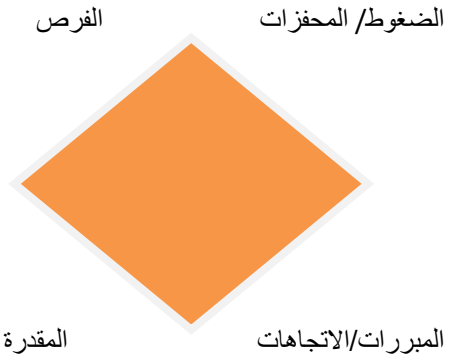

الشكل (2-3) معين الغش

المصدر: (Wolfe and Hermanson, 2004, The Fraud Diamond: Considering the Four Elements of Fraud, p. 38)

وتمت الإشارة من قبل هذين الباحثين إلى أن العديد من حالات الغش وبشكل خاص تلك التي ترتبط بمبالغ كبيرة ما كانت لتحدث لولا وجود الشخص المناسب الذي يمتلك المقدرة الملائمة في الموقع

المناسب لارتكاب الغش. وقدم الباحثان تصوراً لتوزيع الأدوار بين الشروط الأربعة للغش كما يلي: الفرص تساهم في فتح الباب مشرعاً أمام مرتكب الغش، بينما تساهم كل من المحفزات/ الضغوط والمبررات/الاتجاهات في دفع الشخص لارتكاب الغش، لكن الشخص يجب أن تتوفر له المقدرات اللازمة للتعرف على الفرص المتاحة للغش واستغلال هذه الفرص ليس لمرة واحدة فقط بل مراراً وتكراراً. وبالتالي فإن السؤال الحاسم الذي يجب أن يطرح بشكل دائم هو: من هو الشخص القادر على استغلال الفرص المتاحة للغش؟ ومن خلال أخذ الشروط الأربعة المكونة لمعين الغش في الاعتبار يمكن شرح طريقة تفكير مرتكب الغش على الشكل التالي (Wolfe and Hermanson, 2004):

- المحفزات/الضغوط: أريد أن/ أو أحتاج إلى ارتكاب الغش.
- الفرص: توجد نقاط ضعف في النظام يمكنني استغلالها لارتكاب الغش.
- المبررات/الاتجاهات: لقد أقنعت نفسي أن هذا السلوك الاحتيالي يستحق المخاطرة.
- المقدرة: لدي المزايا والمقدرات الضرورية التي تمكنني من استغلال الفرص المتاحة لارتكاب الغش ولقد تمكنت من التعرف على فرص محددة لارتكاب الغش ويمكنني تحويل هذه الفرص إلى عملية غش حقيقية.

ووصفت عناصر شرط المقدرة بأنها: المنصب/ الوظيفة، المقدرة العقلية، الثقة/ الأنا، مهارات الإقناع، الكفاءة في الكذب، والقدرة على إخفاء الضغوط والارتباك. وتم شرح كل من هذه العناصر كما يلي (Wolfe and Hermanson, 2004):

1- المنصب/ الوظيفة: إن منصب الشخص أو موقعه الوظيفي في المؤسسة قد يوفر له المقدرة اللازمة لخلق فرص معينة أو قد يمكنه من استغلالها لارتكاب الغش. فالشخص الذي في موقع السلطة عادةً ما يتحلى بقوة التأثير على حالات معينة أو على بيئة العمل بشكل عام.
2- المقدرة العقلية: يتحلى مرتكب الغش بالذكاء الكافي لفهم واستغلال نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية، منصبه، موقعه الوظيفي، والصلاحيات الممنوحة له لاستخدام أصول معينة ليحقق أكبر منفعة ممكنة.
3- الثقة/ الأنا: يجب أن يتوفر لمرتكب الغش مستويات مرتفعة من حب الأنا والذات، وثقة عالية بأنه لن يتم كشفه. وتتمثل السمات المشتركة لمرتكبي الغش بأنهم: يسعون لتحقيق النجاح بأية تكلفة، منهمكون بأمورهم الشخصية، واثقون بأنفسهم، ونرجسيون في كثير من الأحيان.
4- مهارات الإكراه: وتتمثل بقدرة مرتكب الغش على إجبار الآخرين على ارتكاب أو إخفاء الغش. فالشخص الذي يتحلىَ بشخصية مقنعة سيكون أكثر نجاحاً في إقناع الآخرين بارتكاب الغش أو في إقناعهم بغض الطرف عنه.

5- الكفاءة في الكذب: يحتاج النجاح في ارتكاب الغش إلى كفاءة واستمرارية في عملية الكذب من قبل مرتكب الغش بغرض منع كشف حادثة الغش. لذا فمرتكب الغش يجب أن يتمكن من الكذب بصورة مقنعة وأن يتوفر لديه صورة متكاملة عن كافة الجوانب ذات العلاقة.
6- القدرة على تحمل الضغوط: يجب أن يتوفر لدى مرتكب الغش القدرة على التحكم بضغوطه. حيث أن عملية ارتكاب الغش وإخفائه تضع مرتكبها تحت وطأة ضغوط شديدة.

وفي سياقٍ متصل، أشار العمر (2005) إلى أن معظم مرتكبي الاختلاس هم من المتعلمين والمهنيين والمختصين بالإدارة المالية والعلوم الاقتصادية والقانونية وليسوا من الأميين والعاطلين عن العمل، وأغلبهم متنورون معرفياً ومتمدنون حضارياً وشفافون اجتماعياً. ومع كل تلك الخصائص الشخصية الإيجابية فإنهم يساهمون في إفساد التنظيمات الرسمية التي ينتمون إليها.

وبالنتيجة، يعتبر مفهوم معّين الغش أكثر شمولاً من مفهوم مثلث الغش من خلال تضمينه لتأثير عامل المقدرة على ارتكاب الغش باعتباره أحد الشروط الأساسية لحدوث الغش. وبعد استعراض الخصائص الرئيسية للغش وبهدف استكمال دراسة الجوانب المرتبطة بحدوثه سيتم البحث في أهم التقنيات المتبعة في ارتكابه من خلال الفقرة التالية.

6.2 أساليب الغش:

توجد ثلاثة أساليب شائعة تستخدم لارتكاب الغش المرتبط بتحريف التقارير المالية، وباختلاس الأصول الخاصة بشركات الأعمال. فيما يتعلق بتحريف التقارير المالية، أشارت شركة إرنست و يونغ في دراستها لعام 2009 إلى أن أساليب الغش الشائعة والمرتبطة بتحريف التقارير المالية هي: تضخيم الإيرادات مثل: (تسجيل مجمل الإيرادات عوضاً عن صافي الإيرادات، تسجيل الإيرادات العائدة لشركات أخرى على أنها إيرادات للشركة، تسجيل مبيعات وهمية، تسجيل مبيعات مستقبلية ضمن سجلات الفترة الحالية، تسجيل البضائع المرسلة للغير كبضائع أمانة على أنها مبيعات)، تخفيض المصاريف مثل: (تسجيل أحد بنود تكلفة المبيعات (كمصاريف المشتريات) ضمن المصاريف غير التشغيلية، وبالتالي لا تؤثر على مجمل الربح، رسملة المصاريف التشغيلية وإظهارها ضمن بند الأصول في قائمة المركز المالي بدلاً من الاعتراف بها كمصاريف ضمن قائمة الدخل، عدم تسجيل بعض المصاريف بالمطلق، أو عدم تسجيل بعض المصاريف ضمن الفترة المالية الخاصة بها)، تقييم الأصول بصورة غير ملائمة مثل: (تعديل المدة المقدرة لحياة الأصل الثابت، التلاعب بالتقديرات الخاصة بالقيمة السوقية العادلة). (Ernst and Young, 2009).

بيَن Rezaee (2005) أن الأساليب المتبعة في تحريف التقارير المالية يمكن أن تتراوح من تضخيم الإيرادات والأصول إلى تخفيض الالتزامات والمصاريف. واعتبر Rezaee إدارة الإيرادات من أكثر

الأساليب المستخدمة في حالات الغش المرتبطة بتحريف التقارير المالية مثل: (تحريف الإيرادات بهدف التحقيق بصورة صورية: الأهداف الإرادية للشركة، توقعات المحللين، واتجاه الإيرادات). كما أن الغش المرتبط بتحريف التقارير المالية يمكن أن يحدث من خلال التحريف المباشر للمعاملات (كإنشاء فواتير مزيفة)، ومن خلال الاعتراف المبكر بتلك المعاملات. وافق كل من Hegazy and Kassem (2010) ما تمت مناقشته سابقاً، حيث صنف أساليب الغش إلى: (الإيرادات المزيفة والتلاعب بتوقيت الاعتراف بالإيرادات، إخفاء الالتزامات، الإفصاح غير الملائم، وتقييم الأصول بصورة غير ملائمة)، ولكل فئة من الفئات السابقة قدم الباحثان لائحة بأساليب الغش المرتبة وفقاً للأهمية النسبية لكل منها كما يلي:

1. الإيرادات المزيفة والتلاعب بتوقيت الاعتراف بالإيرادات: والتي من الممكن أن تنطوي على التلاعب بالإيرادات المستحقة التي تتحقق من استثمارات الشركة باستخدام أرقام غير صحيحة لإيرادات الأسهم الموزعة، عدم تسجيل الخصومات الممنوحة للزبائن، التسجيل غير السليم للمبيعات كالاعتراف بالمبيعات المستقبلية وعدم تعديل رقم الزبائن بدعوى أن الزبائن لم يحصلوا على فاتورة المبيعات بعد، تسجيل مرتجعات المبيعات بعد نهاية الفترة المالية، وجود معاملات غير عادية قرب نهاية الفترة المالية، وجود ميول لإدارة الإيرادات بحيث يتم الاعتراف بها في السنة المالية التالية، اعتماد تعويضات الإدارة على ما يتم تحقيقه من إيرادات، تضخيم رقم الزبائن من خلال تخفيض رقم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، عدم تسجيل الشركة للبضائع المرتجعة من الزبائن، وجود بضائع بكميات ومبالغ كبيرة مباعة لجهات مجهولة البنية والملكية، عدم قيام الشركة بإعدام الديون غير القابلة للتحصيل أو إعدام هذه الديون في فترة مالية لاحقة، الاعتراف بالإيرادات بشكل مبكر جداً وقبل وصول البضائع للزبون، وجود نمو متسارع أو ربحية غير عادية للشركة عند مقارنتها مع الشركات الأخرى التي تنتمي لنفس القطاع، وجود ارتفاع غير طبيعي في فترة التحصيل، ظهور زيادة غير طبيعية في مبيعات الشركة من خلال فرع أساسي واحد أو من خلال عدد محدود من فروع هذه الشركة.
2. إخفاء الالتزامات: والتي قد تتضمن تجاهل الالتزامات الضريبية أو الدعاوى المستحقة، عدم تنفيذ فحوصات مستقلة للتسويات البنكية والمدفوعات، ندرة تسجيل مرتجعات المبيعات ومخصصاتها أو تسجيلها بطريقة غير ملائمة، انخفاض قيمة حساب الدائنين في الوقت الذي تزداد فيه مدة الدفع للموردين لدى الشركات المنافسة، وجود مصاريف تعتمد قيمتها على قدر كبير من التقدير وعدم التأكد وتتضمن أحكاماً ذاتية غير اعتيادية، ظهور انخفاض حاد في فترة التسديد للموردين.
3. الإفصاحات غير الملائمة: قد تشتمل على وجود معاملات هامة مع أطراف ذات صلة بالشركة أو بأحد أعضائها، وجود تاريخ معروف بخرق القوانين والتشريعات أو وجود دعاوى مرفوعة ضد: الشركة، مدرائها، أو أعضاء مجلس إدارتها، ظهور نزاعات حقيقية للشركة مع البنوك حول قضايا

تتعلق بالقروض طويلة الأجل والفوائد، عدم الإفصاح الكافي عن استثمارات الشركة المالية، تكرار ظهور تدفق نقدي سالب من الأنشطة التشغيلية في الوقت الذي يظهر في التقارير المالية للشركة أنها حققت أرباحاً معينة أو حققت نمواً في أرباحها.

4. تقييم الأصول بصورة غير ملائمة: كوجود أصول تستند قيمتها إلى قدر كبير من التقدير وعدم التأكد وتتضمن أحكاماً ذاتية غير اعتيادية، وجود علاقة غير مبررة بين الأصول الثابتة ومصاريف الاستهلاك ذات الصلة، إعلان إدارة الشركة عن استثمارات طويلة الأجل في الأصول في الوقت الذي يظهر تناقص هذا النوع من الاستثمارات في تقارير الشركات المنافسة، تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات بطريقة غير مناسبة، وجود مخزون بأحجام وقيم هامة يتطلب خبرات خاصة لتقييمه، تسجيل قيم وهمية في حساب المخزون مع عدم وجود ذمم دائنة ومطلوبات مقابلة للموردين، إجراء تعديلات مفرطة بعد الإحصاء الفعلي للمخزون، ظهور تقلّبات غير مبرّرة في أي من حسابات المخزون، ارتفاع تكلفة المبيعات بصورة غير مبررة، تضخيم قيمة المخزون من خلال تضمين مخزون الترانزيت (بالطريق)، وجود وحدات مخزون متقادمة أو قليلة الدوران.

وذكرت لجنة المنظمات الراعية في تقريرها (COSO, 2010) أن الغالبية العظمى وبنسبة 61% من حالات الغش المرتبطة بتحريف التقارير المالية تتم عن طريق أساليب غش مرتبطة بالتلاعب بتوقيت الاعتراف بالإيرادات، يليها وبنسبة 51% للأساليب المرتبطة بتضخيم الأصول سواءً من خلال تضخيم قيمة الأصول أو من خلال رسملة المصاريف، بينما يعتبر تخفيض قيمة الأصول والالتزامات من الأساليب الأقل تكراراً وبنسبة 31%. بالإضافة لما سبق، بينت جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية أن الغش المرتبط بتحريف التقارير المالية يمكن تحقيقه من خلال ما يلي:

1. التلاعب أو التزوير أو التعديل في السجلات المحاسبية أو المستندات المؤيدة التي تستخدم في إعداد التقارير المالية.
2. العرض غير الصحيح للقوائم المالية، أو حذف أحداث أو معاملات أو أي معلومات جوهرية أخرى منها بصورة متعمدة.
3. سوء تطبيق متعمد للمبادئ المحاسبية المتعلقة بالمبالغ أو التبويب أو أسلوب العرض والإفصاح.

ويبين الشكل أدناه بعض أساليب الغش المتبعة في اختلاس أصول الشركة وهي الأساليب التي سيتم شرحها بشكل مفصل فيما يلي (Peterson and Zikmund, 2004):

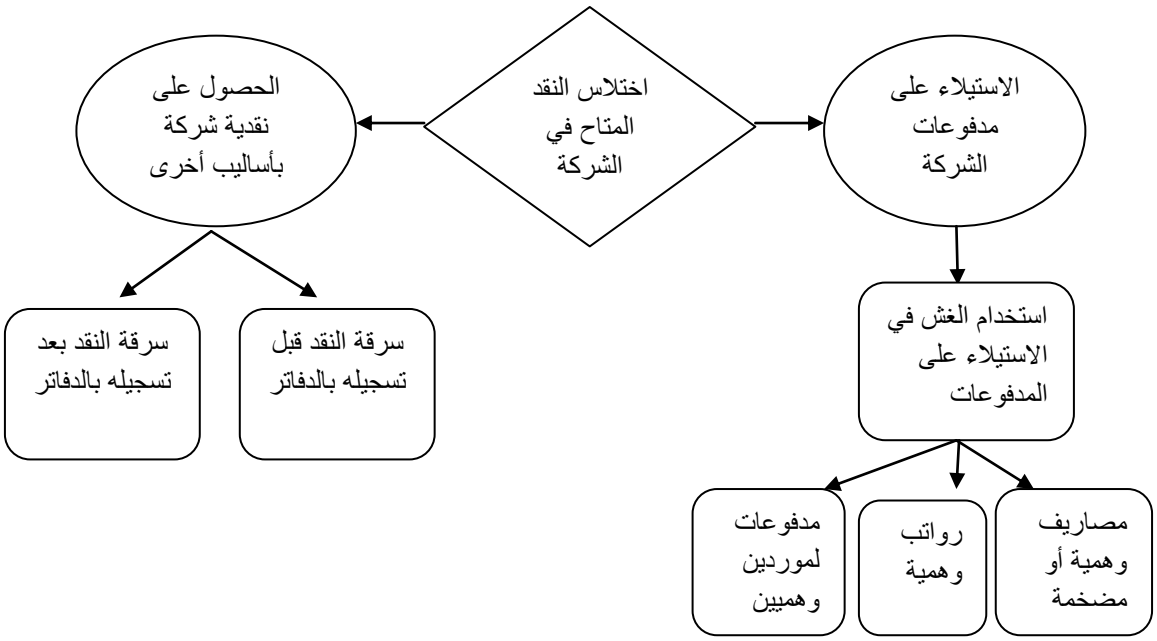

الشكل (2-4) أساليب الغش المتبعة في اختلاس أصول الشركة

المصدر: (Peterson and Zikmund, 2004, 10 truths you need to know about fraud, p. 5)

1. سرقة المبالغ النقدية من الشركة قبل أن تسجل في سجلاتها وقيودها (ACFE, 2010). وأوضح (Albrecht et al., 2008) أن هذا النوع من السرقة يمكن أن يحدث عند نقطة البيع، من سندات القبض أو من المبالغ المستردة.
2. سرقة المبالغ النقدية من الشركة بعد أن تم تسجيلها في سجلاتها وقيودها (ACFE, 2010). وبين (Albrecht et al., 2008) أن هذا النوع من السرقة عادة ما يستهدف سرقة النقد المتاح في الصندوق، كصندوق النثريات أو يتم سحب مبالغ من وديعة معينة.
3. الغش المرتبط بدائرة المدفوعات: يشتمل الغش المرتبط بالمدفوعات على مجموعة متنوعة من الأساليب ومنها ما يلي:

- أسلوب السرقة من خلال الفواتير: ويتضمن كل ما يقوم به العامل لجعل صاحب العمل يدفع مبالغ مالية مقابل فواتير لبضائع أو خدمات وهمية، فواتير مضخمة، أو فواتير خاصة بمشتريات شخصية (ACFE, 2010).
- أسلوب السرقة من خلال استرداد المصاريف: ويتضمن قيام العامل بتقديم طلب لاسترداد مبالغ مقابل مصاريف وهمية أو مبالغ يزعم أنه قام بدفعها (ACFE, 2010).

- أسلوب التلاعب بالوثائق: يشتمل على كل ما يقوم به العامل لسرقة المال الخاص بصاحب العمل عن طريق الاستيلاء على تلفيق أو تزوير أحد الشيكات المسحوبة على أحد الحسابات المصرفية (ACFE, 2010).
- أسلوب السرقة الخاص بالرواتب والأجور: يتشابه هذا الأسلوب مع أسلوب السرقة من خلال الفواتير، من حيث أن عملية دفع الرواتب تتم بناءً على مستندات ووثائق مزورة، كالوثائق الخاصة بساعات عمل العامل والتي تزعم عن طريق الغش أن تعويضاً ما قد استحق للموظف (Albrecht et al., 2008).
- أسلوب السرقة الخاص بسجل المدفوعات النقدية: يشتمل هذا الأسلوب على كل ما يقوم به العامل من إدخالات خاطئة لسجل المدفوعات النقدية بغرض إخفاء اختلاسه للنقد. (ACFE, 2010).

4. اختلاس النقد المتاح: يتضمن كل الأساليب التي يقوم بها مرتكب الغش باختلاس النقد المتاح بالشركة التي يعمل بها (ACFE, 2010).
5. الاختلاسات غير النقدية: وينطوي على كل ما يقوم به مرتكب الغش لاختلاس أو إساءة استخدام أصول الشركة غير النقدية كالمخزون والمعدات، أو استخدامها لمنافع شخصية (Albrecht et al., 2008).

في ذات السياق، أشار الاتحاد الدولي للمحاسبين من خلال معياره (ISA: 240) إلى أن اختلاس الأصول يمكن أن يتم بعدة طرق منها:

1. اختلاس المتحصلات (مثل توجيه المتحصلات من العملاء الذين تم إعدام أرصدتهم إلى حسابات بنكية شخصية).
2. سرقة الأصول الملموسة أو الممتلكات الفكرية (مثل سرقة مخزون لأغراض شخصية أو للبيع أو سرقة خردة لإعادة بيعها أو التآمر مع منافس عن طريق الإفصاح عن معلومات تكنولوجية خاصة بالشركة مقابل أموال).
3. قيام الشركة بدفع أموال عن بضائع غير مستلمة أو خدمات غير منفذة (مثل السداد لموردين وهميين أو العمولات التي يدفعها الموردون لمندوبي الشراء من أجل رفع الأسعار أو السداد لموظفين وهميين).
4. استخدام أصول الشركة استخداماً شخصياً (كاستخدام أصول الشركة كضمان لقرض شخصي أو لقرض لطرف ذي علاقة).
5. غالباً ما يصاحب سوء استخدام الأصول سجلات مزيفة أو مضللة أو وثائق حتى يتم إخفاء حقيقة أن الأصول مفقودة أو أنها قد استخدمت دون الحصول على الموافقات المناسبة.

بالنتيجة: توجد العديد من أساليب الغش التي يرتبط كل منها بنوع معين من أنواع الغش. كما أن التعريف بهذه الأساليب يمكن أن يساهم في زيادة فعالية عملية كشف الغش من خلال رفع مستوى دراية مراجع الحسابات حول أساليب الغش المختلفة.

7.2 مؤشرات عوامل الغش:

قدم الباحثون ومعايير المنظمات المهنية المعنية بمهنة المراجعة (بدءاً من عام 1953 إلى الآن) مجموعة من العوامل أو الشروط لظهور الغش وهي ما تمت مناقشته سابقاً، وقدمت مجموعة من مؤشرات الغش وصنفتها بناءً على العوامل السابقة وتبعاً لكل نوع من أنواع الغش. وتعود بداية ظهور نظرية عوامل الغش إلى (Cressey, 1953)، واعتمد بناء هذه النظرية على سلسلة من المقابلات التي أجريت مع أشخاص كانوا قد أدينوا بجرائم الاختلاس. واستنتجت Cressey أن حوادث الغش بشكل عام تتميز باشتراكها بثلاث سمات رئيسة وهي: أولاً، امتلاك المختلس لفرصة مناسبة تمكنه من ارتكاب الغش. ثانياً، للمختلس حاجة مادية لا يمكن مشاركتها مع الغير. ثالثاً، الأشخاص الضالعون في أحداث الغش يبررون قيامهم بأنشطة الغش من حيث أن هذه الأنشطة تتفق مع مجموعة من المبادئ الأخلاقية الخاصة بهم. وبناءً على ما سبق توصلت Cressey إلى صياغة مفهوم مثلث الغش والذي يتكون من المحفزات/الضغوط، الفرص، والمبررات/الاتجاهات بوصفها العوامل التي إلى حدٍ ما يترافق ظهورها مع ظهور الغش. وبالنسبة لمؤشرات الغش الخاصة بتلك العوامل، ذكرت Saksena (2003) أن شركة الدراسات والأبحاث (pricewaterhouse) كانت قد عرَفت مؤشرات الغش على أنها مجموعة الأعراض الكامنة ضمن بيئة العمل الخاصة بالشركة والتي من شأنها أن تشير إلى وجود مخاطر أكبر ذات علاقة بتحريف التقارير المالية بصورة متعمدة. وعرفها كل من Moyes and Hasan (1996) على أنها مجموعة الشروط والظروف التي تشير إلى احتمال وجود الغش. واعتبرها كل من Albrecht and Romney (1986) بمثابة المؤشر الأساسي الذي يدل على ظهور الغش. وأضاف AIC (2001) إلى أن مؤشرات الغش يمكن أن تُعّرف بمثابة الشذوذ عن أنماط السلوك التي يمكن التنبؤ بها، وببساطة هي شيء خارج عن الإطار الطبيعي للمعاملات.

اعتمدت جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية (AICPA) على نظرية Cressey لعوامل الغش في معيار الجمعية (SAS: 99) الذي يطالب المراجع بتطبيق عدد من الإجراءات الجديدة بهدف فحص بيئة الشركة وتقييم الحجم الكبير للمعلومات الجديدة بغرض تحديد الحقائق والظروف التي تؤشر لوجود المحفزات/الضغوط، الفرص، والمبررات/الاتجاهات.

وبالمحصلة، تعتبر مؤشرات الغش بمثابة الظروف المحتملة التي يجب أن يرفع ظهورها من درجة إدراك المراجع لتزايد مخاطر الغش المحتملة. وفيما يلي سيتم استعراض مؤشرات الغش المختلفة وفقاً لمعايير المراجعة ذات العلاقة وللمبادئ التوجيهية لممارسي المهنة.

1.7.2 مؤشرات الغش بحسب معايير المراجعة ذات العلاقة والمبادئ التوجيهية لممارسي المهنة:

نوقش سابقاً أن بعض الشروط أو العوامل يترافق ظهورها مع ظهور التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش. وتشكل هذه الشروط بمجموعها ما يُعرف بمفهومي "هرم الغش" و"ماسة الغش". وبحسب معايير المراجعة ذات العلاقة (ISA: 240, SAS: 99) وغيرها من التقارير الخاصة بالمهنة توجد ثلاثة أنواع من التحريفات قد تحدث نتيجة توفر هذه الشروط الثلاثة، وهذه التحريفات هي: (اختلاس أصول الشركة، تحريف التقارير المالية، والفساد). وبينت معايير المراجعة التي تقدم ذكرها أن هناك العديد من مؤشرات الغش التي ترتبط مع كل شرط من هذه الشروط، وهذه الشروط ترتبط بدورها مع نوع محدد من أنواع التحريفات الجوهرية، وبشكل خاص اختلاس أصول الشركة وتحريف تقاريرها المالية. كما قدم هذان المعياران في ملاحقهما مجموعة أمثلة عن هذه المؤشرات، وتم تصنيفها وفقاً للعرض السابق، بالإضافة لاشتمال هذه المؤشرات على مجموعة واسعة من الحالات والظروف المختلفة التي قد تحدث وفقاً لكل شرط من الشروط. وسيتم فيما يلي استعراض هذه المؤشرات وفقاً لما جاء ضمن هذين المعيارين كالتالي:

1. تم تصنيف وعرض عوامل خطر الغش الخاصة بالتحريفات الناتجة عن تحريف التقارير المالية وفقاً للفئات التالية:

المحفزات/الضغوط: وتتكون هذه الفئة مما يلي:

- وجود تهديد للاستقرار المالي وللربحية بسبب ظروف الاقتصاد، الصناعة، أو الظروف التشغيلية الخاصة بالشركة. وقد ينتج عنه: درجة عالية من المنافسة أو درجة عالية من تَشّبُع السوق، مصحوبة بهبوط في هوامش الربح – سرعة التأثر العالية بالتغيرات السريعة وذلك مثل التغيرات التكنولوجية، أو تقادم المنتج، أو تقلبات أسعار الفائدة – الهبوط الكبير في طلب العملاء وتزايد فشل نشاط العمل سواءً من ناحية الصناعة، أو من ناحية الاقتصاد الكلي – خسائر التشغيل التي تعرض الشركة للتهديد الوشيك بالإفلاس أو الحجز أو البيع الجبري – تكرر ظهور تدفق نقدي سالب من العمليات التشغيلية أو من عدم القدرة على توليد تدفقات نقدية من هذه العمليات في الوقت الذي يتم فيه الإعلان عن تحقيق أرباح أو تحقيق نمو في الأرباح – النمو السريع أو الربحية

غير العادية خاصة عند مقارنتها مع الشركات الأخرى التي تنتمي لنفس الصناعة – وجود متطلبات محاسبية، قانونية، أو تنظيمية جديدة.

- وجود ضغوط مكثفة على الإدارة للوفاء بمتطلبات أو توقعات طرف ثالث مثل: التوقعات الخاصة بالربحية أو بمستوى الاتجاهات الخاصة بمحللي الاستثمار، مؤسسات الاستثمار، الدائنين الرئيسين، أو الأطراف الخارجية الأخرى، وبشكل خاص تلك التوقعات المبالغ فيها وغير المبررة بما فيها التوقعات شديدة التفاؤل التي تنشرها الإدارة في تقريرها السنوي أو في الصحف – الحاجة للحصول على قروض إضافية أو تمويل لحقوق الملكية للحفاظ على مستوى المنافسة، بما في ذلك تمويل أنشطة البحث والتطوير أو الإنفاق الرأسمالي – القدرة المحدودة على الوفاء بمتطلبات الانضمام لسوق الأوراق المالية، أو متطلبات إعادة سداد الديون، أو أية متطلبات أخرى لتعهدات الديون – التأثيرات السلبية المتوقعة أو الحقيقية للتقرير عن احتمالية تحقيق نتائج مالية ضعيفة بالنسبة للصفقات الهامة المعلقة مثل تجميع الأعمال أو الحصول على عقود جديدة.
- تشير المعلومات المتوفرة إلى أن الموقف المالي الشخصي للمديرين أو للمسؤولين عن الحوكمة سيكون مهدداً بالأداء المالي للشركة الناتج عن: وجود اهتمامات مالية مهمة في الشركة – اعتماد جزء مهم من مكافأتهم على تحقيقهم لأهداف طموحة فيما يتعلق بأسعار الأسهم، النتائج التشغيلية، الموقف المالي، أو التدفقات النقدية – الضمانات الشخصية لديون الشركة.
- وجود ضغوط شديدة على الإدارة أو الأفراد المسؤولين عن التشغيل لتحقيق أهداف مالية محددة من قبل أولئك المسؤولين عن الحوكمة، بما في ذلك المبيعات المستهدفة أو الحوافز المرتبطة بأهداف الربحية.

الفرص: وتتكون هذه الفئة مما يلي:

- تتيح طبيعة الصناعة أو عمليات التشغيل في الشركة فرصاً للتورط في إعداد تقارير مالية مزيفة، والتي يمكن أن تنشأ عن: المعاملات الهامة مع أطراف ذوي علاقة وليست في الاتجاه الطبيعي للنشاط أو بمنشآت ذات علاقة لم يتم مراجعتها أو تمت مراجعتها بواسطة مؤسسة أخرى – الحضور المالي القوي أو القدرة على السيطرة على قطاع صناعي محدد، الأمر الذي يمكّن الشركة من فرض شروطها على الموردين أو الزبائن، مما قد ينتج عنه معاملات غير سليمة أو غير قائمة على الإرادة الحرة – وجود أصول، أو التزامات، أو إيرادات، أو مصروفات مبنية على أساس تقديرات تتعلق بأحكام غير موضوعية أو على حالة من عدم التأكد ويكون من الصعب إثباتها – المعاملات

الضخمة أو غير المعتادة، أو عالية التعقيد، وبصفة خاصة تلك القريبة من نهاية الفترة المالية، والتي تطرح أسئلة صعبة عن الجوهر قبل الشكل – عمليات هامة توجد أو تتم عبر الحدود الدولية في مناطق تختلف فيها بيئة ومناخ النشاط – استخدام وسطاء الأعمال دون أن يكون لوجودهم مبررات واضحة في نشاط العمل – وجود حسابات بنكية ضخمة أو عمليات لفروع أو لشركات تابعة في نطاقات فيها إعفاءات ضريبية دون أن يكون لوجودهم مبررات واضحة في نشاط الأعمال.

- عدم كفاءة الرقابة الإدارية نتيجة سيطرة شخص منفرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد على الإدارة بدون توفر الرقابة الداخلية اللازمة للتعامل مع هذه الحالة – عدم كفاءة إشراف المسؤولين عن الحوكمة على عملية إعداد التقارير المالية وتقارير الرقابة الداخلية.
- وجود هيكل تنظيمي معقد أو غير مستقر يمكن الاستدلال عليه من: صعوبة في تحديد الجهة أو الأفراد الذين لديهم سيطرة على الشركة – الهيكل التنظيمي الزائد التعقيد الذي يشمل منشآت قانونية غير عادية أو خطوط إدارية غير عادية للسلطة – معدل الدوران العالي لمسؤولي الإدارة العليا والمستشارين القانونيين أو المسؤولين عن الحوكمة.
- الرقابة غير كافية على الضوابط، بما في ذلك الضوابط الإلكترونية، والضوابط على التقارير المالية الدورية (حينما يكون مطلوباً إعداد تقارير خارجية) – تعيين محاسبين أو أفراد للمراجعة الداخلية، أو لتكنولوجيا المعلومات ليس لديهم الكفاءة المهنية الواجبة أو وجود معدل دوران عالٍ في هذه الوظائف – نظم المعلومات والحسابات غير الفعالة بما في ذلك نقاط الضعف الهامة والمؤثرة في الرقابة الداخلية.

المبررات/الاتجاهات: وتتكون هذه الفئة من: عدم فاعلية الإبلاغ أو التنفيذ، أو المساندة، لقيم الشركة أو المعايير الأخلاقية فيها أو توصيل قيم أو معايير أخلاقية غير مناسبة – التدخل الزائد لغير الماليين من الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية أو تحديد التقديرات المحاسبية الهامة – التاريخ المعروف للإدارة العليا ولأولئك المسؤولين عن الحوكمة بمخالفات قانون رأس المال أو غيره من القوانين واللوائح أو وجود دعاوى مرفوعة ضد الشركة بتهم التدليس أو مخالفات القوانين واللوائح – الاهتمام الزائد للإدارة في الحفاظ على أو زيادة أسعار أسهم الشركة أو اتجاه الأرباح – اعتياد الإدارة على تقديم وعود للمحللين أو الدائنين أو غيرهم من الأطراف الأخرى بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية أو طموحه أكثر مما يجب – فشل الإدارة في تصحيح نقاط الضعف الهامة والمؤثرة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب – اهتمام الإدارة في توظيف وسائل غير مناسبة لتخفيض الأرباح المعلنة لتحقيق مزايا ضريبية – انخفاض معنويات الإدارة العليا – عدم قيام المدير بوضع

حدود بين معاملاته الشخصية ومعاملات الشركة – النزاع بين المساهمين في شركة مغلقة – تكرار محاولات الإدارة لتبرير النظم المحاسبية غير المناسبة على أساس الأهمية النسبية – توتر العلاقة بين الإدارة ومراقب الحسابات الحالي أو السابق ,ويتضح ذلك من العوامل التالية:

- النزاع المتكرر مع المراجع الحالي أو السابق على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو أمور إعداد التقارير.
- الطلبات غير المعقولة من مراجع الحسابات، مثل وضع قيود زمنية غير معقولة من أجل الانتهاء من أعمال المراجعة وأعمال الإعداد لتقرير المراجعة.
- القيود الرسمية أو غير الرسمية على مراجع الحسابات التي تحد بصورة غير ملائمة من الاتصال بالأفراد أو الوصول إلى معلومات أو القدرة على الاتصال بفعالية مع المسؤولين عن الحوكمة.
- السلوكيات الاستبدادية للإدارة في التعامل مع مراجعي الحسابات وبصفة خاصة المتعلقة بمحاولات للتأثير على نطاق عملهم أو في اختيار أو استمرار الأفراد المكلفين بعملية المراجعة أو الذين تتم استشارتهم بشأنها.

2. تم تصنيف وعرض عوامل خطر الغش الخاصة بالتحريفات الناتجة عن اختلاس أصول الشركة وفقاً للفئات التالية:

المحفزات/الضغوط: وتتكون هذه الفئة مما يلي:

- يمكن أن تؤدي الالتزامات المالية الشخصية إلى خلق ضغوط على الإدارة أو على العاملين الذين لديهم إمكانية لاختلاس النقدية أو الأصول الأخرى.
- العلاقات العدائية بين الشركة والعاملين الذين لديهم إمكانية الحصول على النقد أو الأصول الأخرى القابلة للسرقة يمكن أن تحفّز هؤلاء العاملين على إساءة استخدام هذه الأصول أو اختلاسها.

الفرص: وتتكون هذه الفئة مما يلي:

- يمكن أن تزيد بعض الخصائص أو الظروف من قابلية إساءة استخدام الأصول. فعلى سبيل المثال تزداد فرص إساءة استخدام الأصول عند وجود: مبالغ كبيرة من النقد بالصندوق أو في التعامل – بنود مخزون صغيرة الحجم عالية القيمة أو عليها طلب عال – أصول سهلة التحويل إلى نقد مثل السندات أو الأوراق المالية لحاملها أو المعادن النفيسة أو شرائح الكومبيوتر – أصول ثابتة صغيرة في الحجم أو يمكن تسويقها أو التي لا تحتاج إلى التعريف بالملكية.

- يمكن أن يؤدي عدم كفاية عناصر الرقابة الداخلية على الأصول إلى قابلية تعرضها لإساءة الاستخدام (الاختلاس)، و يمكن لسوء استخدام الأصول (اختلاس الأصول) أن يحدث نظراً لوجود: الفصل غير الملائم في الاختصاصات أو في أعمال المراجعة – الإشراف غير الكافي على نفقات الإدارة العليا مثل مصاريف السفر وغيرها من المصروفات – الرقابة غير الكافية من الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول مثل المتابعة أو الإشراف غير الكافي على المواقع البعيدة – اختيار المتقدمين للوظائف المتعلقة بالتعامل مع الأصول بصورة غير ملائمة– حفظ السجلات الخاصة بالأصول بطريقة غير مناسبه – عدم ملاءمة نظام اعتماد المعاملات– الحماية غير الكافية للنقد أو الاستثمارات أو المخزون أو الأصول الثابتة – عدم إجراء تسويات الأصول بطريقة متكاملة وفي الأوقات المناسبة – عدم توثيق المعاملات في حينها وبصورة ملائمة – عدم منح إجازات إجبارية للموظفين الذين يؤدون وظائف رقابية رئيسية – عدم الفهم الكافي للإدارة لتكنولوجيا المعلومات، والتي تمكّن موظفي تكنولوجيا المعلومات من ارتكاب أعمال اختلاس(سوء استخدام) – نقص عناصر الرقابة على السجلات الإلكترونية.

المبررات/الاتجاهات: وتتكون هذه الفئة من: التغاضي عن الحاجة إلى متابعة أو تخفيض المخاطر المرتبطة بسوء استخدام الأصول – التغاضي في أعمال الرقابة الداخلية عن سوء استخدام الأصول (اختلاس الأصول) نتيجة تجاهل عناصر الرقابة الموجودة أو من خلال الفشل في تصحيح أوجه القصور المعروفة في الرقابة الداخلية – السلوكيات التي تشير إلى عدم الارتياح أو عدم الرضا عن الشركة أو طريقة معاملتها للموظفين – التغيرات في السلوك أو أسلوب الحياة ،والذي يمكن أن يبين أنه قد تمت إساءة استخدام الأصول – التغاضي عن السرقات الصغيرة.

وفيما يتعلق بالدراسات التجريبية والتقارير المقدمة من قبل الشركات الممارسة والهيئات الناظمة لمهنة المراجعة، فلقد أشارت هذه الدراسات والتقارير إلى وجود فئات عديدة لمؤشرات الغش. فعلى سبيل المثال، أشارت شركة KPMG للمراجعة في إطار تحليلها لأنماط الغش في العديد من الدول إلى أن تجاهل مؤشرات الغش يعتبر بمثابة رسالة لمرتكبيه لكي يستمروا في سلوكهم مع استمرار إفلاتهم من العقاب. ومن هذه المؤشرات التي يتوجب على المراجع استقصاؤها ما يلي (KPMG, 2011):

1. وجود صعوبة في التعامل وتضاؤل في الثقة بين الشركة موضع المراجعة وبين مراجعها الداخلي و/أو الخارجي.
2. وجود ترتيبات تمويلية مصرفية متعددة عوضاً عن وجود مصدر تمويل محدد وواضح، ويعتبر هذا السلوك بمثابة محاولة للحد من شفافية تمويل نشاط الأعمال.

3. إضفاء قدر كبير من السرية على ما يحيط بوظيفة معينة، تشغيلها، ونتائجها المالية.
4. ارتفاع معدل دوران العاملين في وظيفة معينة. حيث أن العاملين سيكونون أكثر قدرة على ارتكاب الغش في بيئة الأعمال التي تنخفض فيها الروح المعنوية للموظفين أو تلك التي تكون أنظمتها الرقابية متضاربة.
5. بعض الممارسات غير السوية داخل وظيفة معينة، والتي من الممكن أن تكون ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية.
6. يحصل كبار المدراء على تعويضات كبيرة مقابل تحقيقهم للأهداف المطلوبة منهم.
7. الشركات الأخرى المنتمية لنفس الصناعة تكافح للبقاء في السوق وتنخفض مبيعاتها وأرباحها.
8. وجود زيادة في أرباح الشركة لا يقابها زيادة في التدفق النقدي.
9. وجود فروع بعيدة للشركة لا تخضع لرقابة فعالة من قبل المركز الرئيسي.

وأضاف التحليل أن هناك خصائص محددة يتصف بها مرتكب الغش مثل:

1.مرتكب الغش لا يسعى عادةً أو يرفض الحصول على أي ترقية دون أن يقدم أية تفسيرات منطقية لتصرفه.
2.لديه فرصة للتلاعب في الأجور والمكافآت الشخصية .
3.نادراً ما يأخذ إجازات.
4.لا يقدم تقارير تحتوي قيوداً محاسبية أو معلومات بصورة طوعية أو بناءً على طلبٍ معين.
5.لا يمكن الاعتماد عليه وهو دائماً ما يكون عرضة للأخطاء وسوء الأداء.
6.يميل للتخلص من اللوم والمسؤولية من خلال نقلها للآخرين.
7.يتقبل الضيافة المفرطة من الغير التي تتعارض مع قواعد الشركة.
8.يبدو مرتبكاً وتحت الضغط.
9.الموردون والموزعون يشددون على التعامل مع شخصه فقط.
10. تجاوز نمط حياته لحدود دخله.

وبالنتيجة، تم تقسيم شروط حدوث أنواع الغش المختلفة إلى عدد من الفئات. كما قدمت معايير المراجعة وغيرها من الدراسات مجموعة من مؤشرات الغش مصنفة تبعاً لكل فئة من هذه الفئات، وبالتالي فإن إدراك مؤشرات الغش وفقاً لتصنيفاتها المختلفة وعلاقتها بكل شرط من الشروط سيعتبر عاملاً مساعداً في إعداد أداة الاستبيان الخاصة بالبحث. وفيما يلي سيتم مناقشة أهمية هذه المؤشرات ، والطرق المختلفة لاستخدامها.

2.7.2 أهمية مؤشرات الغش:

ناقش العديد من الباحثين أهمية مؤشرات الغش ودورها في مساعدة المراجع على كشف الغش والوفاء بمتطلبات واجباته. فقد ذكر Lou and Wang (2009) أن معظم الخبراء والأكاديميين يتفقون على أن تقييم المعلومات المتعلقة بالغش يتم بشكل أفضل عندما تؤخذ مؤشرات الغش بعين الاعتبار من قبل المرجع. وأشار Zimbelman and Wilks (2004) إلى أنه إذا تم تضمين شروط هرم الغش ضمن قائمة مؤشرات الغش فإن المراجعين سيكونون أكثر قدرة على معالجة إشارات الغش. حيث أن تصنيف مؤشرات الغش إلى المحفزات/الضغوط، الفرص، المبررات/الاتجاهات سيوفر في الجهد المبذول لمعالجة هذه المؤشرات، فضلاً عن أنها قد تمكن المراجع من استخدام قدراته المعرفية للتفكير بطريقة استراتيجية حول ما يمكن للإدارة أن تقوم به. وأضاف (Smith et al., 2002) إلى أن (Burns, 1997) قد افترض أنه كلما ازداد وجود مؤشرات الغش داخل نظام الشركة، كلما ازدادت احتمالية ظهور الغش، كما أن وجود مؤشرات الغش بحد ذاته سينبّه المراجعين إلى احتمالية ظهور الغش، الأمر الذي يمكّنهم من إصدار إشارات تحذيرية مبكرة لعملائهم، وبالتالي فإن احتمالية عدم كشف الغش ستتناقص إذا تمكن المراجعون من فهم مؤشرات الغش ومن استخدام شكهم المهني بطريقة فعالة. وشدد (Heiman-Hoffman et al., 1996) على أهمية استخدام مؤشرات الغش في عملية كشف الغش. حيث أوضح أن معرفة أهم المؤشرات التحذيرية سيساعد المراجعين في تقديرهم لمخاطر الغش بصورة أفضل. واستنتج كل من Hegazy and Kassem (2010) أن مؤشرات الغش المذكورة في معيار المراجعة SAS 99 وغيرها من المؤشرات يمكن أن تساعد المراجعين الخارجيين في عملية كشف الغش المرتبط بتحريف التقارير المالية.

وفيما يلي ستتم مناقشة مؤشرات الغش بناءً على الدراسات السابقة التي درست المؤشرات لكونها تشكل مدلولات هامة لظهور الغش. هذا ويمكن تصنيف مؤشرات الغش إلى: (مؤشرات خاصة بشؤون حوكمة الشركات وخصائص شركة المراجعة، مؤشرات خاصة بالنسب المالية، مؤشرات خاصة بوجهة نظر المستثمرين، ومؤشرات أخرى). فيما يتعلق بمؤشرات الغش الخاصة بشؤون حوكمة الشركات وخصائص شركة المراجعة، فقد ذكر كل من Skousen and Wright (2006) إلى أنه: تنخفض احتمالية حدوث تحريف متعمد للقوائم المالية كلما ازداد عدد أعضاء لجنة المراجعة (المفترض استقلالهم)، تزداد احتمالية ظهور الغش في ظل غياب وجود لجنة المراجعة، تزداد احتمالية حدوث الغش كلما ازدادت نسبة المدراء الذين يمتلكون أكثر من 5% من أسهم الشركة المتداولة، تزداد احتمالية ظهور الغش عندما يكون شخص في منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة للشركة وتنخفض هذه الاحتمالية عندما يتم توزيع هذين المنصبين بين شخصين مختلفين. وأوضحت Saksena (2003) إلى أن: عدد سنوات مراجعة شركة المراجعة لحسابات شركة معينة يتناسب عكساً مع ظهور غش الإدارة، وجود لجنة مراجعة فاعلة يشكل محدداً مهماً يعوق ظهور الغش، كلما ازداد عدد الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة كلما انخفض

غش الإدارة، يتأثر غش الإدارة بامتلاك الرئيس التنفيذي منصب رئيس مجلس الإدارة من حيث أن قدرة هذا الرئيس تزداد على ارتكاب الغش. واستنتج كل من Moyes and Hasan (1996) أن احتمالية كشف الغش تزداد كلما: امتلك المراجع الخارجي سنوات خبرة أكثر في مهنة المراجعة، كان لدى شركة المراجعة خبرة سابقة في كشف الغش، كان المراجعون حاصلين على شهادة CPA. واستنتجوا أيضاً أن شركات المراجعة الكبرى التي تمتلك عدداً أكبر من العاملين عادةً ما تكون أكثر كفاءة في استخدام تقنيات (دورة المخزون) لكشف الغش من شركات المراجعة ذات الحجم الأصغر التي تمتلك عدداً أقل من العاملين.

وأضاف (Ansah et al., 2002) إلى أن حجم شركة المراجعة، موقع المراجع الوظيفي، وسنوات خبرة المراجع هي مؤشرات هامة إحصائياً لاحتمالية كشف الغش. كما أشارت دراسة لجنة المنظمات الراعية إلى أن الشركات التي اكتشف حدوث الغش فيها تفصح بشكل ملحوظ عن وجود معاملات مع أطراف ذات صلة بشكل أكبر من الشركات التي لم يكتشف حدوث الغش فيها، حيث أن 79% من الشركات التي اكتشف حدوث الغش فيها قد أفصحت في تقاريرها المالية عن معاملات مع أطراف ذات صلة مقارنة بـ 71% من الشركات التي لم يكتشف حدوث الغش فيها، كما أن نسبة تغيير المراجع للشركات التي اكتشف حدوث الغش فيها تبلغ ضعف مثيلاتها من الشركات التي لم يكتشف حدوث الغش فيها (26% للنوع الأول من الشركات إلى 12% للنوع الثاني من الشركات) خلال الفترة الممتدة من إصدارها لآخر تقارير مالية نظيفة وبين إصدارها لآخر تقارير مالية محرفة، كما أن 16% من حالات تغيير المراجع قد حدثت خلال فترة ارتكاب الغش في النوع الأول من الشركات، بينما عمد 40% من نفس النوع من الشركات إلى تغيير مراجعها خلال السنة المالية التي سبق ارتكاب حادثة الغش فيها (COSO, 2010).

وفيما يتعلق بمؤشرات الغش الخاصة بالنسب المالية، فقد استخدم (Spathis et al., 2002) بعض النسب المالية كنوع جديد من المؤشرات، واستنتج أن احتمالية تحريف التقارير المالية تزداد في الشركات التي تمتلك: نسبة عالية للمخزون إلى المبيعات، مديونية عالية بالنسبة للأصول، صافي ربح منخفض بالنسبة لإجمالي الأصول، رأسمال عامل منخفض بالنسبة لإجمالي الأصول، نسبة عالية من المبيعات الآجلة لإجمالي المبيعات. واستنتج Persons (1995) أن الشركات التي اكتشف حدوث الغش فيها تختلف عن تلك التي لم يكتشف حدوث الغش فيها بكونها: تمتلك معدلاً أقل لدوران رأس المال، تمتلك نسبة عالية من الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول، وبكونها أصغر حجماً من الشركات التي لم يكتشف حدوث الغش فيها. ودرس Grove and Cook (2004) نوعين من النسب المالية فيما يتعلق بكشف الغش. سمي النوع الأول بنسب الكشف، وسمي النوع الثاني من النسب المالية بالنسب الاستثمارية، وتتكون النسب الاستثمارية من أربع فئات وهي: نسب التقييم، نسب ربحية قائمة الدخل، نسب كفاءة الإدارة، ونسب القوة المالية. وفيما يلي سيتم استعراض نسب الكشف:

1. مؤشر المبيعات الآجلة: حيث قد تؤشر الزيادة الملموسة في مؤشر المبيعات الآجلة إلى أن رقم المدينين الخاص بالشركة مزور أو أن التفسيرات المنطقية لهذه الأرقام ستتضارب مع سياساتها المعلنة في منح الائتمان من حيث جعل هذه السياسات أكثر سهولة.
2. مؤشر إجمالي الربح: يمكن أن يشير هذا المؤشر إلى أنه إذا تذبذبت نسبة هامش الربح إلى المبيعات من فترة لأخرى، ستزداد المخاطر المتعلقة بلجوء الإدارة للغش بغرض إخفاء انخفاض الأداء التشغيلي.
3. مؤشر جودة الأصول: قد يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى أن إدارة الشركة قد تلجأ لرسملة المصروفات بغرض تعويض تراجع أدائها التشغيلي أيضاً.
4. مؤشر نمو المبيعات: قد يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى وجود زيادة غير منطقية في المبيعات.
5. مؤشر إجمالي الالتزامات لإجمالي الأصول: قد يشير هذا المؤشر إلى أن الإدارة قد تلجأ لإدارة التزاماتها المستحقة بما يمكنها من تعويض التراجع في أدائها الاقتصادي.

كما استنتج كل من Perols and Lougee (2010) إلى أن احتمالية ظهور الغش تزداد بشكل كبير لدى الشركات التي استخدمت سابقاً أساليب لإدارة الإيرادات وتمكنت من خلالها من تحقيق توقعات المحللين الماليين. كما أن هذه الاحتمالية ستزداد لدى هذه الشركات حتى ولو لم يتم التمكُّن من إيجاد دليل على تضخيمها للإيرادات، وحتى لو لم تتمكن بواسطة استخدامها لأساليب إدارة الإيرادات من تحقيق توقعات المحللين الماليين.

أما بالنسبة لمؤشرات الغش الخاصة بوجهة نظر المستثمرين، فقد ذكر (Brazel et al., 2010) أن المستثمرين يميلون للتركيز على التحقيقات التي تنفذها سوق الأوراق المالية، الدعاوى غير المفصول فيها، وخرق اتفاقيات القروض. وبشكل معاكس، لا يولي المستثمرون قدراً كبيراً من الاهتمام لحجم الشركة، عمر الشركة، حاجة الشركة لتمويل خارجي، ولاستخدام الشركة لشركات مراجعة ليست ضمن شركات المراجعة الأربع الكبرى. وقدم Rokwood (2002) للمستثمرين مجموعة من الأمثلة عن مؤشرات قيام الشركات بالتلاعب بتقاريرها عن الإيرادات مثل أنشطة الاندماج المكثفة، تحقيق الأهداف المتعلقة بالإيرادات بشكل مستمر، ولفترة طويلة من الزمن، وجود دوران مستمر في منصب المدير المالي، وجود محفزات مالية، عندما يرتفع رقم مديني الشركة من ذوي الآجال الطويلة مع انخفاض إيراداتها.

هذا وتوجد أنواع أخرى من مؤشرات الغش لا ترتبط بقضايا حوكمة الشركات وقد لا تكون على شكل نسب مالية. وفي هذا السياق أشار كل من Shaub and Lawrence (1996) إلى أن الحالات التي تتطلب من المراجع زيادة الاهتمام بتطبيقه للشك المهني هي الحالات التي تتضمن: وجود معاملات هامة مع الأطراف ذات الصلة، وجود ضغوط مالية على الشركة تعود لقرارات غير مناسبة تم اتخاذها في سنوات سابقة، عدم دقة العميل في السنة السابقة، ضعف التواصل بين المراجع والعميل. واستنتج Abdul Majid

and Tsui (2001) وفقاً لآراء المراجعين أن أهم مؤشرات الغش هي: الصعوبة في تدقيق المعاملات، المشكلات التي تتعلق باستمرارية الشركة، أسلوب الإدارة التشغيلي، موقف الإدارة من التقارير المالية، التحريفات المكتشفة في عمليات المراجعة السابقة، الأمور المتعلقة بالنزاعات المحاسبية. كما صنف (Smith et al., 2005) مؤشرات الغش بناءً على مسبباتها إلى مجموعة من الفئات، واستنتج أن مؤشرات الغش الخاصة بفئة "الاستقرار المالي والتشغيلي" هي أهم مؤشرات الغش تليها المؤشرات المتعلقة بخصائص الصناعة. وأضاف Lou and Wang (2009) أن الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية يرتبط بشكل إيجابي بأي مما يلي: الضغوط المالية الكبيرة على الشركة أو على المشرف على الشركة، وجود نسبة عالية من العمليات المعقدة، ظهور أسئلة عن استقامة مدراء الشركة، تدهور العلاقة بين المراجع والشركة. وفيما يتعلق بمؤشر المعاملات الهامة مع الأطراف ذا الصلة، فقد قسم (Henry et al., 2006) هذه المعاملات إلى: بيع البضائع والخدمات إلى أو شراؤها من الأطراف ذات الصلة، بيع أصول الشركة إلى أو شراؤها من هذه الأطراف، الاقتراض من أو إقراض هذه الأطراف، وشراء حصة استثمارية في شركات أو بيع حصة في الشركة لهذه الأطراف ذات الصلة.

هذا وذكر سابقاً أن دراسة (AIC, 2001) قد بحثت في أربعة أنواع للغش وهي: الغش الذي يرتكب ضد الشركة من قبل أحد المدراء الرئيسيين فيها، الغش الذي يرتكب ضد الشركة من قبل أحد عملائها أو موظفيها العاديين، الغش الذي يرتكب بشكل مباشر ضد شخص معين من قبل شخص آخر (face to face fraud)، والغش الذي يرتكب ضد مجموعة من الأشخاص من قبل وسائل الإعلام أو غيرها من الأساليب غير المباشرة. كما قدم الباحثون أمثلة عن مؤشرات الغش التي ترتبط بأنواع الغش المذكورة وبخاصة أول نوعين، فبالنسبة للمؤشرات التي ترتبط بالنوع الأول يمكن أن تظهر على شكل انخفاض في الاتجاه العام لإيرادات الشركة، انخفاض في التدفقات النقدية، وجود ديون مفرطة، وجود إدارة غير جيدة، الاستغلال غير المشروع لأصول الشركة من قبل المختلس، التغيير المفاجئ في اتجاه ثروة الشركة، تكرر التغيير المفاجئ للمراجعين، وجود تضارب فعلي أو مدرك في المصالح من جانب الرئيس التنفيذي للشركة أو غيره من المدراء، الحالات التي يمتلك فيها بعض مدراء الشركة شركات خاصة بهم ويكون لها تعاملات أو تحصل على قروض من الشركة التي يعملون فيها (المعاملات مع الأطراف ذات الصلة)، عندما تكون غالبية أسهم الشركة مملوكة بشكل رئيسي من عدد محدود من المساهمين سيكون لدى هؤلاء المالكين ميل للتصرف بأصول الشركة كما لو كانت خاصة بهم.

وبالنسبة للمؤشرات التي ترتبط بالنوع الثاني هي: انشغال العامل المختلس في العمل لساعات طويلة دون أن يأخذ إجازاته، العامل الذي يبحث عن الفرصة المناسبة لارتكاب الغش سيلجأ لتصرفات فضولية بصورة غير اعتمادية فيما يتعلق بتلك الجوانب من عمليات الشركة التي تنطوي على عمليات شراء أو دفع مبالغ، والعامل الذي يرتكب الغش قد يلجأ للاستقالة بشكل مفاجئ وغير متوقع وقبل أن تكتشف

حادثة الغش في الشركة. كما صنف كل من (Grove and Cook, 2004) المؤشرات التالية على أنها مؤشرات نوعية وهي: هبوط أسعار الأسهم، استقالة الإدارة العليا (كالرئيسين المالي والتنفيذي)، تداول أسهم الشركة بين أطراف داخل الشركة، تعمد وجود تقارير مالية غامضة ومعقدة، انزعاج الرئيس التنفيذي من انتقادات المحللين الماليين. وأضاف (Albrecht at al., 2008) أن مؤشرات الغش يمكن أن تصنف إلى 6 فئات رئيسية وهي: أولاً- الحالات المحاسبية الشاذة وتتضمن الإدخالات الخاطئة إلى دفتر اليومية، عدم دقة الدفاتر، وجود مستندات ووثائق مزورة. ثانياً- أعراض الغش التحليلية وتتضمن إجراءات وعلاقات غير عادية وغير منطقية. ثالثاً- تعطيل نظام الرقابة الداخلية وتجاوزه. رابعاً- وجود أعراض تتعلق بنمط الحياة وتنطوي على أن الأشخاص الذين يرتكبون الغش عادةً ما يسعون لتلبية احتياجاتهم الفورية، ومن ثم يسعون تدريجياً لتحسين نمط حياتهم العام. خامساً- التصرفات غير العادية وتشتمل على أن الأشخاص الذين يرتكبون عادةً ما يعانون من ضغوط مختلفة ويعمدون بنتيجتها إلى تغيير سلوكهم ليتلاءم مع هذه الضغوط، سادساً- وجود شكاوى ونصائح تشير إلى شيء مريب.

من الناحية العملية، ناقش كل من (Dharan and Bufkins, 2003) مسألة ظهور العديد من مؤشرات الغش في التقارير المالية لشركة إنرون خلال سنة أو سنتين قبل ظهور فضيحة الغش في عام 2001. وبينا أن شركة إنرون استخدمت رقم الإيرادات عوضاً عن رقم الأرباح في تقييم أدائها، قياس نجاحاتها، وفي خلق انطباعات معينة حول عوامل النمو والابتكار في الشركة. فمثلاً، ازدادت إيرادات شركة إنرون المعلن عنها بما يزيد عن 750%، حيث نمت إيراداتها من 13.3 بليون دولار أمريكي في عام 1996 إلى 100.8 بليون دولار أمريكي في عام 2000، في الوقت الذي لا يزيد فيه معدل النمو الطبيعي لإيرادات الشركات التي تنتمي لنفس الصناعة عن 2% إلى 3%. كما استخدمت شركة إنرون رقم إيراداتها كأساس لتعويضات مدرائها التنفيذيين.

بالنتيجة، تم التأكيد على أهمية مؤشرات الغش من قبل العديد من الباحثين الذين استخدموا هذه المؤشرات كأدوات للبحث عن الغش. فمن جهة، اهتمت العديد من الأبحاث باستقصاء آراء المراجعين الخارجيين والداخليين حول الأهمية النسبية لمؤشرات الغش الوراد ذكرها في معايير المراجعة (SAS: 53, SAS: 82, SAS99, ISA 240). ومن جهة أخرى، اهتمت العديد من الأبحاث الأخرى بدراسة الفائدة النسبية لبعض النسب المالية في عملية التعرف على الغش. بالإضافة لما سبق، اهتمت مجموعة أخرى من الأبحاث في دراسة العلاقة بين قضايا حوكمة الشركات، وخصائص شركة المراجعة من جهة، وبين عملية كشف الغش من جهة أخرى. هذا ووجهت العديد من الانتقادات لهذه المؤشرات من قبل العديد من الباحثين في العديد من الأمور، وهذا ما ستتم مناقشته في الفقرة القادمة.

3.7.2 الجوانب السلبية لمؤشرات كشف الغش:

بالرغم مما تم ذكره عن فوائد لمؤشرات الغش في مساعدة المراجع على كشف الغش، إلا أنه قد تم انتقاد هذه المؤشرات من عدة أوجه، حيث ذكر Persons (1995) أن هذه المؤشرات تعتمد بشكل كبير على مجموعة من الأحكام الذاتية والمعلومات المتاحة للمراجع وغير المتاحة للعموم، وبالتالي فإن المستثمرين وغيرهم من واضعي السياسات قد لا يتمكنون من تحديد الشركات التي قد يرتكب الغش فيها في ظل عدم وصولهم لهذه المؤشرات. وأضاف Persons أنه قد لا يترافق ظهور هذه المؤشرات مع ظهور الغش أحياناً، كما أنه يصعب استخدامها في البحوث التطبيقية ويصعب استخدامها في بناء نماذج تنبؤيه. ويوضح كل من Peterson and Zikmund (2004) أن معرفة مؤشرات الغش لا يعني النجاح في منعه أو كشفه، حيث أن هذه المؤشرات تمتلك دلالة مجردة فقط حول إمكانية حدوث الغش، ولا تعني بصورة تلقائية حدوثه فعلاً، إذ بمجرد ملاحظة هذه المؤشرات يجب على الشركة البدء بعملية التحقق من وجود نواحي ضعف في إجراءات الرقابة الداخلية والتحقق مما إذا كانت هذه النواحي قد تم استغلالها. كما بين (Ansah et al., 2002) أن هذه المؤشرات قد لا تكون فعالة في كشف الغش، كما أنها قد تعيق قدرة المراجع أحياناً على كشف الغش. كما تبين أن استخدام هذه المؤشرات في قوائم الفحص قد لا يساعد المراجع في معرفة وزنها النسبي، وفي إجراء تقييم شامل لأنواعها المختلفة. وبالتالي فإنه يجب تجميع وتصنيف هذه المؤشرات بالشكل الذي يمكّن المراجع من الاستفادة منها في عملية اتخاذ القرار (Eining et al., 1997).

وبالتالي، يمكن إجمال جوانب انتقاد هذه المؤشرات بمدى توفرها للأطراف المختلفة، بطبيعتها الاحتمالية، وفي الحاجة لتصنيفها وفقاً للأهمية النسبية لكل منها بالشكل الذي يمكّن المراجع من الاستفادة منها في سعيه لكشف الغش.

8.2 الخلاصة:

ناقش هذا الفصل عدداً من العناوين التي تتعلق بطبيعة الغش وخصائصه مثل: تعريف الغش، فئاته، مثلثه، معينه، أساليبه، وأهم العوامل التي تسبب حدوثه، خاصةً شروطه ومؤشراته ذات العلاقة المباشرة بالناحية التطبيقية للبحث. وأشار نقاش مؤشرات الغش خلال هذا الفصل إلى وجود نوعين رئيسيين لهذه المؤشرات وهي: مؤشرات مذكورة في المعايير المهنية لمهنة المراجعة ومصنفة وفقاً لشروط هرم الغش، ومؤشرات غير مذكورة ضمن تلك المعايير، ولكن تم التأكيد على أهميتها من قبل باحثي المهنة. لذا فإنه سيتم العمل على إعادة تصنيف النوع الثاني لهذه المؤشرات وفقاً لشروط هرم الغش ليصار إلى اختبار نوعي المؤشرات معاً في القسم العملي من هذا البحث. كما أن أساليب الغش التي تمت مناقشتها في هذا الفصل يمكن أن توفر إمكانية الإجابة عن التساؤلات التي قد يطرحها المراجع حول كيفية حدوث الغش،

لذا فمن المهم دراستها إلى جانب مؤشرات الغش وتحديد الأهمية النسبية لكل منها في بيئة المراجعة السورية. وفيما يلي ستتم مناقشة مسؤولية مراجع الحسابات عن منع وكشف الغش وفقاً لمعايير المراجعة ولأبحاث الأدب المهني، وهو ما سيتم مناقشته أيضاً باعتباره عاملاً أساسياً في بناء برنامج متكامل لإدارة مخاطر الغش.

الفصل الثالث: مسؤولية المراجع الخارجي عن كشف عمليات الغش ومساهمته في إدارة مخاطرها

1.3 المقدمة:

يناقش هذا الفصل بعض الجوانب المتعلقة بمسؤولية المراجع عن كشف الغش، ابتداءً من تطور مسؤوليته التاريخية وانتهاءً بمسؤوليته وفقاً للمعايير الحالية. ولا تشكل مناقشة مسؤولية المراجع بحد ذاتها الهدف الوحيد للفصل، بل ستتم مناقشة دور مراجع الحسابات باعتباره أحد العناصر التي تتفاعل بصورة كاملة مع مجموعة من العناصر الأخرى لتشكل برنامج إدارة مخاطر الغش، وهو ما يتوافق مع النظرة السائدة للمعايير من حيث الانتقال بمسؤولية كشف الغش من المراجع إلى إدارة الشركة، والتي تتولى بدورها مسؤولية تنظيم وإدارة هذا البرنامج.

2.3 مسؤوليات مراجع الحسابات:

تمثل مهنة المراجعة الوجه المكمل للعمل المالي والمحاسبي بصفة عامة، على أساس أنها المرآة التي تعكس مدى صدق (عدالة)، وموضوعية نتائج هذا العمل في نهاية الفترة المالية، لذلك تتركز مهمة المراجع في عملية فحص ومراجعة نتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية في إطار مجموعة من القواعد والمعايير التي تحكم طبيعة مهنة المراجعة (سرايا، 2007). وتعتبر حاجة مستخدمي التقارير المالية بمثابة المسبب الأساسي الذي يعطي مهنة مراجعة الحسابات أهميتها ويحدد قيمتها الاقتصادية، عن طريق ما تضيفه هذه المهنة من ثقة إلى نفوس المستخدمين (دحدوح، 2006). لذا فإنه يترتب على مراجع الحسابات مجموعة من الواجبات الضرورية لإنجاز مهامه بالصورة الملائمة، وإن إخلال المراجع بأي من هذه الواجبات أو عدم وفائه بها على الوجه الأمثل سيرتب عليه عدة أنواع من المسؤولية وهي الأنواع التي سيتم مناقشتها فيما يلي.

1.2.3 مسؤولية المراجع القانونية تجاه العملاء:

إن مسؤولية مراجع الحسابات تجاه العملاء هي مسؤولية عقدية مستمدة من عقد المراجعة الذي يتم بين مراجع الحسابات والعميل الذي تتم مراجعة حسابات منشأته. وإنَ حقوق الأطراف المعنية تحدد وفقاً لنصوص العقد ويطلق عليها (العلاقة العقدية)، كما أن حقوق الأطراف المعنية بالنسبة للمسؤولية التي تقع خارج نطاق العقد تحدد وفقاً للقانون العام (عباس وصالح، 2005). لذا يعتبر المراجع مسؤولاً من الناحية القانونية تجاه عميله أي الشركة التي يراجع حساباتها. ويحكم هذه العلاقة العقد المبرم بينهما، أو أية مستندات أو خطابات أخرى تحدد طبيعة هذه العلاقة (جربوع، 2004). ويعد العملاء مصدر

التقاضي الأساسي ضد المراجعين، وتتنوع الدعاوى القانونية المرفوعة من قبل العملاء تنوعاً كبيراً، على سبيل المثال: الادعاء بعدم استكمال المراجعة في التاريخ المتفق عليه، الانسحاب من المراجعة على نحو غير ملائم، الفشل في كشف الغش والاختلاس، خرق متطلبات السرية الخاصة، دعاوى الإهمال (لطفي، 2007). وإن أهمية الدور الذي يضطلع به مراجع الحسابات جعلت الدول المختلفة لا تترك أمر مسؤوليته ليقررها ضميره المسلكي أو نظرة المجتمع، أو المهنة، بل تدخلت بها لتقررها بتشريعات قانونية مختلفة (القاضي ودحدوح، 1999). وفي سورية بينت المادة رقم (191) من قانون الشركات السوري لعام 2011 أنه إذا اطلع مدقق الحسابات على أية مخالفة ارتكبتها الشركة لهذا القانون أو لنظامها الأساسي أو على أي أمور مالية ذات أثر سلبي على أوضاع الشركة المالية أو الإدارية، فعليه أن يبلغ ذلك خطياً إلى كل من رئيس مجلس الإدارة والوزارة وهيئة الأوراق المالية، إذا كانت الشركة مساهمة مغفلة عامة، إذا لم يتم إزالة المخالفة، وتضيف المادة أن يكون مراجع الحسابات مسؤولاً تجاه الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها، وتجاه مساهميها عن تعويض الضرر الذي سببته الأخطاء التي ارتكبها في تنفيذ عمله، أو عدم قيامه بالواجبات التي ترتبها عليه القوانين أو نظام الشركة الأساسي، وتسقط دعوى المسؤولية المدنية بمضي ثلاث سنوات من تاريخ انعقاد الهيئة العامة للشركة التي تلي فيها تقرير مراجع الحسابات، وإذا كان الفعل المنسوب له يشكل جرماً فلا تسقط دعوى المسؤولية المدنية إلا وفقاً لأحكام القواعد العامة.

2.2.3 مسؤولية المراجع تجاه الطرف الثالث:

يمكن أن يصبح مراجع الحسابات مسؤولاً أمام طرف ثالث قد يكون منتفعاً أساساً وهو (الذي يتم التدقيق أساساً لأجله) والطرف الثالث هذا لا يكون في عقد المراجعة (عباس وصالح، 2005). لذا يمكن لشركة المراجعة أن تتعرض لمساءلة قانونية بسبب الخسائر التي تلحق بطرف ثالث تحت ادعاء وقوع الخسائر نتيجة الاعتماد على قوائم مالية مضللة، ويتمثل الطرف الثالث عادةً في: المساهمين الحاليين والمرتقبين، البائعين، والدائنين الآخرين، والعاملين والعملاء (لطفي، 2007). ويأمل الطرف الثالث من تقرير المراجع أن يقدم له صورة واضحة عن ظروف الشركة التي قام بمراجعتها، وأن يتحمل المراجع مسؤولية الإفصاحات غير العادلة التي قد تظهر في التقارير المالية وكشفه لسائر المخالفات أو الأخطاء أو أعمال الغش التي تكون قد حدثت خلال الفترة التي يغطيها بمراجعته (القاضي ودحدوح، 1999). وذكر Slavin (1977) أنه لكي تنعقد مسؤولية المراجع القانونية تجاه الطرف الثالث فإنه يجب أن يتوفر ثلاثة أركان: حصول إهمال وتقصير من جانب المراجع في أداء واجباته المهنية، وجود ضرر أصاب الغير نتيجة إهمال وتقصير المراجع، ووجود رابطة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير وبين إهمال وتقصير المراجع (جربوع، 2004).

3.2.3 مسؤولية المراجع الجنائية:

وهي المسؤولية الناجمة عن فعل جرمي يقوم به مراجع الحسابات أثناء ممارسة عمله، بموجب دعوى عامة تحركها النيابة العامة وليس المتضررون، إذ إن الفعل الجرمي يلحق الضرر بالمجتمع، ومن هذه الجرائم: جريمة الإضرار بالأموال العامة من سرقة أو اختلاس أو إساءة ائتمان، جريمة إفشاء الأسرار المهنية والامتناع عن الشهادة، جريمة التزوير، جريمة النصب والاحتيال، جريمة التسبب بالإفلاس عن طريق الغش، وجريمة تزويد السلطات بمعلومات مضللة (القاضي ودحدوح، 1999). وتوجد لسوء الحظ قضايا جنائية عديدة تتعلق بسوء السمعة للمراجعين، ولهذه القضايا أثر مدمر على سمعة المهنة، لكن ومن الناحية الإيجابية قد تشجع العقوبات الجنائية المراجعين الممارسين على استخدام أكبر قدر من العناية وممارسة الأنشطة المختلفة بسلوك أخلاقي قويم (لطفي، 2007). وقدم (سرايا، 2007) بعض الأمثلة عن الأفعال التي قد يُسأل المراجع عنها جنائياً وهي: تآمر المراجع مع الإدارة على توزيع أرباح صورية على المساهمين حتى لا تظهر نواحي القصور والإهمال في إدارة الشركة، تآمر المراجع مع مجلس الإدارة في مجال اتخاذ قرارات مضللة تضر بالشركة، إغفال المراجع وتغاضيه عن المخالفات التي ارتكبها بعض المسؤولين في الشركة خوفاً على مصالحه الشخصية، الكذب في كتابة تقريره، ارتكابه لأخطاء ومخالفات جسيمة تضر بمصالح الشركة. كما أوضحت المادة رقم (192) من قانون الشركات السوري رقم 29 لعام 2011 أنه لا يحق لمفتش الحسابات أو لموظفيه أن ينقل للمساهمين أو للغير ما حصل عليه من معلومات ذات طابع سري، لا يوجب هذا القانون الإفصاح عنها في معرض قيامه بعمله لديها، تحت طائلة العزل والتعويض، وهو ما يتفق مع ما جاء ضمن المادة رقم 48 من قانون تشكيل مجلس المحاسبة والتدقيق رقم33 لعام 2009.

4.2.3 مسؤولية المراجع الاجتماعية:

إن الدور المهم الذي أناطه المجتمع بمراجع الحسابات، جعله يمثل ضمير المجتمع والحارس الواقي من الرشوة والفساد أو إساءة الاستعمال، بحسب المعايير الأخلاقية التي يتبناها المجتمع في مرحلة من المراحل. ولا شك أن هذه الهالة التي يتمتع بها المراجع سوف تنهار إذا ما مارس عملاً لا ينسجم مع المعايير الأخلاقية التي يحترمها المجتمع في مجال عمله، فإن سكوته عن المخالفات والسرقات المختلفة سيعرضه إلى فقدان هذا المركز الأدبي الذي يتمتع به (القاضي ودحدوح، 1999).

3.3 مسؤولية مراجع الحسابات وإجراءاته تجاه كشف الغش:

ارتبطت مسؤولية المراجع عن كشف الغش بتطور مهنة المراجعة وتضاءلت أهمية هذه المسؤولية مهنياً بمرور الزمن وهذا ما يشير إليه جمعة (2000) في معرض استعراضه لتطور أهداف المهنة، والذي

بيّن أنها شهدت تطوراً ملحوظاً في أهدافها، مدى التحقق و الفحص، وكذلك درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، ويتمثل ذلك في العرض التالي:

- قبل عام 1900 كان الهدف من المراجعة كشف التلاعب، الاختلاس، الأخطاء، ولذلك كانت المراجعة شاملة، ولا تتم مراعاة وجود نظام الرقابة الداخلية.
- من 1905 حتى 1940 كان الهدف من المراجعة تحديد مدى سلامة المركز المالي وصحته بالإضافة إلى كشف التلاعب والأخطاء. ولذلك بدأ الاهتمام بالرقابة الداخلية وتراجع دور هدف كشف الغش.
- من 1940-1960 كان الهدف من المراجعة تحديد مدى سلامة المركز المالي، وتم التحول نحو المراجعة الاختبارية التي تعتمد على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية.
- من العام 1960 و حتى الآن أضيفت أهداف عديدة للمراجعة منها: مراقبة الخطط و متابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة، تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفاً منها، القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط، تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع، تخفيض خطر المراجعة وذلك لصعوبة تقدير آثار عملية المراجعة على العميل أو المنشآت محل المراجعة.

لذا اعتبر كشف الخطأ والغش بمثابة الشغل الشاغل للمراجعين في مراحل المراجعة الأولى، من خلال التركيز على المراجعة الحسابية والمستندية، بما فيها إعادة الحساب وفحص الترحيل والعمليات الحسابية على اختلافها إرضاءً لمستخدمي التقارير المحاسبية الذين كانوا يهتمون بحماية أموالهم من الخطأ أو الغش أو التلاعب، ومن ثم فقد كان المراجع مسؤولاً عن كشف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش أو تلاعب، وقد كان هذا ممكناً، فقد كانت المشاريع صغيرة الحجم وعملياتها قليلة وبسيطة وكان المراجع يقوم بمراجعة شاملة لجميع عمليات المشروع التي تمت خلال الفترة المحاسبية تحت الفحص. ولكن تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وظهور شركات الأموال التي تميزت بالحجم الكبير والعمليات البالغة التشابك والتعقيد، وانفصال الملكية عن الإدارة فيها، ومحدودية المسؤولية للمساهمين، الأمر الذي أدى إلى ازدياد أهمية مراجعة الحسابات كونها أداة الرقابة المهنية التي تطمئن المساهمين على مدى عدالة التقارير المالية، وأصبحت وظيفة المراجعة هي إبداء الرأي بعدالة التقارير المالية، وليس كشف جميع الأخطاء والتلاعبات التي يمكن أن تكون في التقارير المالية (دحدوح، 2006).

1.3.3 تطور مسؤولية مراجع الحسابات عن كشف الغش بحسب معايير المراجعة:

فيما يلي سيتم استعراض تطور مسؤولية مراجع الحسابات عن كشف الغش، من خلال استعراض تلك المسؤولية وفقاً لمعايير المراجعة الأمريكية ، ومن ثم استعراضها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية. وفي هذا السياق بينت دراسة Porter (1996) أنه في فترة ما قبل عام 1920 كان الهدف الرئيسي لمهنة المراجعة يتمثل بكشف الغش، وخلال فترة الثلاثينات حدث تغير كبير في استعداد المهنة لقبول كشف الغش كأحد أهداف عملية المراجعة، حيث تركز اهتمام المهنة على التحقق من الحسابات، وهو ما يعزى إلى الزيادة الحاصلة في حجم وعدد العمليات المحاسبية للشركات في تلك الفترة، والتي جعلت من الصعب على المراجع أن يتمكن من فحص كل تلك العمليات، وبالتالي بدأت أدبيات المهنة تشير إلى أن مسؤولية كشف الغش هي من مسؤوليات الإدارة من خلال تفعيلها لنظام رقابة داخلية مناسب يمنع حدوث الغش. وتمثل التغير السابق في الأهداف بإصدار نشرة إجراءات المراجعة رقم (1) في عام 1939 بعنوان "Extensions of Auditing Procedures"، والتي أشارت إلى أنه يتوجب على المراجع أن يخطط عملية المراجعة بهدف إبداء الرأي بعدالة التقارير المالية وليس لكشف الخطأ والغش في التقارير المالية، وأن عملية كشف الخطأ والغش لا تعد هدفاً أساسياً للمراجعة (دحدوح، 2006)، وبالتالي فإن الفحص المتعلق بإبداء الرأي في التقارير المالية لم يخطط لكشف المخالفات والاختلاسات، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه لتحقيق ذلك (غالي، 2003). ومنذ إصدار تلك النشرة تحاول المهنة إقناع مستخدمي التقارير المالية بأن كشف الخطأ والغش لا يعتبر هدفاً أساسياً للمراجعة وأن المراجعين يتحملون مسؤولية محدودة بخصوص ذلك، إلا أنها لم تنجح في تحقيق هذا الهدف. وخلال فترة الستينات، تعرضت المهنة لانتقادات شديدة من الإعلام والجهات العامة المهتمة بها نتيجة رفضها القبول بمسؤوليتها عن كشف الغش، الأمر الذي أدى إلى طرح تساؤلات عديدة حول فائدة مهنة المراجعة إذا كان كشف الغش لا يقع ضمن إطار مسؤولياتها، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات بخصوص مسؤولية المراجع عن كشف الغش، وقد ترتب على ذلك إصدار نشرة إجراءات المراجعة رقم (30) في عام 1960 بعنوان "Responsibilities and Functions of the Independent Auditor in the Examination of financial statements" التي أشارت إلى أنه (لطفي، 2005):

1. يجب على المراجع عند أداء عملية المراجعة أن يكون مدركاً لاحتمال وجود غش جوهري من جانب الإدارة في التقارير المالية، الأمر الذي قد يؤثر على عدالة التقارير المالية عند إبداء رأيه.
2. إذا اكتشف المراجع أثناء قيامه بأداء عملية المراجعة وجود أمور محددة أثارت شكوكه تجاه احتمال وجود غش يؤدي إلى تحريف جوهري، وجب عليه الاتصال بأحد ممثلي الشركة محل المراجعة لتحديد المسؤول عن ذلك الغش وتحديد مقدار ذلك الغش بدقة.

ورغم أن النشرة قد أشارت إلى أن المراجع يجب أن يكون حذراً ومدركاً لإمكانية وجود الغش، إلا أنها تضمنت عدم تحميل المراجع مسؤولية إيجابية عن كشف الغش، ولم توسَع مسؤوليته تجاه ذلك (غالي، 2003)، وهذه النشرة، كالنشرة السابقة لم تنجح في تحقيق الهدف من إصدارها وما يدل على ذلك تزايد حالة التقاضي ضد المراجعين لإخفاقهم في كشف الخطأ والغش وتجاهل المحاكم لمحدودية مسؤولية المراجعين وفقاً لتلك النشرة (دحدوح، 2006).

وكنتيجة مباشرة لتنامي موجة التقاضي ضد المهنة، صدرت نشرة معايير المراجعة رقم (1) لعام 1972، ونصت على أنه يجب على المراجع أن يكون حذراً ومدركاً لإمكانية وجود الغش عند إجراء الفحص العادي، كما يجب على المراجع أن يفصح عن ذلك الغش، إذا كان هاماً بشكل كافٍ، للتأثير على رأيه عن التقارير المالية، وفحصه الذي تم في ضوء معايير المراجعة (درويش، 2004). وبين درويش أن هذه النشرة تفصح عن اهتمام أكبر بغش الإدارة، إلا أنها تمثل أسلوباً سلبياً وغير قاطع، حيث أن هذه النشرة قرنت مسؤولية المراجع عن كشف الغش والتقرير عنه، في حالة إذا كان هاماً بشكل كافٍ للتأثير على رأيه عن التقارير المالية. وفي عام 1977 صدرت نشرة معايير المراجعة رقم (16) بعنوان "The Independent Auditors Responsibility for the Detection of Errors and Irregularities" ، والتي أشارت إلى وجوب تخطيط المراجع لعملية المراجعة وفقاً للشكل الذي يتيح له كشف الغش والمخالفات الهامة، كما أن مسؤوليته تتحدد في نطاق الحدود اللازمة لعملية المراجعة (AICPA, SAS: 16). وأضاف درويش (2004) إلى أنه وفقاً لهذه النشرة، يعتبر المراجع مسؤولاً، داخل حدود عملية المراجعة، عن البحث عن مخالفات الإدارة التي يكون لها تأثير جوهري على التقارير المالية، وأن يبذل المهارة والعناية المطلوبة في فحصه، ويحافظ على نزعة الشك المهني لديه أثناء فحصه، وأن يأخذ في اعتباره إمكانية حدوث مخالفات. والجدير بالذكر أن هذه النشرة قد تضمنت الطابع الدفاعي الذي تضمنته نشرتا الإجراءات رقم (1) و(30)، الأمر الذي يسمح للمراجعين تبرير عدم كشف الأخطاء والمخالفات الهامة (غالي، 2003). لذا لم تلق هذه النشرة قبولاً لدى مستخدمي التقارير المالية الذين توقعوا توسيع نطاق مسؤولية المراجع تجاه كشف الأخطاء والمخالفات وليس البحث عنها فقط، كما أن هذه النشرة لم توفر الإرشاد الكافي للمراجعين (درويش، 2004).

نتيجة التطورات التكنولوجية التي حدثت خلال فترة الثمانينات، والتي ترافقت بظهور حوادث غش معقدة أضفت المزيد من الضغوط على مهنة المراجعة، وفي ظل استمرار الانتقادات الموجهة إلى المراجعين أُصدرت في عام 1988 نشرة معايير المراجعة رقم (53) بعنوان " The Auditor Responsibility to Detect and Report Errors and Irregularities" وتختلف هذه النشرة عن النشرة رقم 16 من حيث أنها تبنت مدخلاً إيجابياً بدلاً من الطابع الدفاعي الذي كان في النشرات السابقة، إذ ألزمت المراجع أن يخطط لعملية المراجعة بشكل يمكنه من توفير تأكيد معقول لكشف الأخطاء والمخالفات

المهمة، وممارسة درجة ملائمة من الشك المهني، كما تضمنت العوامل التي ينبغي على المراجع أن يأخذها بعين الاعتبار، عن تقييم مخاطر حدوث تحريفات مهمة في التقارير المالية للشركة نتيجة للمخالفات التي ارتكبت (غالي، 2003)، (AICPA, SAS: 53). وأوضح لطفي (1997) أن المتطلب الأساسي لهذه النشرة يقوم على وجوب قيام المراجع بتقييم ما إذا كانت هذه الأخطاء والمخالفات يمكن أن تجعل التقارير المالية تتضمن تحريفاً هاماً. وتأسيساً على ذلك التقييم يجب أن يصمم المراجع عملية المراجعة بطريقة توفر له تأكيداً وضماناً معقولاً لكشف الغش والمخالفات التي تؤثر على التقارير المالية. ورغم أن نشرة معايير المراجعة رقم (53) قد تضمنت العوامل التي يجب أن يأخذها المراجع في الاعتبار عند تقييم مخاطر حدوث تحريفات هامة في التقارير المالية للشركة، إلا أنها لم توفر إرشادات عن الأهمية النسبية لتلك العوامل أو عن كيفية استخدامها، لذلك لا يمكن الاعتماد عليها كأداة فعالة لتحديد مسؤوليات المراجع بخصوص كشف الخطأ والغش (Heiman-Hoffman et al., 1996).

نتيجة عدم تمكن نشرة معايير المراجعة رقم (53) من تلبية احتياجات الأطراف المختلفة فقد استبدلت بنشرة المعايير رقم (82) لعام 1997 بعنوان " Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit" التي هدفت لمساعدة المراجع على كشف الغش في الواقع العملي، وقدمت هذه النشرة إرشادات توضح كيفية كشف المراجع للغش من خلال تركيزه على الجوانب ذات المخاطر المرتفعة (Lou and Wang, 2009). وتضمنت هذه النشرة أول مرة كلمة غش على عكس نشرات المعايير السابقة والتي استخدم فيها مصطلح مخالفات (دحدوح، 2006)، وميزت نشرة المعايير هذه بين نوعين للغش اللذين تم التطرق لهما في الفصل السابق وهما: تحريف التقارير المالية، واختلاس الأصول، كما عرضت النشرة لمجموعة من مؤشرات الغش المصنفة وفقاً لمعايير مختلفة ووفقاً لكل نوع من نوعي الغش المذكورين في المعيار (AICPA, SAS: 82). ويرى دحدوح (2006) أن نشرة المعايير هذه لا تلبي طموحات مجتمع الأعمال، فيما يتعلق بمسؤولية المراجع عن كشف الأخطاء والغش، لأنها لم تؤد إلى توسيع مسؤوليات المراجع عن كشف الأخطاء وعمليات الغش المادية، وإنما قدمت مجموعة من الإرشادات للمراجعين من أجل زيادة اهتمامهم بعمليات الغش أثناء قيامهم بعملية المراجعة، بهدف تحسين قدراتهم على تنفيذ مسؤولياتهم.

في عام 2002 تم استبدال نشرة المعايير رقم (82) بنشرة المعايير رقم 99 التي تحمل نفس العنوان "Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit" والتي سعت إلى توسيع إجراءات المراجعة بهدف كشف الغش (Lou and Wang, 2009)، من خلال التوسع في تقدير مخاطر الغش، والذي يتطلب تطبيق إجراءات العصف الذهني بين أعضاء فريق المراجعة لاستيضاح حالات التحريف الممكنة الناتجة عن الغش، والتوسع في تطبيق إجراءات الاستعلام والمراجعة التحليلية بهدف جمع المعلومات الضرورية لعملية تقدير مخاطر الغش (Dezoort and Harrison, 2007). هذا ويعتقد مجلس معايير المراجعة أنه إذا

ما تم تبني المتطلبات والإرشادات المقدمة في نشرة المعايير هذه، فإنه سيؤدي إلى إحداث تغيير جوهري في أداء المراجع، ومن ثم تحسين احتمال كشف المراجع للتحريفات الجوهرية الناشئة عن الغش عند مراجعة التقارير المالية، هذا بالإضافة إلى أن الاعتماد على هذه النشرة سيؤدي إلى زيادة تركيز المراجع فيما يتعلق بشكه المهني عند دراسة مخاطر الغش أثناء مراجعة التقارير المالية، كما يوفر إرشاداً بخصوص إعلام المراجع بشأن الغش إلى كل من الإدارة ولجان المراجعة، أو أي جهات أخرى. كما تحمل نشرة المعايير (SAS: 99) في طياتها إمكانات كبيرة للنهوض بالمهنة، ومساعدة المراجعين على أداء أعمالهم بصورة أكثر فعالية، وممارسة المراجعة بشكل أكثر ذكاء (درويش، 2004). خلال الفترة ذاتها، صدر في الولايات المتحدة قانون "Sarbanes-Oxley Act" من أجل استعادة ثقة جمهور المستثمرين التي تزعزعت بسبب ظهور سلسة من الفضائح المالية، كما سعى القانون من خلال متطلباته إلى تحسين استخدام معيار المراجعة (SAS: 99)، ونتج عن هذا القانون تأسيس مجلس رقابة محاسبة الشركات العامة "Public Company Accounting Oversight Board - PCAOB" ويطلب المجلس أن تتم اختبارات المراجعة بصورة دورية وأن يتم التقرير عن هذه الاختبارات بحسب معايير المراجعة وسياسات المجلس (Lenard and Alam,2009). ومن جانبٍ آخر، انتقدت نشرة المعايير (SAS: 99) لكونها لا تحِّمل المراجع مسؤولية أكبر بخصوص كشف الغش، بحيث اقتصر على توفير الإرشادات اللازمة للمراجعين للوفاء بمسؤولياتهم القائمة المرتبطة بالغش طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها، أي أنه لا يغير أياً من مسؤوليات المراجع، بل يضيف بعض المفاهيم والمتطلبات والاحتياجات والإرشادات الجديدة للمراجع التي تتناسب مع مسؤولياته (دحدوح، 2006).

وفيما يتعلق بمعايير المراجعة الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، فقد صدر في عام 1997 معيار المراجعة الدولي (ISA: 240) وعدل عدة مرات إلى أن صدرت النسخة الأخيرة منه في عام 2004. وحمّلت النسخة الأولى من المعيار (ISA: 240) في عام 1997 إدارة الشركة المسؤولية عن منع وكشف الغش والخطأ، ولم تنص صراحةً على مسؤولية المراجع عن ذلك، إلا أنها أوجبت على المراجع عند تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة القيام بتقدير مخاطر احتمال وجود غش أو خطأ يؤدي إلى تحريفات مادية في التقارير المالية، الاستفسار من الإدارة عن أي غش أو خطأ هام تم كشفه، تصميم إجراءات المراجعة بناءً على عملية تقدير المخاطر وبالشكل الذي يمكنه من الحصول على تأكيد معقول بأن التحريفات الناتجة عن الغش والخطأ يمكن كشفها، والحصول على أدلة إثبات كافية بعدم حدوث أخطاء أو حالات غش مادية. عُدلت نسخة المعيار (ISA: 240) في عام 2002، واختلفت عن سابقتها بكونها وسّعت الأطراف التي تقع على عاتقها مسؤولية منع وكشف الغش والخطأ، وبكونها أكثر وضوحاً بشأن مسؤولية المراجع عن كشف الغش والخطأ، إذ نص صراحةً على أن مسؤولية المراجع عن عملية المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة الدولية تتمثل في توفير ضمان معقول بخلو البيانات المالية من

أي تحريف جوهري. وعدلت نسخة المعيار (ISA: 240) أيضاً في عام 2004، وتمثلت التعديلات بإضافة بعض المفاهيم، المتطلبات، والإرشادات الجديدة ذات العلاقة بتحسين قدرات المراجعين للوفاء بمسؤولياتهم، دون المساس بطبيعة هذه المسؤوليات (أحمد، 2007).

من خلال العرض السابق، يتبين أن كشف الخطأ والغش لم يعد الهدف الأساسي لمهنة المراجعة ومعاييرها، رغم الدور الذي تلعبه المهنة في الحد من حدوث هذه الظاهرة، بل يعتبر هذا الكشف هدفاً فرعياً لعملية المراجعة من خلال استخدام المراجع لشكه المهني والمتطلبات الأخرى المذكورة في معايير المراجعة ذات العلاقة التي ستتم مناقشتها في الفقرة التالية.

2.3.3 إجراءات مراجع الحسابات لكشف الغش وفقاً لمتطلبات معياري المراجعة (SAS: 99) و(ISA: 240):

اعتمد العديد من الباحثين على المعيارين SAS 99 و ISA 240 في دراسة مسؤولية المراجع عن منع وكشف الغش مثل: (درويش، 2004)، (Ramos, 2003, Dezoort and Harrison, 2007, Bunget, 2009). ومن خلال استعراض هذين المعيارين، يتبين أنهما تبنيا مبادئ إدارة المخاطر في إطار السعي إلى تحسين دور مهنة المراجعة تجاه الحد من مخاطر الغش المختلفة التي تواجهها أثناء تنفيذ عملية المراجعة، وانعكست هذه المبادئ من خلال الإجراءات المطلوبة من المراجعين وفقاً لهذين المعيارين، بدءاً من إعداد فريق المراجعة ودراسة بيئة الشركة موضع المراجعة، إلى جمع المعلومات اللازمة لتقدير مخاطر الغش، ومن ثم تقدير هذه المخاطر، وانتهاءً باتخاذ عدد من ردود الأفعال كاستجابة مباشرة لتقييم مخاطر الغش السابقة وتوثيق استنتاجات المراجع تجاه هذه المخاطر. وفيما يلي سيتم استعراض هذه الإجراءات تبعاً للإيضاحات المبينة في هذه المعايير.

1.2.3.3 الإجراءات الخاصة بإعداد فريق المراجعة:

تتطرق هذه الإجراءات لأسلوب التفكير الذي يجب أن يتّبعه المراجع أثناء تخطيطه وتنفيذه لعملية المراجعة، كما تتطرق لطريقة التفاعل بين أعضاء فريق عمل المراجعة من نقاشات داخلية بين الأعضاء، واستخدامهم لأسلوب العصف الذهني و تبادل الآراء. وفيما يلي سيتم استعراض هذه الإجراءات وفقاً لما يلي:

1.1.2.3.3 أهمية تطبيق المراجع لموقف الشك المهني:

يُعَرف الشك المهني بأنه نمط من التصرف ينطوي على عقلية متسائلة، كما ينطوي على إجراء تقييم حذر لأدلة المراجعة (AICPA, 2002). ويتطلب تطبيق هذا التصرف إجراء المراجع تساؤل مستمر عما إذا كانت المعلومات وأدلة المراجعة التي تم الحصول عليها تشير لوجود تحريف هام ومؤثر ناتج عن

الغش، وبالتالي يجب التحقق من مصداقية المعلومات التي ستستخدم كأدلة للمراجعة، ومن نظام الرقابة المحيط بعملية إعدادها وصيانتها (IFAC, 2009). لذا يفترض بالمراجع أن ينفذ مهامه مع الأخذ بالحسبان أن هناك إمكانية لظهور تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش، بغض النظر عن خبرته السابقة مع الشركة، وعن اعتقاده بأمانة ونزاهة إدارة الشركة (AICPA, 2002).

2.1.2.3.3 المناقشة بين أعضاء فريق المراجعة:

يطلب المعيار (SAS: 99) من أعضاء فريق المراجعة مناقشة إمكانية وجود تحريفات جوهرية في التقارير المالية، قبل وخلال عملية جمع المعلومات، ويطلق على عملية المناقشة هذه مع ما تتضمنه من تبادل للأفكار بين فريق المراجعة اسم أسلوب "العصف الذهني" وهو مفهوم جديد على أدبيات المراجعة (Ramos, 2003). ويتمحور نقاش فريق المراجعة حول: "كيف" و"أين" يمكن لقوائم الشركة المالية أن تكون عرضة لتحريفات جوهرية، الكيفية التي يمكن أن تلجأ لها الإدارة لتحريف التقارير المالية وإخفاء هذا التحريف، الكيفية التي يمكن خلالها اختلاس أصول الشركة، العوامل الخارجية والداخلية التي قد تؤثر على الشركة من خلال توفيرها لعناصر مثلث الغش التي تمت مناقشتها في الفصل السابق، مخاطر تجاوز الإدارة لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالشركة، وحول رد الفعل الملائم الذي يمكن لمراجع الحسابات اتخاذه لمواجهة الأخطار ذات العلاقة بتعرض التقارير المالية لتحريفات جوهرية ناتجة عن الغش (AICPA, 2002). كما ينتج عن هذه النقاشات فوائد عديدة منها (IFAC, 2009):

- توفير الفرصة الملائمة لأعضاء فريق المراجعة الأكثر خبرة لمشاركة وجهات نظرهم حول الكيفية والإمكانية التي يمكن خلالها أن تتعرض التقارير المالية لتحريفات جوهرية ناتجة عن الغش.
- تتيح لمراجع الحسابات الأخذ في الاعتبار رد الفعل الملائم لمواجهة إمكانية تعرض التقارير المالية لتحريفات جوهرية ناتجة عن الغش ولتحديد أي من أعضاء فريق العمل سيقوم بإجراءات مراجعة معينة .
- تمكين المراجع من تحديد كيفية مشاركة فريق العمل فيما يتعلق بنتائج إجراءات المراجعة، وكيفية التعامل مع أية دعاوى ناتجة عن حوادث الغش ذات علاقة بعمل المراجع.

من المهم أن تستمر النقاشات بين أعضاء فريق المراجعة، خلال مراحل المراجعة المختلفة، حول مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش، مثلاً: القيام بتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش بالقرب من انتهاء عمل المراجعة (AICPA, 2002).

2.2.3.3 إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة الأخرى ذات العلاقة:

ينفذ مراجع الحسابات إجراءات تقييم المخاطر بهدف التوصل إلى فهم بيئة الشركة ونظام رقابتها الداخلية، ومن أجل الحصول على هذا التقييم، يتوجب عليه القيام بأداء الإجراءات التالية من أجل الحصول على معلومات تستخدم لتحديد مخاطر التحريف الجوهري الناتج عن الغش كما يلي:

- استفسار الإدارة عن الأمور ذات العلاقة: يجب على مراجع الحسابات أن يستفسر الإدارة عن: حالات الغش القائمة أو المحتملة في الشركة، حالات الغش التي يزعم الآخرون وجودها بالشركة، تفهمها لمخاطر الغش على الشركة بما فيها المخاطر المحددة من قبل الشركة والتي تشير إلى احتمالية ظهور الغش، برامج الرقابة الداخلية التي تم إحداثها في الشركة بهدف تقليل مخاطر أنواع محددة للغش من خلال منع حدوثها أو كشفها، طبيعة ونطاق برامج الرقابة الخاصة بأقسام الشركة التشغيلية المتباعدة جغرافياً، الطريقة التي تتواصل بها الشركة مع موظفيها حول رؤيتها لأداء الأعمال وللسلوك الأخلاقي، وعما إذا كانت الإدارة قد أعلمت الجهات المسؤولة عن حوكمة الشركات بخصوص الكيفية التي يمكن خلالها لنظام الرقابة الداخلية أن يتمكن من منع وكشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش (AICPA, 2002).
- استفسار الجهات المسؤولة عن حوكمة الشركات: تقع على عاتق هذه الجهات مسؤولية إشرافية تتعلق بنظام الشركة الخاص بـ: مراقبة المخاطر، الرقابة المالية، والالتزام بالقوانين. وحيث أنه من الممكن أن تتنوع مسؤوليات هؤلاء المسؤولين عن الحوكمة والإدارة من شركة لأخرى، لذا فمن المهم أن يتوصل مراجع الحسابات لفهم المسؤولية الخاصة بكل منهم، وذلك ليتمكن من التوصل لفهم الدور الإشرافي الذي يمارسه الأشخاص المناسبون، الأمر الذي يمكنه من الحصول على فهم إضافي لـ: إمكانية تعرض الشركة لغش الإدارة، مدى كفاءة جهاز الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر الغش، كفاءة الإدارة ونزاهتها. والجدير بالذكر أن هذا الفهم يمكن للمراجع الحصول عليه من خلال حضور الاجتماعات التي تتم فيها مثل هذه المناقشات وقراءة محاضر مثل هذه الاجتماعات أو بعمل استفسارات من هؤلاء المسؤولين عن الحوكمة (IFAC, 2009).
- استفسار قسم المراجعة الداخلية في الشركة: يتوجب على مراجع الحسابات أن يقوم باستفسار قسم المرجعة الداخلية في الشركة عن نظرته تجاه مخاطر الغش، وعما إذا نفذ هذا القسم أية إجراءات بهدف التعرف على الغش وكشفه، كما يجب الاستفسار عما إذا كانت الإدارة تستجيب بشكل مرضٍ تجاه النتائج التي توصل إليها قسم الرقابة الداخلية من خلال إجراءاته، وعما إذا كان المراجعون الداخليون يمتلكون أية معلومات عن حوادث غش فعلية أو مشتبه بها (AICPA, 2002).

- استفسار الأطراف الأخرى داخل الشركة: يجب على المراجع أن يقوم باستفسار الأطراف الأخرى داخل الشركة عن وجود حالات غش فعلية أو مشكوكٍ فيها، كما يجب عليه أن يستخدم حكمه المهني لتحديد أي الأطراف التي يجب توجيه الاستفسارات إليها، وخلال عملية التحديد هذه، على المراجع أن يدرك عما إذا كانت توجد أطراف أخرى داخل الشركة تتوفر لديها القدرة على توفير المعلومات التي تفيد المراجع وتمكَنه من تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش (AICPA, 2002).
- مراعاة نتائج إجراءات المراجعة التحليلية المنفذة في مرحلة تخطيط المراجعة: تنفذ إجراءات المراجعة التحليلية في مرحلة تخطيط المراجعة بهدف تحديد مدى وجود معاملات، أحداث، كميات، أو نسب غير اعتيادية. حيث يعمد المراجع خلال تنفيذه هذه الإجراءات إلى تطوير توقعات معينة متوقعة بشكل معقول، بناءً على خبرته وفهمه للشركة وللبيئة المحيطة بها، ومن خلال مقارنة هذه التوقعات مع الكميات والنسب الفعلية المسجلة قد يتوصل المراجع إلى استنتاجات تفيد بوجود علاقات غير اعتيادية وغير متوقعة، وهذا ما يجب أن يأخذه المراجع في اعتباره عند تحديده لمخاطر وجود تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش (AICPA, 2002).
- تقييم عوامل خطر الغش: إنَّ حقيقة إخفاء عمليات الغش عادةً تجعل من عملية كشفها أمراً غاية في الصعوبة. ومع ذلك، يمكن أن يتعرف مراجع الحسابات على الأحداث أو الظروف التي تشكل محفزاً، أو تفرض ضغوطاً، أو توفر فرصاً لارتكاب الغش، وهي العوامل التي تمت مناقشتها سابقاً. والجدير بالذكر أنه ليس من السهل ترتيب عوامل خطر الغش بحسب أهميتها. حيث تختلف أهمية عوامل خطر الغش من شركة لأخرى. فيمكن أن توجد بعض هذه العوامل في شركات لا تشير الظروف المحددة فيها إلى وجود مخاطر تحريفات جوهرية. وبناءً عليه يمارس المراجع حكمه المهني الشخصي عند تحديده لوجود عامل من عوامل خطر الغش، وما إذا كان سيتم وضعه في الاعتبار عند تقييم مخاطر التحريف الجوهري الناتج عن الغش في التقارير المالية (IFAC, 2009).
- مراعاة المعلومات الأخرى التي يمكن أن تساهم في تحديد مخاطر وجود تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش: كالمعلومات التي تنتج عن النقاشات بين فريق عمل المراجعة، ويمكن أن تساهم هذه المعلومات بشكل فعال في مثل هذه المخاطر. كما يمكن أن تساهم المعلومات التي تنتج عن الإجراءات التي نفذها المراجع في إطار تحديده إما لقبول أو للاستمرار بتقديم خدمات المراجعة في تقييم هذا النوع من المخاطر. وباعتبار أن المخاطر المتأصلة تعتبر عاملاً أساسياً في إدراك المراجع لخطر المراجعة الكلي، فيجب على المراجع أن يحدد مدى فائدة تقييمه للمخاطر المتأصلة على تحديده لمخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش (AICPA, 2002).

من خلال العرض السابق، يتبين أن هناك مصادر مختلفة للمعلومات يجب على المراجع أن يسعى من خلال إجراءاته للحصول عليها، في إطار التحضير لبناء تقييمه لمخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش، وتتمثل هذه الإجراءات بالاستفسارات التي يجريها المراجع مع الإدارة، المسؤولين عن الحوكمة، المراجعين الداخليين، وغيرهم من الأطراف داخل الشركة، مع مراعاة المراجع لنتائج إجراءات المراجعة التحليلية المنفذة خلال فترة تخطيط المراجعة وتقييمه لعوامل الغش المختلفة. وفيما يلي سيتم استعراض إجراءات المراجع المتعلقة بعملية تحديده وتقييمه لمخاطر الغش بعد جمعه للمعلومات المطلوبة وفقاً لمعايير المراجعة ذات العلاقة.

3.2.3.3 تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش:

تتضمن هذه المرحلة قسمين أساسيين هما: أولاً، تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش بشكل عام، وثانياً، تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش بعد الأخذ بالحسبان تقييم المراجع لبرامج الرقابة الداخلية المنفذة من قبل الشركة موضع المراجعة بهدف الحد من هذه المخاطر. وفيما يتعلق بالقسم الأول، يعتبر من المفيد للمراجع خلال هذه المرحلة من الإجراءات أن يستفيد من المعلومات التي تمكن من جمعها خلال المرحلة السابقة، وأن يركز بشكل أساسي على الشروط التي يترافق ظهورها عادةً مع ظهور التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش وهي: المحفزات/ الضغوط، الفرص، المبررات/الاتجاهات. وعلى أية حال، على المراجع ألاّ يفترض ضرورة ملاحظة جميع الشروط الثلاثة الرئيسة السابقة ليتمكن من تحديد حالات الغش. وبالرغم من أن مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش تعتبر أكبر عند ظهور جميع الشروط السابقة، إلا أنه لا يمكن للمراجع أن يفترض عدم وجود هذا النوع من المخاطر عند غياب شرط أو أكثر من هذه الشروط، حيث يشير الواقع العملي إلى صعوبة ملاحظة المراجع لوجود سلوك لدى الأفراد يشير لرغبتهم بارتكاب الغش، أو لتحديد العوامل التي تشير إلى احتمالية قيام الإدارة أو غيرها من الأفراد بتبرير ارتكابهم لحادثة الغش. وفيما يتعلق بمدى دلالة كل من الشروط الثلاثة السابقة على ظهور الغش، فإن هذه الدلالة قد تختلف من حالة لأخرى، ففي بعض الأحيان قد يشير ظهور المحفزات والضغوط الهامة إلى إمكانية وجود مخاطر تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش بشكل منفصل عن أي ظهور هام للشرطين الآخرين، وفي أحيانٍ أخرى، قد يعتبر توفر الفرص الملائمة لارتكاب الغش بسبب غياب نظام رقابة داخلية فعال في الشركة عاملاً رئيسياً في تحديد مخاطر الغش، كما قد تشير مواقف بعض العاملين وقدرتهم على تبرير ارتكابهم للأفعال غير الأخلاقية إلى توفير المناخ الملائم لضلوع العاملين بارتكاب الغش بغض النظر عن مدى وجود محفزات/ ضغوط أو فرص (AICPA, 2002).

وقد يتأثر تحديد المراجع لمخاطر الغش بعدد من الخصائص المتعلقة بالشركة موضع المراجع، كحجم تلك الشركة، درجة التعقيد داخلها، وطبيعة الشركة (عائلية، مساهمة، أو غير ذلك). ففي حالة الشركات

الكبيرة، يراعي المراجع العوامل التي عادةً ما تعيق التطبيق السليم لأداء الإدارة، مثل: فعالية لجنة المراجعة وقسم الرقابة الداخلية، ووجود ميثاق رسمي للسلوك والأداء مطبق بشكل فعال. بينما في حالة الشركات الصغيرة، تتضاءل أهمية العوامل السابقة بحيث أن إدارة هذه الشركات قد تكون تمكنت من خلق البيئة الملائمة للالتزام بالنزاهة والسلوك الأخلاقي بصورة مباشرة عن طريق التواصل الشفهي مع العاملين مثلاً. وعلى الصعيد التطبيقي، يتوجب على المراجع تقييم ما إذا كانت مخاطر التحريفات المحددة والناتجة عن الغش ترتبط بحساب معين من حسابات التقارير المالية، أو بتصنيف معين للمعاملات والتأكيدات المتعلقة بها، أو أنها ترتبط بمجمل تلك التقارير، بهدف مساعدة المراجع على تصميم إجراءات مراجعة المناسبة. ويمكن تلخيص واجبات المراجع وفقاً لما سبق بما يلي (AICPA, 2002):

- تحديد نوع الخطر المحتمل تواجده، من حيث تضمنه لمخاطر وجود تحريفات في التقارير المالية، أو لمخاطر اختلاس أصول الشركة.
- تحديد أهمية الخطر، من حيث إمكانية تسببه بتحريفات جوهرية في التقارير المالية للشركة.
- تحديد احتمالية وجود الخطر، أي مدى احتمالية تعرض التقارير المالية لتحريفات جوهرية.
- تحديد مدى شمولية الخطر، من حيث ارتباطه بالتقارير المالية ككل، أو بنوع معين من التأكيدات، الحسابات، أو أصناف معينة من المعاملات.

وفيما يتعلق بالقسم الثاني، يعتبر من المهم أن يتوصل المراجع إلى تفهم أنظمة الرقابة الداخلية التي صممتها ونفذتها الإدارة لمنع الغش وكشفه. حيث يمكن للإدارة أن تتخذ أحكاماً شخصية تتعلق بطبيعة ومدى أنظمة الرقابة التي اختارتها للتطبيق. فعلى سبيل المثال، وخلال اختيار الإدارة لأنظمة الرقابة التي سيتم تنفيذها بغرض منع وكشف الغش، تقيم الإدارة مخاطر تعرض التقارير المالية لتحريفات جوهرية ناتجة عن الغش، وكجزء من هذا التقييم، قد تستنتج الإدارة عدم الجدوى الاقتصادية لتطبيق أنواع معينة من أنظمة الرقابة، أو قد تختار وبشكل مستمر قبول أنواع معينة من المخاطر ترتبط مثلاً بضعف تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات والمسؤوليات. لذا فإن دراية المراجع بهذه المعلومات قد تساعده على تحديد عوامل خطر الغش، والتي بدورها تؤثر على تقييم المراجع لمخاطر إمكانية احتواء التقارير المالية على مخاطر جوهرية ناتجة عن الغش (IFAC, 2009).

4.2.3.3 ردود الأفعال تجاه مخاطر التحريفات الجوهرية المحددة الناتجة عن الغش:

تتأثر ردود أفعال المراجع تجاه مخاطر التحريفات الجوهرية المحددة، والناتجة عن الغش، والتي قد تتعرض لها التقارير المالية بطبيعة ومدى تأثير هذه المخاطر، وببرامج الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة لتحديد هذه المخاطر. ويستجيب المراجع عموماً لهذه المخاطر المحَّددة بثلاث طرق رئيسة (AICPA, 2002):

- رد فعل له تأثير كلي على كيفية سير عملية المراجعة، ويتعلق باعتبارات أكثر عموماً بعيداً عن الإجراءات المحددة التي تم التخطيط لها مسبقاً.
- ردود أفعال تجاه المخاطر التي تم تقييمها تتعلق بطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة التي ينبغي أداءها (على مستوى التأكيد).
- رد فعل يتعلق بأداء بعض إجراءات المراجعة المعينة لمواجهة مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش، والمتعلقة بتجاوزات الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، مع الأخذ في عين الاعتبار الطرق التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي يمكن أن يحدث عن طريقها مثل هذه التجاوزات.

1.4.2.3.3 ردود الأفعال الكلية:

يؤثر الحكم المهني للمراجع فيما يتعلق بمخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش بشكل كلي على كيفية تنفيذ عملية المراجعة وفقاً لما يلي (AICPA, 2002):

- اختيار فريق العمل والإشراف عليه: يجب أن تتناسب معرفة، مهارة، وقدرة الأفراد المكلفين بأداء مسؤوليات عملية هامة مع تقييم المراجع لمخاطر التحريف الجوهري الناتج عن الغش في هذه العملية. حيث أن المراجع قد يستجيب لبعض مخاطر التحريفات المحددة والناتجة عن الغش بتعيين أفراد إضافيين من ذوي المهارات المتخصصة والمعارف مثل خبراء تكنولوجية المعلومات، أو بواسطة تعيين أفراد أكثر خبرة في العملية. وبالإضافة لذلك فإن مدى الإشراف يجب أن يعكس تقييم المراجع لمخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش.
- دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة: يجب على مراجع الحسابات أن يدرك أسلوب اختيار الإدارة وتطبيقها للمبادئ المحاسبية، وبصفة خاصة، تلك المرتبطة بقياسات غير موضوعية وبمعاملات معقدة، وذلك بهدف تحديد ما إذا كان لاختيار وتطبيق هذه المبادئ أي دلالة على إعداد تقارير مالية مزيفة.
- عدم توقع إجراءات المراجعة: يجب على مراجع الحسابات أن يضمن عنصر عدم التوقع في اختياره لإجراءات المراجعة من سنة لأخرى، مثل اختيار طبيعة، مدى، وتوقيت هذه الإجراءات.

2.4.2.3.3 إجراءات المراجعة لمواجهة التحريف الجوهري الناتج عن الغش على مستوى التأكيد:

إن رد فعل المراجع على مستوى التأكيد للتعامل مع مخاطر التحريف الجوهري التي تم تقييمها، والناتجة عن الغش، يمكن أن يشمل تغيير طبيعة، توقيت، ومدى إجراءات المراجعة بالطرق التالية (IFAC, 2009):

- يمكن أن تحتاج طبيعة إجراءات المراجعة التي يجب تنفيذها إلى إجراء بعض التغييرات، بهدف الحصول على أدلة مراجعة أكثر مصداقية، وذات صلة بموضوع المراجعة، أو للحصول على

معلومات مؤيدة إضافية، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على كل من نوع إجراءات المراجعة التي ستتم تأديتها، وعلى تركيبة وتنوع هذه الإجراءات. مثلاً: يمكن أن تعتبر الملاحظة المادية أو فحص أصول بعينها من إجراءات المراجعة الأكثر أهمية، أو قد يختار المراجع استخدام أساليب المراجعة التي تعتمد على الحاسب الآلي بهدف جمع أدلة أكثر عن البيانات الموجودة في الحسابات الهامة، أو في ملفات المعاملات الإلكترونية.

- من الممكن أن يكون توقيت الإجراءات الهامة في حاجة إلى تعديلات معينة، ويمكن أن يستنتج مراجع الحسابات أن القيام بالاختبارات الهامة في نهاية أو قرب نهاية الفترة المالية سيساعد على مواجهة مخاطر التحريفات الجوهرية بشكل أفضل.
- تعكس إجراءات المراجعة المطبقة مدى تقدير المراجع لمخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش. وهو ما ينعكس على زيادة حجم العينات، أو عمل إجراءات تحليلية على مستوى التأكيد أكثر تفصيلاً، كما أن أساليب المراجعة بالحاسب الآلي يمكن أن تساعد على تنفيذ اختبارات مراجعة أكثر شمولاً للمعاملات الإلكترونية وملفات الحسابات، ويمكن أن تستخدم مثل هذه الأساليب لاختيار عينة من المعاملات من الملفات الإلكترونية الهامة، وذلك لانتقاء المعاملات ذات الخصائص المحددة، أو لاختبار المجتمع بأكمله بدلاً من العينة.

3.4.2.3.3 إجراءات المراجعة لمواجهة مخاطر تجاوز الإدارة لنظام الرقابة الداخلية:

يتوجب على مراجع الحسابات في إطار مواجهته لمخاطر تجاوز الإدارة لنظام الرقابة الداخلية، أن يصمم وينفذ إجراءات المراجعة من خلال (IFAC, 2009):

- اختبار مدى سلامة القيود المحاسبية والتسويات الأخرى: حيث أنه عادةً ما تنطوي التقارير المالية المحرفة جوهرياً نتيجة الغش على تلاعب في عملية إعداد التقارير المالية، عن طريق تسجيل قيود غير ملائمة أو غير معتمدة خلال العام أو عند نهاية الفترة المالية، أو من خلال عمل تسويات لمبالغ ظهرت في التقارير المالية ولم تظهر في القيود المحاسبية. وبالتالي فإن إدراك المراجع لمخاطر وجود تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش ترتبط بتجاوز أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالقيود المحاسبية يعتبر عاملاً مهماً عند تحديد واختيار القيود المحاسبية وغيرها من التسويات موضع الاختبار من خلال قيام المراجع بـ: تحديد تصنيفات معينة منها للاختبار – التأكد من سلامة أنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة بعملية إعداد وترحيل هذه القيود، حيث أن توفر نظام رقابة فعالة سينعكس من خلال تخفيض حجم الإجراءات الجوهرية التي سينفذها المراجع – تفهم طبيعة عملية إعداد التقارير المالية للشركة سواءً أكانت يدوية أو إلكترونية – تفهم خصائص القيود المحاسبية والتسويات المحرَفة، والتي قد تشتمل على: ارتباطها بحسابات غير اعتيادية، تنفيذها بواسطة أشخاص لا يقومون عادةً بعمل القيود المحاسبية، يتم

تسجيلها في نهاية الفترة المالية أو بعد تنفيذ قيود الإقفال، كما أن هناك أنواعاً معينة من الحسابات قد تتطلب اهتماماً خاصاً نتيجة طبيعتها المعقدة.

- اختبار التقديرات المحاسبية: تعتبر الإدارة مسؤولة عن اتخاذ عدد من الأحكام الشخصية والافتراضات التي تؤثر في التقديرات المحاسبية الهامة، ومراقبة مدى معقوليتها بشكل مستمر خلال إعدادها للقوائم المالية. حيث أنه غالباً ما يتم إعداد التقارير المالية المحرفة من خلال التحريف المقصود للتقديرات المحاسبية من خلال تخفيض أو تضخيم المخصصات بنفس الطريقة بهدف خلق توازن في الأرباح على فترتين متتاليتين أو أكثر، أو بهدف تحقيق المستوى المطلوب من الأرباح لكي تقوم بخداع مستخدمي التقارير المالية من خلال التأثير على مدى فهمهم لأداء وربحية الشركة. لذا يتوجب على مراجع الحسابات خلال تقييمه لهذه التقديرات القيام بفحص أحكام وافتراضات إدارة الشركة موضع المراجعة ذات الصلة بالتقديرات المحاسبية الهامة والظاهرة في التقارير المالية للسنة السابقة بأثر رجعي، بهدف تحديد ما إذا كانت هناك أدلة على وجود تحيز محتمل من ناحية الإدارة، دون التشكيك بالأحكام المهنية التي اتخذها المراجع في العام السابق بناءً على المعلومات المتاحة.
- إدراك الأسباب المنطقية للمعاملات الهامة: حيث أن وجود عدد من المؤشرات الهامة التي تعتبر غير عادية، وخارج مسار أنشطة الشركة الطبيعي، يمكن أن يثير افتراضات على أن هذه المعاملات يمكن أن تكون قد تمت من أجل إعداد تقارير مالية محرفة جوهرياً، أو بهدف إخفاء سوء استخدام الأصول. لذا يتوجب على المراجع تقييم: درجة تعقيد هذه المعاملات، ما إذا كانت الإدارة قد ناقشت طبيعة وتفسير هذه المعاملات مع المسؤولين عن الحوكمة في الشركة، مدى وجود عمليات توثيق مناسبة، ما إذا كانت الإدارة تصِّر على معالجة محاسبية خاصة تختلف عن الجوهر الاقتصادي للمعاملة، وما إذا كانت المعاملات تشمل جهات ذات أغراض خاصة، أو أطراف ليس لديها القدرة أو القوة المالية لدعم المعاملات بدون مساعدة الشركة موضع المراجعة.

5.2.3.3 تقييم أدلة المراجعة:

يجب أن يقوم مراجع الحسابات، وعلى أساس إجراءات المراجعة التي تم تنفيذها، بتقييم ما إذا كان تقييم مخاطر التحريف الجوهري على مستوى التأكيد لا يزال ملائماً. ويعد هذا التقييم بصورة أساسية مسألة نوعية تستند إلى الحكم الشخصي لمراجع الحسابات، كما يمكن أن يعطي صورة أوضح عن مخاطر التحريف الجوهري الناتج عن الغش، وما إذا كانت هناك حاجة إلى إجراءات مراجعة إضافية أو مختلفة. ويشتمل هذا التقييم على دراسة الإجراءات التحليلية التي تتم في القرب من نهاية عملية المراجعة، والتي تهدف للتوصل إلى الاستنتاج العام عما إذا كانت التقارير المالية معرضة للتحريف الجوهري الناتج

عن الغش، من خلال تحديد الاتجاهات والعلاقات غير العادية، كإيرادات وأرباح نهاية السنة ذات الصلة. وفي جميع الأحوال لا ينبغي على مراجع الحسابات أن يفترض أن حادثة الغش هي حادثة مستقلة بذاتها، بل يجب أن يقيم المراجع ما إذا كانت التحريفات المكتشفة يمكن أن تشكل دليلاً على وجود مخاطر تحريف ذات أهمية أكبر في مكان آخر (IFAC, 2009).

6.2.3.3 عدم قدرة مراجع الحسابات على الاستمرار في عملية المراجعة:

قد يواجه مراجع الحسابات عدداً من الظروف الاستثنائية التي تثير تساؤلات حول قدرته على الاستمرار في أداء عملية المراجعة، كعدم قيام الإدارة باتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه حالات الغش التي يراها المراجع ضرورية، دلالة اختبارات المراجعة حول وجود مخاطر غش جوهرية، شكوك المراجع حول كفاءة ونزاهة الإدارة أو أولئك المسؤولين عن الحوكمة. ويترتب على مراجع الحسابات مسؤولية مهنية وقانونية نتيجة تعرضه لمثل هذه الظروف، لذا يتوجب عليه الحصول على استشارة قانونية حول المتطلبات القانونية اللازمة، وليتمكن من تحديد ما إذا كان يتوجب عليه الانسحاب من ارتباط المراجعة، واتخاذ الإجراءات المناسبة في ظل أي ظروف استثنائية. علي أية حال، قد لا يكون قرار الانسحاب ملائماً في كثير من الأحيان بسبب تأثيره الكبير على عموم المساهمين والأطراف الأخرى المهتمة بالشركة موضع المرجعة (IFAC, 2009).

7.2.3.3 إقرارات الإدارة:

نتيجة طبيعة ظاهرة الغش والصعوبات التي يواجهها مراجعو الحسابات في كشف التحريفات الجوهرية في التقارير المالية الناتجة عن الغش، يعتبر من المهم أن يحصل مراجع الحسابات على إقرارات مكتوبة من الإدارة ومن الأطراف المسؤولة عن الحوكمة حول مسؤوليتها عن إعداد التقارير المالية، وعن تصميمها وتنفيذها لنظام رقابة داخلية يهدف لمنع وكشف الغش. وتتضمن: إقرار الإدارة بأنها قد أفصحت لمراجع الحسابات عن نتائج تقييمها لمخاطر تعرض التقارير المالية لتحريفات جوهرية ناتجة عن الغش، معلومات عن أحداث الغش الفعلية أو المشتبه فيها التي قد توثر على الشركة (IFAC, 2009).

8.2.3.3 الاتصال مع الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة:

فيما يتعلق بالإدارة، عندما يحصل المراجع على دليل وجود أو احتمال وجود حادثة غش، فإنه يتوجب عليه إبلاغ هذا الأمر إلى المستوى المناسب من الإدارة بأسرع ما يمكن، حتى لو لم تكن حادثة الغش ذات أهمية كبيرة. ويتم تحديد المستوى المناسب من الإدارة بناءً على الحكم المهني للمراجع، الأمر الذي يتأثر بعدة عوامل مثل احتمالية التواطؤ وطبيعة ومقدار عملية الغش المشتبه فيها. أما فيما يتعلق بالمسؤولين عن الحوكمة، تتم عملية الاتصال بالمسؤولين عن الحوكمة إما بطريقة شفهية أو بطريقة تحريرية فيما يتعلق بعمليات الغش التي يتم ارتكابها من قبل الإدارة العليا أو غيرهم من العاملين، وفيما

يتعلق بطبيعة وتوقيت الإجراءات الضرورية لاستكمال عملية المراجعة. على أية حال، إذا توفرت لدى المراجع شكوك فيما يتعلق بنزاهة وأمانة الإدارة أو أولئك المسؤولين عن الحوكمة، فإنه يتوجب عليه الحصول على الاستشارة القانونية الملائمة للمساعدة على تحديد الإجراء المناسب الذي سيتم اتخاذه (IFAC, 2009).

9.2.3.3 التوثيق:

يتوجب على مراجع الحسابات أن يوثق ما يلي (AICPA, 2002):

1. النقاشات التي تمت بين أعضاء فريق المراجعة خلال مرحلة تخطيط المراجعة حول احتمالية تعرض التقارير المالية للشركة موضع المراجعة لتحريفات جوهرية ناتجة عن الغش.
2. الإجراءات التي تم اتخاذها للحصول على المعلومات الضرورية لتحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش.
3. الأنواع المعينة من مخاطر التحريفات الجوهرية التي تم تحديدها، ووصف ردود أفعال المراجع تجاهها.
4. تبرير المراجع للنتائج التي قد يتوصل إليها حول عدم وجود تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش الناتج عن الاعتراف بالإيرادات بطريقة غير ملائمة.
5. نتائج الإجراءات المنفذة بغرض الحصول على استيضاحات إضافية حول مخاطر تجاوز الإدارة لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالشركة.
6. وجود الشروط والعلاقات التي أدت بالمراجع إلى الاعتقاد أن هناك حاجة لإجراءات مراجعة ولردود أفعال إضافية لتحديد مخاطر الغش.
7. طبيعة الاتصالات التي حدثت بين المراجع والإدارة، الجهات المسؤولة عن الحوكمة، والأطراف الأخرى.

تم فيما سبق الاستعراض لأهم إجراءات المراجعة المنصوص عليها بموجب المعايير المهنية، وخاصة المعياران (ISA: 240)، و(SAS: 99). وتظهر هذه الإجراءات طبيعة واجبات المراجع الحالية في ظل تعقد العمليات موضع المراجعة، وفي ظل التحول القائم على أسلوب المراجعة من تفصيلي إلى اختباري، والذي معه يصعب اعتبار المراجع مسؤولاً عن كشف مختلف أنواع الغش والخطأ، لا بل يمكن اعتباره أحد المكونات الأساسية التي تتفاعل وتكون برنامج إدارة مخاطر الغش الفعال وهو ما ستتم مناقشته فيما يلي.

4.3 إدارة مخاطر الغش:

بعد أن خلص النقاش في الفقرات السابقة إلى أنه لا يمكن اعتبار المراجع مسؤولاً عن كشف جميع أنواع الغش والخطأ في الشركة موضع المراجعة، بحيث تنحصر مسؤوليته في تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة لكشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش، ومع مراعاة الطبيعة الاختبارية للمراجعة، كان لا بد من وجود أطراف أخرى تتحمل مسؤولية حماية عمليات الشركة وسجلاتها من هذه الأخطار، الأمر الذي ذكر صراحةً في معايير المراجعة المختلفة. فعلى سبيل المثال، أشار معيار المراجعة الدولي (ISA: 240) إلى أن تبقى المسؤولية الأساسية عن منع وكشف الغش ملقاة على عاتق إدارة الشركة والأطراف الأخرى المسؤولين عن الحوكمة. كما أن معيار المراجعة الأمريكي (SAS: 99) لم يغفل مساهمة المراجع في مساعدة الإدارة في هذا الإطار، بل أورد دوره في إطار مناقشته لبرنامج إدارة مخاطر الغش في ملحقه. وفيما يلي سيتم العرض لمفهوم إدارة المخاطر بشكل عام، ثم ستتم مناقشة إدارة مخاطر الغش بشكل مفصل وفقاً للمحاور التي تمت مناقشتها في الأبحاث والمعايير الخاصة بمهنة المراجعة وببرامج إدارة المخاطر.

1.4.3 ماهية المخاطر:

يرتبط وجود المخاطر باحتمال حدوث خسائر مرتبطة بممارسة أي نشاط في أي شركة سواءً أكانت خدمية، أو تجارية، أو صناعية، أو غيرها، ويمكن أن يكون للمخاطر أثر إيجابي من خلال حصول أرباح من المخاطرة في الدخول بمشاريع جديدة أو المضاربة أو المجازفة في الأسهم والعملات وغير ذلك (بجيرمي، 2007). وتعرف المخاطر بأنها مزيج مركّب من احتمال تحقّق الحدث ونتائجه، حيث أن جميع المهام تتضمن إمكانية لتحقق أحداث ونتائج قد تؤدي إلى تحقيق فرص إيجابية أو تهديدات للنجاح (IRM, 2002). وفيما يتعلق بالجانب السلبي للمخاطر، تُعرَّف بأنها مجموعة التكاليف التي تظهر بصورة مفاجئة وغير متوقعة (Crouhy et al., 2006). مما سبق يمكن إيجاز مفهوم المخاطر بكونها مجموعة الآثار غير المتوقعة للأحداث المختلفة داخل الشركة أو تلك التي قد تتعرَّض لها من الخارج.

بعد أن تم إيجاز ماهية المخاطر المختلفة، سيتم فيما يلي التعرف على النواحي الأساسية التي يتكون منها برنامج إدارة المخاطر بشكل عام.

2.4.3 المفهوم العام لإدارة المخاطر:

تواجه الشركات حالات عدم التأكد نتيجة الأنشطة المختلفة التي تؤديها. ويعتبر تحديد مستوى عدم التأكد المقبول بمثابة التحدي الأساسي لهذه الشركات. وهنا يكمن دور إدارة المخاطر في المساعدة على التعامل الفعال مع حالات عدم التأكد والمخاطر المرتبطة بها (COSO, 2004). ويعود ظهور أول شكل

لأشكال إدارة المخاطر إلى ما قبل 3900 سنة، من خلال عقود التأمين التي تعتبر بدورها أحد استراتيجيات التعامل مع المخاطر (Molak, 1997). وبدورها تعتبر إدارة المخاطر جزءاً أساسياً في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة. وتُعرَّف بأنها مجموعة الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن كل محفظة من الأنشطة (IRM, 2002). وتعرف إدارة المخاطر بأنها عملية تحديد وتقدير جميع الأخطار التي تؤثر على قيمة الشركة، كما تشتمل على عملية تطبيق استراتيجية الشركة بشكل موسع لإدارة هذه الأخطار (Meulbroek, 2002). وعرفت أيضاً بكونها عملية مستمرة تشتمل على تصميم وتشغيل أنظمة الرقابة الداخلية التي تهدف إلى تخفيض الأخطار التي جرى تحديدها خلال عملية تقدير المخاطر على مستوى الشركة (Gleim and Flesher, 2010). كما عرفت بأنها عملية مستمرة لتخفيض مخاطر الشركة (Crouhy et al., 2006). وأشار ميثاق إدارة المخاطر التأسيسي الصادر عن لجنة المنظمات الراعية إلى أن فلسفة إدارة المخاطر تشتمل على مجموعة المعتقدات والمواقف المشتركة التي تشكل الكيفية التي تدرك بها الشركة مخاطر كل ما تقوم به بدايةً من تطوير استراتيجيتها الخاصة وانتهاءً بالتطبيق اليومي لأنشطة الشركة المختلفة (COSO, 2004). وبالتالي فإن التركيز الأساسي لإدارة المخاطر ينصب على التعرف على الأخطار المختلفة ومحاولة معالجة هذه الأخطار، وبالتالي إضافة أقصى قيمة مضافة مستدامة لكافة أنشطة الشركة، والمساعدة على فهم الجوانب الإيجابية والسلبية لكل العوامل التي تؤثر عليها. من خلال ما سبق يعتبر التعرف على ماهية المخاطر المختلفة عاملاً أساسياً في فهم الآلية المتبعة في عملية إدارتها، الأمر الذي ستتم مناقشته فيما يلي.

1.2.4.3 مكونات برنامج إدارة المخاطر:

تتمكن الشركة من تعظيم العوائد المختلفة التي تهدف إلى تحقيقها عندما تضع لنفسها استراتيجية وأهدافاً تسعى من خلالها إلى تحقيق التوازن الأمثل بين الأهداف المتعلقة بالنمو والعائد وبين المخاطر المرتبطة بها (COSO, 2004). هذا وتتنوع مداخل فلسفة عملية إدارة المخاطر تبعاً للجهات الرسمية الدراسة، حيث اقتصر اهتمام البعض، مثل دراسة معهد المحاسبين الإداريين في إنكلترا، على تفهم طبيعة الأخطار وتحديدها تمهيداً لإدارتها، وذكرت هذه الدراسة أن عملية إدارة المخاطر تتكون من: 1- تحديد مواطن الخطر، 2- تفهم هذه المخاطر وتحديد أهميتها ومدى تأثيرها، 3- تطوير استراتيجية استجابة هذه المخاطر، 4- تطبيق استراتيجية إدارة المخاطر وتوزيع المسؤوليات الضرورية، 5- تطبيق إجراءات الضبط ومراقبتها، 6- مراجعة كامل العملية وتصحيح الأخطاء في حال وجودها (CIMA, 2008)، بينما ارتبطت فلسفة البعض بنظرته للمخاطر على أنها محددات لقدرة الشركة على تحقيق أهدافها، وهو ما ذهب إليه معيار إدارة المخاطر الذي أوضح أن عملية إدارة المخاطر تنطلق من تحديد الشركة لأهدافها الاستراتيجية، مروراً بمرحلة تقييم الخطر وما تتضمنه من فحص، تحليل، ووصف للخطر، وصولاً لإعداد

تقرير بالخطر، الذي يمهد بدوره لاتخاذ القرار المناسب في مواجهة الخطر (IRM, 2002)، ومنها من ارتبطت فلسفته بنظرة أوسع، كميثاق إدارة المخاطر التأسيسي الصادر عن لجنة المنظمات الراعية، الذي اعتبر أن تفهم البيئة الداخلية للشركة يعتبر بمثابة نقطة البداية لعملية إدارة المخاطر، ومن ثم يتم تحديد الأهداف الاستراتيجية وغيرها، وصولاً لفحص الحالات المختلفة وتقييم المخاطر، ثم الاستجابة لها بتطبيق إجراءات الضبط الداخلية، وانتهاءً بتبادل المعلومات ومراقبة كامل عملية إدارة المخاطر للحصول على التغذية العكسية اللازمة (COSO, 2004).

انطلاقاً مما سبق ذكره، سيتم التطرق لأهم عناصر عملية إدارة المخاطر المذكورة في المداخل السابقة وفقاً لما يلي:

1.1.2.4.3 تفهم البيئة الداخلية للشركة:

تعكس البيئة الداخلية السمات العامة للشركة، وتؤثر على إدراك أفرادها للمخاطر المختلفة، كما تعتبر البيئة الداخلية الأساس لسائر مكونات عملية إدارة المخاطر الأخرى، بحيث جميع المكونات الأخرى ستطبق في هذه البيئة، وتشتمل البيئة الداخلية للشركة على عوامل عدة منها: فلسفة الشركة تجاه إدارة المخاطر، مستوى المخاطر المقبول، مستوى رقابة مجلس الإدارة، قيم النزاهة والأخلاق، كفاءة العاملين في الشركة، طريقة تعيين الإدارة لخطوط السلطة والمسؤولية، وطريقة تنظيم وتطوير العاملين (COSO, 2004).

2.1.2.4.3 تحديد الأهداف الاستراتيجية وغيرها:

يشتمل هذا العنصر على قيام الشركة بتحديد الأهداف الاستراتيجية وغيرها ووضع الأسس الخاصة بأنشطة العمليات، التقارير، والالتزام. كما يشير إلى أن الشركة عند تحديدها للطرق البديلة المختلفة لتحقيق استراتيجيتها، فإنها تعمد إلى تحديد المخاطر المرتبطة بكل منها وتأثيراتها المختلفة، وبما أن تحقيق الأهداف الاستراتيجية يتطلب تجزئتها إلى أهداف قصيرة الأجل، فإن المخاطر المرتبطة بهذه الأهداف يجب تحديدها أيضاً. بعد تحديد الأهداف بأنواعها المختلفة، يتوجب على الإدارة تحديد المستوى المقبول للمخاطر المرتبطة بكل نوع من الأنواع السابقة، وتحديد مستوى الانحراف المقبول فيما يتعلق بتحقيق هذه الأهداف (COSO, 2004).

3.1.2.4.3 دراسة الواقعة وتحديدها:

تدرس إدارة الشركة الوقائع المحتملة الحدوث التي يمكن أن تؤثر على الشركة، وتحدد ما إذا كانت ستؤثر سلباً أو إيجاباً فيما يتعلق بقدرة الشركة على تطبيق استراتيجيتها وتحقيق أهدافها المختلفة. تمثل الأحداث ذات الأثر السلبي المخاطر التي تتطلب من الإدارة القيام بتقييمها والاستجابة لها بالصورة

المناسبة، بينما تمثل الأحداث ذات الأثر الإيجابي فرصة إضافية لزيادة إمكانية تحقيق أهداف الشركة (COSO, 2004).

4.1.2.4.3 تقييم المخاطر:

بعد أن يتم تحديد المخاطر المرتبطة بالوقائع المختلفة خلال المرحلة السابقة، تهتم المرحلة الحالية بتقييم التأثيرات المختلفة لهذه المخاطر واحتمالات حدوثها باستخدام عدد من المعايير المتسقة الكمية والنوعية التي يمكن أن تمكّن من تحليل المخاطر المتنوعة بحسب أولوياتها. كما أنه يجب ألاّ يقتصر اهتمام عملية التقييم هذه على التأثير المالي للمخاطر فقط، بل يجب أن يشمل تأثيرات المخاطر على استمرارية الشركة وسمعتها أيضاً. وبشكلٍ عام تنطوي عملية تقييم المخاطر على مراعاة عاملين رئيسيين هما (CIMA, 2008):

1. عامل شدة التأثير: إن تقييم الأثر المحتمل للمخاطر قد يشوبه نوع من التعقيد من حيث تنوع النتائج التي قد تنتج عن نفس الخطر، أو أن الخطر نفسه قد يتكرر حدوثه لعدد من المرات خلال فترة معينة من الوقت. لذا يجب التنبؤ بهكذا نوع من التعقيدات، كما يجب التنبؤ بأسوأ سيناريو يمكن أن يحدث خلال سنة مالية كاملة.
2. عامل احتمالية الحدوث: ويتم تقييم هذا العامل وفقاً لعدة أسس (الإجمالي، الصافي أو المتبقي، والأساس المستهدف). حيث ينطوي الأساس الإجمالي على تقييم المخاطر المتأصلة في الواقعة، وفي غياب أية إجراءات قد تتخذها الشركة للتقليل من احتمالية حدوثها، بينما يأخذ الأساس الصافي في عين الاعتبار الشروط الحالية وإجراءات الشركة المتخذة للتقليل من فرص حدوث المخاطر، أما بالنسبة للأساس المستهدف للمخاطر فهو يعكس مستوى المخاطر المقبول للشركة والذي تم تحديده سابقاً خلال مرحلة تحديد الأهداف المختلفة. ومن المتعارف عليه أنه يتم تقييم المخاطر وفقاً للجدول التالي:

جدول (3-1): تقييم مخاطر الغش

درجة الأثر	**احتمال الحدوث**
مرتفع	مرجح الحدوث
معتدل	محتمل الحدوث
منخفض	بعيد الحدوث

5.1.2.4.3 الاستجابة للمخاطر:

بعد الانتهاء من عملية تحديد وتقييم المخاطر في المراحل السابقة، يمكن البدء بتطوير استراتيجية الاستجابة لهذه المخاطر من قبل الإدارة. وتنطوي هذه الاستراتيجية على عدة فئات (CIMA, 2008):

- الحفاظ على مستوى المخاطر المطلوب: كاختيار قبول مستوى منخفض من المخاطر.
- تجَنُّب المخاطر: كالتوَقف عن بيع أنواع معَينة من البضائع الذي قد ينتج عن الاستمرار في بيعها مخاطر معينة.
- تخفيض المخاطر: من خلال تطبيق ضوابط التحَكُّم والإجراءات المصمَّمة للحد من المخاطر.
- نقل المخاطر: من خلال نقل أثر المخاطر للغير عن طريق التأمين مثلاً.

مع أخذ استراتيجية الاستجابة بعين الاعتبار، تعمد الشركة إلى تقييم احتمالات المخاطر وتأثيراتها على أساس مبدأ العائد والتكلفة، ومن ثم تعمد إلى اختيار طريقة الاستجابة التي تحافظ على المخاطر المتبقية ضمن مستوى المخاطر المقبول. ومن أجل البدء بتطبيق الاستراتيجية المختارة، تعمد الإدارة إلى إعلام الأطراف المسؤولة عن تطبيق الاستراتيجية بالمعلومات الضرورية بشأنها، ولضمان فعالية هذه الخطوة فمن الأساسي تعيين مسؤولية تطبيق كل جزء منها لمدير تشغيلي معين ضمن إطار زمني محدَّد، مع محاولة الحصول على التعاون اللازم من الأطراف المسؤولة عن تطبيقها (COSO, 2004).

6.1.2.4.3 إجراءات الرقابة:

هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تساعد على التأكد من أن استجابة الشركة للمخاطر قد تم تنفيذها بالشكل المناسب. وتشتمل هذه السياسات والإجراءات على الأنشطة المتعلقة بـ: الموافقات، التفويض، التحقق، المطابقة، الأداء التشغيلي، حماية الأصول، والفصل بين الواجبات. وتنقسم أنشطة الضبط هذه إلى أنواع مختلفة تبعاً للدور المناط بكل منها وهي (Dutta et al., 2009):

- إجراءات الرقابة الخاصة بمنع حدوث الخطر: يهدف هذا النوع من الضوابط لمنع حدوث الأخطاء واختلاس الأصول، كالضوابط التي تمنع تنفيذ عمليات ذات خصائص معينة، ويشتمل هذا النوع من الضوابط على: تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات، المراجعة الإدارية للعمليات، الضبط المزدوج، التحقق من دقة العمليات، التحقق من معقولية العمليات، التحقق من كمال العمليات.
- إجراءات الرقابة الخاصة بكشف الخطر: يهدف هذا النوع من الضوابط إلى كشف الأخطاء التي لم تتمكن ضوابط المنع من إيقاف حدوثها، مثل تقارير الأخطاء التي يولدها النظام الحاسوبي لكل عملية تحتوي خطأ ما بعد حدوثها.

- إجراءات الرقابة الخاصة بالتصحيح: تهدف هذه الضوابط إلى تصحيح الأخطاء التي تم كشفها بموجب ضوابط الكشف، كتصحيح الأخطاء التي كشف عنها تقرير الأخطاء الحاسوبي.
- إجراءات الرقابة الخاصة بالتوجيه: بشكل مخالف للضوابط السابقة التي تهدف إلى منع، كشف، وتصحيح الأخطاء وما ينتج عنها من آثار سلبية، تهدف ضوابط التوجيه إلى إظهار الشركة بصورة إيجابية ضمن المجتمع الذي توجد فيه، كوجود سياسة في الشركة تقضي بوجوب الشراء من الموردين المحليين.
- إجراءات الرقابة الخاصة بالتعويض: هي مجموعة الضوابط التي تساهم في سد أي نقص يشوب أي نوع من الضوابط السابقة.

7.1.2.4.3 الحصول على المعلومات وتبادلها:

يجب أن يدعم برنامج إدارة المخاطر عملية تحديد المعلومات المهمة، الحصول عليها، وتبادلها بالصيغة وبالوقت المناسب، وبالشكل الذي يمكّن الأفراد من الوفاء بمسؤولياتهم بالصورة المناسبة، وبما يوفر لها الفهم المناسب لطبيعة واجباتهم ومسؤولياتهم (Gleim and Flesher, 2010). هذا وتتنوع مصادر المعلومات، حيث يسهم نظام المعلومات الداخلي في توليد المعلومات الداخلية، كما أنه قد يمكن الحصول على المعلومات من مصادر خارجية أيضاً، وتشكل المعلومات سواءً الداخلية أو الخارجية الأساس المناسب لإدارة المخاطر ولاتخاذ القرارات المناسبة التي تهدف لتحقيق أهداف الشركة (COSO, 2004).

8.1.2.4.3 تقييم إجراءات الرقابة:

هي عملية تقييم كفاءة إجراءات الرقابة المنفذة خلال فترة معينة، كما أنها تمكّن الإدارة من اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح أي خلل في هذه الإجراءات، وبالتالي ضمان تشغيل إجراءات الرقابة بالصورة المناسبة، أو تعديلها بناءً على التغُّيرات الموجودة في البيئة المحيطة (Gleim and Flesher, 2010). وبشكلٍ عام، تخضع جميع العناصر السابقة التي تمثل برنامج إدارة المخاطر لرقابة ولمراجعة مستمرة، ويتم السعي لتطوير هذا البرنامج بحيث يصبح جزءاً من عمل كل فرد من أفراد الشركة (CIMA, 2008).

3.4.3 برنامج إدارة مخاطر الغش:

تظهر الدراسات المختلفة للجهات المعنية بمهنة المراجعة وبدراسة ظاهرة الغش، كدراسة: (SAS: 99, KPMG, 2006, CIMA, 2008, CAQ, 2010) أن هذا البرنامج يعتبر حجر الأساس في السعي لتخفيض مخاطر الغش، من خلال خلق بيئة عمل يصعب حدوث ظاهرة الغش فيها. ويعتبر برنامج إدارة مخاطر الغش جزءاً فرعياً من برنامج إدارة المخاطر العام الذي تم استعراضه فيما سبق، مع مراعاة بعض الخصوصية المتعلقة بطبيعة الظاهرة المدروسة وبأسلوب التطبيق. وبالنسبة لمكونات برنامج إدارة مخاطر الغش، فقد أوضحت الدراسة المشتركة المنفذة في الولايات المتحدة بين الجهات الناظمة والممارسة لمهنة

المراجعة: معهد المراجعين الداخليين، معهد المحاسبين القانونيين، معهد المحاسبين الإداريين، ومعهد فاحصي الغش المعتمدين، اتحاد المحاسبين الكنديين، جمعية التزام وأخلاق الشركات، وجمعية المحاسبين القانونيين في كاليفورنيا وغيرها،،، أن برنامج إدارة مخاطر الغش يتكون من حوكمة مخاطر الغش، تقييم مخاطر الغش، منع الغش، كشف الغش، والتحقق من الغش واتخاذ الخطوات المناسبة (IIA et al., 2011). بينما ركزت دراسات أخرى كالدراسة المنفذة من قبل شركة KPMG للمراجعة في عام 2006، ودراسة معهد المحاسبين الإداريين في انكلترا المنفذة في عام 2008، والدراسة المنفذة من قبل الاتحاد العالمي للمحاسبين الإداريين في عام 2012 على جوانب منع، كشف، والاستجابة للغش وتناولت موضوع حوكمة مخاطر الغش من جانب دورها في منع الغش. من جانب آخر، ناقشت دراسة مركز جودة المراجعة دور حوكمة الشركات في تكوين ثقافة الشركة الأخلاقية المناسبة ودور الشك المهني لأطراف الحوكمة في الحد من ظهور الغش وآثاره. وفيما يلي ستتم مناقشة مكونات برنامج إدارة مخاطر الغش وفقاً للدراسات سابقة الذكر، مع الاعتماد على تصنيف دراسة (IIA et al., 2011) لمكونات برنامج إدارة المخاطر نظراً لإجماع مجموعة كبيرة من الهيئات المهتمة بموضوع مخاطر الغش على اعتماد هذه المكونات، ونظراً لوضوح العلاقة بين هذه المكونات ومكونات برنامج إدارة المخاطر العام التي تمت مناقشتها فيما سبق.

1.3.4.3 حوكمة مخاطر الغش:

كانت مسؤولية الحد من مخاطر الغش ملقاة على عاتق المراجع الخارجي، ولكن مع الوقت، تضاءلت مسؤوليته، لترتبط مسؤولية الحد من مخاطر الغش بالإطار الكلي لحوكمة الشركة موضع المراجعة والتي تشتمل مسؤولياتها على ضمان جودة، نزاهة، شفافية، وموضوعية التقارير المالية، حماية أصول الشركة، وكفاءة بنية الرقابة الداخلية فيها (Rezaee, 2005).

لذا وباعتبار مسؤولية الحد من مخاطر الغش تقع ضمن إطار حوكمة الشركات، يجب على برنامج إدارة مخاطر الغش أن يتواجد بالشكل المناسب وبموجب سياسة مكتوبة، ليتمكن من تلبية توقعات مجلس الإدارة والإدارة العليا فيما يتعلق بإدارة مخاطر الغش. ولتحقيق ذلك، تسعى الشركات لتطوير ثقافة الشركة بحيث تشتمل على أداء فعال لحوكمة الشركات فيها. وتتضمن هذه الثقافة حصول مجلس إدارة الشركة على التأكيدات اللازمة بأن يتم مراعاة أخلاقيات العمل في كافة نواحي: التوظيف، التقييم، الترقية، التعويضات الخاصة بالعاملين، وبعلاقة العاملين مع الزبائن، الموردين، وبغيرهم من أصحاب المصلحة الاقتصادية في الشركة. ومن جانب آخر، تتضمن هذه الثقافة سعي مجلس الإدارة بشكل فعال إلى تحديد الجوانب الخاصة بالأخلاق وبتأثير السلوك الأخلاقي على استراتيجية العمل، التشغيل، وعلى استمرارية الشركة على المدى الطويل، ويعتبر هذا الجانب الأخلاقي بمثابة حجر الأساس في التمهيد لمنع، كشف، والحد من الأفعال الجرمية المرتكبة ذات العلاقة بالغش. وفي سياق متصل، يعرض ظهور حوادث الغش

في الشركة، الشركة ومرتكب الغش لعواقب وخيمة، سواءً بسبب المسؤولية الجزائية التي يفرضها القانون، أو بسبب المسؤولية المدنية التي تنشأ عن الضرر الذي قد يصيب حملة الأسهم عند ظهور حوادث الغش في الشركة، لذا تستجيب الشركة متمثلة بمجلس الإدارة وبالإدارة العليا لهذه المخاطر من خلال تشغيل برنامج إدارة مخاطر الغش ضمن الإطار العام لنظام حوكمة الشركات. والجدير بالذكر، أنه للتأكد من فعالية برنامج إدارة المخاطر في الشركة، يجب دراسة وظيفة ومسؤوليات مختلف العاملين في الشركة (مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، الإدارة، العاملين، المراجع الداخلي، وغيرهم،،،) تجاه هذا البرنامج بما يشمل السياسات العامة، الوصف الوظيفي، وتفويض السلطات (IIA et al., 2011).

يمكن الاستنتاج مما سبق أن حوكمة مخاطر الغش تتعلق بأول مكونين من مكونات برنامج إدارة المخاطر العام، والمتمثلين بتفهم البيئة الداخلية للشركة، وبتحديد الأهداف الاستراتيجية وغيرها، حيث لا تسعى الحوكمة في هذا الجانب إلى دراسة البيئة الداخلية فقط، بل تسعى إلى إيجاد البيئة الأخلاقية والمهنية المناسبة، من خلال التعريف الصريح للمسؤوليات والواجبات الملقاة على عاتق كل فرد من أفراد الشركة من أجل تحقيق أهداف الشركة ومواجهة مخاطر الغش التي قد تعيق الشركة عن تحقيق أهدافها.

1.1.3.4.3 مجلس الإدارة:

عادةً ما تمتلك الشركات المساهمة العامة مجلس إدارة يتكون من أعضاء من داخل الشركة (مدراء وموظفين) وأعضاء من خارج الشركة (من حملة الأسهم غير العاملين لدى الشركة)، ويعتبر مجلس الإدارة بمثابة السلطة الحاكمة في الشركة، ويدين بالولاء المطلق لها، ويعتبر مؤتمن على مصالحها ومصالح المساهمين (Gleim and Flesher, 2010). كما يعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً بشكلٍ كامل عن الإشراف على أعمال الشركة، ما تتضمنه من إدارة للمخاطر وإعداد للتقارير المالية (CAQ, 2010) ويتوجب عليه التحقق من كون الإدارة قد صممت ووثقت برنامج إدارة مخاطر الغش بغرض تحفيز السلوك الأخلاقي للموظفين، الزبائن، والموردين. وليتمكن المجلس من الوفاء بمسؤولياته السابقة يتوجب عليه (IIA et al., 2011):

- السعي لتفهم مخاطر الغش.
- مراقبة عملية تقييم مخاطر الغش، للتأكد من كون مخاطر الغش قد تم أخذها في عين الاعتبار، باعتبارها جزءاً من عملية تقييم المخاطر الكلية للشركة.
- تنفيذ إجراءات الرقابة الضرورية على تقارير الإدارة الخاصة بمخاطر الغش، السياسات، وإجراءات الرقابة الخاصة بالإدارة، كما يتوجب على المجلس إعداد آلية معينة تكفل حصوله على المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب من الإدارة، العاملين، المراجع الداخلي، المراجع الخارجي، وغيرهم من الأطراف ذات المصلحة بالشركة حول أي حادثة غش محتملة.

- وضع السمة الأخلاقية للإدارة العليا، من خلال الوصف الوظيفي للرئيس التنفيذي، وكل ما يتعلق بعمليات التعيين، التقييم، والتعويض. كما يجب أن يتوفر لدى المجلس القدرة على الاحتفاظ بالخبراء الخارجيين عند الحاجة لهم ودفع المستحقات المالية المترتبة على هذا الاحتفاظ.
- تزويد المراجع الخارجي بالأدلة حول مشاركة المجلس الفعالة واهتمامها بإدارة مخاطر الغش.
- على المجلس أن يتأكد من توفر الموارد اللازمة له، وأن يجيز توفير هذه الموارد للشركة لتتمكن من تحقيق أهدافها المتعلقة بإدارة مخاطر الغش.
- يمكن لمجلس الإدارة أن يختار تفويض سلطاته الرقابية بعضها أو كلها لبعض لجان المجلس كلجنة المراجعة مثلاً.

2.1.3.4.3 لجنة المراجعة:

هي إحدى لجان مجلس الإدارة التي يجب على جميع أعضائها أن يكونوا مستقلين وغير موظفين في الشركة، كما يجب أن يكون أحد أعضائها يمتلك خبرة مالية عالية (Dutta et al., 2009). وفي هذا الشأن أشار المشاركون في البحث المنفذ من قبل مركز جودة المراجعة أنه يجب أن يتوفر لدى أعضاء لجنة المراجعة الدراية الكافية بالصناعة وبالشركة ليتمكنوا من تحديد المخاطر المالية وتلك المرتبطة بأعمال الشركة والتي يمكن أن تزيد من احتمالات الغش. وتعتبر لجنة المراجعة مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، إجراءات الرقابة، وظيفة التدقيق الداخلي، ووظيفة التدقيق الخارجي بما تتضمنه من تعيين، عزل، وتعويض للمراجع الخارجي. كما تتحمل اللجنة مسؤولية مراقبة تطبيق الإدارة للسياسات التي تعزز البيئة الأخلاقية في الشركة وتحد من المخاطر المرتبطة بالتقارير المالية (CAQ, 2010). كما تتحمل لجنة المراجعة مسؤولية التقييم الفعال لمخاطر الغش والاستجابة لها، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر غش الإدارة، الذي ينطوي عادةً على تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية في الشركة. كما تزود اللجنة المراجع الخارجي بالدلائل حول التزام اللجنة بتفعيل برنامج إدارة مخاطر الغش، وتناقش معه خلال مرحلة تخطيط المراجعة المدخل الذي سيستخدمه لكشف مخاطر الغش باعتباره جزءاً أساسياً من أجزاء مراجعة التقارير المالية. كما يجب على لجنة المراجعة أن تدرك أن مسؤولية المراجع الخارجي تتضمن تخطيط وتنفيذ مراجعة التقارير المالية للشركة للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت هذه التقارير خالية من التحريفات الجوهرية سواءً أكان سببها الغش أو الخطأ. وليتمكن المراجع من الوفاء بهذه المسؤولية، يجب أن يحصل على التزام لجنة المراجعة وتعاونها من خلال إجراء نقاشات مفتوحة وصريحة مع هذه اللجنة حول معلوماتها بوجود حوادث غش فعلية أو مشكوكٍ بها ذات تأثير على الشركة. كما تتم مناقشة إجراءات رقابة اللجنة على تقييم مخاطر الغش والإجراءات الأخرى المتخذة بخصوص الحد من هذه المخاطر (IIA et al., 2011)، (AICPA, 2002).

3.1.3.4.3 الإدارة:

تعتبر الإدارة مسؤولة بشكل كامل عن سلامة السجلات والقيود المحاسبية، وعن تصميم وتطبيق نظام رقابة داخلية فعال، كما تعتبر مسؤولة عن تقييم وإدارة مخاطر الأعمال الخاصة بالشركة، وعن التأكد من مدى الالتزام بتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية للحد من هذه المخاطر (CAQ, 2010). ومن جانب آخر، تتحمل الإدارة مسؤولية استكمال دور مجلس الإدارة في وضع السمة الأخلاقية لباقي الشركة، وتعتبر مسؤولة بشكل كامل عن تصميم وتطبيق برنامج إدارة مخاطر الغش بشكلٍ فعال، وعن التقرير لمجلس الإدارة بشكل منتظم حول فعالية الخطوات والإجراءات التي تم اتخاذها، وتلك التي يتوجب اتخاذها لاحقاً بهدف إدارة هذه المخاطر (IIA et al., 2011). على أية حال، يمكن للإدارة أن تتورط بشكل منفرد أو بالاشتراك مع الغير في ارتكاب وإخفاء الأفعال المرتبطة بالغش، لذا تطلب المعايير المهنية من المراجع الخارجي إعلام المستوى الإداري المناسب (مجلس الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحوكمة) عندما تتوفر لديه أدلة عن وجود حالات غش تشترك بها الإدارة العليا.

4.1.3.4.3 المراجع الداخلي:

يجب أن يكون أعضاء فريق المراجعة الداخلية مستقلين عن الأنشطة والأقسام التي تخضع لعملية تدقيقهم، كما يجب أن تكون أنشطتهم التنفيذية بعيدة عن التدخل من أي جهة. ووفقاً لمعايير التدقيق الداخلي، يعتبر المراجعون الداخليون مسؤولين عن تقييم فعالية الشركة فيما يتعلق بإدارة المخاطر، أنظمة وإجراءات الرقابة، وعمليات الحوكمة. هذا وأشار المشاركون في النقاش المنفذ من قبل مركز جودة المراجعة إلى أنه يجب أن تتوفر الدراية الكافية لدى أعضاء فريق المراجعة الداخلية، ليتمكنوا من تقييم مخاطر الغش والأسلوب الذي تتم إدارته به من جانب الشركة (CAQ, 2010). لذا يمكن النظر للمراجعين الداخليين على أنهم الخط الأول للدفاع بوجه الغش، نظراً لمعرفتهم ودرايتهم ببيئة العمل في الشركة وببنية الرقابة الداخلية فيها. بالإضافة لذلك، يعتبر المراجعون أنفسهم مسؤولين عن: تحديد الأعراض التي تشير لحدوث الغش، تحديد الفرص التي يمكن أن تتيح حدوث الغش، تقييم هذه الأعراض والفرص، التحقق من احتمال حدوثها، تحديد ردود الأفعال الضرورية للحد من احتمالية حدوثها، وإشعار الجهات المناسبة في الشركة كمجلس الإدارة ولجنة المراجعة (في حال عدم ضلوعهم في حادثة الغش) للقيام بتحقيقات إضافية حول احتمالية حدوث الغش (Rezaee, 2005).

5.1.3.4.3 المراجع الخارجي:

يعتبر المراجعون الخارجيون بمثابة أعضاء مستقلين عن الشركة موضع المراجعة، ويقدمون تقريرهم عن مراجعتهم للقوائم المالية، ويبدون رأيهم بمدى فعالية إجراءات الرقابة الداخلية التي طبقتها الإدارة العليا لتحديد مخاطر الغش في الشركة. كما يرسل المراجع تقريره عما سبق بشكل مباشر للجنة المراجعة، وهي

اللجنة التي تتولى مهمة الإشراف على مهام المراجع الخارجي المختلفة (CAQ, 2010). لذا يمكن للمراجع الخارجي مساعدة كل من الإدارة، مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة من خلال تقييمه لعمل الشركة، الأمر الذي يمهد لتقييم، تحديد، والاستجابة لمخاطر الغش المختلفة. وفي جميع الأحوال، يجب المحافظة على خطوط تواصل دائمة بين لجنة المراجعة والمراجع الخارجي حول تقييم الإدارة للمخاطر المختلفة، وحول نظام الرقابة الداخلية المعمول به في الشركة (AICPA, 2002).

2.3.4.3 تقييم مخاطر الغش:

لكي تتم إدارة مخاطر الغش بشكل فعال، يجب النظر لبرنامج إدارة مخاطر الغش على أنه جزء أساسي من برنامج إدارة المخاطر الكلي للشركة، وبالتالي يحب أن يتم تقييم مخاطره باعتبارها جزءاً من المخاطر المختلفة التي يتم تقييمها بشكل دوري تمهيداً لإدارتها لاحقاً (IIA et al., 2011). وتتحمل الإدارة المسؤولية الرئيسية لإنجاز هذا التقييم الذي يهدف للتعرف على نقاط الضعف في الشركة، والتي من الممكن أن تكون عرضة لأحداث الغش المختلفة كتحريف التقارير المالية، اختلاس للأصول، والفساد بشكلٍ عام، وما إذا كان التعرض لهذه المخاطر يمكن أن ينتج عنه تحريف جوهري للقوائم المالية وخسائر للشركة. ويجب أن يراعي هذا التقييم الخصائص الذاتية للشركة وللصناعة التي تنتمي إليها، كما يجب أن يراعي حجم الشركة ودرجة تعقيد العمليات داخلها (AICPA, 2002). ويشير ممارسو مهنة المراجعة إلى أن تقييم مخاطر الغش يتألف من أربع خطوات رئيسة هي: تحديد قطاع الأعمال الذي سيتم تقييم مخاطر الغش ضمنه، تصنيف مخاطر الغش المختلفة التي من الممكن أن تقع في هذا القطاع، إعطاء وزن نسبي لكل خطر من هذه المخاطر بناءً على احتمال حدوث كل منها وعلى أهمية الآثار التي قد تنتج عنها، والحد من هذه المخاطر من خلال اختيار وتطبيق إجراءات الرقابة المناسبة (KPMG, 2006)، وفي نفس السياق يشير (IIA et al., 2011) إلى أن عملية تقييم مخاطر الغش تشتمل في بادئ الأمر على اختيار فريق التقييم الملائم الذي يتكون من أفراد يمتلكون معلومات ومهارات مختلفة، وينتمون لأقسام المحاسبة، الأقسام التشغيلية، إدارة المخاطر، الشؤون المالية والالتزام، المراجعة الداخلية، ويمكن أن تتم الاستعانة ببعض الخبراء الخارجيين، وبعد أن يتم تشكيل فريق التقييم، يجب على أعضاء الفريق أن يشتركوا بجلسات للعصف الذهني بهدف تحديد مخاطر الغش في الشركة، وتناقش هذه الجلسات الحوافز والضغوط التي تدفع باتجاه ارتكاب الغش، الفرص التي تسمح بارتكاب الغش، إمكانية تجاوز الإدارة لنظام الرقابة الداخلية، الأشكال التي يمكن أن يظهر بها الغش، وما يمكن أن يتسبب به الغش من آثار سلبية وقانونية على سمعة الشركة ووجودها.

3.3.4.3 مواجهة مخاطر الغش:

ناقشت عدة دراسات استراتيجية إدارة الشركة في مواجهة مخاطر الغش التي تم تقييمها في الخطوة السابقة. حيث بينت دراسة كل من (KPMG, 2006)، و(CIMA, 2008) أن إدارة الشركة تعمل عادةً على مواجهة مخاطر الغش التي تم تقييمها من خلال تطبيقها لاستراتيجية تهدف للحد من مخاطر الغش بشكل متكامل، وتتكون هذه الاستراتيجية من ثلاث مهام رئيسة وهي: منع حدوث الغش، كشف الغش، والاستجابة للغش بعد كشفه، ويتم ترجمة هذه المهام بواسطة مجموعة من إجراءات الرقابة الداخلية التي تتفاعل وتتكامل للحد من مخاطر الغش. ويمكن تمثيل ما سبق من خلال الشكل التالي:

الشكل (3-1) مواجهة مخاطر الغش

المصدر: (KPMG, 2009, Integrity survey, p.21)

1.3.3.4.3 منع مخاطر الغش:

تتفوق عملية منع الغش من حيث الأولوية على عملية كشفه، حيث ينطبق هنا المثل القديم القائل بأن درهم وقاية خير من قنطار علاج. إذ أشارت المسوحات المختلفة المتعلقة بالغش إلى أن تكلفته أصبحت مرتفعة جداً، وإلى أن الشركات الصغيرة لن تتمكن من امتصاص خسائره، حيث أشار تقرير جمعية فاحصي الغش المعتمدين لعام 2002 إلى أن الشركات الصغيرة (أقل من 1000 موظف) تعاني بشكل أكبر من تلك الكبيرة من خسائر الغش وتداعياته (Peterson and Zikmund, 2004). ومن خلال استرجاع مفهومي مثلث الغش ومعينه الغش اللذين تم استعراضهما في الفصل السابق، يمكن إرجاع حدوث الغش لعدد من العوامل الرئيسة وهي: توفر محفزات أو ضغوط لحدوث الغش، وجود فرص تتيح إمكانية حدوث الغش، تمكن مرتكب الغش من تبرير تصرفه، وأن يتوفر لدى مرتكب الغش القدرات والإمكانيات الذاتية التي تتيح له ارتكاب الغش.

من خلال أخذ العوامل السابقة بعين الاعتبار، وخاصة مكونات مثلث الغش، فإن مسؤولية عملية كشف الغش تشمل كافة أقسام الشركة، كما أن توفر إجراءات رقابية مناسبة كسؤال العاملين وتوفير آلية الإبلاغ المناسب وغيرها يمكن أن يوفر للموظفين الفرصة للمساهمة في عملية منع حدوث الغش، وفي

الوقت نفسه، يمكن للإجراءات الرقابية المناسبة أن تزيد القناعة لدى كافة العاملين بأن فعل الغش سيتم كشفه، وهذا ما يساعد على جعل بيئة العمل أكثر إيجابية ويحد من الضغوط والمحفزات لارتكاب الغش، كما يؤثر على مقدرة العامل على تبرير سلوك الغش عندما يدرك أن الشركة التي يعمل بها وزملاءه بالعمل لن يتسامحوا معه (Peterson and Zikmund, 2004). وفي سياقٍ متصل، بينت دراسة (CIMA, 2008) أن الطريقة الفعالة للتعامل مع مخاطر الغش هي الطريقة التي تسعى إلى تقليص المحفزات والضغوط، وتحد من الفرص ومن قدرة مرتكب فعل الغش على تبرير فعله. وتتكون أدوات منع حدوث الغش بحسب الدراسة السابقة من مجموعة من السياسات والإجراءات، والأنشطة المتنوعة التي تسعى إلى الحد من حالات ظهور الغش ومن الخسائر التي تتعرض لها الشركات نتيجة هذه الحالات، حيث أظهر أحد أبحاث شركة KPMG المنفذ في عام 2007 أن 16% فقط من الشركات التي تعرضت لحالات غش تمكنت من استرجاع خسائرها، وأن نصف هذه الشركات لم تتمكن من استرجاع أي شيء من خسائرها. وتتكون أدوات منع حدوث الغش سابقة الذكر من عاملين رئيسيين هما وجود ثقافة أخلاقية صلبة في الشركة، ووجود نظام رقابة داخلية فعال، ويتفرع عنهما عدد من العوامل الفرعية التي ستتم مناقشتها فيما يلي:

أولاً – وجود ثقافة أخلاقية متينة في الشركة:

يتناول هذا العامل عدداً من الجوانب المتعلقة ببيئة الشركة الأخلاقية وبتقييم مخاطر الغش بشكل دوري، وهي الجوانب التي تمت مناقشتها في أول مكونين من مكونات إدارة مخاطر الغش، كما يتناول هذا العامل جوانب أخرى لم تتم مناقشتها، كإجراءات إدارة الموارد البشرية، والإجراءات المتعلقة بإيجاد آلية للإبلاغ عن الغش. وتتكون إجراءات إدارة الموارد البشرية من العديد من المهام كالقيام بإجراء دورات تدريبية للموظفين بخصوص إدراك مخاطر الغش، التحقق من خلفية العاملين، تنفيذ برامج للتقييم والتعويضات، إجراء مقابلات مع العاملين المستقيلين/المقالين، وفيما يلي سيتم مناقشة هذه الإجراءات:

- القيام بإجراء دورات تدريبية للموظفين بخصوص إدراك مخاطر الغش: ويتناول هذا الجانب أهمية زيادة درجة الوعي لدى العاملين من خلال تنفيذ دورات التثقيف والتدريب الخاصة بالغش، واعتبارها بمثابة جزء أساسي من استراتيجية إدارة مخاطر الغش، مع إيلاء الاهتمام الخاص للمديرين والعاملين الذين يعملون في دوائر مرتفعة المخاطر مثل دائرتي المشتريات والمدفوعات (CIMA, 2008). وتعتبر إدارة الموارد البشرية مسؤولة عن توفير هذا النوع من الدورات التدريبية التي تتضمن شرحاً عن: القواعد السلوكية والأخلاقية المقبولة من العاملين، العوامل التي تساهم في ارتكاب حادثة الغش، وما هي الإجراءات واجبة الاتخاذ عند وجود شكوك بوجود حادثة غش؟ (IIA et al., 2011). كما تشير دراسة (KPMG, 2006) إلى أنه عندما تقرر الإدارة القيام بهذه الدورات

فإنها يجب أن تكون : شاملة ومرتبطة بمتطلبات الوظيفة وبالمخاطر المرتبطة بها، متكاملة مع الدورات التدريبية الأخرى قدر الإمكان، فعالة، منتظمة، ومتكررة.

- التحقق من خلفية العاملين والأطراف الأخرى: يعتبر من المهم التعرف على العاملين بالشكل الذي يمكّن من التأكُّد من ملائمتهم للوظيفة ومن تطابق مهاراتهم مع ما هو مطلوب، كما يجب التأكد من الأمور الخاصة بنزاهتهم الشخصية والتي قد تؤثر على اختيارهم للتوظيف، هذا ويمكن القيام بما سبق من خلال التأكد من بيانات السيرة الذاتية للموظفين، وخاصة تلك المتعلقة بجانبي التعليم والخبرة (IIA et al., 2011)، (CIMA, 2008)، كما تشير دراسة (KPMG, 2006) إلى أهمية أن يتم توسيع عملية التحقق هذه لتشمل الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالزبائن والموردين وغيرهم من الأطراف.
- تنفيذ برامج للتقييم والتعويضات: يجب القيام بتقييم العاملين بناءً على أدائهم الفعلي وكفاءتهم، وربط الترقية بهذا التقييم. ويعتبر هذا الإجراء استجابة لحقيقة طبيعية تشير إلى أن العاملين الذين لم يتم الاعتراف بإنجازاتهم وبجهودهم، قد يشعرون أن هناك ما يبرر ارتكابهم لأنشطة الغش. وفيما يتعلق بالتعويضات، يتوجب على إدارة الموارد البشرية أيضاً القيام بدارسة واقع تعويضات العاملين والمدراء للتأكد من سلامتها، مع محاولة توجيه سلوك العاملين بشكل ملائم من خلال إيجاد التوازن المطلوب بين التعويضات الثابتة والمتغيّرة، حيث أن تعويضات المدراء التي تعتمد بشكل كبير على نتائج أعمالهم قصيرة الأجل ، يمكن أن تشكل دافعاً لهؤلاء المدراء للتلاعب بنتائجهم المالية للحصول على هذه التعويضات (IIA et al., 2011).
- إجراء مقابلات مع العاملين المستقيلين/المقالين: تعتبر سياسة إجراء المقابلات مع العاملين المستقيلين والمقالين بمثابة عامل مساعد في إجراءات منع وكشف الغش، حيث قد تساعد هذه المقابلات مدراء الموارد البشرية في التعرف على ما إذا كان هناك معلومات تتعلق بنزاهة الإدارة وبوجود ظروف تساهم بوجود الغش (IIA et al., 2011).

أما فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بإيجاد آلية للإبلاغ عن الغش، فتعتبر إحدى أسس إجراءات منع حدوث الغش، كما يمكن أن تؤثر إيجاباً على كشف الغش أيضاً. حيث أن العديد من حالات الغش يتم كشفها أو الشك بوجودها من قبل موظفين آخرين غير متورطين بهذه الحالات، لذا يعتبر التحدي الأساسي للإدارة هو جعل هؤلاء العاملين يبّلغون عن معلوماتهم وشكوكهم للإدارة (CIMA, 2008)، وناقشت دراسة (ACFE, 2010) أنه يجب جعل آلية الإبلاغ عن الغش تتم بشكل يخفي هوية الشخص المبلغ، لأن معظم العاملين قد يحجبون عن الإبلاغ عن شكوكهم لخوفهم من ردة فعل مدرائهم المباشرين أو زملائهم بالعمل، لذا يجب اتباع آلية إبلاغ تتم من خلال الهاتف أو حتى الإنترنت دون كشف هوية المبلّغ. هذا وأشارت هذه الدراسة إلى أهمية هذا الإجراء بكونه من أهم إجراءات مواجهة الغش.

ثانياً – وجود نظام رقابة داخلية فعال:

يعرف نظام الرقابة الداخلية بأنه عملية يتم التأثير عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة، وغيرهم من العاملين، مصممة لتوفير تأكيد معقول بأن أهداف الشركة في المجالات التالية سيتم تحقيقها، وهذه الأهداف هي (كفاءة وفعالية العمليات، موثوقية التقارير المالية، الالتزام بالقوانين والتشريعات المطبقة (COSO, 1994). لذا يعتبر هذا النظام من مسؤوليات الإدارة العليا في الشركة، ويجب أن يتم توثيقه ومراجعته بشكل دوري باعتباره جزء أساسي من أجزاء إدارة المخاطر العامة في الشركة، ويشتمل نظام الرقابة الداخلية على مجموعة السياسات والإجراءات الخاصة بالموافقات والصلاحيات، الرقابة على المعاملات، مطابقة الحسابات، والحماية المادية للموجودات. وفيما يتعلق بمخاطر الغش، يجب أن يسعى نظام الرقابة الداخلية، قدر الإمكان، لتحديد مؤشرات الغش، ويجب أن يشتمل على (ضرورة وجود توقيعين لكل عملية ذات قيمة مرتفعة، إجبار العاملين على أخذ إجازاتهم السنوية، الاستقصاء بشكل عشوائي عن العاملين وغيرها من الإجراءات) (CIMA, 2008). ويشير (IIA et al., 2011) إلى أن أهم إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بمنع الغش هي: تحديد السلطات، والإجراءات الخاصة بمستوى العمليات. حيث تشير الإجراءات المتعلقة بتحديد السلطات إلى وجوب وجود تناسب بين السلطات الممنوحة للموظف مع مستوى مسؤولياته، وأن غياب هذا التناسب في ظل غياب إجراءات الرقابة الأخرى وغياب مبدأ الفصل بين الواجبات (وجوب الفصل بين صاحب القرار بإجراء العملية، الشخص الذي يسجل أثر العملية، الشخص الذي يحتفظ بالأصل الذي سيتأثر بالعملية، والشخص المسؤول عن المطابقة بين واقع الأصل وما هو مسّجل في الدفاتر) قد يؤدي إلى حدوث الغش، أما فيما يتعلّق بالإجراءات الخاصة بمستوى العمليات، فيمكن إيضاحها بوجود أنواع معينة تتطلب إجراءات خاصة كالعمليات مع الطرف الثالث كالشركات المملوكة لأحد أعضاء مجلس الإدارة، وإن مراجعة هذه العمليات يمكن أن تساعد في منع الغش.

2.3.3.4.3 كشف الغش:

قد لا تتمكن إجراءات منع الغش من وضع حد لجميع الأشخاص الذين يسعون لارتكابه، لذا لا بد من توفر إجراءات مكملة لإجراءات منع الغش تساهم في تمكين الشركة من التعرف على حالات الغش التي حدثت بالفعل والتي لم تتمكن إجراءات منع الغش من إعاقة حدوثها، لذا فإن إمكانية حدوث الغش تبقى قائمة بغض النظر عن الإجراءات المتخذة لمنع حدوثها، وبما أن المراجع لا يتحمل لوحده مسؤولية كشف الغش، بل يتشارك هذه المسؤولية مع الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحوكمة، كما أن مسؤوليته تنحصر في حدود وفائه بمتطلبات التخطيط والتنفيذ السليم لإجراءات المراجعة التي تمت مناقشتها سابقاً، وفي إطار تقييمه لمخاطر الغش في الشركة، لذا يتوجب على الإدارة توفير المعلومات الضرورية للمراجع لتزيد من قدرته على عملية كشف الغش. على أية حال، وفي ضوء محدودية مسؤولية المراجع عن كشف الغش، وفشله أحياناً أخرى، فإن المراجع الداخلي يعتبر من أنجح الأطراف في كشف حالات الغش

المهمة، هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى تعتبر إجراءات إدارة مخاطر الغش من أكثر الأدوات المساعدة على كشف الغش (CIMA, 2008). ومن أجل الوصول لإجراءات إدارة مخاطر فعالة، لابد من الإلمام ببعض المؤشرات العامة التي توفر تحذيرات مبكرة حول إمكانية وجود الغش وتزيد من احتمالية كشف هذا الغش. هذا ونوقش سابقاً أن بعض الشروط أو العوامل يترافق ظهورها مع ظهور التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش، وتشكل هذه الشروط بمجموعها ما يعرف بمفهومي "مثلث الغش" و"معين الغش"، كما نوقش سابقاً أن هناك العديد من مؤشرات الغش التي ترتبط مع كل شرط من هذه الشروط، وهذه الشروط ترتبط بدورها مع نوع محدد من أنواع التحريفات الجوهرية، وبشكل خاص اختلاس أصول الشركة وتحريف تقاريرها المالية، و تشتمل هذه المؤشرات على مجموعة واسعة من الحالات والظروف المختلفة التي قد تحدث وفقاً لكل شرط من الشروط وهو ما تم ذكره سابقاً.

يعتبر التعرف على مؤشرات الغش الخطوة الأولى في إطار بناء أساليب وإجراءات رقابية تهدف لكشف الغش. وتشتمل هذه الأساليب والإجراءات على عدة أنواع أهمها:

- **إجراءات الرقابة على العمليات:** هي مجموعة الإجراءات التي صممت خصيصاً لكشف الغش والأخطاء، وتتضمن أنشطة المطابقات، المراجعة المستقلة، الفحص والجرد المادي للموجودات، تحليل الاتجاه، والمراجعة. ولكي تتمكن الشركة من اختيار إجراءات الرقابة المناسبة، لابد لها من السعي للتعرف على طبيعة الغش الممكن حدوثه، والأسلوب الذي يمكن أن يتبعه، وهنا تكمن أهمية دور تقييم مخاطر الغش باعتبارها أحد العناصر الرئيسية في إدارة مخاطر (IIA et al., 2011)
- **إجراءات كشف الغش الاستباقية:** بالإضافة لإجراءات الرقابة على العمليات، يمكن للشركة استخدام أساليب أخرى كتحليل البيانات، المراجعة المستمرة، وغيرها من الأساليب التكنولوجية التي يمكن أن تساعد بكفاءة على كشف الغش. حيث يستخدم أسلوب تحليل البيانات التكنولوجيا لتحديد الحالات الشاذة، الاتجاهات، ومؤشرات الغش ضمن مجموعة كبيرة من المعاملات والقيود المحاسبية، كما يمكن أن يساعد هذا الأسلوب على تتبع القيود المحاسبية التي تم تسجيلها ضمن حسابي الإيرادات أو المصاريف بهدف تحسين نتائج الأعمال، أو بما يكفل لمرتكبها حصوله على التعويضات المالية المرتبطة بالأهداف الربحية. وبشكل عام ينطوي استخدام أسلوب تحليل البيانات على تحقيق الفوائد التالية: (تحديد العلاقات غير الواضحة بين الأفراد، المنظمات، والأحداث، تحديد المعاملات المثيرة للشكوك، تقييم كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية، تتم مخاطر الغش ومواضع نقاط الضعف، والقدرة على تحليل الملايين من المعاملات) (CIMA, 2008)، (IIA et al., 2011). وفيما يتعلق بالمراجعة المستمرة، وبما أنه يستحيل تنفيذ مراجعة شاملة لجميع العمليات في الشركة، لذا يجب على الإدارة تطوير خطة مراجعة شاملة تستند إلى المخاطر التي تم تحديدها في عملية تقييم المخاطر، كما يجب أن تشتمل خطة المراجعة على مجموعة من الأنشطة التي تم إعدادها للتعرف بشكل معمق

على طبيعة ودرجة مخاطر الغش الموجودة، مع إعطاء الأولوية للتعامل مع نواحي الغش الأكثر خطورة (KPMG, 2006).

3.3.3.4.3 الاستجابة للغش:

يتوجب على إدارة الشركة إيجاد توصيف دقيق لوجهة نظرها في التعامل مع حالات الغش في الشركة، وترجمة ذلك بشكل موثق في سياسة الغش وفي خطة الاستجابة له. وتعتبر خطة الاستجابة للغش بمثابة الأداة الرسمية التي يتم من خلالها تأكيد الإدارة لالتزامها بأعلى المعايير القانونية والأخلاقية في كافة التعاملات في الشركة، كما تمكّن هذه الخطة من وضع مجموعة من الترتيبات الواضحة للتعامل مع حالات الغش المكتشفة أو المشكوك بها، من خلال توفيرها لمجموعة من الإجراءات التي تمكّن من جمع الأدلة المتعلّقة بهذه الحالات، والتي تمّهد بدورها لاتخاذ قرارات موضوعية مبنية على معلومات دقيقة (CIMA, 2008). وفيما يلي سيتم مناقشة خطوات استجابة الشركة لمخاطر الغش المكتشفة أو المشكوك فيها بالشكل الذي يمكّن من معالجة هذه المخاطر وتقليل حجم الخسائر المرتبطة بها:

أولاً – **إجراء التحقيق المناسب:** عندما يتم كشف معلومات حول وجود حالات غش حقيقية أو محتملة، فإنه يتوجب على إدارة الشركة الاستجابة لهذه المعلومات من خلال الإعداد لتنفيذ تحقيق داخلي شامل وموضوعي يهدف للحصول على مجموعة من الحقائق التي تمكّن من الحصول على تقييم موثوق لحالة الغش المشكوك بها، وبالتالي تمكين الإدارة من اتخاذ رد الفعل المناسب، كما يمكّنها من تجّنُب تدخّل الحكومة من خلال إجرائها لتحقيقات داخل الشركة (KPMG, 2006). وعادةً ما يتم كشف المعلومات حول وجود حالات غش حقيقية أو محتملة، من خلال المعلومات التي قد ترد من العاملين، الزبائن، الموردين، المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين، أو من خلال تطبيق الشركة لإجراءات الرقابة على العمليات، أو حتى عن طريق المصادفة. ويعتبر اختيار فريق التحقيق بمثابة الخطوة العملية الأولى للقيام بعملية التحقق من هذه المعلومات. حيث يجب أن يشتمل هذا الفريق على أعضاء من مختلف الأقسام، كما يجب أن يمتلك أعضاؤه للسلطة والمهارة اللازمة لتنفيذ خطوات التحقيق كتوزيع المهام بين أعضاء الفريق، ترتيب أولويات العمل، معرفة البعد القانوني للتعامل مع الحالة ومع العاملين، وحماية الدليل المادي الذي يثبت وقوع حادثة الغش، كما يتوجب على فريق التحقيق بعد الانتهاء من مهمته أن يصدر تقريراً للجهة المشرفة على التحقيق (IIA et al., 2011). وفي جميع الحالات، يجب أن يمتلك التحقيق الفعال مجموعة من السمات هي: (أن يمتاز برقابة وإشراف لجنة المراجعة أو غيرها من لجان مجلس الإدارة، أن يدار التحقيق من قبل أشخاص من خارج الشركة لا يمكن لهم التحيُّز للإدارة في التحقيق، أن تتم مراجعة عملية التحقيق من خلال المراجع الخارجي بحيث يتم تنفيذ التحقيق بناء على المدخل المقترح لمراجعة التقارير المالية للشركة، أن يوجد تعاون كامل من قبل جميع العاملين والإداريين وعدم حجبهم لأي معلومات تساعد في عملية التحقيق، اتباع بروتوكولات محَّددة لإصدار تقارير عن سير عملية

التحقيق، حيث توجه هذه التقارير عادة للمراجع الخارجي، المشرعين، وحتى لعموم المساهمين) (KPMG, 2006).

ثانياً – اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب: بعد الانتهاء من عملية التحقيق، يتوجب على الشركة اتخاذ الإجراء اللازم في مواجهة النتائج التي أفرزها التحقيق. وفي العديد من الحالات، قد يتوجب على الشركة القيام بعدد من الخطوات حتى قبل نهاية التحقيق بهدف حماية الأدلة، الحفاظ على السرية، وتقليص الخسائر. وقد تشتمل هذه الخطوات على تعليق عمل، أو إعادة تعيين بعض الأفراد، أو اتخاذ إجراءات قانونية لتجميد بعض الأصول. وفي جميع الأحوال، يجب أن تتوافق الإجراءات التصحيحية التي تتخذ أثناء وبعد انتهاء التحقيق مع الظروف القائمة، أن يشمل تطبيقها جميع العاملين والمدراء، أن يتم تنفيذها فقط بعد استشارة الأشخاص المسؤولين عن اتخاذ القرار بشأنها، وأن تستشير الإدارة جهة قانونية معينة قبل اتخاذ أي إجراء تأديبي أو قانوني بشقيه المدني والجزائي (IIA et al., 2011)، (KPMG, 2006).

يلاحظ مما سبق أن برنامج إدارة مخاطر الغش يتكون من عدد من الخطوات المرتبة بتسلسل منطقي، والتي تسعى لتفهم بيئة العمل من جهة، وتنظيمها من جهة أخرى، كما تسعى لتقييم مخاطر الغش، ومواجهتها بمجموعة من إجراءات الرقابة الهادفة لمنع وكشف الغش، ومن ثم الاستجابة لمخاطر الغش المكتشفة بعدد من الخطوات التي من الممكن أن تحَّد من هذه المخاطر وتقلِّل من مستوى الخسائر التي قد تلحق بالشركة.

5.3 الخلاصة:

تم فيما سبق الاستعراض لمسؤولية مراجع الحسابات المهنية، ولتطور مسؤوليته التاريخية فيما يتعلق بمنع وكشف الغش، بالإضافة لمسؤوليته عن ذلك وفقاً لمعايير المراجعة الراهنة التي تتبنى مبادئ إدارة المخاطر، لذا تمت مناقشة المفهوم العام لإدارة المخاطر، ومن ثم برنامج إدارة مخاطر الغش مع ما تتضمنه من دور تفاعلي للمراجع الخارجي مع مجموعة من الجهات الأخرى المسؤولة عن تفعيل هذا البرنامج. والجدير بالذكر أن أثر مؤشرات الضغوط والمبررات/الاتجاهات والفرص قد ظهر جلياً، سواءً من خلال تأكيد المعايير المهنية على دور هذه المؤشرات في تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش، أو من خلال إبراز برنامج إدارة مخاطر الغش لدورها في تقييم مخاطر الغش، وفي تصميم إجراءات رقابية تهدف لمنع واقعة الغش من الحدوث، من خلال السعي إلى: تقليل الضغوط المرتبطة بالعمل، تخفيض مبررات ارتكاب الغش عن طريق إيجاد ثقافة أخلاقية متينة في الشركة، وتقليص الفرص المتاحة لحدوث الغش عن طريق تشغيل نظام رقابة داخلية فعال. وبالتالي إن ما يبرزه النقاش السابق من علاقة بنوية لهذه المؤشرات مع تقييم مخاطر الغش يبرر اختبارها لاحقاً كأداة موضوعية لقياس مخاطر الغش. وقبل الشروع بهذا الإجراء، وبهدف مراعاة خصوصية البيئة التي سيتم

فيها هذا الاختبار وهي البيئة السورية، لا بد من استعراض النواحي المحيطة ببيئة المراجعة السورية، سواءً من الناحية التنظيمية والتشريعية، أو من ناحية الدور المتنامي لمراجع الحسابات وما يرافقه من توسيع لحدود مسؤولياته، خاصةً فيما يتعلق بمراجعة حسابات الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق الأوراق المالية ، ووجوب مراعاته لمصالح المساهمين في هذه الشركات.

الفصل الرابع: واقع مهنة المراجعة والتحديات القائمة في مواجهة ظاهرة الغش في سورية

1.4 المقدمة:

يناقش هذا الفصل بعض الجوانب المتعلقة بالتطور التاريخي لمهنة مراجعة الحسابات في سورية بدءاً من العام 2000 ووصولاً لافتتاح سوق دمشق للأوراق المالية وإصدار القانون رقم 33 لعام 2009 القاضي بتشكيل مجلس المحاسبة والتدقيق ، فضلاً عن التطورات الجاري إعدادها على صعيد المهنة والمتمثلة بتأسيس نقابة للمهن العلمية المالية والمحاسبية في سورية. كما يعرض الفصل لواقع ظاهرة الغش في بيئة الأعمال السورية وما تشكله من عقبات في طريق مراجع الحسابات السوري، وفي نفس الوقت تبرز أهمية البحث من خلال استخدام مؤشرات الغش وما يرتبط بها من عوامل في إغناء معارف المراجعين أثناء أدائهم لواجبهم المهني.

2.4 واقع مهنة المراجعة في سورية:

1.2.4 التطور التاريخي لمهنة المراجعة خلال الفترة الممتدة بين العام 2000 والعام 2011:

فرضت التوجهات الحديثة للحكومة السورية وضغوطات العولمة المختلفة بعض التغييرات على مهنة المراجعة السورية، كتبني معايير المحاسبة والمراجعة الدولية (فيما يتعلق بالشركات المساهمة العامة)، وافتتاح فروع لشركات المراجعة الدولية الأربع الكبرى تحت وكالات سورية، وإصدار مجموعة من القوانين والقرارات لتطوير المهنة (خولاني، 2008)، تلك القرارات التي سيتم استعراضها وفقاً لما يلي:

- قوانين الدخل المعدلة 24 لعام 2003 و 51 لعام 2006 التي أكدت على ضرورة اعتماد بيان الدخل لفئات من المكلفين من قبل مراجع حسابات معتمد.
- المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 والذي نص بأنه يتوجب على كل شركة ترغب في تقييم أصولها أن تقدم طلباً بإعادة التقويم إلى الدوائر المالية مرفقاً به الميزانية الختامية قبل إعادة التقويم وميزانية إعادة التقويم مصادق عليها من قبل جهة محاسبية سورية ذات خبرة، أو من شركة محاسبة دولية مسجلة في وزارة الاقتصاد والتجارة ومعتمدة بموجب لائحة تصدر عن وزارة المالية لهذه الغاية. كما بين المرسوم أنه على كل شركة ترغب في تحويل شكلها القانوني من شركة تضامن إلى شركة توصية أو العكس، أو من شركة محدودة المسؤولية إلى شركة مساهمة

أو العكس، تقديم ميزانية عن كل سنة من السنوات الثلاث الأخيرة المقدمة للدوائر المالية، مصدقة من محاسب قانوني، وتقديم تقرير من جهة محاسبية سورية ذات خبرة، أو من شركة محاسبة دولية مسجلة في وزارة الاقتصاد والتجارة ومعتمدة بموجب لائحة تصدر عن وزارة المالية لهذه الغاية، يتضمن تقديراً فعلياً لقيمة الشركة وبياناً بموجوداتها ومطاليبها بتاريخ التحويل، وبيَّن المرسوم أيضاً أنه على كل شركة ترغب في الاندماج مع شركات أخرى تقديم ميزانية الشركة أو الشركات طالبة الاندماج مهما تعددت هذه الشركات والشركة الدامجة لكل سنة من السنوات الثلاث الأخيرة المقدمة للدوائر المالية، وتقديم تقرير من جهة محاسبية سورية ذات خبرة، أو من شركة محاسبة دولية مسجلة في وزارة الاقتصاد والتجارة ومعتمدة بموجب لائحة تصدر عن وزارة المالية لهذه الغاية، يتضمن تقديراً فعلياً لقيمة الشركة الدامجة والمندمجة وبياناً بالموجودات والمطاليب بتاريخ الاندماج.

- القانون رقم 8 لعام 2006 الذي نص على دور مراجع حسابات معتمد. في مراجعة حسابات الشركات والمؤسسات الاقتصادية المعدة على أساس معايير المحاسبة الدولية المحدثة على هذا القانون ووفق معايير المراجعة الدولية أيضاً.
- القانون 22 لعام 2005 المتعلق بإحداث هيئة الأوراق و الأسواق المالية، والذي أوضح أنه من مهام الهيئة الإشراف على شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة المعتمدة وتحديد ما يلي:
  - اعتماد المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة ومعايير تقويم الأداء الذي يجب التقيد بها من قبل الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، وتحديد المعايير والشروط الواجب توافرها في مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة.
  - تحديد شكل محتويات التقارير المالية السنوية والدورية والتقارير والمستندات التي يجب أن تقدمها الجهات المصدرة التي تطرح أوراقاً مالية للجمهور، أو الجهات المدرجة أوراقها في الأسواق المالية.
  - تحديد البيانات والمعلومات الواجب تضمينها في نشرة الإصدار من قبل الشركات والجهات المصدرة للأوراق المالية.
- القانون 28 لعام 2001 المتعلق بإحداث المصارف الخاصة، والقانون 68 لعام 2004 المتعلق بإحداث هيئة الإشراف على التأمين، والقانون 43 لعام 2005 المتعلق بإحداث شركات التأمين الخاصة، و القانون 23 لعام 2002 الخاص بتشكيل مجلس النقد والتسليف.
- قرارات رئاسة مجلس الوزراء التي تشير لمهام ومسؤوليات مراجع الحسابات المعتمد. وهي: القرار رقم 3942 تاريخ 2006/8/28 حول نظام الترخيص لشركات الخدمات والوساطة المالية، الذي اشترط على الشركات الراغبة بتقديم طلب ترخيص مزاولة أنشطة خدمات الأوراق المالية أن يرفق

مستنداته مع إقرار من مراجع حسابات يفيد بقبوله التعيين لديها، كما اشترط القرار على الشركات التي استكملت إجراءات تأسيسها، أن ترفق مع الطلب الخطي المقدم للهيئة اسم وعنوان مراجع حسابات الشركة – القرار رقم 3943 لعام 2006 حول نظام الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق المالية، الذي ألزم جميع أعضاء مجلس إدارة الشركة المصدرة للأوراق المالية واعتبرهم مسؤولين مسؤولية قانونية عن اعتماد معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية – القرار رقم 3944 لعام 2006 حول نظام اعتماد مراجع الحسابات لدى هيئة الأوراق – القرار رقم 3945 لعام 2006 حول نظام إصدار وطرح الأوراق المالية، الذي أوضح أنه يتوجب على كل شركة ترغب بزيادة رأسمالها، أن ترفق بطلب الحصول على الموافقة نسخة من التقارير والبيانات المالية المعتمدة من مراجعي الحسابات عن السنوات الثلاث السابقة على الاكتتاب، أو عن المدة من تاريخ التأسيس حتى تاريخ الاكتتاب أيهما أقل، وذلك وفقاً للمعايير والقواعد المرتبطة بإعداد التقارير المالية المعتمدة من قبل الهيئة. كما اشترط القانون أن تشتمل نشرة إصدار على توقيع مراجع الحسابات الذي صادق على صحة التقارير المالية المرفقة بالنشرة.

- قانون سوق دمشق للأوراق المالية رقم 55 للعام 2006 المعدل بالمرسوم التشريعي رقم 53 لعام 2009 والذي ينص (بموجب المادة 57) على ضرورة أن تقوم هيئة الأوراق والأسواق المالية بتعيين مفتشي حسابات للشركة العضو بناءً على اقتراح من مجلس إدارة الشركة، مع مراعاة أن يكون الاقتراح بناءً على توصية لجنة المراجعة وحصراً من اللائحة المعتمدة من قبل الهيئة. وفيما يتعلق بما سبق يجب مراعاة:
  - أن يعين مفتش الحسابات لسنة مالية واحدة وألاّ يتم تعيين ذات المكتب لأكثر من أربع سنوات مالية متتالية، ولا يجوز إعادة التعيين بعد ذلك إلا بعد مضي سنتين ماليتين.
  - لا يجوز لمفتش الحسابات الذي تعينه الهيئة العامة لتدقيق حسابات الشركة القيام بأعمال إضافية لا تدخل ضمن أعمال المراجعة، والتي قد تؤثر على حياده واستقلاليته.
  - يتوجب على مفتشي الحسابات كجزء من إجراءات المراجعة أن يبلغوا المساهمين بأية أمور ذات أهمية مثل: (مدى ملاءمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة، تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة أعمالها وبشكل مستقل عن رأي مجلس الإدارة، مدى التزام الشركة بوضع الأنظمة واللوائح الداخلية بكافة أنواعها ومدى ملاءمتها لوضع الشركة ومدى الالتزام بتطبيقها، إبلاغ مجلس الإدارة عن المخالفات المكتشفة).
- قانون الشركات السوري رقم 3 لعام 2008: أحدث هذا القانون نقلة متقدمة فيما يتعلق بمهام مراجع الحسابات من خلال المواد الخاصة بالشركات المساهمة (من 185 ولغاية 193). وعدل

هذا القانون لاحقاً بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 الذي أوجب على الشركات محدودة المسؤولية في المادة 79 منه انتخاب مدقق من جدول المحاسبين القانونيين الصادر عن الوزارة المعنية، على أن يخضع مدققو الحسابات في سلطتهم ومسؤوليتهم وواجباتهم للقواعد المقررة لمدققي الحسابات في الشركات المساهمة المغفلة والقانون رقم 33 لعام 2009. أما فيما يتعلق بالشركات المساهمة المغفلة فقد أفردت المواد (من 185 ولغاية 193) مجموعة من المتطلبات المنوطة بهذه الشركات وبمراجعي الحسابات وفقاً لما يلي:

- بينت المادة 185 أنه يتوجب على الهيئة العامة أن تنتخب جهة لتدقيق حساباتها لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد من جدول مدققي الحسابات الصادر عن الوزارة المعنية وتقرر بدل أتعابها أو تفوض مجلس الإدارة بتحديد هذه الأتعاب.
- أوضحت المادة 186 شروط تعيين مدقق الحسابات بحيث لا يجوز أن يعين مدققاً للحسابات من هو مساهم في الشركة أو من يتعاطى أجراً أو تعويضاً منها أو كان موظفاً أو شريكاً لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو كان قريباً له حتى الدرجة الرابعة. كما يتوجب على الجهة التي ستدقق حسابات الشركة وقبل انتخابها تقديم تصريح للهيئة العامة تُبَّين فيه عدم وجود أي علاقة عمل تربطها بأي من أعضاء مجلس الإدارة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على ان تتحمل أي ضرر يلحق بالشركة نتيجة عدم صحة هذا التقرير.
- حددت المادة 187 مهمة مدقق الحسابات بمراقبة أعمال الشركة وتدقيق حساباتها وفق معايير المراجعة الدولية، والبحث فيما إذا كانت الدفاتر منظمة بصورة أصولية، والتأكد من أن الميزانية وحسابات الشركة قد نظمت بصورة توضح حالة الشركة الحقيقية. كما يحق لمدقق الحسابات الاطلاع في كل وقت على دفاتر الشركة وحساباتها وأوراقها وصندوقها وله أن يطلب من مجلس الإدارة أن يوافيه بالمعلومات اللازمة للقيام بوظيفته.
- كما حددت المادة 188 أنه يتوجب على مدقق الحسابات أن يضع تقريراً خطياً (موضحةً تفاصيله) يتلوه أمام الهيئة العامة عن الحالة المالية للشركة وميزانيتها والحسابات التي قدمها أعضاء مجلس الإدارة وعن الاقتراحات المختصة بتوزيع الأرباح، وأن يقترح في هذا التقرير إما المصادقة على البيانات المالية بصورة مطلقة بدون تحفظ أو مع تحفظ، وإما بحجب الرأي أو إعطاء رأي معارض.
- بينّت المادة 191 مسؤوليات مدقق الحسابات والتي سبق وذكرت في الفصل السابق.

- القانون رقم 33 لعام 2009 القاضي بتشكيل مجلس المحاسبة والتدقيق الذي يهدف إلى الإشراف على مهنة المحاسبة والمراجعة. ويتكون المجلس بموجب المادة 2 من وزير المالية كرئيس للمجلس، معاون وزير المالية للضرائب والرسوم نائب للرئيس، مدير عام هيئة الضرائب والرسوم،

مدير عام هيئة الإشراف على التأمين، وكيل الجهاز المركزي للرقابة المالية، المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية، عضو مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية المختص بالمحاسبة والمراجعة، نائب حاكم مصرف سورية المركزي، رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين، مدير التجارة الداخلية في وزارة الاقتصاد، أحد أعضاء الهيئة التدريسية اختصاص محاسبة في إحدى الجامعات السورية ومن المزاولين للمهنة لمدة لا تقل عن خمس سنوات، شخص من ذوي الخبرة والاختصاص في القطاع الخاص، وثلاثة من الخبراء في معايير المحاسبة والمراجعة من المزاولين. كما حدد ت المادة 9 شروط الحصول على شهادة محاسب قانوني بـ: أن يكون عربياً سورياً أو من في حكمه أو من رعايا الدول العربية المجازين شرط المعاملة بالمثل وأن لا يقل عمره عن 25 سنة وأن لا يزيد عن 50 سنة، غير محكوم بإحدى الجرائم التي تمس الأمانة والشرف أو إحدى الجرائم الاقتصادية، غير مسرح لسبب يمس النزاهة أو شرف الوظيفة بناءً على حكم قضائي مكتسب الدرجة القطعية، أن يكون حائزاً إجازة جامعية من إحدى كليات الاقتصاد والتجارة أو ما يعادلها باختصاص المحاسبة أو باختصاصات أخرى شرط توفر عدد معين من اختصاصات المحاسبة، وأن يجتاز امتحان تجريه لجنة القبول وفقاً للشروط والقواعد التي يحددها المجلس.

- كما أن هناك مشروع قانون تم طرحه على مجلس الشعب خلال العام 2014 ليتم تأسيس نقابة للمهن العلمية المالية والمحاسبية في سورية. كما أن جمعية المحاسبين قد أعدت مشروعاً لتعديل النظام الداخلي الذي كان معمولاً به سابقاً.

والجدير بالذكر أن حالة الانفتاح الاقتصادي وتنامي عدد الشركات المساهمة التي انتهى إليها السرد السابق قد لا يحد من واقعية التوصيف الذي قدمه (Albahloul, 2004) لسوق المراجعة في سورية، حيث أن تنامي دور أحد أوجه القطاع الخاص المتمثلة بالشركات المساهمة، ما رافقها من تنامي دور المراجعين (سواءً بصورة مراجعين فرديين، شركات مراجعة وطنية، وشركات مراجعة وطنية تضم شركاء ممثلين لشركات مراجعة عالمية) فإن هذا الأمر لم ينعكس على الدور المحوري للقطاع العام في الاقتصاد السوري، هذا القطاع الذي تتم مراجعة حساباته من قبل الجهاز المركزي للرقابة المالية، والذي يقدم تقاريره للحكومة السورية فقط. أما فيما يتعلق بالمراجعين الأعضاء في جمعية المحاسبين القانونيين السورية، وبالرغم من وجود مشروع قانون إحداث نقابة للمهن العلمية المالية والمحاسبية في سورية، فإن عدم وجود هذه النقابة يؤثر سلباً على أداء المهنة في سورية، والتي يجب أن تهدف لدعم مهنة المحاسبة ومحاولة الرقي بها، ورفع مستواها ومستوى ممارسيها من حيث الإلمام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية (دهبي، 2007).

2.2.4 مراجعة القطاع العام الإداري والاقتصادي:

تتم مراجعة مؤسسات القطاع العام من خلال أجهزة الرقابة الحكومية المتمثلة بالجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش. ويعتبر المفتش العام في إحدى هاتين الجهتين بمثابة موظف يخضع تأهيله لملاك الجهاز (الهيئة) الذي يحدد الوظيفة والمؤهل اللازم لشغلها، في حين يعتبر مراجع القطاع الخاص بمثابة وكيل عن المساهمين (المالكين) (الأمين، 2009). وتاريخياً كانت سورية من أوائل الدول العربية التي أحدثت جهازاً لتدقيق حسابات الحكومة منذ قانون عام 1920بعد استقلال سورية عن الدولة العثمانية، حيث ألحق ديوان المحاسبات بمجلس النواب. وقد أخضع هذا القانون لتعديلات عديدة خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي أخلت بتبعية الديوان لمجلس النواب، إلا أن دستور الاستقلال الصادر عام 1950 رسخ تبعية هذا الديوان لمجلس النواب ومنحه صلاحيات مطلقة في تدقيق حسابات الحكومة. وقد أدى تبني النهج الاشتراكي وتأميم الشركات المساهمة كلها وغيرها من الشركات الكبرى إلى صدور المرسوم التشريعي رقم 93 لعام 1967 القاضي بإحداث الجهاز المركزي للرقابة المالية عن طريق إدماج ديوان المحاسبات مع مديرية التفتيش المالي في وزارة المالية، وإلحاق هذا الجهاز الناشئ بوزارة المالية، وإناطة وظيفة المراجعة في القطاعين الاقتصادي والإداري بهذا الجهاز. وفي عام 2003 صدر المرسوم التشريعي رقم 64 متضمناً قانوناً جديداً لهذا الجهاز، ألحق الجهاز بموجبه برئيس مجلس الوزراء عوضاً عن وزير المالية، وعد رئيس الجهاز بمرتبة وزير، كما منح المفتشون العاملون في الجهاز الحصانة الممنوحة للقضاة (القاضي، 2010). وفي هذا السياق، عرفت المادة 2 من هذا القانون الجهاز بأنه هيئة رقابية مستقلة ترتبط برئيس مجلس الوزراء وتهدف أساساً إلى تحقيق رقابة فعالة على أموال الدولة ومتابعة أداء الأجهزة التنفيذية الإدارية والاقتصادية لمسؤولياتها من الناحية المالية.

أما فيما يتعلق بالهيئة المركزية للرقابة والتفتيش فقد عرفها القانون رقم 24 لعام 1981 بأنها هيئة رقابية مستقلة ترتبط برئيس مجلس الوزراء هدفها تحقيق رقابة فعالة على عمل إدارات الدولة ومؤسساتها المختلفة من أجل: تطوير العمل الإداري، حماية المال العام، تحقيق الفعالية في الإنتاج ورفع مستوى الأداء، وتسهيل توفير الخدمات للمواطنين.

هذا وقد أشار Albahloul (2004) أن جهات المراجعة الحكومية السابقة لا تتوفر لديها معايير مقررة تحكم خدماتها، كما أنها لا تتبع مدخلاً ثابتاً في مراجعتها و التقرير عنها، ولا تركز في تقريرها على مدى كفاءة وفعالية استخدام موارد الشركات الاقتصادية موضع المراجعة ومدى سوء استخدامها. بل إن تركيزها ينصب على كشف الأخطاء والغش وفقدان النقد والعمليات المالية غير السليمة، وتحديد مدى التزام المنشآت موضع المراجعة بالقوانين المالية السورية.

3.2.4 التحديات التي تواجه المهنة:

تتعرض مهنة المراجعة في سورية لمجموعة متنوعة من التحديات منها:

- عدم وجود نقابة للمحاسبين القانونيين في سورية بالرغم من أن مهنة المراجعة تندرج ضمن المهن العلمية التي تضطلع بدور كبير في دفع الاقتصاد والتنمية، ويقع على عاتقها مسؤولية مراجعة حسابات الشركات (المغفلة بأنواعها، المحدودة المسؤولية، المشتركة والشركات الأجنبية العاملة في سورية)، بالإضافة إلى مساهمة المحاسبين القانونيين في تدقيق حسابات شركات ومؤسسات القطاع العام من خلال المحاسبين القانونيين العاملين لدى الجهاز المركزي للرقابة المالية، كما أنها المهنة العلمية الوحيدة التي ليس لها تنظيم نقابي في حين أن جميع المهن الأخرى لديها نقابات تعتني بالمهنة وممارسيها وتشرف عليهم. هذا وقد طرح خلال العام الجاري مشروع قانون على مجلس الشعب ليتم تأسيس نقابة للمهن العلمية المالية والمحاسبية في سورية.
- لا يتوفر في بيئة الأعمال السورية العدد الكبير من الشركات المساهمة، بل يتركز النشاط بالشركات العائلية، ويتركز عمل المراجع الخارجي في خدمة هذه الشركات. كما يتصف عمل المراجع الخارجي المحلي بالفردية وبضعف الكفاءة والخبرة، كما يوجد صراع خفي بينه وبين شركات المحاسبة الأجنبية (شامية، 2011).
- ضعف قواعد وآداب السلوك المهني لدى جمعية المحاسبين القانونيين السورية بسبب: فقدان وجود رقابة على طبيعة العلاقة بين المكلف والمراجع، من حيث كتاب التعيين الموقع بين الطرفين، وكذلك عمليات التعيين والعزل التي يجب أن تتم عن طريق الجمعية، وعدم إعطاء القانون للمراجع حق مناقشة عزله، الأمر الذي ينتج عنه ضعف استقلالية المراجع. بالإضافة لعدم تحديد مسؤوليات مراجع الحسابات بشكل دقيق، غياب وجود معايير لمراقبة جودة أداء المراجعة، و عدم وجود ضوابط للمنافسة بين المراجعين على العملاء. (الحمادي، 1991).

مما تقدم ذكره في الفقرات السابقة، يمكن ملاحظة وجود دور متنامٍ لمهنة المراجعة سواءً من حيث بيئة العمل التي تتجسد بتنامي الطلب على خدمات المراجعة من قبل الشركات المساهمة التي يتزايد عددها، أو من حيث البيئة التنظيمية والقانونية والتي تتمثل بمجموعة القوانين التي ألزمت الجهات المتأثرة بها بضرورة الاستفادة من خدمات المراجعة وفقاً للأطر التي جسدتها هذه القوانين، ولاسيما القانون رقم 33 لعام 2009 القاضي بتشكيل مجلس المحاسبة والتدقيق، ومشروع قانون تأسيس نقابة للمهن العلمية المالية والمحاسبية في سورية في حالة إقراره. وبالرغم من تنامي دور المهنة فإنها لا تزال تواجه مجموعة من التحديات التي يرتبط بعضها ببيئة العمل السورية ذاتها، بينما يرتبط بعضها الآخر بمستجدات جديدة ستواجه المهنة نتيجة تنامي الطلب على خدماتها بشكل نوعي لاحقاً.

3.4 ظاهرة الغش في سورية:

نوقشت ظاهرة الغش بنوع من التفصيل في الفصل الثاني من هذا البحث. حيث تم الاستعراض للعديد من التعاريف التي سعت إلى تحديد معالم هذه الظاهرة، كتعريف (الصبان وفيومي، 1990) الذي بين أن الغش ينطوي عادةً على تعمد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، أو لتضليل طرف آخر والحيلولة بينه وبين حصوله على حقوقه المشروعة، أو تحميله بما يزيد عن التزاماته الحقيقية، أو الحصول على أصول وممتلكات الشركة لاستخدامها لأغراضه الخاصة. ولقد تم الاستشهاد بالتعريف السابق نظراً لاشتماله على أنواع الغش الثلاثة: تحريف التقارير المالية، اختلاس الأصول، والفساد، وهي الأنواع الثلاثة التي أتت دراسة جمعية فاحصي الغش المعتمدين على ذكرها في تقريرها لعام 2010.

من خلال السرد السابق للتطور التاريخي لمهنة المراجعة في سورية، يتضح أن القفزة النوعية في دور مراجع الحسابات في سورية لم تظهر بشكل ملموس إلا مؤخراً بعد افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية، وإلزام قانون الشركات رقم 3 للشركات المساهمة السورية على اعتماد معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، حيث أصدرت العديد من التقارير بأسماء مراجعين معتمدين لمراجعة التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في السوق، بهدف التأكد من موثوقية التقارير المالية المنشورة حفاظاً على مصالح المستثمرين، ولكن رغم هذه الإجراءات تبقى الإمكانية قائمة لظهور حوادث تحريف في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق دمشق للأوراق المالية، بالرغم من عدم وجود دلائل ملموسة على هذه الحوادث بسبب حداثة عهد هذه السوق وغيرها من العوامل دون أن يتم إهمال أحداث التلاعب بالبيانات الضريبية للعديد من الشركات (خاصة العائلية) وغير المدرجة بسبب طبيعتها في سوق الأوراق المالية. أما فيما يتعلق بنوعي الغش الآخرين والمتمثلين بسرقة أصول الشركات والفساد، فهما ظاهرتان توجد العديد من الشواهد على وجودهما في بيئة الأعمال السورية. فعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بحوادث الاختلاس، ناقشت دراسة الشنواني (1994) إحدى عشرة حادثة للاختلاس حدثت وأثبتت في مختلف الجهات العامة السورية من خلال أرشيف محكمة الأمن الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، ومن هذه الجهات: المصرف الزراعي السوري، الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، وزارة الزراعة، الشركة العامة لإنشاءات الري ساريكو، وزارة التربية، وزارة الري، شركة التجزئة، الشركة السورية للنفط، ومؤسسة العمران. كما ناقشت دراسة شامية (2011) مجموعة من حالات الاختلاس الأخرى التي حدثت في الشركات العامة السورية، والمثبتة بدورها أيضاً في أرشيف محكمة الأمن الاقتصادي، ومن هذه الشركات: الشركة الحديثة للكونسروة والصناعات الزراعية، والشركة العامة للمخابز. أما فيما يتعلق ببيانات المكتب المركزي للإحصاء المنشورة في العام 2011، فتشير هذه

البيانات إلى أنه ارتكب في سورية 50 جريمة اختلاس تمت إدانة أصحابها خلال العام 2010، بزيادة قدرها 51.5% عن جرائم الاختلاس التي تمت إدانة أصحابها خلال العام 2009 والتي بلغت 33 جريمة، وبزيادة قدرها 72.4% جرائم الاختلاس التي تمت إدانة أصحابها خلال العام 2008 والتي بلغت 29 جريمة (www.cbssyr.sy).

أما فيما يتعلق بظاهرة الفساد والتي تشتمل على أفعال (الرشوة، تعارض المصالح، وسوء استخدام المعلومات السرية) بحسب تقرير لجنة المنظمات الراعية لعام 2010، فهي ظاهرة متأصلة في بيئة الأعمال السورية، وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء، ولبيانات منظمة الشفافية الدولية. ففيما يتعلق ببيانات المكتب المركزي للإحصاء، وهي أحدث إحصاءات رسمية تم اعتمادها أواخر عام 2011، فإن عدد جرائم الرشوة التي تمت إدانة أصحابها في عام 2010 قد بلغت 72 جريمة، بنسبة زيادة قدرها 38% عن عام 2009 الذي بلغ خلاله عدد جرائم الرشوة التي تمت إدانة أصحابها 52 جريمة، وبنسبة زيادة قدرها 132% عن عام 2008 الذي بلغ خلاله عدد جرائم الرشوة التي تمت إدانة أصحابها 31 جريمة (www.cbssyr.sy). أما فيما يتعلق ببيانات منظمة الشفافية الدولية، فقد جاء ترتيب سورية في المرتبة 129 من أصل 183 في عام 2011، وحصلت على 2.6 درجة من عشرة على مقياس الفساد الخاص بالمنظمة، وهذا ما يشير إلى تفشي هذه الظاهرة في بيئة الأعمال السورية.

في ظل الواقع الذي أبرزته المؤشرات السابقة، تظهر جلياً العقبات التي تعترض طريق مراجع الحسابات السوري للوفاء بمسؤولياته المهنية فيما يتعلق بكشف الغش، وخاصة تلك المنصوص عليها وفقاً للمعايير الدولية، والتي يتوجب على المراجع السوري التقيد بها وفقاً لقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 3943 لعام 2006 ولقانون الشركات السوري رقم 3 لعام 2008, لذا فإن توفر الدراية العلمية للمراجع السوري فيما يتعلق بظاهرة الغش وعواملها ومؤشراتها يمكن أن يساعده على مواجهة ظواهر الغش المختلفة المنتشرة في بيئة الأعمال السورية.

4.4 مواجهة ظاهرة الغش في سورية:

بعد أن تم التعرف على بعض أدلة وجود ظاهرة الغش في بيئة الأعمال السورية، فإنه لا يمكن للمراجع السوري أن يعتبر نفسه بمنأى عن التعرض لمخاطر هذه الظاهرة خلال أدائه لواجباته المهنية، بل يجب أن يكون مستعداً لمواجهتها من خلال تطوير مهاراته العلمية والعملية والاطلاع على كل ما يستجد في هذا الإطار. وبالعودة لما سبق ذكره في الفصل الثالث من هذا الفصل، فإن المراجع لا يعتبر الجهة الوحيدة المناط بها مواجهة هذه الظاهرة، حيث أن درجة خطورتها وصعوبة الحد منها دفعت بالكثير من الجهات المهتمة بمعالجتها لإفراد دراسات حول سبل مواجهتها مثل: (SAS: 99, KPMG, 2006, CIMA, 2008, CAQ, 2010)، وقد بيّنت هذه الدراسات أن الأسلوب الأمثل للحد من آثار ظاهرة الغش يتمثل

بتفعيل برنامج لإدارة مخاطرها، من خلال إيجاد بيئة عمل يصعب حدوث ظاهرة الغش فيها، ويشترك في تنفيذ هذا البرنامج كل من مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، الإدارة، المراجع الداخلي، والمراجع الخارجي. والجدير بالذكر أن كفاءة أداء كل طرف من هذه الأطراف لواجباته بما فيها المراجع الخارجي سينعكس بشكل إيجابي على الحد من مخاطر الغش في بيئة الأعمال السورية الناشئة.

5.4 الخلاصة:

ناقش هذا الفصل بعض الجوانب المتعلقة بالتطور التاريخي لمهنة مراجعة الحسابات في سورية، بالإضافة لبعض الجوانب والدلائل الخاصة بظاهرة الغش في هذه البيئة، والتي يشكل أخذها بعين الاعتبار عاملاً مساعداً في عملية طرح الأفكار والقضايا الداعمة لتنمية الوعي العلمي والعملي لمراجع الحسابات السوري في إطار أدائه لواجباته ذات الصلة بهذه الظاهرة. وفي نفس السياق، يمكن الاعتماد على ما سبق في إطار التحضير للدراسة العملية التي ستتم مناقشة منهجها وأدواتها في الفصل القادم.

الفصل الخامس: الدراسة العملية

المبحث الأول: منهج البحث وجمع البيانات

المبحث الثاني: تحليل جوانب ظاهرة الغش في سورية من خلال المقابلات

المبحث الثالث: مؤشرات عوامل الضغوط والفرص والمبررات وعلاقتها بالغش

المبحث الأول: منهج البحث وجمع البيانات

1.1.5 مقدمة:

يناقش هذا الفصل منهجية الدراسة المتبعة في جمع البيانات الخاصة بالدراسة العملية، ويبين طرق جمع البيانات التي تم اختيارها، كما يناقش مرحلة التحضير للعمل الميداني فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ المقابلات، وتصميم وتوزيع الاستبانة، ومن ثم يعرض الفصل للأساليب الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات، ويبرز الخصائص الديموغرافية للعينة المدروسة في المسح من خلال تحليل البيانات الشخصية الواردة في الاستبانة.

2.1.5 منهج البحث وطرق جمع البيانات:

انطلاقاً من أهداف البحث المتمثلة باستكشاف مؤشرات ظهور الغش السائدة في بيئة المراجعة السورية وفقاً لإدراك المراجعين السوريين الممارسين للمهنة. وقياس أثر كل من هذه المؤشرات على درجة ظهور الغش بنوعيه (غش ناتج عن تحريف التقارير المالية موضع المراجعة، وغش ناتج عن اختلاس أصول الشركة موضع المراجعة). والتحقق مما إذا كان الأداء المهني للمراجعين السوريين يشكل وفقاً لرأيهم فرصة لارتكاب الغش. وبغرض التحقق من فروض البحث المتمثلة بوجود علاقة بين نوعي الغش سابقي الذكر وبين مؤشرات عوامله المتمثلة بالمحفزات/الضغوط والفرص والمبررات/الاتجاهات، بالإضافة لعامل أداء المراجع السوري. فقد تم اختيار منهجية تنطوي على استخدام أدوات البحثين الكمي والنوعي وهي المنهجية الموضحة فيما يلي.

1.2.1.5 أدوات البحث الكمي:

تم اختيار اسلوب المسح لجمع البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث. إذ إن أسلوب المسح يسمح بدراسة العلاقة القائمة بين المتغيرات والتوصل إلى نتائج حول تأثير كل منها بالآخر (طايع، 2007). كما أنه أسلوب يمكن الباحث من استطلاع الرأي حول قضية معينة ذات طابع معين في المجتمع (الجديلي، 2011). وبما أنه يمكن للباحثين في العلوم الاجتماعية الاختيار بين ثلاث طرائق لجمع البيانات من خلال المسح وهذه الطرائق هي: الاستبانة البريدية، المقابلات الشخصية، والمقابلات الهاتفية (شافا ناشيماز ودافيد ناشيماز، 2004)، فقد تم اختيار كل من الاستبانة البريدية والمقابلة الشخصية كأدوات لجمع البيانات اللازمة. ففيما يتعلق بالاستبانة البريدية، والتي تعرف بأنها وسيلة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع بحثي معين عن طريق إعداد استمارة يتم تعبئتها من قبل عينة ممثلة من الأفراد (الجديلي، 2011)، فقد تم اختيارها لأنها تمكن من اختبار ما إذا كانت توجد علاقة بين نوعي الغش

وبين مؤشرات عوامله (المحفزات/الضغوط والفرص والمبررات/الاتجاهات)، ومن ثم استنتاج معادلتي نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس درجة نوعي الغش المحتملين، إذ أن أداة الاستبيان تم استخدمها لهذا الغرض في الدراسات التي تناولت ظاهرة الغش من جوانب مختلفة مثل: (Brazel et al., 2010, Abdul Majid and Tsui, 2001, Moyes and Hasan, 1996, Okoye et al., 2009, Smith et al., 2005, Wilks and Zimbelman, 2002). أما فيما يتعلق بالمقابلات الشخصية، والتي توصف بأنها مقابلة تتم وجهاً لوجه، حيث يقوم من يجري المقابلة بتوجيه الأسئلة للمستجيبين بقصد استخلاص إجابات ذات صلة بفروض البحث (شافا ناشمياز ودافيد ناشمياز، 2004)، فقد تم اختيارها بغرض جمع البيانات اللازمة من قبل المحاسبين القانونيين السوريين الممارسين لتكوين تصور أولي حول طبيعة ظاهرة الغش في سورية، أنواعها، مسبباتها، وإدراك المراجع السوري لدلالة مؤشرات عواملها. ويتلخص الهدف مما سبق، بالاطلاع على حوادث الغش في البيئة السورية، ومعرفة مؤشراتها كما يدركها المراجعون الممارسون، ومقارنة هذه المؤشرات بتلك الواردة بالمعيارين (SAS: 99, ISA,: 240) لتضمينها في استمارة الاستبانة في حالة عدم ذكرها ضمن المعيارين السابقين. ولتنوع مؤشرات العش وفقاً لتجربة كل مراجع، فقد تم تضمين المقابلات الشخصية ببعض أدوات البحث النوعي وهي الأدوات التي ستتم مناقشتها في الفقرة التالية.

2.2.1.5 أدوات البحث النوعي:

بغرض تحديد أدوات البحث النوعي المناسبة ليتم تضمينها في المقابلات، وبغرض كشف العلاقة الضمنية القائمة بين درجة وجود نوعي الغش وبين ظهور بعض أو جميع مؤشرات عوامله المنصوص عليها في الأدب المهني أو تلك الموجودة في البيئة السورية، تم استخدام المدخل الاستكشافي (Exploratory Approach)، ذلك أن المطلوب هنا هو التعرف المبدئي على المشكلة كما يراها الأشخاص ذوي الخبرة والعلاقة المباشرة بها. وينطوي استخدام المدخل الاستكشافي على استخدام أساليب البحث النوعي كأسلوب العصف الذهني والمقابلات التي يحكمها أسلوب مجموعات التركيز (Focus Group) (www.wikipedia.org). وبما أن أداة المقابلات الشخصية قد تم اختيارها كإحدى أدوت المسح كما هو مبين في الفقرة السابقة، فقد تم دمج أساليب البحث النوعي ضمن المقابلات الشخصية بغرض الحصول على إلمام أوسع وواضح بالظاهرة المدروسة.

حيث تعتبر المقابلات التي يحكمها أسلوب مجموعات التركيز (Focus Group) إحدى أدوات البحث التي تتم على أساس إجراء مقابلة جماعية ما بين 6 إلى 12 شخص، مع وجود وسيط يقود المبحوثين في إطار مناقشة حرة نسبياً حول موضوع المقابلة. ومن خصائص مجموعات التركيز أنها جماعة مناقشة محكومة بقواعد معينة وتستخدم لجمع بيانات أولية لمشروع بحث وتساعد على إعداد استبانة بحث المسح وتفهم الأسباب الكامنة وراء ظاهرة معينة (طايع، 2007). وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخصائص السابقة

تخدم الغرض المنشود من اختيار أسلوب المقابلات، وهو المساعدة العلمية على إعداد استبانة تشتمل على مؤشرات عوامل الغش الخاصة ببيئة المراجعة السورية.

وفيما يتعلق بالعصف الذهني، فقد تم إطلاق هذا المصطلح للمرة الأولى من قبل اليكسي أوسبورن في كتابه (Applied Imagination) في عام 1953. وبين Osborn أن الغرض من هذا الأسلوب هو توليد أفكار إبداعية مفيدة من الأفراد والمجموعات التي تتم مقابلتها، وبالتالي وضع ذهن من تتم مقابلتهم في حالة من الإثارة والجاهزية للتفكير في كافة الاتجاهات، بغرض توليد أكبر قدر ممكن من الأفكار حول المشكلة أو الموضوع المطروح في جو من الحرية يسمح بظهور كافة الآراء والأفكار (السميري، 2006)، (www.mindtools.com). وعرف العصف الذهني أيضاً بأنه يعتمد على المساهمة العفوية للأفكار من قبل كافة الأفراد المشاركين في المقابلات، ويفيد هذا الأسلوب بربط مشكلة البحث بمسبباتها الأساسية (Gleim and flesher)

تمت الإشارة فيما سبق إلى طبيعة منهج البحث المتبعة وماهية أدوات جمع البيانات من أدوات بحث كمي ونوعي، وفيما يلي سيتم إيضاح خطوات تنظيم المسح، وما تتضمنه من تحضير وتنفيذ لكل من المقابلات الشخصية والاستبانة.

3.1.5 تنظيم المسح:

يعتمد تحقيق هدف البحث بشكل رئيس على استقصاء آراء المراجعين السوريين حول تأثير ظهور مؤشرات عوامل الغش المختلفة على درجة ظهور الغش بنوعيه (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية للشركة موضع المراجعة، والغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة). لذا فإن مجتمع البحث يتمثل بالمراجعين السوريين الممارسين. ولتحديد هذا المجتمع بشكل دقيق تمت مراسلة جمعية المحاسبين القانونيين السورية لمعرفة العدد الدقيق من المراجعين السوريين المسجلين لديها. وفي ذات السياق، ذكر في الفصل الرابع أنه صدر في الجمهورية العربية السورية قانون تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق رقم 33 لعام 2009، لذا تم الطلب إلى جمعية المحاسبين القانونيين السورية بيان عدد المحاسبين القانونيين السوريين المرخصين بموجب هذا القانون. وبالفعل قامت جمعية المحاسبين القانونيين السورية بالإجابة على المراسلة السابقة وبينت أن عدد المحاسبين القانونيين المسجلين لديها بعد تاريخ 2013/9/30 هو (3385)، وأن عدد المحاسبين القانونيين المسجلين لديها والمرخصين بموجب القانون رقم 33 لعام 2009 هو (723) محاسب قانوني، و(12) شركة تدقيق مهنية. وبناءً على ما سبق تم تعريف مجمع البحث بكافة المحاسبين السوريين المرخص لهم وشركات المراجعة السورية المرخص لها بموجب القانون 33 لعام 2009، وذلك بهدف السعي لأن يكون أفراد العينة من الممارسين في الوقت الحالي وهذا ما يضفي على آرائهم درجة أكبر من الموضوعية والموثوقية. ولأن أحد أنواع الغش المدروسة يتمثل بتحريف

التقارير المالية للشركات، وهو النوع الذي يظهر بشكل أكبر في الشركات المساهمة العامة بحكم طبيعته، فقد تم الاطلاع على جدول شركات المراجعة والمحاسبين القانونيين المرخص لهم مراجعة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية لتدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة السورية في عام 2013، وتبين أن عددهم (30)، وتم اختيار هذا الجدول ليتم الاسترشاد به لاختيار جزء من عينة المقابلات.

وفقاً لما سبق ذكره حول اختيار عينة المقابلات، ووفقاً لتصنيف (Arber, 1993) فقد تم اتباع تصنيفين لاختيار أفراد العينة، التصنيف الأول: هو تصنيف احتمالي تم اعتماده في اختيار أفراد العينة المشاركين في الاستبانة، لأن ردودها ستختبر إحصائياً للتحقق من فروض البحث وللوصول إلى نموذجي نوعي الغش، أما التصنيف الثاني: فهو تصنيف هادف تم اعتماده لاختيار أفراد محددين لإجراء المقابلات معهم (Albahloul, 2004).

هدفت أسئلة المقابلات إلى تحقيق هدفين رئيسين: يتمثل الهدف الرئيس الأول بتوجيه أسئلة الاستبانة وفقاً لما تم ذكره في فقرة أدوات البحث الكمي، أما الهدف الرئيس الثاني فتمثل بالتحقق من معقولية مشروع البحث وصلته ببيئة المراجعة السورية. وللمقابلات ثلاثة أنواع: المقابلة المجدولة–المنتظمة (The Schedule-Structured Interview)، المقابلة المركزة (The Focused Interview)، والمقابلة غير الموجهة (The Nondirective Interview) (شافا ناشمياز ودافيد ناشمياز، 2004). اختار الباحث نموذج المقابلات المركزة لأنها تمكّنه من تضمين أدوات البحث النوعي (العصف الذهني ومجموعات التركيز)، إذ تبدأ المقابلة بأن يحدد الباحث الموضوع ويترك للمبحوث التعبير عن رأيه دون مقاطعة أو اعتراض (الجديلي، 2011). وبشكلٍ عام تؤمّن المقابلات تفاصيل مفيدة لا تسجل عادةً مثل وجهات النظر الشخصية، المشاعر، والتفسيرات (Yin, 1994).

تم تصميم استمارة الاستبانة بشكل جوهري بناءً على نتائج تحليل المقابلات، والتي بينت وجود مؤشرات للغش غير مضمنة في المعيارين (SAS: 9, ISA: 240)، وبشكل جزئي بناءً على أسلوب التصميم المتبع في دراستي كل من (Abdul Majid & Tsui, 2001)، (Wilks & Zimbelman, 2002) و (Shaub & Lawrence, 1996) من حيث صياغة مؤشرات الغش ضمن حالات أو سيناريوهات وتمت صياغتها ضمن كل سيناريو بأسلوب يعكس التصنيف السابق. طلب من المستجيبين تقدير الغش وفقاً لكل سيناريو باستخدام مقياس Likert الذي يضع إجابات المستجيبين وفقاً لحجم الرأي، طلب من المستجيبون لكي يصنفوا درجة الغش المقدرة بـ: منخفض، منخفض إلى حدٍ ما، متوسط، مرتفع إلى حدٍ ما، مرتفع. أما الجزء الثالث والأخير من الاستبانة، فتمحور حول مهنية أداء المراجع السوري، وطلب من المستجيبين ليختاروا الإجابة بـ: غير موافق، غير موافق إلى حدٍ ما، محايد، موافق إلى حدٍ ما، وموافق. وبالتالي فإن أسئلة الاستبانة هي أسئلة مغلقة سهلة الحل، والإدخال إلى الكمبيوتر والتحليل. ولا يحتاج هذا النمط من الأسئلة أن يتذكر المستجيبون المعلومات، بل أن يدركوها (Albahloul, 2004). ويمتلك

مقياس ليكرت المستخدم أيضاً ميزة سهولة التركيب نسبياً وسهولة فهمه من قبل المستجيبين (Tull and Hawkins, 1996).

تتيح الاستبانة البريدية التي تم اعتمادها لاختبار فروض البحث إمكانية الوصول إلى مناطق جغرافية واسعة بأقل تكلفة، كما أنها تقلل من خطأ التحيز التي قد تنتج عن المقابلات، وتحافظ على مجهولية أكبر للمستجيب، كما أنها تتيح للمستجيب إمكانية التفكير قبل الإجابة في حال كانت الأسئلة تتطلب بعض التفكير، كما في حالة الاستبانة الخاصة بهذه الدراسة (شافا ناشمياز ودافيد ناشمياز، 2004). إلا أن عيوب هذه الطريقة تتمثل بشكل رئيس بانخفاض نسبة الردود، فقد لا يتوفر لدى المستجيب فهم جيد للأسئلة، مما قد يجعله يمتنع عن الإجابة عن الأسئلة، أو يجيب عليها بشكل غير سليم، وقد تؤثر قلة الردود على معنوية النتائج المتوصل لها (الدهراوي، 2006). استجابةً للمشكلة السابقة، وبغرض رفع درجة استجابة أفراد العينة، تم تنفيذ العديد من الإجراءات التي تشمل: تزويد المستجيبين بمغلفات إعادة مدفوعة الثمن بالرغم من أن أغلب الردود تم جمعها من مكان وجود المستجيبين، التواصل مع العديد من المستجيبين بطريقة ودية، مكالمات هاتفية لمتابعة المستجيبين بعد 10 أيام من استلامهم الاستبانة، تنفيذ زيارات ميدانية للمشاركين امتد بعضها لمدة 15 دقيقة لشرح الغرض من الاستبانة، رسالة دعم من المشرفين، التنويه في خطاب الاستبانة أن كافة المعلومات التي يدلي بها المستجيب هي سرية وأنه لا مكان لاسم المستجيب في قسم المعلومات الشخصية.

نفذت عملية جمع البيانات على فترتين زمنيتين مختلفتين. تضمنت الفترة الأولى مرحلة تنفيذ المقابلات الشخصية كمرحلة سابقة لإعداد استبانة الدراسة كما هو موضح سابقاً، وتضمنت الفترة الثانية مرحلة توزيع وجمع الاستبانة. وسيتم في الفقرة التالية تعريف الحدود الزمنية للفترتين السابقتين، والإجراءات التي تمت فيهما مع عرض كل فترة وفقاً لمرحلتي التحضير والتنفيذ.

1.3.1.5 المقابلات الشخصية:

تم تنفيذ الجزء الأول من العمل الميداني خلال شهري نيسان وأيار من العام 2013، وفيما يلي سيتم استعراض تحضير وتنفيذ المقابلات.

1.1.3.1.5 تحضير المقابلات الشخصية:

اهتمت المقابلات بدراسة عناوين مختلفة ذات علاقة مباشرة بطبيعة ظاهرة الغش في سورية، مسبباتها، أهم المؤشرات الدالة على وجودها، وببعض الجوانب الأخرى المتعلقة بها. هدف العنوان إلى جمع معلومات عن نظرة المشاركين حول طبيعة أحداث الغش التي يواجهها المراجعون في بيئة المراجعة السورية. أما العنوان الثاني فهدف إلى استبيان آراء المشاركين حول مسببات الغش في بيئة الشركات السورية. بينما اهتم العنوان الثالث باستقصاء آراء المشاركين حول أبرز المؤشرات الدالة على وجود الغش

في الشركات السورية. وتناول العنوان الرابع مسألة أداء مراجع الحسابات الخارجي السوري، وما إذا كان نواحي الضعف فيه يمكن أن تشكل أحد فرص ارتكاب الغش التي يمكن استغلالها من قبل إدارة الشركة موضع المراجعة.

انطلاقاً من أهداف البحث يتمثل مجتمع البحث الإحصائي بالمراجعين الخارجيين السوريين الممارسين لمهنة المراجعة في الجمهورية العربية السورية، أي المراجعين السوريين والشركات المهنية السورية المرخص لهم بموجب القانون رقم 33 لعام 2009. وتمت الإحاطة بهذا المجتمع من خلال الاطلاع على جداول المحاسبين القانونيين الأعضاء لدى جمعية المحاسبين القانونيين، وخاصة أولئك المرخص لهم بموجب القانون رقم 33 لعام 2009 بالإضافة لجداول المحاسبين القانونيين المرخص لهم مراجعة حسابات الشركات المساهمة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. أما فيما يتعلق بعينة المقابلات، فقد تمّ اختيار العينة بصورة هادفة من أولئك الممارسين لمراجعة حسابات الشركات المساهمة السورية أو من الذين تتوفر لديهم الخبرة اللازمة لتوصيف الظروف المحيطة بحدوث الغش في بيئة الشركات السورية. واشتملت العينة على 25 مكتباً وشركة مراجعة حسابات سورية. تم الاتصال بجميع أفراد العينة لشرح طبيعة المقابلة. تم الاعتذار من قبل 13 شركة، وتم تحديد 12 مقابلة ومن بينها مقابلتين مع شركتين من شركات المراجعة الأربع الكبرى.

2.1.3.1.5 تنفيذ للمقابلات الشخصية:

نفذ هذا الجزء من العمل الميداني خلال شهري نيسان وأيار م العام 2013 في كل من محافظتي دمشق وطرطوس. وبالإجمال تم تنفيذ 12 مقابلة، 8 منها في محافظة دمشق، والباقي في محافظة طرطوس، حيث رفضت طلبات المقابلة الأخرى والبالغة 13 إما لضغط العمل أو لوجود مدراء المكاتب والشركات خارج القطر. تراوحت مدة غالبية المقابلات بين 45 و 60 دقيقة وتم تسجيل بعض المقابلات التي وافق المشاركون على تسجيلها، أما تلك التي رفض المشاركون تسجيلها فقد اعتمد الباحث على تدوين آراء المشاركين عن طريق شخص مشارك من طرف الباحث. وبالمجمل تم تنفيذ المقابلات من خلال اتباع أسلوبي مجموعات التركيز والعصف الذهني. وبغرض تنفيذ ما سبق، نفذت كل مقابلة مع مدير مكتب أو شركة المراجعة وبحضور ما أمكن من أعضاء فريق المراجعة، وتم استعراض محاور المقابلة في بداية الجلسة، ومن ثم تمت مناقشة كل محور وفقاً لسياق النقاش وبتوجيه قليل من الباحث، حيث كان لمدير الجلسة والمتمثل بمدير المكتب مهمة ذكر المحور والتعليق عليه، ومن ثم يسهب كل عضو من أعضاء فريق المراجعة بذكر تجربته ومعلوماته عن الموضوع، في الوقت الذي تمثلت فيه المساهمة الأساسية لمدير الشركة أو المكتب في تلخيص آراء الفريق والتعقيب على بعضها، وفيما يتعلق بالانتقال من محور لآخر خلال المقابلة فقد كان ذلك يتم وفقاً لسياق النقاش ودون التقيد بترتيب معين،

وفي ختام الجلسة كان يعيد مدير المكتب تلخيص الآراء ويقدم بعض النصائح للباحث فيما يتعلق ببعض الجوانب التي تمثل قناعته وقناعة فريقه الشخصية.

2.3.1.5 الاستبانة البريدية:

تم تنفيذ الجزء الثاني من العمل الميداني (الاستبانة البريدية)، خلال أشهر تشرين الأول، تشرين الثاني، وكانون الأول من عام 2013، بالإضافة للنصف الأول من شهر كانون الثاني لعام 2014. وتميزت مرحلة تنفيذ الاستبانة البريدية باقتصاديتها النسبية وخاصة فيما يتعلق بتكاليف السفر، وفيما يلي سيتم استعراض إجراءات تحضير وتنفيذ الجزء الثاني من العمل الميداني.

1.2.3.1.5 تحضير الاستبانة البريدية:

تم تصميم استمارة استبانة مبدئية قبل تنفيذ المقابلات بناءً على المؤشرات المذكورة في المعيارين (SAS: 9, ISA: 240)، وعلى المؤشرات المذكورة في دراسة كل من: (Brazel et al., 2010، Abdul Majid and Tsui, 2001، Smith et al., 2005، Wilks and Zimbelman, 2002، Okoye et al., 2009). تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من السادة أعضاء الهيئة التدريسية في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين خلال شهر أيار من العام 2013، وذلك لإبداء آرائهم فيما يخص مدى ارتباط ومناسبة الفقرات بالمجال الذي تندرج ضمنه، ومدى سلامة الصياغة اللغوية لكل فقرة، إضافة إلى إبداء ملاحظات أخرى يراها المحكّمون ضرورية، حيث تمّ تقدير مدى صدق وشمولية الفقرات للغرض الذي أعدت من أجله، وقد تمت الاستجابة لآراء السادة المحكمين من ذوي الاختصاص، وبإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم، ومن ثم تم تعديل الاستمارة المبدئية وفقاً لهذه الملاحظات التي خلصت إلى تصميم الاستمارة بشكل مشابه جزئياً لأسلوب التصميم المتبع في دراستي (Abdul Majid & Tsui, 2001) و (Wilks & Zimbelman, 2002)، (Shaub & Lawrence, 1996) من حيث صياغة مؤشرات الغش ضمن حالات أو سيناريوهات، كما تم تعديل الاستمارة المبدئية ووفقاً للنتائج التي أفرزها تحليل المقابلات، بحيث يتم مراعاة تضمين مؤشرات عوامل الغش المذكورة من قبل المراجعين السوريين (عينة المقابلة) والتي لم يتم ذكرها بموجب المعيارين SAS: 99 و ISA: 240، الأمر الذي يمكن الباحث من مراعاة خصوصية ظاهرة الغش في بيئة المراجعة السورية، وينعكس ذلك بدوره على واقعية نتائج ردود المشاركين وتمثيلها لطبيعة توقعاتهم.

وبذلك خرجت الاستبانة بصورتها شبه النهائية، وعلى ضوء ذلك تم توزيع 20 استبانة كعينة عشوائية تجريبية بهدف دراسة الاستجابة من قبل المراجعين، ومن خلال ردود المستجيبين، تبين وجود عدد من الشكاوي تتعلق بطول فقرات الاستبيان وطول الفترة اللازمة للإجابة عليه (التي تفوق 30 دقيقة لدى

بعضهم)، مما استدعى حذف بعض الفقرات وإعادة صياغتها من دون أنّ يؤثر ذلك على جوهر الاستبانة ومتغيراتها

تتألف الاستبانة من 14 سؤالاً مقسمة لثلاثة أقسام رئيسة: يحتوي القسم الأول على 4 أسئلة، ويهدف إلى تمكين الباحث من جمع بيانات المستجيبين الشخصية المتمثلة بالشهادة العلمية في المحاسبة، الخبرة العملية في المحاسبة، والخبرة السابقة في كشف نوعي الغش (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية، والغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة). ويحتوي القسم الثاني على 6 أسئلة مصممة وفقاً لحالات (سيناريوهات) وموزعة بالتساوي وفقاً لنوعي الغش السابقين. تم تصميم السيناريوهات الخاصة بكل نوع بحيث يشتمل كل سيناريو على درجة مختلفة لقوة تأثير كل من مؤشرات عوامل: المحفزات/الضغوط، الفرص، والمبررات/الاتجاهات، وذلك بغرض معرفة تغايرات الإجابة وفقاً لدرجة تأثير مؤشرات كل عامل من عوامل الغش. تراوحت قوة تأثير المؤشرات بين ((1)غير مؤثرة، (2)غير مؤثرة إلى حدٍ ما،(3) مؤثرة إلى حدٍ ما، و(4) مؤثرة)، وتوزعت السناريوهات وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (5-1) وبشكل متطابق بالنسبة لنوعي الغش.

جدول رقم: (5-1) تصنيف سيناريوهات القسم الثاني من الاستبانة

رقم السيناريو	مستوى درجة تأثير مؤشرات عوامل الغش الثلاثة	القيمة المعطاة لدرجة التأثير
السيناريو الأول	غير مؤثرة إلى غير مؤثرة لحدٍ ما	2-1
السيناريو الثاني	غير مؤثرة لحدٍ ما إلى مؤثرة لحدٍ ما	3-2
السيناريو الثالث	مؤثرة لحدٍ ما إلى مؤثرة	4-3

وبغرض الحصول على بيانات تعكس بصورة أكبر تغاير المتغير التابع وفقاً لتغاير المتغيرات المستقلة، وفي ضوء محدودية إمكانية زيادة عدد السناريوهات، بسبب أثرها السلبي على نسبة الاستجابة، تم اختيار درجة التأثير الخاصة بمؤشرات كل عامل بصورة عشوائية أو وفقاً لأسلوب Random Assignment (www.socialresearchmethods.net)، الأمر الذي يمكن من الحصول على تصاميم مختلفة لكل حالة ولكن ضمن المستوى المحدد المذكور أعلاه، ومع حذف التصاميم المتكررة، تم الحصول على 8 تصاميم مختلفة، وبالتالي تم اختيار التصاميم الثمانية السابقة الذكر ليتم طباعة الاستبانة منها وفقاً لحجم العينة الموضح أدناه وبشكل متساوٍ تقريباً ليتم توزيعها بصورة عشوائية على أفراد العينة. هذا وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن الحصول على التصاميم الثمانية المذكورة باتباع التصاميم العاملة (Factorial Designs) للمتغيرات المستقلة، حيث يمتلك كل متغير من المتغيرات الثلاثة قيمتين، وبالتالي يكون عدد المجموعات المتولدة عن هذا التنصيف: 2*2*2=8 (شافا ناشيماز ودافيد ناشيماز، 2004). وفيما يتعلق بالقسم الثالث من الاستبانة فتكون من أربعة أسئلة تتعلق بجوانب مهنية أداء المراجع السوري.

وطلب من المستجيبين ليختاروا الإجابة بـ: غير موافق، غير موافق إلى حدٍ ما، محايد، موافق إلى حدٍ ما، وموافق.

فيما يتعلق باختيار حجم عينة البحث ومحدداتها، ذكر سابقاً أنه تم تعريف مجتمع البحث بكافة المحاسبين السوريين المرخص لهم وشركات التدقيق السورية المرخص لها بموجب القانون 33 لعام 2009، والذين تم الحصول على عددهم من خلال مراسلة جمعية المحاسبين القانونيين السورية بالبريد الإلكتروني (ملحق رقم 2)، وتبين أن مجتمع البحث يتكون من (723) محاسباً قانونياً، و(12) شركة تدقيق مهنية. ولتحديد حجم العينة، تم اختيار الرقم (40) ليكون الانحراف المعياري، بعد استشارة مختصين في مجال الإحصاء وتبعاً لحجم المجتمع الإحصائي، ثم تم تعريف فترة الثقة ب 95%، وعلى أساس ذلك تم تحديد الخطأ المعياري المرغوب بـ (2.7) بعد الاسترشاد بجدول توزيع الأخطاء المعيارية الممكنة تبعاً لفترات الثقة المختلفة (طايع، 2007)، ومن ثم تم تطبيق القانون التالي: (حجم العينة = مربع الانحراف المعياري/ مربع الخطأ المعياري المرغوب) (شافا ناشمياز ودافيد ناشمياز، 2004)، والذي بين أن حجم العينة هو 220 وحدة معاينة. ولأنه سيتم استخدام اختبارات الانحدار لاحقاً، فلقد بين Green (1991) وجود قانونين لتحديد حجم العينة الأصغري (شعاع للنشر والعلوم، الإحصاء باستخدام SPSS، 2007)، القانون الأول هو: (50+ 8 ضرب عدد المتغيرات المستقلة)، وهنا المتغيرات المستقلة لكل نوع هي 3 (الضغوط، الفرص، والمبررات/الاتجاهات)، وبالتالي يكون حجم العينة الأصغري هو74. أما القانون الثاني فهو: (104+ عدد المتغيرات المستقلة)، وبالتالي يكون حجم العينة الأصغري هو107. مما سبق يتبين أن حجم العينة المحدد بـ 220 هو أكبر بكثير من حجم العينة الأصغري المحدد وفقاً للقانونين السابقين، وبالتالي فهو مناسب أيضاً لاختبارات الانحدار اللاحقة.

تمثلت الخطوة التالية لتحديد حجم العينة باختيار تصميم العينة المناسب، وفي هذا السياق تم اختيار العينة العشوائية البسيطة كإحدى تصاميم العينة الاحتمالية، لأن هذا النوع من التصاميم يعطي فرص متساوية لكل مفردة من مفردات مجتمع الدراسة في احتمال اختيارها في عينة الدراسة، وبالتالي فإن استخدام هذا النوع من العينات يوفر الحصول على عينة ممثلة غير متحيزة ليس للباحث أي دخل في اختيار مفرداتها، ولذلك يمكن تعميمها على جميع مفردات مجتمع الدراسة الأصلي (الجديلي، 2011). وتم تنفيذ الاختيار السابق من خلال ترقيم وحدات المجتمع الإحصائي بشكل متسلسل، ومن ثم اختيار العينة وفقاً لجداول الأرقام العشوائية.

2.2.3.1.5 تنفيذ الاستبانة البريدية:

فيما يلي سيتم الاستعراض لإدارة توزيع الاستبيان ومدته. بدأ تنفيذ الجزء الثاني من العمل الميداني في الجمهورية العربية السورية في نهاية الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول لعام 2013. تم اعتماد النسخة

النهائية من الاستبانة بعد تعديل النسخة المبدئية وفقاً لـ: مقترحات أساتذة قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد جامعة تشرين، نتائج تحليل المقابلات ووفقاً لنتائج التوزيع الأولي الخاصة بالـ 20 استبانة ذات التصميم المبدئي، طبعت الاستبانة وتم تصوير نسخ منها، جهزت المغلفات المعنونة بعنوان المرسل للاستجابات، وحفاظاً على سرعة إرسال الاستبانات، تم الاتصال بأفراد العينة المختارة، بالإضافة للشركات المهنية، اعتذر البعض منهم إما لانشغاله أو لوجوده خارج القطر، والبعض الآخر لم يجب على الاتصال، وفي الوقت نفسه، تم التمكن من تحديد موعد مع البعض الآخر لتسليمه الاستبانة خلال الأسبوع الثاني من شهر تشرين الأول، حيث تم السفر إلى محافظة دمشق خلال ذلك الأسبوع، وتم تسليم معظم الاستبانات باليد، وفي ذات الوقت، تم التمكن من التواصل مع عدد من المحاسبين القانونيين ومع أحد الشركات المهنية وطلبوا إرسال الاستبانات لاحقاً. تم العودة لمحافظة طرطوس في الأسبوع الثالث من ذات الشهر، وتم التواصل مع أفراد العينة الموجودين فيها وتم تسليمهم نسخ الاستبانات باليد، وخلال توزيع الاستبانات في محافظة طرطوس تم الاتصال بأفراد العينة الموجودين في محافظتي اللاذقية وحماه، وتم إرسال النسخ بالبريد. وفيما يتعلق بباقي أفراد العينة الموجودين في محافظات (حمص، حلب، إدلب)، فلم يتم التمكن من الاتصال بمعظمهم إلا البعض الذي نقل مكان إقامته لطرطوس أو دمشق، حيث تم تسليمهم نسخ الاستبانة إما باليد أو من خلال البريد لأولئك الموجودين في دمشق. وفيما يتعلق بالمدة القصوى لاستلام الردود، فقد تم تحديدها بنهاية شهر تشرين الثاني من العام 2013.

نفذت مكالمات المتابعة للعينات المستهدفة بعد مرور 15 يوماً من استلام المستجيبين لنسخ الاستبانة بغرض الإجابة عن أية استفسارات تولدت لديهم عند قراءتهم لها وبغرض تذكيرهم بالموعد الأقصى لاستلام الردود، وبعد تاريخ 2013/10/31 تم إجراء مكالمات متابعة مع أفراد العينات الذين لم يرسلوا استجاباتهم، وعلى الرغم من ذلك تأخرت بعض الاستبانات في الورود لعنوان المرسل حتى تاريخ منتصف شهر كانون الثاني من العام 2014. وفيما يلي سيتم استعراض عدد الاستبانات الموزعة ونسب الاستجابات في الجدول (5-2):

جدول رقم: (5-2)عينة المسح

العينات وفقاً للمحافظات	دمشق	طرطوس	اللاذقية	حماه	أخرى	الإجمالي
عدد الاستبانات الموزعة	105	25	25	20	54	220
عدد الاستجابات	51	22	8	6	16	103
نسبة الاستجابة	48.57%	88%	32%	30%	35.55%	46.81%

تم إدخال استجابات المشاركين إلى الحاسب باستخدام برنامج (الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية)، حزمة رقم 19، ومن ثم تم اختبار موثوقية البيانات من أجل كافة الحالات التي تتضمنها الاستبانة، ومن أجل القسم الثالث منها والمتعلق بأداء المراجع السوري، باستخدام اختبار ألفا (α). وتعني موثوقية

البيانات، أنه يجب على المقياس المستخدم أن يعكس بصورة ثابتة البنية التي يقيسها. (شعاع للنشر والعلوم، الإحصاء باستخدام ، 2007)، وتظهر نتائج اختبار ألفا (α) أن تحليل الموثوقية أعطى 0.828 وهذه القيمة تفوق قيمة 0,7 لألفا (α)، الأمر الذي يظهر مستوى مقبول من التماسك الداخلي لاستجابات الاستبانة.

4.1.5الاختبارات الإحصائية وتحليل البيانات الشخصية للمشاركين في الاستبانة:

سيتم فيما يلي استعراض الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، سبب اختيارها، النتائج التي تظهر نتيجة اختبار بياناتها.

1.4.1.5 خصائص العينة الإحصائية:

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من المراجعين السوريين من خلال الاطلاع على جداول المحاسبين القانونيين الأعضاء لدى جمعية المحاسبين القانونيين المراجعين والمرخص لهم بموجب القانون رقم 33 لعام 2009، بالإضافة لجداول المحاسبين القانونيين المرخص لهم مراجعة حسابات الشركات المساهمة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

تستخدم الاستبانة الموزعة نوعين من المقاييس: اسمي، وترتيبي. يستخدم القسم الأول من الاستبانة مقياس اسمي، ويهدف هذا القسم إلى جمع بيانات المشاركين الشخصية. كما ويستخدم القسمين الثاني والثالث من الاستبانة مقياس ترتيبي، حيث يسأل جميع المشاركين في القسم الثاني من الاستبانة ليصنفوا إجاباتهم باستخدام مقياس Likert ذو الخمس مراتب، حيث يشير الرقم (1) إلى أن القيمة المقدرة للغش منخفضة، ويشير الرقم (5) إلى أن القيمة المقدرة للغش مرتفعة، كما يسأل جميع المشاركين في القسم الثالث من الاستبانة ليصنفوا إجاباتهم باستخدام مقياس Likert ذو الخمس مراتب، حيث يشير الرقم (1) إلى عدم الموافقة، ويشير الرقم (5) إلى الموافقة.

2.4.1.5 اختيار الاختبارات الإحصائية المناسبة:

تبين مما تقدم ذكره، أن الاستبانة تتألف من ثلاثة أقسام رئيسة; يهتم القسم الأول بجمع بيانات المستجيبين الشخصية، وهو القسم الذي سيتم تحليل بياناته في الفقرة التالية، أما القسم الثاني من الاستبانة فيهدف إلى اختبار فرضيات البحث الـ 6 الأولى المتمثلة بمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعي الغش (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية، والغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) وبين مؤشرات عوامل: المحفزات/الضغوط والفرص والمبررات/الاتجاهات لكل نوع من هذين النوعين، واستنتاج معادلتي نموذج الانحدار لقياس درجة الغش بنوعيه. وبغرض تحقيق الهدف السابق، تم تصميم هذا القسم

اعتماداً على 6 سيناريوهات، كل 3 منها تتعلق بأحد نوعي الغش، وكل منها يتضمن درجات مختلفة لمؤشرات عوامل الغش الثلاثة المدروسة وفقاً لما تم توضيحه في فقرة تصميم الاستبانة. بعد أن تم جمع الاستبانات المعادة وتفريغها، تم الحصول على البيانات الخاصة بالمتغيرات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (5-3): المتغيرات التابعة والمستقلة موضع الدراسة

المتغير التابع الأول	**المتغير المستقل الأول**	**المتغير المستقل الثاني**	**المتغير المستقل الثالث**
درجة الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية	الضغوط ذات العلاقة بظهور الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية	الفرص ذات العلاقة بظهور الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية	المبررات/الاتجاهات ذات العلاقة بظهور الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية
المتغير التابع الثاني	**المتغير المستقل الرابع**	**المتغير المستقل الخامس**	**المتغير المستقل السادس**
درجة الغش الناتج عن اختلاس الأصول	الضغوط ذات العلاقة بظهور الغش الناتج عن اختلاس الأصول	الفرص ذات العلاقة بظهور الغش الناتج عن اختلاس الأصول	المبررات/الاتجاهات ذات العلاقة بظهور الغش الناتج عن اختلاس الأصول

وبشكل أولي وبناءً على طبيعة البيانات السابقة، تم اختبار فرضيات الدراسة الست الأولى التي تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين التابعين والمتغيرات المستقلة المتعلقة بهما الموضحة أعلاه باستخدام معاملي ارتباط بيرسون وسبيرمان، واختبار الارتباط الجزئي، ومن ثم تم تقدير درجة نوعي الغش اعتماداً على المتغيرات المستقلة المدروسة باستخدام تحليل الانحدار (Regression Analysis) الذي يوضح اتجاه وقوة علاقة الارتباط، ويُجري التوافق المطلوب بين النموذج التنبؤي وبين البيانات المتوفرة من خلال عملية المسح. ولكن قبل اختيار تحليل الانحدار المناسب، كان لابد من معرفة شكل النموذج الرياضي الموافق، وهذا ما تطلب معرفة طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات إن كانت خطية أو غير ذلك. لذا تم اختبار تحقق افتراضات نموذج الانحدار الخطي المتعدد، كما تم إجراء تحليل التباين لنموذج الارتباط الخطي وحساب القيم المعنوية لمعالم النموذج في حالة استخدم الارتباط الخطي لكل نوع من البيانات الخاصة بنوعي الغش، وهو ما أظهر أن العلاقة بين المتغيرين التابعين والمتغيرات المستقلة المتعلقة بهما هي علاقة خطية، ومن خلال ذلك يعتبر نموذج الانحدار الخطي المتعدد هو النموذج المناسب لاشتقاق نموذجي الدراسة.

أما فيما يتعلق بالقسم الثالث من الاستبانة، فقد تم استكشاف طبيعة البيانات الخاصة بالأسئلة الأربعة المتعلقة بهذا القسم باستخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov) لمعرفة ما إذا كانت خاضعة للتوزيع الطبيعي، ومن خلال تطبيق هذا الاختبار على إجابات المشاركين الخاصة بهذه الأسئلة تبين أن دلالة (sig) لكافة الأسئلة < من 0.05 وبالتالي فإن البيانات غير خاضعة للتوزيع الطبيعي، وإن الاختبارات اللابارامترية هي الاختبارات المناسبة. لذا تم اختيار اختبار (Kolmogorov-Smirnov) نفسه باعتباره أحد أنواع الاختبارات اللابارامترية من أجل التحقق من الفرضية الخاصة بما إذا كانت نواحي أداء المراجع

السوري تشكل فرصة لإدارة الشركة موضع المراجعة لارتكاب الغش. وفي سياقٍ متصل، وبغرض الوقوف على ما إذا كان لخبرة المشاركين في كشف الغش أي تأثير على إجاباتهم فيما يتعلق بالأسئلة الأربعة الخاصة بالفرضيات الخمس الأخيرة، تم تقسيم المشاركين وفقاً لمرحلتين، كل مرحلة تختص بنوع معين من أنواع الغش (الغش الناتج عن اختلاس الأصول، والغش الناتج عن تحريف التقارير المالية)، ولكل مرحلة تم تقسيم المشاركين إلى قسمين تبعاً لما إذا كانت لدى المراجع المشارك خبرة سابقة في كشف الغش، وتم تنفيذ اختبار Mann-Whitney لاختبار الفروق بين إجابة المجموعتين الخاصتين بكل مرحلة أو بكل نوع من أنواع الغش. ويعتبر اختبار Mann-Whitney اختبار لابارامتري مكافئ لاختبار T المستقل.

3.4.1.5 تحليل البيانات الشخصية:

يهدف القسم الأول من الاستبانة إلى جمع بيانات المستجيبين الشخصية، فيما يتعلق بالحصول على شهادة علمية في المحاسبة، الخبرة العملية في المحاسبة، والخبرة السابقة في كشف كل من الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية، والغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة موضع المراجعة، حيث تساهم البيانات الشخصية للمستجيبين في تمكين الباحث من تكوين تصور واضح عن خلفية المستجيبين العلمية وعن خبرتهم العملية.

تقدم الجداول من (5-4) إلى (5-6) نتائج إجابات المستجيبين الشخصية لكامل العينة.

جدول رقم: (5–4) استجابات المشاركين حول حصولهم على شهادة علمية في المحاسبة أو ما يعادلها

النوع	لا يوجد	بكالوريوس	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	أخرى	الإجمالي
العدد	لا يوجد	59	15	22	4	1	103
النسبة المئوية	لا يوجد	%57.3	%14.5	%21.4	%3.9	%2.9	%100

يظهر الجدول رقم (5-4) أن كافة أفراد العينة يحملون شهادة علمية في المحاسبة أو ما يعادلها من العلوم الاقتصادية والادارية التي تتيح لحاملها الحصول على شهادة محاسب قانوني. وفيما يتعلق بتوزع أفراد العينة بالنسبة لنوعية الشهادات التي يحملونها، فيظهر الجدول السابق أنّ حملة شهادة البكالوريوس في المحاسبة (الإجازة) يشكلون النسبة الأكبر من العينة بنسبة 57.3%، يليهم حملة الماجستير بنسبة 21.4%، ومن ثم حملة دبلوم الدراسات العليا بنسبة 14.5%، ويتوزع باقي أفراد العينة بين حملة الدكتوراه بنسبة 3.9% وحملة الشهادات الأخرى المعادلة بنسبة 2.9%.

جدول رقم: (5-5) استجابات المشاركين حول خبرتهم العملية في المحاسبة						
المدة	لا يوجد	1-5 سنة	6-10 سنة	11-15 سنة	أكثر من 15 سنة	الإجمالي
العدد	لا يوجد	34	27	19	23	103
النسبة المئوية	لا يوجد	%33	%26.2	%18.4	%22.4	%100

يظهر الجدول رقم (5-5) أن كافة أفراد العينة يمتلكون خبرة عملية في المحاسبة. حيث يمتلك ما نسبته 33% من أفراد العينة خبرة تمتد من سنة إلى خمس سنوات، وتعلل النسبة السابقة بحصول العديد من خريجي كلية الاقتصاد في السنوات الأخيرة على شهادة محاسب قانوني من خلال القيد في الامتحانات الدورية التي يتم إجراؤها في الجمهورية العربية السورية، كما يمتلك 26.2% من أفراد العينة خبرة عملية في المحاسبة تمتد بين 6 إلى 10 سنوات، أما باقي أفراد العينة، فيمتلك ما سنبته 18.4% خبرة تصل إلى 15 سنة، ويمتلك ما نسبته 22.4% خبرة تزيد عن 15 سنة.

جدول رقم: (5-6) استجابات المشاركين حول خبرتهم السابقة في كشف الغش						
الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية	توجد خبرة	لا توجد خبرة	الغش الناتج عن اختلاس الأصول	توجد خبرة	لا توجد خبرة	الإجمالي
العدد	80	23	العدد	76	27	103
النسبة المئوية	%77.7	%22.3	النسبة المئوية	%73.8	%26.2	%100

يظهر الجدول رقم (5-6) أن 77.7% من أفراد العينة يمتلكون خبرة سابقة في كشف الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية للشركة موضع المراجعة، بينما لم يسبق ل 22.3% من افراد العينة كشف هذا النوع من الغش. ويظهر الجدول أيضاً أن 73.8% من أفراد العينة يمتلكون خبرة سابقة في كشف الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة موضع المراجعة، بينما لا يمتلك 26.2% من أفراد العينة خبرة سابقة في كشف هذا النوع من الغش.

يتضح مما سبق، أن كافة أفراد العينة يحملون شهادة علمية في المحاسبة أو ما يعادلها، وأن ما نسبته 39.8% منهم يحملون شهادة دراسات عليا في المحاسبة، كما يمتلك كافة أفراد العينة خبرة عملية في المحاسبة، ويمتلك ما نسبته 77% منهم خبرة تفوق الخمس سنوات. ومن جهةٍ أخرى، يمتلك ما يزيد عن 77% من افراد العينة خبرة سابقة في كشف الغش بنوعيه الناتج عن تحريف التقارير المالية، والناتج عن اختلاس الأصول.

5.1.5 الخلاصة:

عرض هذا الفصل لمنهج البحث وطرق جمع البيانات مع ما تتضمنه من أدوات البحثين الكمي والنوعي، كما عرض لكيفية تنظيم المسح، وما يكتنفه من تحضير وتنفيذ كل من المقابلات واستبانة

الدراسة. هذا، واستعرض الفصل لخصائص العينة الإحصائية التي تم اختيارها لاختبار فرضيات الدراسة، ومن ثم تم إنجاز تحليل بيانات المستجيبين الشخصية، وهي التي تمثل القسم الأول من بيانات الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل جوانب ظاهرة الغش في سورية من خلال المقابلات

1.2.5 المقدمة:

يهدف هذا الفصل من خلال المقابلات إلى التعرف على آراء شركات المراجعة والمراجعين السوريين الممارسين للمهنة في بيئة المراجعة السورية فيما يتعلق بالعناوين الرئيسة التي استهدف الباحث دراستها، وُيمّكِّن تحليل ردود الأطراف المشاركة الباحث من تكوين تصور أولي حول: طبيعة أحداث الغش التي يواجهها المراجعون في بيئة المراجعة السورية، مسببات الغش، أهم مؤشرات المحفزات/الضغوط، الفرص، والمبررات/الاتجاهات الموجودة في بيئة المراجعة السورية، وحول ما إذا كان أداء المراجع السوري يشكل أحد فرص ارتكاب الغش التي يمكن لمدراء الشركات موضع المراجعة استغلالها. كما ستساعد نتائج تحليل هذه المقابلات في تصويب أسئلة الاستبانة التي سيتم إعدادها، لذا سيتم في هذا الفصل تحليل ردود المشاركين حول العناوين الخمسة السابقة، وينتهي الفصل بخلاصة توضح أبرز النتائج.

2.2.5 تحليل عناوين المقابلات:

تتألف المقابلات من أربعة أجزاء، وتهدف إلى اختبار أربعة عناوين رئيسة، وكل منها يتعلق بجانب من جوانب ظاهرة الغش في بيئة المراجعة السورية. وبالتالي يمكن لهذه المقابلات أن تقدم للباحث تصوراً مبدئياً عن طبيعة ظاهرة الغش في بيئة المراجعة السورية، وعن مسبباتها، والمؤشرات ذات الدلالة على وجودها.

1.2.2.5 طبيعة أحداث الغش التي يواجهها المراجعون في بيئة المراجعة السورية:

يهدف الجزء الأول من أسئلة المقابلة إلى استكشاف طبيعة أحداث الغش التي يواجهها المراجعون في بيئة المراجعة السورية، من وجهة نظر المشاركين، لذا تم اختبار الهدف السابق من خلال اختبار سؤالين على علاقة مباشرة بهذا الهدف. يهدف السؤال الأول إلى استقصاء آراء المشاركين حول ما إذا كان لديهم خبرة سابقة بكشف الغش في بيئة المراجعة السورية. ومن خلال تحليل ردود المشاركين، يجد الباحث أن هناك إجماعاً بين المشاركين حول امتلاكهم خبرة سابقة في كشف الغش في بيئة المراجعة السورية. حيث يقول أحد مدراء شركات المراجعة السورية: "نعم تتوفر لدينا خبرة سابقة في كشف الغش، فالغش موجود في بيئتنا، خاصة أنها بيئة تكثر فيها ثقافة الفساد"، ويشير آخر "من الطبيعي أن تكون لدينا خبرة سابقة في كشف الغش في هذه البيئة، فالسوق هنا ليست متطورة كفاية، وتغلب عليها الشركات العائلية التي يكون فيها المالك هو مدير الشركة وهو الذي يعين العاملين، وهذه الشركات تحمل مخاطر أكبر من

الشركات المساهمة الخاضعة لرقابة هيئات متخصصة (كهيئة الرقابة المالية)، حيث أن الشركات المساهمة التي تكثر في السوق المتطورة تطلب من جميع موظفيها التقيد بقواعد أخلاقية وتطبيقية صارمة" ويبين أحد مدراء الشركات الأربع الكبار أن "الغش موجود وتم كشف العديد من حالاته وتم توصيف أسبابها وإيجاد إجراءات الوقاية من حدوثها، لكن لا يمكن الحديث بأي حالٍ من الأحوال أنه بمقدور المراجع الخارجي كشف جميع حالات الغش". أما السؤال الثاني فيهدف إلى استبيان آراء المشاركين حول طبيعة أنواع الغش التي يواجهها المراجعون في بيئة المراجعة السورية. ومن خلال تحليل ردود المشاركين يرى الباحث أن هناك اتفاقاً بين كل من المشاركين حول وجود نوعي الغش في بيئة المراجعة السورية (اختلاس الأصول، وتحريف التقارير المالية)، مع الإشارة إلى أنّ الطابع الغالب للغش هو اختلاس أصول الشركة موضع المراجعة، إذ يقول أحد المشاركين: "جميع حالات الغش المكتشفة هي إما ناتجة عن سرقة أصول الشركة موضع المراجعة، أو ناتجة عن تحريف قوائمها المالية، ولكن يغلب عليها الغش الناتج عن سرقة أصول الشركة"، ويبيّن آخر " أنَّ الطابع الغالب على الغش في الشركات السورية هو اختلاس الأصول، ويتم تنفيذه غالباً من خلال التواطؤ، حيث في الكثير من الأحيان يعم التواطؤ فرعاً كاملاً يشترك فيه كل من في الفرع من مدير الفرع إلى أصغر موظف فيه، أما فيما يتعلق بالغش الناتج عن تحريف التقارير المالية فنسبته أقل في السوق السورية، بحكم قلة نسبة الشركات المساهمة ولأن هذا النوع من الغش يحتاج لأشخاص شديدي الاحتراف".

يتضح مما سبق، أنه تتوفر لدى المراجعين الممارسين للمهنة في بيئة المراجعة السورية خبرة سابقة في كشف الغش. وقد تكونت هذه الخبرة من خلال كشفهم لحوادث غش خلال مراجعتهم للشركات السورية. وفيما يتعلق بطبيعة حوادث الغش الموجودة في البيئة السورية، فهي تتوافق مع تصنيفات معايير المراجعة (SAS, 99, ISA, 240) من حيث أنّ حوادث الغش في البيئة السورية تشتمل على نوعي الغش (اختلاس أصول الشركة، وتحريف التقارير المالية) مع غلبة الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة نتيجة طبيعة سوق الشركات السورية. وهذا ما يتوافق مع ما أشارت إليه جمعية فاحصي الغش من حيث أن اختلاس الأصول هو أكثر أنواع الغش شيوعاً، بحيث يشكل ما يقارب 86% من إجمال حالات الغش، إلا أنه أقل أنواع الغش كلفة بمتوسط خسارة 1.35 ألف دولار أمريكي للحالة الواحدة. ومن جانبٍ آخر، فإن وجود الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية ولو بنسبة أقل من الغش الناتج عن اختلاس الأصول يرفع من مستوى المخاطر المالية التي قد تتعرض لها الشركات السورية من حيث أن الغش المرتبط بتحريف التقارير المالية هو أكثر أنواع الغش كلفةً بمتوسط خسارة 4.1 مليون دولار أمريكي لحالة الغش الواحدة (ACFE, 2010).

2.2.2.5 مسببات الغش في البيئة السورية:

يهدف الجزء الثاني من أسئلة المقابلة إلى استبيان آراء المشاركين حول مسببات الغش في البيئة السورية. تم تنفيذ هذا الجزء من خلال اختبار سؤالين رئيسين. يهدف السؤال الأول إلى استقصاء آراء المشاركين حول مسببات الغش في البيئة السورية وفقاً لرأيهم ودون تقييد الإجابة بأي من مسببات أو عوامل الغش الرئيسة الثلاثة التي يدرس هذا البحث أثر مؤشراتها على قياس الغش. ومن خلال تحليل ردود المشاركين يجد الباحث أنّ مسببات حدوث الغش في سورية هي: الجشع وضعف الوازع الأخلاقي، الحاجة المادية وتدني مستوى الدخل، ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وتدني مستوى الخبرة لديها، ونواحي أداء واستقلال المراجع الخارجي. حيث يشير أحد المشاركين "هناك العديد من الأسباب التي تقف وراء حوادث الغش في الشركات السورية، وقد تتداخل في بعض الأحيان، ولكن أهمها المحفزات والضغوط المالية التي يتعرض لها العامل، وفي هذا المجال يمكن استحضار حادثة الاختلاس التي تعرض لها أحد المصارف السورية بتاريخ 2013/1/17 وهو المصرف الدولي للتجارة والتمويل، حيث أنّ السبب الرئيس لهذه الحادثة هي الضغوط المالية التي تعرض لها المختلس، وكان نتيجتها أنّه طلب من المصرف الذي يعمل فيه عدة قروض، لكنّ البنك رفض منحه أي قرض وحرمه من مكافأته السنوية، وكان نتيجة ذلك أنّ المختلس ارتكب فعلته وبررها بالظلم الذي وقع عليه. لذا يمكن اعتبار المحفزات والضغوط من أهم الدوافع لارتكاب الغش، لكن وفي جميع الأحوال ما كان لهذا المختلس أن يتمكن من القيام بفعلته لو لم يجد الفرصة الملائمة، وتمثلت هذه الفرصة بقدرته على فتح الخزنة بمفرده، وهذا دليل على وجود خلل كبير في نظام الرقابة الداخلية لهذا البنك، حيث يتوجب أن يوجد موظفان كحد أدنى عند فتح الخزنة" ويشير مشارك آخر "أن السبب الرئيس لمعظم حالات الغش التي تم كشفها هو الجشع من قبل إدارة الشركة بالدرجة الأولى ومن قبل موظفيها بالدرجة الثانية"، ويتوافق ما أشار إليه هذان المشاركان مع ما بينه (Okoye et al., 2009) من حيث أنّ المحفزات والضغوط غالباً ما تنشأ عن حاجات ومشاكل مادية مهمة لا يرى صاحبها أنه بالإمكان مشاركة الغير في حلها، بل يجب العمل على معالجتها بشكل سري، وعلى أية حال بعض حالات الغش قد تنفذ بدافع الجشع فقط. وفيما يتعلق بدور جشع الإدارة بارتكاب الغش في الشركات السورية، إنّ هذا الدور يتفق مع ما أشار إليه (Brennan and Mcgrath, 2007) إذ أنَّ الإدارة ذاتها قد تنخرط بفعل الغش بغرض الحصول على حزمة التعويضات التي تعتمد على الإيرادات المصرح عنها، الرغبة بالمحافظة على سعر السهم أو السعي لرفعه، الحاجة للوفاء بالتوقعات الداخلية والخارجية، الرغبة في تقليص الالتزامات الضريبية، والرغبة في رفع رأس المال بصورة غير مكلفة. وفي سياقٍ متصل، تتوافق أسباب المحفزات/الضغوط التي أشار إليها المشاركون مع دراسة أنظمة الرقابة في عام 2007 التي بيّنت أنَّ 81% من المشاركين أفادوا بأن المحفزات والضغوط لتحقيق أهداف العمل بأي

كلفة تعتبر السبب الرئيس لارتكاب الغش، يليها الرغبة بتحقيق مكاسب شخصية بنسبة 72% من المشاركين بنفس الدراسة (pricewaterhousecoopers, 2007).

أما فيما يتعلق بنواحي الضعف بأنظمة الرقابة الداخلية فيوضح أحدهم "إذا تجاهلنا عوامل الجشع والمصالح الشخصية ورغبة الإدارة أحياناً بإظهار نتائج أعمال تفوق الواقع، فإن نواحي الخلل في أنظمة الرقابة الداخلية للشركات السورية تعتبر من أهم العوامل المساعدة على حدوث الغش في هذه الشركات. ويعتبر عدم امتلاك فريق الرقابة الداخلية للخبرة اللازمة وللأخلاق الحميدة من أهم نواحي الخلل في هذه الأنظمة" ويضيف آخر "إنَّ الوجه الأكثر تمثيلاً لنواحي الضعف في أنظمة رقابة الشركات السورية هو عدم تطبيقها لمبدأ الفصل بين الواجبات" (والذي يوجب الفصل عادة بين أربعة أشخاص هم: متخذ القرار، من يسجل القيد المحاسبي للقرار، الشخص المؤتمن على الأصل المتأثر بالقرار المتخذ، والشخص الذي يتولى عملية الجرد الدوري على هذا الأصل). ويتشارك الرأيان السابقان مع ما أوضحته دراسة (IIA et al., 2011) من حيث أنَّ فرص ارتكاب الغش تبلغ أقصى حدودها عند وجود ضعف ما في نظام الرقابة الداخلية أو عند عدم مراعاة الشركات لمبدأ الفصل بين الواجبات الوظيفية، كما أشار المعيار ISA: 240 إلى أن الفرص لارتكاب الغش يمكن أن تظهر عندما يعتقد الأفراد أنَّ نظام الرقابة الداخلية هو نظام ضعيف ويمكن تجاوزه. لكن نواحي الخلل السابقة في أنظمة الرقابة الداخلية ليست متماثلة في جميع أنواع الشركات السورية، حيث يبين أحد المشاركين "يعتبر الخلل في أنظمة الرقابة الداخلية من أخطر العوامل المساعدة على ارتكاب الغش، لكن أثر هذا العامل يتضاءل في الشركات المساهمة، حيث أنَّ ما يقارب 50% من هذه الشركات تطبق أنظمة قوية للرقابة الداخلية مع ما تتخلله من تطبيق صارم لمبدأ الفصل بين الواجبات، لكن هذه الشركات في الواقع لا تشكل سوى حوالي 20% من إجمالي سوق الشركات السورية)". أما عن الأسلوب الذي يتبعه مرتكب الغش في استغلاله نواحي الخلل في هذه الأنظمة والتي تشكل بدورها فرصة لارتكاب الغش فقد أشار أحدهم" عادة ما يسعى مرتكب الغش للبحث عن الفرصة الملائمة لارتكاب فعلته، ومن ثم يسعى لاستغلالها، ثم يصبر لفترة، حتى عندما يتيقن أنه لن يتم كشفه، يعاود حينها استغلال الفرصة مرة أخرى وهكذا".

وفيما يتعلق بضعف استقلال المراجع الخارجي، فقد أوضح أحد المشاركين بعض هذه النواحي من خلال "إن المراجع الخارجي السوري لا يتمتع بالاستقلالية الكافية، لأن ارتباطه مع الشركات يتم في معظم الأحيان عن طريق المعرفة الشخصية، فضلاً عن أن تعويضاته واستمراره بالعمل مرتبط بإرضائه لإدارة الشركة موضع المراجعة، فإدارة الشركة ترتبط بالأساس مع المراجع الذي يلبي مصالحها. لكن لا يمكن تعميم ما سبق على مطلق شركات المراجعة السورية، فهناك شركات لا تقبل بهذا النوع من الارتباط، لكن بالمجمل يمكن القول أنَّ حاجة المراجع الخارجي تدفعه أحياناً لأن يكون غير مستقل، وتدفعه أحياناً أخرى للتواطؤ مع الإدارة وتمرير بعض أفعال الغش"، وأوضح مشارك آخر أنَّ هناك مشكلة تقنية في أداء

المراجع السوري من خلال "إن المراجع الخارجي السوري لا يتمتع بالدراية التكنولوجية اللازمة لمراجعة البيانات المؤتمتة للشركات، حيث أنه في بيئة البيانات الإلكترونية يمكن تعديل القيود المدخلة لبرنامج المحاسبة، ولا يمكن معرفة من أدخل التعديلات إلا من خلال العودة إلى سجل التوثيق الذي يتطلب لتفحصه تكلفة في الزمن والمال، لذا توجد فجوة في أداء المراجع إن كان لا يتمتع بالدراية التكنولوجية التي تمكنه من استخدام برامج مراجعة آلية". أما السؤال الثاني فيهدف إلى استبيان آراء المشاركين حول تحديد أكثر المسببات تأثيراً على حدوث الغش في الشركات السورية مع إعادة تصنيف المسببات المذكورة أعلاه لفئاتها المدروسة (المحفزات/الضغوط، الفرص، والمبررات/الاتجاهات) والتوافق مع المشاركين على هذه التصنيفات. ومن خلال تحليل ردود المشاركين يجد الباحث أنَّ هناك إجماعاً بين المشاركين حول أهمية كافة العوامل السابقة، لكن مع وجود بعض التفاوت حول درجة الخطورة النسبية لكل منها. وفي هذا السياق يذكر أحدهم "برأيي تعتبر جميع العوامل السابقة عوامل حاسمة بالنسبة لارتكاب الغش، ولكن مع التشديد على عوامل: المحفزات/الضغوط والمبررات/الاتجاهات، فعامل الفرص متوفر في معظم الشركات السورية، وخاصة عند الشركات العائلية غير الخاضعة لرقابة هيئات إشرافية (كهيئة الأوراق المالية)، وبالتالي فالعامل الحاسم في ارتكاب الغش يكمن في وجود شخص لديه الحافز اللازم ويمكنه تبرير فعلته"، بينما يبّين مشارك آخر "جميع العوامل خطرة ولكن أخطرها عامل الفرص المتجسد بوجود ثغرات في أنظمة الرقابة الداخلية للشركات السورية".

وفقاً لما سبق، ومن خلال إعادة تصنيف مسببات الغش التي أوضح المشاركون وجودها في البيئة السورية وفقاً لعوامل الغش موضع الدراسة (المحفزات/الضغوط، الفرص، والمبررات/الاتجاهات)، فإنَّ المسببات الرئيسة للغش في البيئة السورية هي: المحفزات/الضغوط (الحاجة المادية وتدني مستوى الدخل)، الفرص (ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وتدني مستوى الأخلاق والخبرة لديها، وضعف استقلال وأداء المراجع الخارجي)، والمبررات/الاتجاهات (الجشع وضعف الوازع الأخلاقي والديني).

3.2.2.5 مؤشرات الغش في البيئة السورية:

يهدف الجزء الثالث من أسئلة المقابلة إلى استيضاح آراء المشاركين حول أبرز المؤشرات الدالة على وجود عوامل حدوث الغش في البيئة السورية والتي تتمثل بالمحفزات/الضغوط، الفرص، والمبررات/الاتجاهات. تم تنفيذ هذا الجزء من خلال اختبار ثلاثة أسئلة. يهدف السؤال الأول إلى استقصاء آراء المشاركين حول أبرز المؤشرات الدالة على وجود محفزات وضغوط لدى إدارة الشركة وموظفيها والتي قد تكون سبباً لارتكابهم فعل الغش. ومن خلال تحليل ردود المشاركين يجد الباحث أن أكثر مؤشرات المحفزات/الضغوط انتشاراً في البيئة السورية هي: 1- الضغوط على الأفراد: مثل تدني مستوى رواتب العاملين في الشركة، وقوع بعض العاملين تحت وطأة أعباء مالية شخصية كبيرة، التعامل

غير السليم من قبل الإدارة مع العاملين، دوام العاملين لأكثر من 8 ساعات عمل يومياً. 2- الضغوط على الإدارة: ، تدني مستوى رواتب الإدارة العليا مقارنةً برواتب الإدارات في شركات مماثلة، ربط المكافأة السنوية بنتائج أعمال آخر السنة، وجود ضغوط على الإدارة لتحقيق مستويات أداء مرتفعة في رقمي المبيعات والأرباح، القطاع الذي تنتمي له الشركة موضع المراجعة يعاني من منافسة شديدة يصعب معها تحقيق نمو كبير. وفيما يتعلق بما سبق، يوضح أحد المشاركين "يمكن الاستدلال على وجود ضغوط على إدارة الشركة وموظفيها قد تكون سبباً بارتكابهم فعل الغش من خلال التقصي عن: تدني مستوى رواتب العاملين والإدارة مقارنةً بالعاملين في شركات مشابهة، وتعرضهم لضغوط مالية شخصية تدفعهم لتأمين المال بأي طريقة".

ويشير آخر " تتنوع ضغوط العمل على العاملين من حيث الجهد والدخل والمعاملة، فمنهم من يعاني من زيادة عدد ساعات العمل (لأكثر من ثماني ساعات عمل يومياً)، ومنهم من يعاني من تدني مستوى الدخل، ومنهم من يعاني من معاملة سيئة من قبل الإدارة في بعض الأحيان"، ويضيف أحدهم " أما فيما يتعلق بضغوط العمل على الإدارة فتتمثل بربط المكافأة السنوية بنتائج أعمال آخر السنة"، ويضيف أحد المشاركين "أكثر ما يثير شكوكي حول وجود ضغوط على الإدارة في الشركة هو وجود ضغوط على الإدارة لتحقيق مستويات أداء مرتفعة في رقمي المبيعات والأرباح خاصة إذا كان القطاع الذي تنتمي له الشركة موضع المراجعة يعاني من منافسة شديدة يصعب معها تحقيق نمو كبير". تتشارك الآراء السابقة مع ما بينه (Albrecht at al., 2008) من حيث أن الأشخاص الذين يرتكبون الغش عادةً ما يعانون من ضغوط مختلفة ويعمدون بنتيجتها إلى تغيير سلوكهم ليتلاءم مع هذه الضغوط. وفي ذات السياق، يعتبر: ارتباط المكافأة السنوية وتعويضات المدراء بتحقيق الأهداف السنوية، القطاع الذي تنتمي إليه الشركة يشهد منافسة كبيرة تنخفض معها إيرادات وأرباح الشركات المنتمية إليه أحد أبرز مؤشرات حدوث الغش (KPMG, 2011)، وأضاف (Shaub and Lawrence, 1996) إن وجود ضغوط مالية على الشركة تعود لقرارات غير مناسبة تم اتخاذها في سنوات سابقة يعتبر من المؤشرات التي تتطلب من المراجع زيادة الاهتمام بتطبيقه للشك المهني.

كما يهدف السؤال الثاني إلى استكشاف آراء المشاركين حول أبرز المؤشرات الدالة على وجود فرص تتيح ارتكاب الغش في الشركة. ومن خلال تحليل ردود المشاركين يجد الباحث أن أبرز مؤشرات عامل الفرص في الشركات السورية هي: غياب أنظمة الرقابة الداخلية، تدني مستوى خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية، غياب تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات، إهمال الحصول على الثبوتيات المؤيدة للعمليات الهامة، تعيين موظفين في مواقع حساسة بناء على صلة قرابة مع المالك أو الإدارة ودون توفر الدراية العلمية اللازمة، حالة تدني المعرفة المحاسبية لدى إدارة الشركة وارتفاعها لدى قسم المحاسبة، وجود ارتفاع ملحوظ في معدل دوران الإدارة العليا وموظفي قسمي المحاسبة والرقابة الداخلية. وفيما يتعلق

بالمؤشرات السابقة يذكر أحدهم "تعاني معظم الشركات السورية (خاصة الغير مساهمة) من غياب أنظمة الرقابة الداخلية، وحتى في حالة وجود هذه الأنظمة فإنه عادةً ما يشوبها نقاط ضعف عديدة إما من ناحية التطبيق أو من ناحية خبرة وأخلاقية فريق الرقابة نفسه، فضلاً عن أنَّ هذا النوع من الشركات عادةً ما يتلازم فيها ضعف الخبرة والدراية المحاسبية للمالك أو المدير، مع توفر هذه الخبرة لفريق المحاسبة أو الرقابة، الأمر الذي يرفع من احتمال تعرض هذه الشركات لحالات الغش"، كما يبّين آخر "يتم التركيز خلال عملية المراجعة على ثلاثة حسابات رئيسة هي: حسابات الزبائن، المخزون، والنقدية، وهذه الحسابات هي الحسابات التي يطرأ عليها تغييرات دورية وبشكل يومي. إذ أن أية عملية تحدث في الشركة لابدَّ أن يتأثر بها أحد هذه الحسابات، وعلى هذه الحسابات تتركز الآثار الكارثية لعدم تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات، فقد يحدث أحياناً أنَّ أمين الصندوق يقوم بتسجيل القيود اليومية للمدفوعات والمقبوضات، أو هو من يقوم بعملية التسويات المصرفية، وفي حالات مشابهة قد نجد أمين المستودع يتولى مهمة تسجيل قيود عمليات الشراء أو هو من يقوم بعمليات الجرد السنوي"

ويشرح أحد المشاركين "إذا اعتبرنا أنَّ لكل حادثة غش فرصة معينة تمكِّن موظف ما من استغلالها، فإنَّ النظرة التحليلية للمراجع تمثل أحد مداخل البحث عن وجود هذه الفرص. فمن خلال اللقاء الأول مع محاسب الشركة قد تثير شخصية المحاسب شكوك معينة لدى المراجع، الأمر الذي يدفعه لتنفيذ إجراءات إضافية للتقصي والتدقيق والتي قد تصل لمؤشرات معينة تؤكد شكوك المراجع السابقة ومن هذه المؤشرات: 1- وجود إهمال كبير في الحصول على الثبوتيات المؤيدة لكل عملية مسجلة، خاصة تلك التي يتوجب إرفاقها والتي يسهل الحصول عليها. فعادةً ما يتم التغاضي عن الحصول على الثبوتيات الخاصة بمصاريف التنقل والنثريات، لكن غياب فواتير السداد الرسمية التي يتم الحصول عليها عادةً من الجهة التي يتم الدفع لها لابد أن يثير الشكوك حول وجود حالة غش في الشركة، وحول وجود العديد من الفرص المتاحة المتمثلة بغياب إجراءات الرقابة الداخلية 2- وجود موظفين يشغلون مواقع خطرة وتربطهم صلة قرابة بالمالك أو الإدارة ودون أن تتوفر لديهم الشهادة العلمية اللازمة، حالة تدني المعرفة المحاسبية لدى إدارة الشركة وارتفاعها لدى قسم المحاسبة، ووجود ارتفاع ملحوظ في معدل دوران الإدارة العليا وموظفي قسمي المحاسبة والرقابة الداخلية". تتوافق الآراء السابقة مع ما أشارت إليه دراسة (IIA et al., 2011) من حيث أنَّ فرص ارتكاب الغش تبلغ أقصى حدودها عند وجود ضعف ما في نظام الرقابة الداخلية أو عند عدم مراعاة الشركات لمبدأ الفصل بين الواجبات الوظيفية. ومن جانبٍ آخر، أشار المعياران ISA: 240 وSAS: 99 إلى أنَّ تعيين محاسبين أو أفراد للمراجعة الداخلية، أو لتكنولوجيا المعلومات ليس لديهم الكفاءة المهنية الواجبة أو وجود معدل دوران عالٍ في هذه الوظائف يعتبر من المؤشرات الدالة على وجود فرص لارتكاب الغش. وفي سياقٍ متصل بيَّنت دراسة (Shaub and

(Lawrence, 1996 إلى أنَّ افتقار العميل لدقة تسجيل العمليات خاصةً خلال دورات المراجعة السابقة تعتبر من مؤشرات الغش الهامة التي يتوجب على المراجع أخذها بعين الاعتبار.

ويهدف السؤال الثالث إلى معرفة آراء المشاركين حول أبرز المؤشرات الدالة على وجود أشخاص في الشركة تبرر ارتكابها لفعل الغش. ومن خلال تحليل ردود المشاركين يجد الباحث أن أبرز مؤشرات عامل المبررات/الاتجاهات في الشركات السورية هي: وجود ما يثير الشكوك حول شخصية أي من العاملين أو الإدارة، نتائج استعلام غير مشجعة حول سلوك بعض الأشخاص في الشركة، لبعض العاملين سوابق بارتكابهم للغش، أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة كان قد غادر موقعه السابق في شركة أخرى بسبب مخالفات ارتكبها، وإهمال الإدارة الواضح للالتزام بضوابط الرقابة الداخلية. وبخصوص ما سبق يوضح أحدهم "من خلال خبرتنا وخاصة فيما يتعلق بحالات الغش المكتشفة سابقاً، فإنَّ الأشخاص الذين يرتكبون الغش يتمكنون في مرحلة من المراحل من تبرير فعلتهم، ويمكن أن يعزى ذلك لضعف الوازع الأخلاقي تحديداً، أما فيما يتعلق بالبحث عن المؤشرات الدالة على إمكانية وجود أشخاص قد تبرر ارتكابها فعل الغش، فالسبيل الأمثل لذلك هو من خلال تكوين انطباع أولي عن شخصية المحاسب، الإدارة، وفريق الرقابة الداخلية، ويستكمل الإجراء السابق بتنفيذ استعلام شخصي عن جميع هؤلاء علاوةً على ما قد يتبادر لأسماع فريق المراجعة من قبل موظفي الشركة حول سلوك بعض العاملين المريب في الشركة"، ويبين أحد المشاركين" أكثر ما يثير الشكوك في هذا الإطار هو وجود سوابق لبعض العاملين أو المدراء في الاشتراك بأعمال مشبوهة مثل (وجود دعاوي سابقة مرفوعة ضد أحدهم بتهم الاختلاس أو التزوير)، وفيما يتعلق بالإدارة، قد يتضح من خلال الملاحظة الأولية أنَّ الإدارة لا تلتزم ولا تشجع موظفيها على الالتزام بقواعد الرقابة الداخلية".

وبينت دراسة (KPMG, 2011) أنَّ مرتكب الغش يتصف بأنه: (لا يسعى عادةً أو يرفض الحصول على أي ترقية دون أن يقدم أية تفسيرات منطقية لتصرفه، لديه فرصة للتلاعب في الأجور والمكافآت الشخصية، نادراً ما يأخذ إجازات، لا يقدم تقارير تحتوي قيوداً محاسبية أو معلومات بصورة طوعية أو بناءً على طلبٍ معين، لا يمكن الاعتماد عليه وهو دائماً ما يكون عرضة للأخطاء وسوء الأداء، ميله للتخلص من اللوم والمسؤولية من خلال نقلها للآخرين، يتقبل الضيافة المفرطة من الغير التي تتعارض مع قواعد الشركة، يبدو مرتبكاً وتحت الضغط، الموردون والموزعون يشددون على التعامل مع شخصه فقط، تجاوز نمط حياته لحدود دخله).

من خلال الاستعراض السابق، يمكن إيجاز أهم المؤشرات التي أشارت المقابلات على دلالاتها فيما يتعلق بوجود الغش في البيئة السورية بالنسبة لنوعي الغش وفقاً لما يلي:

1. مؤشرات عامل المحفزات/الضغوط: والتي تتمثل بتدني مستوى رواتب العاملين في الشركة، وقوع بعض العاملين تحت وطأة أعباء مالية شخصية كبيرة، دوام العاملين لأكثر من 8 ساعات عمل

يومياً، التعامل غير السليم من قبل الإدارة مع العاملين، تدني مستوى رواتب الإدارة العليا مقارنةً برواتب الإدارات في شركات مماثلة، ربط المكافأة السنوية بنتائج أعمال آخر السنة، وجود ضغوط على الإدارة لتحقيق مستويات أداء مرتفعة في رقمي المبيعات والأرباح، القطاع الذي تنتمي له الشركة موضع المراجعة يعاني من منافسة شديدة يصعب معها تحقيق نمو كبير.

2. مؤشرات عامل الفرص: غياب أنظمة الرقابة الداخلية، تدني مستوى خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية، غياب تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات، إهمال الحصول على الثبوتيات المؤيدة للعمليات الهامة، تعيين موظفين في مواقع حساسة بناءً على صلة قرابة مع المالك أو الإدارة ودون توفر الدراية العلمية اللازمة، حالة تدني المعرفة المحاسبية لدى إدارة الشركة وارتفاعها لدى قسم المحاسبة، وجود ارتفاع ملحوظ في معدل دوران الإدارة العليا وموظفي قسمي المحاسبة والرقابة الداخلية.
3. مؤشرات عامل المبررات/الاتجاهات: وجود ما يثير الشكوك حول شخصية أي من العاملين أو الإدارة، نتائج استعلام غير مشجعة حول سلوك بعض الأشخاص في الشركة، لبعض العاملين سوابق بارتكابهم للغش، أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة كان قد غادر موقعه السابق في شركة أخرى بسبب مخالفات ارتكبها، وإهمال الإدارة الواضح للالتزام بضوابط الرقابة الداخلية.

والجدير بالذكر أنَّ فائدة الاستخلاص السابق تكمن في مقارنة هذه المؤشرات مع المؤشرات التي تم استخدامها في دراستي (Smith et al., 2005) و(Abdul Majid & Tsui, 2001)، ومع تلك المذكورة في المعيارين (SAS: 99, ISA: 240) والتي سيعتمد تصميم استبانة البحث عليها، ليتم تضمين الاستبانة اللاحقة بالمؤشرات الخاصة بالبيئة السورية والتي لم يتم ذكرها في استبانة الدراستين أو في المعياريين سابقي الذكر.

4.2.2.5 أداء المراجع السوري وعلاقته بوجود فرص لارتكاب الغش:

يهدف الجزء الرابع من المقابلات إلى استقصاء آراء المشاركين حول ما إذا كان أداء المراجع السوري قد يشكل فرصة لإدارة الشركات موضع المراجعة لارتكاب الغش. ومن خلال تحليل ردود المشاركين يجد الباحث أنَّ أداء المراجع السوري يعاني من نواحي نقص عديدة، تعود إلى ضعف المناهج الجامعية، عدم رغبة المراجع بتطوير ذاته، ضعف استقلال المراجع، وإلى بيئة العمل الخاصة بشركات المراجعة المحلية والتي تفتقر للمنهج العلمي في تنفيذ خدمات المراجعة. وهذا النقص يمكن أن يشكل فرصة قابلة للاستغلال أمام إدارات الشركات موضع المراجعة التي لديها نية ارتكاب الغش. وبالإشارة لما سبق يبّين أحد المشاركين "يعاني المراجع السوري من بعض نواحي الخلل في الأداء. ويشكل هذا الخلل فرصة كبيرة لارتكاب الغش من قبل الشركات موضع المراجعة. ويعود هذا الخلل بالدرجة الأولى إلى ضعف المناهج

الجامعية وبعدها عن متطلبات سوق العمل من جهة، وإلى عدم سعي معظم المراجعين السوريين لتطوير أدائهم من جهة ثانية، فأغلب شركات المراجعة السورية لا تمتلك سياسات وإجراءات مكتوبة لتوصيف الخطوات لازمة الاتباع أثناء مراجعة كل نوع من أنواع الشركات وأثناء تنفيذ كل خطوة من خطوات المراجعة".

ويضيف مشاركٍ آخر "يمكن تصنيف شركات المراجعة العاملة في سوق المراجعة السورية إلى ثلاث فئات هي: الشركات الأربع الكبار، شركات في الوسط (مثل شركة طلال أبو غزالة) وهي الشركات التي تعمل بمنهجية علمية وهي أقرب إلى شركات المراجعة الأربع العالمية، وشركات محلية تتألف عادةً من مدير وعدد محدود من العاملين، تنفذ إجراءاتها بغياب معظم النماذج والمتطلبات الورقية، ودون التقيد بأصول التصنيف أو مداخل التدقيق الحديثة. وبالرغم مما سبق ذكره حول نواحي الخلل في أداء الشركات المحلية، إلا أنَّ نواحي خلل أخرى قد تطرأ على النوعين الأولين للشركات، من تغيير مدراء فاعلين إلى نقص في عدد فريق المراجعة المتاح، وفي كافة الأحوال قد تعمد الإدارة الراغبة بارتكاب حالة الغش إلى استغلال بعض حالات الخلل في الأداء لدى المراجع الخارجي لتمرر حالات الغش التي ترغب بارتكابها".

وبالنتيجة يعاني أداء المراجع السوري من بعض نواحي النقص النسبي تتوزع أسبابه بين مناهج التعليم، ضعف دافع التطوير الذاتي، ضعف استقلال المراجع، وإلى بيئة العمل الخاصة بشركات المراجعة المحلية والتي تفتقر للمنهج العلمي في تنفيذ خدمات المراجعة. ويشكل هذا الخلل أو الضعف أحد الفرص التي يمكن لإدارة الشركات موضع المراجعة استغلالها في ارتكاب الغش.

3.2.5 الخلاصة:

تم تنفيذ الجزء الأول من العمل الميداني (المقابلات) مع عينة من المراجعين الخارجيين السوريين الممارسين في بيئة المراجعة السورية. واشتملت المقابلات على خمسة محاور هدفت للتعرف على: طبيعة أحداث الغش التي يواجهها المراجعون في بيئة المراجعة السورية، مسببات الغش، أهم مؤشرات المحفزات/الضغوط، الفرص، والمبررات/الاتجاهات الموجودة في بيئة المراجعة السورية، تحريف الشركات العائلية السورية للقوائم المالية بغرض تخفيض صافي الربح الخاضع للضريبة، وحول ما إذا كان أداء المراجع السوري يشكل أحد فرص ارتكاب الغش التي يمكن لمدراء الشركات موضع المراجعة استغلالها. ومن خلال تحليل ردود المشاركين، يتبَّين أنه تتوفر لدى المراجعين السوريين الممارسين خبرة سابقة في كشف حوادث الغش الموجودة في البيئة السورية، والتي تشتمل على اختلاس أصول الشركة موضع المراجعة وتحريف قوائمها المالية، مع انتشار أكبر للغش المتعلق باختلاس أصول الشركة نتيجة طبيعة سوق الشركات السورية. أما فيما يتعلق بمسببات أحداث الغش فتتمثل بعوامل الغش موضع الدراسة وهي المحفزات/الضغوط (الحاجة المادية وتدني مستوى الدخل)، الفرص (ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وتدني

مستوى الأخلاق والخبرة لديها، وضعف استقلال وأداء المراجع الخارجي)، والمبررات/الاتجاهات (الجشع وضعف الوازع الأخلاقي والديني). وقدم المشاركون مجموعة من المؤشرات الدالة على وجود كل عامل من العوامل السابقة، هذا بالإضافة لإشارتهم أنَّ الشركات العائلية السورية تحرف قوائمها المالية بغرض تخفيض صافي الربح الخاضع للضريبة، كما أنَّ المراجع السوري يعاني من بعض نواحي الضعف التي قد تشكل بدورها فرصة سانحة لاستغلالها بغرض ارتكاب الغش من قبل إدارة الشركات موضع المراجعة

المبحث الثالث: مؤشرات عوامل المحفزات/الضغوط والفرص والمبررات/الاتجاهات وعلاقتها بالغش

1.3.5 المقدمة:

يعرض هذا الفصل للإجراءات التفصيلية التي تم تنفيذها بغرض اختبار فرضيات البحث، والتي تتعلق بمجملها بمؤشرات عوامل الغش (المحفزات/الضغوط، الفرص، والمبررات/الاتجاهات) وبمهنية أداء المراجع السوري. حيث سيتم اختبار الفرضيات الست الأولى باستخدام اختباري سبيرمان وبيرسون للارتباط، واختبار الارتباط الجزئي (بعد التحقق مما إذا كانت البيانات المدروسة خاضعة للتوزيع الطبيعي)، وباستخدام نموذج تحليل الانحدار المناسب، بعد أن يتم التحقق من فرضيات النموذج بالنسبة للعلاقة بين المتغيرين التابعين (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية، والغش المتعلق باختلاس الأصول) وبين المتغيرات المستقلة المتمثلة بمؤشرات عوامل المحفزات/الضغوط والفرص والمبررات/الاتجاهات المتعلقة بكل من المتغيرين، أما فيما يتعلق بالفرضيات الخمس الأخيرة المتعلقة بما إذا كانت نواحي الضعف في مهنية أداء المراجع السوري تشكل بحد ذاتها فرصة لارتكاب الغش، وما إذا كانت توجد اختلافات جوهرية بين المراجعين السوريين الذين يمتلكون خبرة سابقة في كشف الغش بنوعيه وأولئك الذين لا يمتلكون هذه الخبرة حول القضايا البحثية المتعلقة بتأهيل المراجع السوري، وحفاظه على متطلبات التدريب المستمر، فسيتم اختبار ما إذا كانت البيانات المتعلقة بهذه الفرضيات خاضعة للتوزيع الطبيعي، بغرض تحديد ما إذا كانت الاختبارات البارامترية أو اللابارامترية هي الاختبارات الملائمة، ومن ثم سيتم اختيار الاختبارات الملائمة.

2.3.5 مؤشرات عوامل المحفزات/الضغوط والفرص والمبررات/الاتجاهات وعلاقتها بالغش الناتج بتحريف التقارير المالية:

تشتمل فرضيات الدراسة الثلاث الأولى على افتراض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية وبين مؤشرات عوامل المحفزات/الضغوط والفرص والمبررات/الاتجاهات المتعلقة بها. ولكن قبل المباشرة باختبار هذه الفرضيات، لا بد من استكشاف طبيعة البيانات المدروسة لمعرفة طبيعة توزيع البيانات (إن كانت هذه البيانات تختلف بشكل كبير عن التوزيع الطبيعي)، ومعرفة طبيعة العلاقة التي تربط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع (إن كانت خطية أم غير ذلك).

1.2.3.5 استكشاف التوزيع الطبيعي البيانات:

بغرض استكشاف طبيعة البيانات المدروسة لمعرفة طبيعة توزيع البيانات (إن كانت هذه البيانات تختلف بشكل كبير عن التوزيع الطبيعي)، فقد تم تنفيذ اختباري Kolmogorov-Smirnov و-Shapiro Wilk، وفقاً للجدول أدناه، حيث أن هذين الاختبارين يعملان على مقارنة العلامات في العينة المدروسة مع مجموعة من العلامات الموزعة طبيعياً بنفس قيمة المتوسط والانحراف المعياري. إذا كانت نتيجة الاختبارين بدون دلالة ($p>0.05$) فهذا يعني أن التوزيع للعينة لا يختلف بشكل كبير عن التوزيع الطبيعي، أما إذا كانت نتيجة الاختبارين ذات دلالة ($p<0.05$) فهذا يعني أنَّ التوزيع المدروس يختلف بشكل كبير عن التوزيع الطبيعي (أي أنه غير طبيعي) (شعاع للنشر والعلوم، 2007).

جدول رقم (5-7) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المستقلة والتابعة الخاصة بالغش الناتج عن تحريف التقارير المالية

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية	.213	309	.000	.886	309	.000
المحفزات/الضغوط المتعلقة بتحريف التقارير المالية	.219	309	.000	.878	309	.000
الفرص المتعلقة بتحريف التقارير المالية	.205	309	.000	.881	309	.000
المبررات/الاتجاهات المتعلقة بتحريف التقارير المالية	.221	309	.000	.877	309	.000

يتضح من الجدول (5-7) أنَّ قيمة الدلالة لاختباري Kolmogorov-Smirnov وShapiro-Wilk هي ذات دلالة إحصائية ($sig<0.05$) لكافة المتغيرات، وبالتالي يمكن اعتبار البيانات المدروسة غير موزعة طبيعياً، وبالتالي وبشكل أولي يعتبر اختبار الارتباط سبيرمان اللامعلمي هو الاختبار المناسب لاختبار الفرضيات. لكن وفي سياقٍ متصل، في حالة العينات كبيرة الحجم (أكبر من 30 مفردة) يمكن الحصول من هذين الاختبارين على نتائج ذات دلالة إحصائية بنتيجة انحرافات صغيرة عن الطبيعة، وبالتالي لا يمكن معرفة إن كانت هذه الانحرافات عن الطبيعة كافية للتأثير على الإجراءات الإحصائية التي يتم تطبيقها على البيانات (شعاع للنشر والعلوم، 2007). من خلال ما سبق سيتم استخدام اختبار بيرسون لتوكيد النتائج التي يظهرها اختبار سبيرمان، هذا فضلاً عن استخدام اختبار الارتباط الجزئي دراسة الارتباط بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة بمعزل عن تأثير المتغيرين الآخرين.

2.2.3.5 اختبـــار علاقـــة وتـــأثير مؤشـــرات عوامـــل المحفزات/الضـــغوط والفـــرص والمبررات/الاتجاهات على الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية:

تنقسم عملية الاختبار هذه إلى قسمين أساسيين، ينطوي القسم الأول على اختبار اتجاه ودلالة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستخدام اختباري سبيرمان وبيرسون للارتباط، بالإضافة لتنفيذ اختبار الارتباط الجزئي من المرتبة الثانية، بحيث تتم دراسة تأثير متغير مستقل واحد والتحكم بتأثير المتغيرين المستقلين الآخرين. أما القسم الثاني فيشتمل على استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

1.2.2.3.5 اختبار علاقة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

يظهر الجدول رقم (5-8) نتائج معاملي ارتباط سبيرمان وبيرسون، بالإضافة لنتائج الارتباط الجزئي

الجدول رقم (5-8): نتائج معاملي ارتباط سبيرمان وبيرسون، بالإضافة لنتائج الارتباط الجزئي

اختبار سبيرمان للارتباط	المحفزات/الضغوط المتعلقة بتحريف التقارير المالية	الفرص المتعلقة بتحريف التقارير المالية	المبررات/الاتجاهات المتعلقة بتحريف التقارير المالية
الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية – معامل الارتباط	0.803**	0.800**	0.776**
الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية – دلالة الارتباط	0.0006	0.0003	0.0002
اختبار بيرسون للارتباط	المحفزات/الضغوط المتعلقة بتحريف التقارير المالية	الفرص المتعلقة بتحريف التقارير المالية	المبررات/الاتجاهات المتعلقة بتحريف التقارير المالية
الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية – معامل الارتباط	0.799**	0.795**	0.761**
الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية – دلالة الارتباط	0.0001	0.0001	0.0001
اختبار الارتباط الجزئي	المحفزات/الضغوط المتعلقة بتحريف التقارير المالية	الفرص المتعلقة بتحريف التقارير المالية	المبررات/الاتجاهات المتعلقة بتحريف التقارير المالية

الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية – معامل الارتباط	0.413**	0.448**	0.222**
الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية – دلالة الارتباط	0.0004	0.0001	0.0008
** correlation is significant at the 0.01 level * correlation is significant at the 0.05 level			

فيما يتعلق بمعامل الارتباط سبيرمان، يتبين من الجدول أعلاه أنّ قيمة معامل الارتباط بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية والمحفزات/الضغوط الخاصة به هي 0.803 وهي ذات دلالة إحصائية، وقيمة معامل الارتباط بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية والفرص الخاصة به هي 0.800 وهي ذات دلالة إحصائية، كما أن قيمة معامل الارتباط بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية والمبررات/الاتجاهات الخاصة به هي 0.776 وهي ذات دلالة إحصائية. وفيما يتعلق بمعامل الارتباط بيرسون، يتبين من الجدول أعلاه أنّ قيمة معامل الارتباط بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية والمحفزات/الضغوط الخاصة به هي 0.799 وهي ذات دلالة إحصائية، وقيمة معامل الارتباط بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية والفرص الخاصة به هي 0.795 وهي ذات دلالة إحصائية، كما أن قيمة معامل الارتباط بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية والمبررات/الاتجاهات الخاصة به هي 0.761 وهي ذات دلالة إحصائية. أما فيما يتعلق بمعاملات الارتباط الجزئي، فيتبين من الجدول أعلاه أنّ قيمة معامل الارتباط بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية والمحفزات/الضغوط الخاصة به هي 0.413 وهي ذات دلالة إحصائية، وقيمة معامل الارتباط بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية والفرص الخاصة به هي 0.448 وهي ذات دلالة إحصائية، كما أن قيمة معامل الارتباط بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية والمبررات/الاتجاهات الخاصة به هي 0.222 وهي ذات دلالة إحصائية.

يتضح مما سبق، أنه توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الغش المرتبط بتحريف التقارير المالية وبين مؤشرات عوامل المحفزات/الضغوط والفرص والمبررات/الاتجاهات المتعلقة بهذا النوع من الغش وفقاً لكافة اختبارات الارتباط السابقة. وفي سياقٍ متصل، يتبّين من نتائج اختبار الارتباط الجزئي أنَّ قيمة معاملات الارتباط بين المتغير التابع وكافة المتغيرات المستقلة قد انخفضت بشكل كبير. وبمصطلح التباين فإنّ قيمة معامل التحديد للعلاقة بين المتغير التابع ومتغير المحفزات/الضغوط هي $(0.413)^2$ أي 0.17، وهذا يعني أن المحفزات/الضغوط لوحدها تساهم بنسبة 17% من التباين في

الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية، أما عندما لم يتم التحكم بتأثير متغيري الفرص والمبررات/الاتجاهات، كانت المحفزات/الضغوط مشتركة بمقدار ²(0.799) أي بنسبة 63.8% من التباين في الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية. وبشكل مشابهة بالنسبة لمتغيري الفرص والمبررات/الاتجاهات، ووفقاً لنتائج الارتباط الجزئي، تساهم الفرص لوحدها بنسبة 20% من التباين في المتغير التابع، أما عندما لم يتم التحكم بتأثير متغيري المحفزات/الضغوط والمبررات/الاتجاهات، كانت الفرص مشتركة بنسبة 63.2% من التباين في المتغير التابع، كما تبّين أنَّ المساهمة المنفصلة لعامل المبررات/الاتجاهات تبلغ 4.9% من التباين في المتغير التابع، أما عندما لم يتم التحكم بتأثير متغيري المحفزات/الضغوط والفرص، كانت المبررات/الاتجاهات مشتركة بنسبة 57.9% من التباين في المتغير التابع.

يتبين من خلال العرض أعلاه وجود علاقة تفاعل بين المتغيرات المستقلة، تنعكس على نسبة تأثيرها على تغايرات المتغير التابع، وهذا يتوافق مع ما أشارت إليه دراسة (Okoye et al., 2009) من حيث انخفاض مستوى عامل المبررات/الاتجاهات (ارتفاع مستوى النزاهة) يؤدي إلى انخفاض أثر عامل المحفزات/الضغوط على مخاطر الغش، بينما يؤدي ارتفاع مستوى عامل المبررات/الاتجاهات (انخفاض مستوى النزاهة) إلى زيادة تأثير عامل المحفزات/الضغوط على مخاطر الغش، لأنه عند مستوى الضغوط والمحفزات المنخفض، يظهر الشخص عادة مستوى مرتفع من النزاهة وينخفض مستوى المبررات/الاتجاهات لديه، الأمر الذي ينعكس على انخفاض استجابته للضغوط أيضاً، لكن في حالة المستوى المرتفع للضغوط والمحفزات، فقد يشعر الشخص أنه يخضع لضغوط قاهرة سرعان ما يستجيب لها بخلق المبررات/الاتجاهات التي تمكنه من تبرير الاستجابة لهذه الضغوط. وبشكلٍ مشابه لما سبق، عندما تكون الفرص المتاحة لارتكاب الغش منخفضة بشكلٍ كبير، يظهر الشخص مستوى عال من النزاهة، ولا يسعى لاستغلال هذا النوع من الفرص، لكن الشخص نفسه في حالة كون الفرص المتاحة لارتكاب الغش كبيرة، فإن الشخص يشعر أنه أمام فرصة لا تفوَّت ويخلق في مقابلها المبررات/الاتجاهات التي تسمح له استغلال هذه الفرصة. وفي سياقٍ متصل، أشارت دراسة (Sirvastava et al., 2005) إلى وجود علاقة تفاعلية بين مكونات مثلث الغش (عوامل الغش المدروسة)، حيث أنَّ ظهور مؤشرات أحد عوامل مثلث الغش (المحفزات/الضغوط، أو الفرص، أو المبررات/الاتجاهات) يكفي لحدوث انطباع بوجود العاملين الآخرين.

2.2.2.3.5 تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

فيما يلي سيتم التحقق من افتراضات نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغيرين التابعين (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية، والغش المتعلق باختلاس الأصول) وبين المتغيرات المستقلة المتمثلة بمؤشرات عوامل المحفزات/الضغوط والفرص والمبررات/الاتجاهات المتعلقة بكل من المتغيرين. بالإضافة

لاستعراض نتائج تحليل التباين للنموذج المقترح، واختبار Durbin-watson حول الأخطاء المستقلة، مع التحقق من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة باستخدام اختبار Collinearity Statistics.

يشتمل التحقق من افتراضات نموذج الانحدار الخطي المتعدد على رسم شكل انتشار البواقي المعيارية مقابل القيم المتوقعة المعيارية لمتحول النتيجة بناءً على النموذج، بالإضافة إلى رسم المخطط التكراري ومخطط الاحتمال الطبيعي للبواقي وفقاً لما هو موضح أدناه:

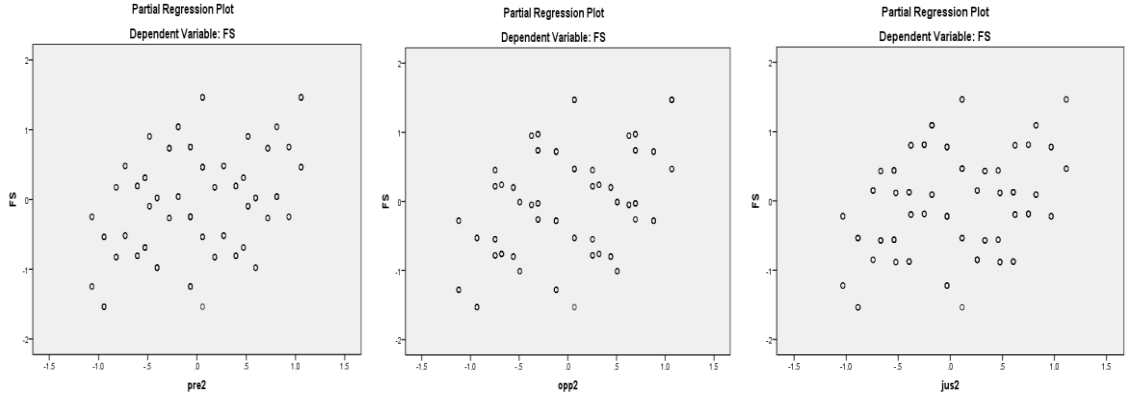

المبررات/الاتجاهات الفرص المحفزات/الضغوط

الشكل رقم (5–1) رسم شكل انتشار البواقي المعيارية مقابل القيم المتوقعة المعيارية لمتحول النتيجة بناءً على النموذج

من خلال الشكل رقم (5–1) يتبّين أنَّ المخططات الثلاثة تبدو كصف عشوائي من النقاط المبعثرة بانتظام حول القيمة ولا يأخذ المخطط شكل قمع أو شكل منحني، وبالتالي يمكن اعتبار البيانات تحقق الفرضية الخطية.

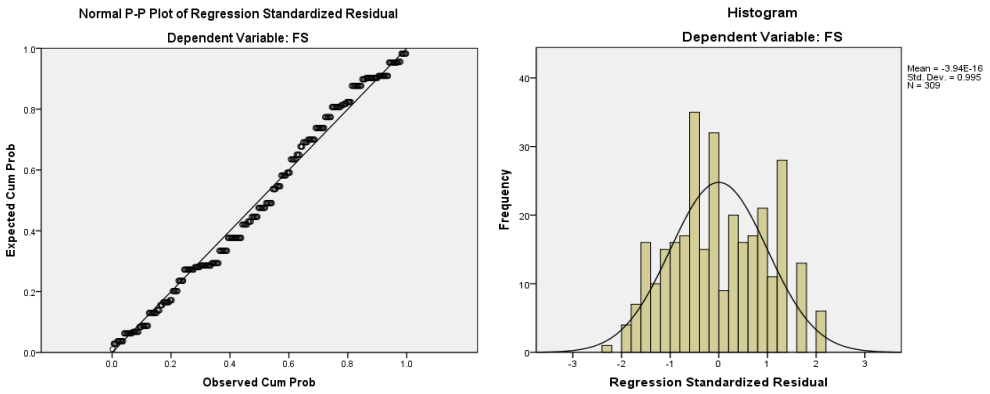

مخطط الاحتمال الطبيعي المخطط التكراري

الشكل رقم (5–2) رسم المخطط التكراري ومخطط الاحتمال الطبيعي للبواقي

من خلال ملاحظة الشكل رقم (5-2) يتبين أن شكل المخطط التكراري يبدو كتوزيع طبيعي (منحنى جرس) وهو متناظر، أما فيما يتعلق بمخطط الاحتمال الطبيعي للانحرافات عن المنحنى الطبيعي والذي يمثل فيها الخط المستقيم المنحنى الطبيعي، وتمثل النقاط البواقي المشاهدة، يتضح أنَّ معظم النقاط تتوضع على الخط وبقربه، وبالتالي تعتبر البواقي موزعة طبيعياً.

وعند إجراء تحليل الانحدار الخطي نحصل على ما يلي:

جدول رقم (5-9): ملخص نموذج الانحدار الخطي- (المتغير التابع: الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.868[a]	.754	.751	.679	2.129

يبين الجدول (5-9) أنّ قيمة معامل الارتباط المتعدد ما بين المتغير التابع وباقي المتغيرات الداخلة في النموذج هي (0.868) وهي قيمة جيدة، وتفسر متغيرات هذا النموذج فقط ما نسبته 75% (وهي قيمة معامل التحديد) من تغايرات الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية، وباقي النسبة تعود إلى عوامل أخرى (كعامل المقدرة المشكل لمعين الغش) لم يتم إدخالها للنموذج وتحسب ضمن قيمة الخطأ العشوائي. وبالتالي جودة تمثيل هذا النموذج 0.75. ويلاحظ أيضاً قيمة اختبار Durbin-Watson وهي قريبة جداً من القيمة 2 (2.129) وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وبأنّ الأخطاء المستقلة محققة.

جدول رقم (5-10): تحليل التباين للنموذج المقترح (**ANOVA**[b])- الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	430.414	3	143.471	310.924	.000[a]
	Residual	140.738	305	.461		
	Total	571.152	308			

يبّين الجدول (5-10) نتائج تحليل التباين للنموذج المقترح، ويتضح من ملاحظة قيمة المعنوية أنّ قيمة $Sig \leq \alpha$ ($\alpha=0.05$) وبالتالي يمكن قبول فرضية أن النموذج المقترح مقبول وذو معنوية من الناحية الإحصائية.

جدول رقم (5-11): تحليل الانحدار الخطي المتعدد (**Coefficients**[a])- – الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	الثابت	-.495	.117		-4.244	.000	-.724	-.265					
	المحفزات /الضغوط	.525	.066	.375	7.924	.0004	.395	.656	.799	.413	.225	.361	2.771
	الفرص	.552	.063	.387	8.750	.0001	.428	.676	.795	.448	.249	.412	2.426
	المبررات /الاتجاهات	.276	.069	.192	3.983	.0008	.140	.413	.761	.222	.113	.347	2.883

a. Dependent Variable: (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية)

من الجدول (5-11) تلاحظ قيم المعالم وقيم المعنوية ومجال الثقة لكل متغير. يتضمن العمود B معاملات النموذج المقترح التي تؤثر على الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية، وبملاحظة قيم العمود Sig التي تعبر عن معنوية ودلالة المعاملات نجد أنّ قيمة Sig<α (α=0.05) وبالتالي جميع المعالم معنوية ضمن النموذج. وتظهر أيضاً قيم حدود مجال الثقة لكل متغير وهي كما يلي: عامل المحفزات/الضغوط (ما بين 395. و656.)، عامل الفرص (ما بين 428. و676.)، وعامل المبررات/الاتجاهات (ما بين 140. و413.). وكذلك يظهر الجدول قيمة الارتباط الجزئي ما بين الغش والمتغيرات المستقلة التي تم استعراضها في الفقرة السابقة، ويبّين الجدول أيضاً اختبار Collinearity Statistics المتعلق بمشكلة الارتباط المتعدد، حيث أن النموذج الجيد لا يتضمن ارتباطاً بين المتغيرات المستقلة، ويمكن مؤشرا Tolerance وVIF (Variance inflation factor) من التحقق من هذه المشكلة، حيث يقيس مؤشر Tolerance تغير المتغير المستقل الذي لا يمكن تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة الأخرى، أما مؤشر VIF فيظهر حجم المتغير المستقل الذي يمكن تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة الأخرى، وبالمجمل إذا كانت دلالة Tolerance أكبر من 0.1 ودلالة VIF أقل من 10، فهذا يعتبر دليلاً كافياً على عدم وجود مشكلة التعدد الخطي، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول (5-11) للمتغيرات المستقلة الثلاثة، وبالتالي لا توجد مشكلة التعدد الخطي في النموذج المقترح (Manurung and Hadian, 2013). من خلال العرض السابق، يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي للمتغيرات المدروسة وفقاً لما يلي:

Fraudulent Financial Reporting Fraud = -0.495 + 0.525 Pressure + 0.552 Opportunities + 0.276 Rationalization +E_t

حيث:

Y: Financial Reporting Fraud (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية)

X1: Pressure (المحفزات/الضغوط المتعلقة بالغش الناتج عن تحريف التقارير المالية)

X2: Opportunities (الفرص المتعلقة بالغش الناتج عن تحريف التقارير المالية)

X3: Rationalization (المبررات/الاتجاهات المتعلقة بالغش الناتج عن تحريف التقارير المالية)

B0: −0.495 (الثابت)

B1: 0.525 (المحفزات/الضغوط المتعلقة بالغش الناتج عن تحريف التقارير المالية)

B2: 0.552 (معامل متغير الفرص المتعلقة بالغش الناتج عن تحريف التقارير المالية)

B3: 0.276 (المبررات/الاتجاهات المتعلقة بالغش الناتج عن تحريف التقارير المالية)

E_t: الخطأ العشوائي

تم فيما سبق استعراض نتائج اختبارات الارتباط ونتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وبناءً على النتائج السابقة، سيتم التحقق من فرضيات الدراسة الثلاث الأولى والتي تتمحور حول الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية وفقاً لما يلي:

- **اختبار الفرضية الأولى:**

- توجد علاقة بين المحفزات/الضغوط على الشركة موضع المراجعة وإدارتها وبين وجود غش ناتج عن تحريف جوهري في التقارير المالية المنشورة.

يظهر الجدولان (5−8) و(5−11) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية وبين مؤشرات عامل المحفزات/الضغوط (sig: 0.0004<0.05)، معامل سبيرمان للارتباط موجب (0.803) وذو دلالة إحصائية، معامل بيرسون للارتباط موجب (0.799) وذو دلالة إحصائية، معامل الارتباط الجزئي موجب (0.413) وذو دلالة إحصائية، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار موجب (0.525) عند مستوى دلالة 1%، وقيمة T موجبة (7.924). وبالتالي كلما ارتفع مستوى المحفزات/الضغوط التي تتعرض لها الشركة موضع المراجعة وإدارتها بنسبة 10%، كلما ازداد الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية بنسبة 5.25%، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الأولى.

- **اختبار الفرضية الثانية:**

- توجد علاقة بين فرص الغش في الشركة موضع المراجعة وبين وجود غش ناتج عن تحريف جوهري في التقارير المالية المنشورة.

يظهر الجدولان (5-8) و(5-11) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية وبين مؤشرات عامل الفرص (sig: 0.0001<0.05)، معامل سبيرمان للارتباط موجب (0.800) وذو دلالة إحصائية، معامل بيرسون للارتباط موجب (0.795) وذو دلالة إحصائية، معامل الارتباط الجزئي موجب (0.448) وذو دلالة إحصائية، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار موجب (0.552) عند مستوى دلالة 1%، وقيمة T موجبة (8.750). وبالتالي كلما ازدادت فرص الغش في الشركة موضع المراجعة بنسبة 10%، كلما ازداد الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية بنسبة 5.52%، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الثانية.

- **اختبار الفرضية الثالثة:**

- توجد علاقة بين مبررات الغش لدى الإدارة وموظفي الشركة موضع المراجعة وبين وجود غش ناتج عن تحريف جوهري في التقارير المالية المنشورة.

يظهر الجدولان (5-8) و(5-11) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية وبين مؤشرات عامل المبررات/الاتجاهات (sig: 0.0008<0.05)، معامل سبيرمان للارتباط موجب (0.776) وذو دلالة إحصائية، معامل بيرسون للارتباط موجب (0.761) وذو دلالة إحصائية، معامل الارتباط الجزئي موجب (0.222) وذو دلالة إحصائية، كما تبّين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار موجب (0.276) عند مستوى دلالة 1%، وقيمة T موجبة (3.983). وبالتالي كلما ارتفعت مبررات الغش لدى الإدارة وموظفي الشركة بنسبة 10%، كلما ازداد الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية بنسبة 2.76%، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الثالثة.

3.3.5 مؤشـرات عوامـل المحفزات/الضـغوط والفـرص والمبررات/الاتجاهـات وعلاقتها بالغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة:

تشتمل فرضيات الدراسة الرابعة والخامسة والسادسة على افتراض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة وبين مؤشرات عوامل المحفزات/الضغوط والفرص والمبررات/الاتجاهات المتعلقة بها. ولكن قبل المباشرة باختبار هذه الفرضيات، لا بدَّ من استكشاف طبيعة البيانات المدروسة لمعرفة طبيعة توزيع البيانات (إن كانت هذه البيانات تختلف بشكل كبير عن التوزيع

الطبيعي)، ومعرفة طبيعة العلاقة التي تربط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع (إن كانت خطية أم غير ذلك).

1.3.3.5 استكشاف التوزيع الطبيعي البيانات:

بغرض استكشاف طبيعة البيانات المدروسة لمعرفة طبيعة توزيع البيانات (إن كانت هذه البيانات تختلف بشكل كبير عن التوزيع الطبيعي)، فقد تم تنفيذ اختباري Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilk، وفقاً للجدول أدناه:

جدول رقم (5-12) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المستقلة والتابعة الخاصة بالغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة	.219	309	.000	.895	309	.000
المحفزات/الضغوط المتعلقة باختلاس أصول الشركة	.216	309	.000	.879	309	.000
الفرص المتعلقة باختلاس أصول الشركة	.218	309	.000	.878	309	.000
المبررات/الاتجاهات المتعلقة باختلاس أصول الشركة	.200	309	.000	.881	309	.000

يتضح من الجدول (5-12) أنَّ قيمة الدلالة لاختباري Kolmogorov-Smirnov وShapiro-Wilk هي ذات دلالة إحصائية (sig<0.05) لكافة المتغيرات، وبالتالي يمكن اعتبار البيانات المدروسة غير موزعة طبيعياً، وبالتالي وبشكل أولي يعتبر اختبار الارتباط سبيرمان اللامعلمي هو الاختبار المناسب لاختبار الفرضيات، لكن وفي سياقٍ متصل، في حالة العينات كبيرة الحجم (أكبر من 30 مفردة) يمكن الحصول من هذين الاختبارين على نتائج ذات دلالة إحصائية بنتيجة انحرافات صغيرة عن الطبيعة، وبالتالي لا يمكن معرفة إن كانت هذه الانحرافات عن الطبيعة كافية للتأثير على الإجراءات الإحصائية التي يتم تطبيقها على البيانات (شعاع للنشر والعلوم، 2007). من خلال ما سبق سيتم استخدام اختبار بيرسون لتوكيد النتائج التي يظهرها اختبار سبيرمان، هذا فضلاً عن استخدام اختبار الارتباط الجزئي دراسة الارتباط بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة بمعزل عن تأثير المتغيرين الآخرين.

2.3.3.5 اختبار علاقة وتأثير مؤشرات عوامل المحفزات/الضغوط والفرص والمبررات/الاتجاهات على الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة:

تنقسم عملية الاختبار هذه إلى قسمين أساسيين، ينطوي القسم الأول على اختبار اتجاه ودلالة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستخدام اختباري سبيرمان وبيرسون للارتباط، بالإضافة لتنفيذ

اختبار الارتباط الجزئي من المرتبة الثانية، بحيث تتم دراسة تأثير متغير مستقل واحد والتحكم بتأثير المتغيرين المستقلين الآخرين. أما القسم الثاني فيشتمل على استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

1.2.3.3.5 اختبار علاقة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

يظهر الجدول رقم (5-13) نتائج معاملي ارتباط سبيرمان وبيرسون، بالإضافة لنتائج الارتباط الجزئي

الجدول رقم (5-13): نتائج معاملي ارتباط سبيرمان وبيرسون، بالإضافة لنتائج الارتباط الجزئي

اختبار سبيرمان للارتباط	المحفزات/الضغوط المتعلقة باختلاس أصول الشركة	الفرص المتعلقة باختلاس أصول الشركة	المبررات/الاتجاهات المتعلقة باختلاس أصول الشركة
الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة- معامل الارتباط	0.781**	0.797**	0.803**
الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة – دلالة الارتباط	0.0009	0.0004	0.0006
اختبار بيرسون للارتباط	المحفزات/الضغوط المتعلقة باختلاس أصول الشركة	الفرص المتعلقة باختلاس أصول الشركة	المبررات/الاتجاهات المتعلقة باختلاس أصول الشركة
الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة- معامل الارتباط	0.771**	0.789**	0.794**
الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة – دلالة الارتباط	0.0003	0.0007	0.0002
اختبار الارتباط الجزئي	المحفزات/الضغوط المتعلقة باختلاس أصول الشركة	الفرص المتعلقة باختلاس أصول الشركة	المبررات/الاتجاهات المتعلقة باختلاس أصول الشركة
الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة – معامل الارتباط	0.361**	0.382**	0.436**

الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة – دلالة الارتباط	0.0007	0.0004	0.0001
** correlation is significant at the 0.01 level * correlation is significant at the 0.05 level			

فيما يتعلق بمعامل الارتباط سبيرمان، يتبَّين من الجدول أعلاه أنّ قيمة معامل الارتباط بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة والمحفزات/الضغوط الخاصة به هي 0.781 وهي ذات دلالة إحصائية، وقيمة معامل الارتباط بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة والفرص الخاصة به هي 0.797 وهي ذات دلالة إحصائية، كما أنَّ قيمة معامل الارتباط بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة والمبررات/الاتجاهات الخاصة به هي 0.803 وهي ذات دلالة إحصائية. وفيما يتعلق بمعامل الارتباط بيرسون، يتبين من الجدول أعلاه أنَّ قيمة معامل الارتباط بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة والمحفزات/الضغوط الخاصة به هي 0.771 وهي ذات دلالة إحصائية، وقيمة معامل الارتباط بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة والفرص الخاصة به هي 0.789 وهي ذات دلالة إحصائية، كما أن قيمة معامل الارتباط بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة والمبررات/الاتجاهات الخاصة به هي 0.794 وهي ذات دلالة إحصائية. أما فيما يتعلق بمعاملات الارتباط الجزئي، فيتبين من الجدول أعلاه أنَّ قيمة معامل الارتباط بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة والمحفزات/الضغوط الخاصة به هي 0.361 وهي ذات دلالة إحصائية، وقيمة معامل الارتباط بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة والفرص الخاصة به هي 0.382 وهي ذات دلالة إحصائية، كما أنَّ قيمة معامل الارتباط بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة والمبررات/الاتجاهات الخاصة به هي 0.436 وهي ذات دلالة إحصائية.

يتبَّين من خلال العرض أعلاه وجود علاقة تفاعل بين المتغيرات المستقلة، تنعكس على نسبة تأثيرها على تغايرات المتغير التابع، وهذا ما يتوافق مع ما أشارت إليه الدراسات التي سبق التطرق إليها في العلاقة التفاعلية بين المتغيرات المستقلة المتعلقة بالغش الناتج عن تحريف التقارير المالية كدراسة (Okoye et al., 2009) و (Sirvastava et al., 2005).

2.2.3.3.5 تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

فيما يلي سيتم التحقق من افتراضات نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغيرين التابعين (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية، والغش المعلق باختلاس الأصول) وبين المتغيرات المستقلة المتمثلة بمؤشرات عوامل المحفزات/الضغوط والفرص والمبررات/الاتجاهات المتعلقة بكل من المتغيرين. بالإضافة لاستعراض نتائج تحليل التباين للنموذج المقترح، واختبار Durbin-Watson حول الأخطاء المستقلة، مع التحقق من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة باستخدام اختبار Collinearity Statistics.

يشتمل التحقق من افتراضات نموذج الانحدار الخطي المتعدد على رسم شكل انتشار البواقي المعيارية مقابل القيم المتوقعة المعيارية لمتحول النتيجة بناءً على النموذج، بالإضافة إلى رسم المخطط التكراري ومخطط الاحتمال الطبيعي للبواقي وفقاً لما هو موضح أدناه:

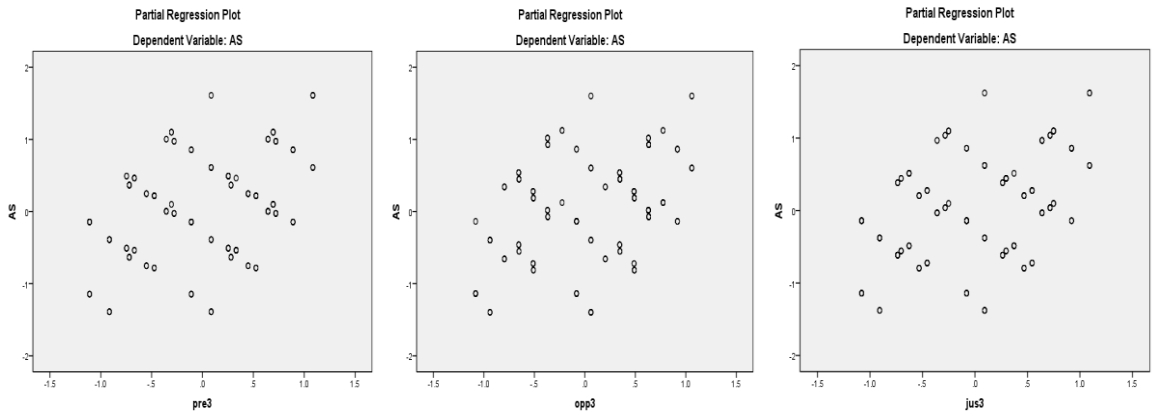

المبررات/الاتجاهات الفرص المحفزات/الضغوط

الشكل (5–3) رسم شكل انتشار البواقي المعيارية مقابل القيم المتوقعة المعيارية لمتحول النتيجة بناءً على النموذج

من خلال الشكل رقم (5–3) يتَّبين أنَّ المخططات الثلاثة تبدو كصف عشوائي من النقاط المبعثرة بانتظام حول القيمة ولا يأخذ المخطط شكل قمع أو شكل منحني، وبالتالي يمكن اعتبار البيانات تحقق الفرضية الخطية.

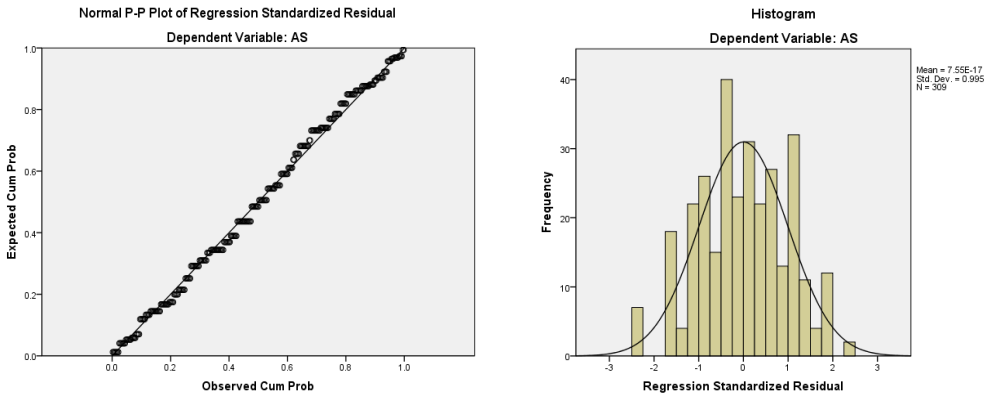

المخطط التكراري مخطط الاحتمال الطبيعي

الشكل (5–4) رسم المخطط التكراري ومخطط الاحتمال الطبيعي للبواقي

من خلال ملاحظة الشكل رقم (5-4) يتبَّين أنَّ شكل المخطط التكراري يبدو كتوزيع طبيعي (منحنى جرس) وهو متناظر، أما فيما يتعلق بمخطط الاحتمال الطبيعي للانحرافات عن المنحنى الطبيعي والذي يمثل فيها الخط المستقيم المنحنى الطبيعي، وتمثل النقاط البواقي المشاهدة، يتضح أنَّ معظم النقاط تتوضع على الخط وبقربه، وبالتالي تعتبر البواقي موزعة طبيعياً.

عند إجراء تحليل الانحدار الخطي نحصل على مايلي:

جدول رقم (5-14): ملخص نموذج الانحدار الخطي- (المتغير التابع: الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.874[a]	.765	.762	.632	2.046

يبّين الجدول (5-14) أنّ قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغير التابع وباقي المتغيرات الداخلة في النموذج هي (0.874) وهي قيمة جيدة، وتفسر متغيرات هذا النموذج فقط ما نسبته 76.5% (وهي قيمة معامل التحديد) من تغايرات الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة، وباقي النسبة تعود إلى عوامل أخرى (كعامل المقدرة المشكل لمعين الغش) لم يتم إدخالها للنموذج وتحسب ضمن قيمة الخطأ العشوائي. وبالتالي جودة تمثيل هذا النموذج 0.765. ويلاحظ أيضاً قيمة اختبار Durbin-Watson وهي قريبة جداً من القيمة 2 (2.046) وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وبأنّ الأخطاء مستقلة محققة.

جدول رقم (5-15): تحليل التباين للنموذج المقترح (**ANOVA**[b]) - الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	430.414	3	143.471	310.924	.000[a]
	Residual	140.738	305	.461		
	Total	571.152	308			

يبين الجدول (5-15) نتائج تحليل التباين للنموذج المقترح، ويتضح من ملاحظة قيمة المعنوية أنَّ قيمة $Sig \leq \alpha$ ($\alpha=0.05$) وبالتالي يمكن قبول فرضية أن النموذج المقترح مقبول وذو معنوية من الناحية الإحصائية.

جدول رقم (5-16): تحليل الانحدار الخطي المتعدد (**Coefficients**[a])- الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	(الثابت)	-.544	.113		-4.830	.000	-.765	-.322					
	المحفزات /الضغوط	.399	.059	.290	6.754	.0007	.283	.515	.771	.361	.188	.420	2.383
	الفرص	.432	.060	.320	7.224	.0004	.314	.550	.789	.382	.201	.392	2.549
	المبررات /الاتجاهات	.491	.058	.363	8.457	.0001	.377	.606	.794	.436	.235	.418	2.393

a. Dependent Variable: (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة)

يتضح من الجدول (5-16) قيم المعالم وقيم المعنوية ومجال الثقة لكل متغير. يتضمن العمود B معاملات النموذج المقترح التي تؤثر على الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة، وبملاحظة قيم العمود Sig التي تعبر عن معنوية ودلالة المعاملات نجد أنّ قيمة Sig<α (α=0.05) وبالتالي جميع المعالم معنوية ضمن النموذج. وتظهر أيضاً قيم حدود مجال الثقة لكل متغير وهي كما يلي: عامل المحفزات/الضغوط (ما بين 283. و515.)، عامل الفرص (ما بين 314. و550.)، وعامل المبررات/الاتجاهات (ما بين 377. و606.). وكذلك يظهر الجدول قيمة الارتباط الجزئي ما بين الغش والمتغيرات المستقلة التي تم استعراضها في الفقرة السابقة، ويبّين الجدول أيضاً اختبار Collinearity Statistics المتعلق بمشكلة الارتباط المتعدد، حيث يلاحظ أنَّ دلالة Tolerance أكبر من 0.1 ودلالة VIF أقل من 10 للمتغيرات المستقلة الثلاثة، وبالتالي لا توجد مشكلة التعدد الخطي في النموذج المقترح (Manurung and Hadian, 2013). من خلال العرض السابق، يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي للمتغيرات المدروسة وفقاً لما يلي:

Misappropriation of Assets Fraud = -0.544 + 0.399 Pressure + 0.432 Opportunities + 0.491 Rationalization +E_t

حيث:

Y: Misappropriation of Assets Fraud (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة)

X1: Pressure (المحفزات/الضغوط المتعلقة بالغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة)

X2: Opportunities (الفرص المتعلقة بالغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة)

X3: Rationalization (المبررات/الاتجاهات المتعلقة بالغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة)

B0: −0.544 (الثابت)

B1: 0.399 (المحفزات/الضغوط المتعلقة بالغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة)

B2: 0.432 (معامل متغير الفرص المتعلقة بالغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة)

B3: 0.491 (المبررات/الاتجاهات المتعلقة بالغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة)

E_t: الخطأ العشوائي

تم فيما سبق استعراض نتائج اختبارات الارتباط ونتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وبناءً على النتائج السابقة، سيتم التحقق من فرضيات الدراسة الثلاث الأولى والتي تتمحور حول الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة وفقاً لما يلي:

- **اختبار الفرضية الرابعة:**

- توجد علاقة بين المحفزات/الضغوط على الشركة موضع المراجعة وإدارتها وبين وجود غش ناتج عن اختلاس أصول الشركة.

يظهر الجدولان (5−13) و(5−16) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة وبين مؤشرات عامل المحفزات/الضغوط (sig: 0.0007<0.05)، معامل سبيرمان للارتباط موجب (0.781) وذو دلالة إحصائية، معامل بيرسون للارتباط موجب (0.771) وذو دلالة إحصائية، معامل الارتباط الجزئي موجب (0.361) وذو دلالة إحصائية، كما تبَّين من تحليل الانحدار الخطي أنَّ معامل الانحدار موجب (0.399) عند مستوى دلالة 1%، وقيمة T موجبة (6.754). وبالتالي كلما ارتفع مستوى المحفزات/الضغوط التي تتعرض لها الشركة موضع المراجعة وإدارتها بنسبة 10%، كلما ازداد الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة بنسبة 3.99%، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الرابعة.

-اختبار الفرضية الخامسة:

- توجد علاقة بين فرص الغش في الشركة موضع المراجعة وبين وجود غش ناتج عن اختلاس أصول هذه الشركة.

يظهر الجدولان (5−13) و(5−16) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة وبين مؤشرات عامل الفرص (sig: 0.0004<0.05)، معامل سبيرمان للارتباط موجب (0.797) وذو دلالة إحصائية، معامل بيرسون للارتباط موجب (0.789) وذو دلالة إحصائية، معامل الارتباط الجزئي موجب (0.382) وذو دلالة إحصائية، كما تبَّين من تحليل الانحدار الخطي أنَّ معامل الانحدار موجب (0.432) عند مستوى دلالة 1%، وقيمة T موجبة (7.224).

وبالتالي كلما ارتفع مستوى المحفزات/الضغوط التي تتعرض لها الشركة موضع المراجعة وإدارتها بنسبة 10%، كلما ازداد الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة بنسبة 4.32%، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الخامسة.

اختبار الفرضية السادسة:

- توجد علاقة بين مبررات الغش لدى الإدارة وموظفي الشركة موضع المراجعة وبين وجود غش ناتج عن اختلاس أصول هذه الشركة.

يظهر الجدولان (5-13) و(5-16) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة وبين مؤشرات عامل المبررات/الاتجاهات (sig: 0.0001<0.05)، معامل سبيرمان للارتباط موجب (0.803) وذو دلالة إحصائية، معامل بيرسون للارتباط موجب (0.794) وذو دلالة إحصائية، معامل الارتباط الجزئي موجب (0.436) وذو دلالة إحصائية، كما تبَّين من تحليل الانحدار الخطي أنَّ معامل الانحدار موجب (0.491) عند مستوى دلالة 1%، وقيمة T موجبة (8.457). وبالتالي كلما ارتفعت مبررات الغش لدى الإدارة وموظفي الشركة بنسبة 10%، كلما ازداد الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة بنسبة 4.91%، وبالتالي يمكن قبول الفرضية السادسة.

4.3.5 مهنية أداء المراجع السوري وعلاقتها بوجود ظروف وفرص تتيح حدوث الغش:

تشتمل فرضية الدراسة السابعة على افتراض وجود علاقة بين مهنية أداء المراجع السوري وبين وجود ظروف وفرص تتيح حدوث الغش بنوعيه. وتشتمل الفرضيات الأربع الأخيرة على استقصاء وجود اختلافات جوهرية بين المراجعين تبعاً لامتلاكهم خبرة سابقة في كشف الغش بنوعيه حول قضايا التأهيل العلمي للمراجع السوري ومحافظته على متطلبات التدريب المستمر. ولكن قبل المباشرة باختبار هذه الفرضيات، لا بد من استكشاف طبيعة البيانات المدروسة لمعرفة طبيعة توزيع البيانات (إن كانت هذه البيانات تختلف بشكل كبير عن التوزيع الطبيعي).

1.4.3.5 استكشاف التوزيع الطبيعي البيانات:

بغرض استكشاف طبيعة البيانات المدروسة لمعرفة طبيعة توزيع البيانات (إن كانت هذه البيانات تختلف بشكل كبير عن التوزيع الطبيعي)، تم رسم شكل الانتشار لبيانات الأسئلة الأربعة الخاصة بالفرضية السابعة، كما تم تنفيذ اختباري Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilk، وفقاً لما يلي:

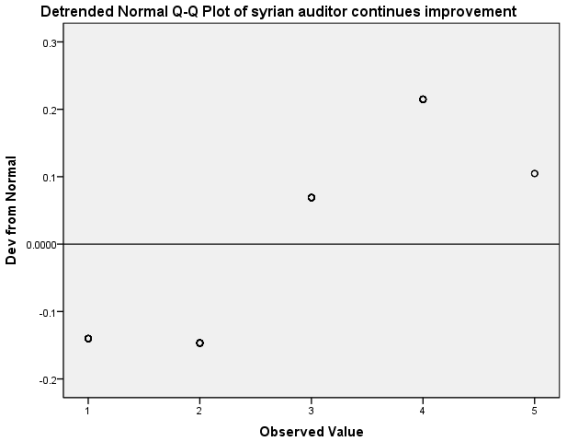

الشكل (5-5) شكل الانتشار لإجابات المشاركين على السؤال المتعلق بما إذا كان المراجع الخارجي السوري مؤهل علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى.

الشكل (5-6) شكل الانتشار لإجابات المشاركين على السؤال المتعلق بما إذا كان المراجع الخارجي السوري يحافظ على متطلبات التدريب المستمر.

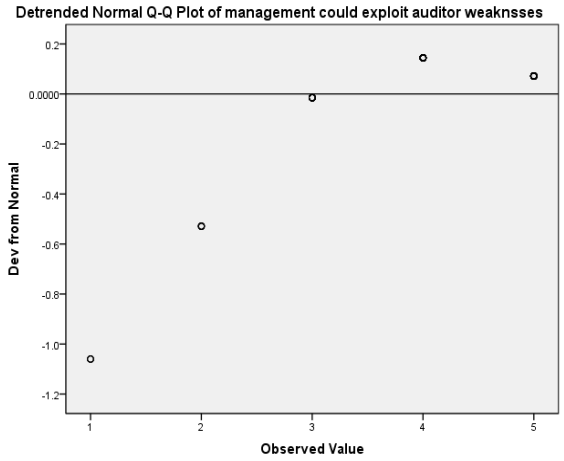

الشكل (5-7) شكل الانتشار لإجابات المشاركين على السؤال المتعلق بما إذا كانت نواحي ضعف الأداء لدى المراجع السوري يمكن أن تعوقه عن كشف الغش في الشركة موضع المراجعة.

الشكل (5-8) شكل الانتشار لإجابات المشاركين على السؤال المتعلق بإمكانية استغلال أداء المراجع السوري بغرض ارتكاب الغش.

يتبين بشكل أولي من شكل انتشار بيانات الأسئلة الأربعة أن البيانات المدروسة غير موزعة طبيعياً. بالإضافة لما سبق يعرض الجدول (5-17) لنتائج اختباري Kolmogorov-Smirnov وShapiro-Wilk بغرض التحقق إحصائياً من التوزيع الطبيعي للبيانات المدروسة

جدول رقم (5-17) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المستقلة والتابعة الخاصة بمهنية أداء المراجع السوري						
	Kolmogorov-Smirnova			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
المراجع الخارجي السوري مؤهل علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى	.239	103	.000	.880	103	.000
المراجع الخارجي السوري يحافظ على متطلبات التدريب المستمر	.195	103	.000	.885	103	.000
نواحي ضعف الأداء لدى المراجع السوري يمكن أن تعوقه عن كشف الغش في الشركة موضع المراجعة	.273	103	.000	.826	103	.000
إمكانية استغلال أداء المراجع السوري بغرض ارتكاب الغش	.276	103	.000	.804	103	.000

يتضح من الجدول (5-17) أنَّ قيمة الدلالة لاختباري Kolmogorov-Smirnov وShapiro-Wilk هي ذات دلالة إحصائية (sig<0.05) لكافة المتغيرات، وبالتالي يمكن اعتبار البيانات المدروسة غير موزعة طبيعياً، وبالتالي فإنَّ الاختبارات اللابارامترية هي الاختبارات المناسبة. وباعتباره أحد أنواع الاختبارات اللابارامترية فإن دلالة اختبار (Kolmogorov-Smirnov) الأصغر من 0.05 تشير في الوقت نفسه إلى وجود اختلافات جوهرية بين المشاركين، ووجود تركز في الإجابات إما في جانب الموافقة أو في جانب الرفض لكل من الأسئلة الأربعة المدروسة.

السؤال الأول:

يعرض الجدول رقم (5-18) إلى تكرارات المشاركين فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم على كون المراجع الخارجي السوري مؤهلاً علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى.

جدول رقم (5-18) تكرارات السؤال المتعلق بكون المراجع الخارجي السوري مؤهل علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى			
مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية المجمعة
غير موافق	20	19.4	19.4
غير موافق إلى حدٍ ما	34	33.0	52.4
محايد	12	11.7	64.1
موافق إلى حدٍ ما	26	25.2	89.3
موافق	11	10.7	100.0

يبّين الجدول أن 19.4% من المشاركين غير موافقين، و33% منهم غير موافقين إلى حدٍ ما، كما اختار 11.7% الحياد فيما يتعلق بهذا السؤال، بينما عبر 25.2% من المشاركين عن موافقتهم إلى حدٍ ما، و بين 10.7% منهم أنهم موافقون بشكلٍ تام على كون المراجع الخارجي السوري مؤهلاً علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى. من خلال ما سبق، يتضح أن 52.4% من المشاركين اختاروا جانب عدم الموافقة على مضمون السؤال وفي المقابل اختار35.9% الموافقة على مضمون السؤال، وبما أنَّ دلالة (sig) أقل من 0.05 فإنَّ الفروق بين المجموعتين هي فروق جوهرية لجانب عدم الموافقة على كون المراجع الخارجي السوري مؤهلاً علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى.

السؤال الثاني:

يعرض الجدول رقم (5-19) إلى تكرارات المشاركين فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم على كون المراجع الخارجي السوري يحافظ على متطلبات التدريب المستمر.

جدول رقم (5-19) تكرارات السؤال المتعلق بكون المراجع الخارجي السوري يحافظ على متطلبات التدريب المستمر

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية المجمعة
غير موافق	27	26.2	26.2
غير موافق إلى حدٍ ما	29	28.2	54.4
محايد	23	22.3	76.7
موافق إلى حدٍ ما	21	20.4	97.1
موافق	3	2.9	100.0
المجموع	103	100.0	

يبّين الجدول أن 26.2% من المشاركين غير موافقين، و28.2% منهم غير موافقين إلى حدٍ ما، كما اختار 22.3% الحياد فيما يتعلق بهذا السؤال، بينما عبر 20.4% من المشاركين عن موافقتهم إلى حدٍ ما، و بين 2.9% منهم أنهم موافقون بشكلٍ تام على كون المراجع الخارجي السوري يحافظ على متطلبات التدريب المستمر. من خلال ما سبق، يتضح أن 54.4% من المشاركين اختاروا جانب عدم الموافقة على مضمون السؤال وفي المقابل اختار23.3% الموافقة على مضمون السؤال، وبما أنَّ دلالة (sig) أقل من 0.05 (جدول 5-17) فإنَّ الفروق بين المجموعتين هي فروق جوهرية لجانب عدم الموافقة على كون المراجع الخارجي السوري يحافظ على متطلبات التدريب المستمر.

السؤال الثالث:

يعرض الجدول رقم (5-20) إلى تكرارات المشاركين فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم على كون نواحي ضعف الأداء لدى المراجع السوري يمكن أن تعوقه عن كشف الغش في الشركة موضع المراجعة.

جدول رقم (5-20) تكرارات السؤال المتعلق بكون نواحي الأداء لدى المراجع السوري يمكن أن تعوقه عن كشف الغش في الشركة موضع المراجعة			
مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية المجمعة
غير موافق	4	3.9	3.9
غير موافق إلى حدٍ ما	7	6.8	6.8
محايد	15	14.6	14.6
موافق إلى حدٍ ما	43	41.7	41.7
موافق	34	33.0	33.0
المجموع	103	100.0	

يبّين الجدول أن 3.9% من المشاركين غير موافقين، و6.8% منهم غير موافقين إلى حدٍ ما، كما اختار 14.6% الحياد فيما يتعلق بهذا السؤال، بينما عبر 41.7% من المشاركين عن موافقتهم إلى حدٍ ما، و بين 33% منهم أنهم موافقون بشكلٍ تام على كون نواحي ضعف الأداء لدى المراجع السوري يمكن أن تعوقه عن كشف الغش في الشركة موضع المراجعة. من خلال ما سبق، يتضح أن 10.7% من المشاركين اختاروا جانب عدم الموافقة على مضمون السؤال وفي المقابل اختار 74.7% الموافقة على مضمون السؤال، وبما أنَّ دلالة (sig) أقل من 0.05 (جدول 5-17) فإنَّ الفروق بين المجموعتين هي فروق جوهرية لجانب الموافقة على كون نواحي ضعف الأداء لدى المراجع السوري يمكن أن تعوقه عن كشف الغش في الشركة موضع المراجعة.

السؤال الرابع:

يعرض الجدول رقم (5-21) إلى تكرارات المشاركين فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم على إمكانية استغلال إدارة الشركة موضع المراجعة نواحي أداء المراجع السوري بغرض ارتكاب الغش.

جدول رقم (5-21) تكرارات السؤال المتعلق بإمكانية استغلال إدارة الشركة موضع المراجعة نواحي أداء المراجع السوري بغرض ارتكاب الغش			
مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية المجمعة
غير موافق	3	2.9	2.9
غير موافق إلى حدٍ ما	5	4.9	7.8
محايد	13	12.6	20.4

موافق إلى حدٍ ما	45	43.7	64.1
موافق	37	35.9	100.0
المجموع	103	100.0	

يبّين الجدول أن 2.9% من المشاركين غير موافقين، و4.9% منهم غير موافقين إلى حدٍ ما، كما اختار 12.6% الحياد فيما يتعلق بهذا السؤال، بينما عبر 43.7% من المشاركين عن موافقتهم إلى حدٍ ما، و بين 35.9% منهم أنهم موافقون بشكلٍ تام على كون نواحي ضعف الأداء لدى المراجع السوري يمكن أن تعوقه عن كشف الغش في الشركة موضع المراجعة. من خلال ما سبق، يتضح أن 7.8% من المشاركين اختاروا جانب عدم الموافقة على مضمون السؤال وفي المقابل اختار 79.6% الموافقة على مضمون السؤال، وبما أنَّ دلالة (sig) أقل من 0.05 (جدول 5-17) فإنَّ الفروق بين المجموعتين هي فروق جوهرية لجانب الموافقة على إمكانية استغلال إدارة الشركة موضع المراجعة نواحي أداء المراجع السوري بغرض ارتكاب الغش.

اختبار الفرضية السابعة:

وبالنتيجة فإنَّ غالبية المشاركين تتمحور إجاباتهم في دائرة الرفض لكون المراجع الخارجي السوري مؤهلاً علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى، ولكونه يحافظ على متطلبات التدريب المستمر، بينما تتمحور إجابتهم في دائرة الموافقة على كون نواحي ضعف الأداء لدى المراجع السوري يمكن أن تعوقه عن كشف الغش في الشركة موضع المراجعة، وعلى إمكانية استغلال إدارة الشركة موضع المراجعة لنواحي أداء المراجع السوري بغرض ارتكاب الغش. لذا يمكن الاستنتاج وبحسب آراء المراجعين السوريين الممارسين، إنَّ المراجع السوري يحتاج إلى المزيد من التأهيل العلمي ويحتاج للالتزام بمتطلبات التدريب المستمر، وبالتالي فهو يعاني من بعض نواحي الضعف في أدائه يمكن أن تعوقه عن كشف الغش، وبمكن استغلال نواحي الضعف هذه من قبل إدارة الشركات موضع المراجعة، بحيث تشكل بحد ذاتها فرصة لارتكاب الغش من قبل إدارات هذه الشركات، وبالتالي يمكن قبول الفرضية السابعة من حيث وجود علاقة بين مهنية أداء المراجعين السوريين وبين وجود ظروف وفرص تتيح حدوث الغش.

2.4.3.5 اختبار الفروقات بين المراجعين تبعاً لامتلاكهم خبرة سابقة في ارتكاب الغش:

وبغرض الوقوف على ما إذا كان لخبرة المشاركين في كشف الغش أي تأثير على إجاباتهم فيما يتعلق بالأسئلة الأربعة الخاصة بالفرضيات الخمس الأخيرة، تم تقسيم المشاركين وفقاً لمرحلتين، كل مرحلة تختص بنوع معين من أنواع الغش (الغش الناتج عن اختلاس الأصول، والغش الناتج عن تحريف التقارير المالية)، ولكل مرحلة تم تقسيم المشاركين إلى قسمين تبعاً لما إذا كانت لدى المراجع المشارك خبرة سابقة في كشف الغش، وتم تنفيذ اختبار Mann-Whitney لاختبار الفروق بين إجابة المجموعتين

الخاصتين بكل مرحلة أو بكل نوع من أنواع الغش. ويعتبر اختبار Mann-Whitney اختبار لابارامتري مكافئ لاختبار T المستقل.

فيما يتعلق بالغش الناتج عن تحريف التقارير المالية، تم تقسيم المشاركين إلى مجموعتين، مجموعة لديها خبرة سابقة في كشف هذا النوع من الغش، ومجموعة ليس لديها أي خبرة في كشف هذا النوع من الغش. يلخص الجدول رقم (5–22) البيانات بعد ترتيبها بما تتضمنه من القيمة المتوسطة للمراتب، ومجموع المراتب في كل حالة.

الجدول رقم (5–22): رتب البيانات لاختبار الاختلافات بين المشاركين تبعاً لخبرتهم السابقة في كشف الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية

رقم السؤال	خبرة سابقة في كشف الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية	توزيع العينة	القيمة المتوسطة للمراتب	مجموع المراتب
q1	نعم	80	47.43	3794.00
	لا	23	67.91	1562.00
	المجموع	103		
q2	نعم	80	45.78	3662.00
	لا	23	73.65	1694.00
	المجموع	103		
q3	نعم	80	52.19	4175.50
	لا	23	51.33	1180.50
	المجموع	103		
q4	نعم	80	52.31	4185.00
	لا	23	50.91	1171.00
	المجموع	103		

كما يعرض الجدول رقم (5–23) لإحصائيات الاختبار الفعلية لاختبار Mann-Whitney، بالإضافة لإجرائية Wilcoxon وعلامات z الموافقة.

جدول رقم (5–23) إحصائية Mann-Whitney (الخبرة السابقة في كشف الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) اختبار

	q1	q2	q3	q4
Mann-Whitney U	554.000	422.000	904.500	895.000
Wilcoxon W	3794.000	3662.000	1180.500	1171.000
Z	-2.993	-4.067	-.130	-.212
Sig. (2-tailed)	0.0027	0.0004	0.8963	0.8317

يظهر الجدول رقم (5-23) أنَّ دلالة (sig) للسؤال الأول هي 0.0027 < من 0.05، وبالتالي توجد اختلافات جوهرية في الإجابة بين المجموعة التي تمتلك خبرة سابقة في كشف الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية وبين المجموعة التي لا تمتلك هذه الخبرة. كما أنَّ دلالة (sig) للسؤال الثاني هي 0.0004 < من 0.05، وبالتالي توجد اختلافات جوهرية في الإجابة بين المجموعتين السابقتين حول السؤال الثاني أيضاً. أما فيما يتعلق بدلالة (sig) للسؤالين الثالث والرابع فهي أكبر من 0.05 وبالتالي فهي غير ذات دلالة إحصائية.

اختبار الفرضية الثامنة:

من خلال مقارنة القيم المتوسطة للمراتب الخاصة بالسؤال الأول يتبّين أنَّ متوسط المراتب للمجموعة التي لا تمتلك خبرة سابقة في كشف هذا النوع من الغش هو 67.91، بينما يتبّين أنَّ متوسط المراتب للمجموعة التي تمتلك هذه الخبرة هو 47.43، وبما أنَّ الإجابات كانت مرتبة وفقاً لـ(1: غير موافق) إلى (5: موافق) فإن المجموعة ذات متوسط المرتبة الأعلى هي المجموعة التي تحتوي العدد الأكبر من العلامات العليا، وبالتالي هي المجموعة التي أتت إجاباتها بالموافقة على مضمون السؤال، أي أن المجموعة التي لم تتوفر لديها خبرة سابقة في كشف هذا النوع من الغش هي المجموعة التي تمحورت إجاباتها في دائرة الموافقة على مضمون السؤال الأول بمقابل المجموعة التي تمتلك هذه الخبرة تمحورت إجاباتها في دائرة عدم الموافقة على مضمون السؤال الأول. وبالتالي يمكن قبول الفرضية الثامنة من حيث وجود اختلافات جوهرية بين المراجعين السوريين (تبعاً لخبرتهم السابقة في كشف الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) حول كون المراجع السوري مؤهل علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى.

اختبار الفرضية التاسعة:

ومن خلال مقارنة القيم المتوسطة للمراتب الخاصة بالسؤال الثاني يتبَّين أنَّ متوسط المراتب للمجموعة التي لا تمتلك خبرة سابقة في كشف هذا النوع من الغش هو 73.56، بينما يتبيَّن أنَّ متوسط المراتب للمجموعة التي تمتلك هذه الخبرة هو 45.78، أي أنَّ المجموعة التي لم تتوفر لديها خبرة سابقة في كشف هذا النوع من الغش هي المجموعة التي تمحورت إجاباتها في دائرة الموافقة على مضمون السؤال الثاني بمقابل المجموعة التي تمتلك هذه الخبرة تمحورت إجاباتها في دائرة عدم الموافقة على مضمون السؤال الثاني. ويمكن شرح هذه النتيجة بكون المراجعين السوريين المشاركين والذين اكتشفوا الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية، قد تلمسوا نواحي نقص التأهيل العلمي ونقص التدريب التي يعاني منها المراجع السوري، والتي يتوجب أن يتمتع بها لكي يتمكن من كشف هذا النوع من الغش. وبالتالي يمكن قبول الفرضية التاسعة من حيث وجود اختلافات جوهرية بين المراجعين السوريين (تبعاً لخبرتهم السابقة

في كشف الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) حول كون المراجع السوري يحافظ على متطلبات التدريب المستمر

وفيما يتعلق بالغش الناتج عن اختلاس الأصول، تم تقسيم المشاركين إلى مجموعتين، مجموعة لديها خبرة سابقة في كشف هذا النوع من الغش، ومجموعة ليس لديها أي خبرة في كشف هذا النوع من الغش. إذ يلخص الجدول رقم (5-24) البيانات بعد ترتيبها بما تتضمنه من القيمة المتوسطة للمراتب، ومجموع المراتب في كل حالة.

الجدول رقم (5-24): رتب البيانات لاختبار الاختلافات بين المشاركين تبعاً لخبرتهم السابقة في كشف الغش الناتج عن اختلاس الأصول

رقم السؤال	خبرة سابقة في كشف الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة	توزيع العينة	القيمة المتوسطة للمراتب	مجموع المراتب
q1	نعم	76	48.86	3713.00
	لا	27	60.85	1643.00
	المجموع	103		
q2	نعم	76	47.76	3630.00
	لا	27	63.93	1726.00
	المجموع	103		
q3	نعم	76	52.89	4019.50
	لا	27	49.50	1336.50
	المجموع	103		
q4	نعم	76	53.14	4039.00
	لا	27	48.78	1317.00

كما يعرض الجدول رقم (5-25) لإحصائيات الاختبار الفعلية لاختبار Mann-Whitney، بالإضافة لإجرائية Wilcoxon وعلامات z الموافقة.

جدول رقم (5-25): إحصائية Mann-Whitney (الخبرة السابقة في كشف الغش الناتج عن اختلاس الأصول)

اختبار	q1	q2	q3	q4
Mann-Whitney U	787.000	704.000	958.500	939.000
Wilcoxon W	3713.000	3630.000	1336.500	1317.000
Z	-1.851	-2.490	-.537	-.700
Sig. (2-tailed)	0.0642	0.0127	0.5911	0.4838

يظهر الجدول رقم (5-25) أن دلالة (sig) للسؤال الثاني هي 0.0127 < من 0.05، وبالتالي توجد اختلافات جوهرية في الإجابة بين المجموعة التي تمتلك خبرة سابقة في كشف الغش الناتج عن اختلاس

أصول الشركة وبين المجموعة التي لا تمتلك هذه الخبرة. أما فيما يتعلق بدلالة (sig) للسؤال الأول، الثالث، والرابع، فهي أكبر من 0.05 وبالتالي فهي غير ذات دلالة إحصائية.

اختبار الفرضية العاشرة:

من خلال ما ذكر أعلاه يتبين عدم وجود اختلافات جوهرية بين المراجعين السوريين (تبعاً لخبرتهم السابقة في كشف الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) حول كون المراجع السوري مؤهل علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى، وبالتالي يمكن رفض الفرضية العاشرة القائلة بوجود اختلافات جوهرية بين المراجعين السوريين (تبعاً لخبرتهم السابقة في كشف الغش الناتج عن اختلاس الأصول) حول كون المراجع السوري مؤهل علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى.

اختبار الفرضية الحادية عشر:

خلال مقارنة القيم المتوسطة للمراتب الخاصة بالسؤال الثاني، يتبَّين أن متوسط المراتب للمجموعة التي لا تمتلك خبرة سابقة في كشف هذا النوع من الغش هو 63.93، بينما يتبَّين أنَّ متوسط المراتب للمجموعة التي تمتلك هذه الخبرة هو 47.76، أي أنَّ المجموعة التي لم تتوفر لديها خبرة سابقة في كشف هذا النوع من الغش هي المجموعة التي تمحورت إجاباتها في دائرة الموافقة على مضمون السؤال الثاني بمقابل المجموعة التي تمتلك هذه الخبرة تمحورت إجاباتها في دائرة عدم الموافقة على مضمون السؤال الثاني. وبشكل مشابه لشرح النتيجة السابقة، يمكن شرح هذه النتيجة بكون المراجعين السوريين المشاركين والذين اكتشفوا الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة، قد تلمسوا نواحي نقص التدريب التي يعاني منها المراجع السوري، والتي يتوجب أن يتمتع بها لكي يتمكن من كشف هذا النوع من الغش. وبالتالي يمكن قبول الفرضية الحادية عشرةَ من حيث وجود اختلافات جوهرية بين المراجعين السوريين (تبعاً لخبرتهم السابقة في كشف الغش الناتج عن اختلاس الأصول) حول كون المراجع السوري يحافظ على متطلبات التدريب المستمر

5.3.5 الخلاصة:

تم في هذا الفصل اختبار جميع فرضيات الدراسة، وتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية وبين مؤشرات عوامل المحفزات/الضغوط والفرص والمبررات/الاتجاهات المتعلقة بهذا النوع من الغش، كما تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة وبين مؤشرات عوامل المحفزات/الضغوط والفرص والمبررات/الاتجاهات المتعلقة بهذا النوع من الغش، وتبين أيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنية أداء المراجع السوري وبين وجود ظروف وفرص تتيح حدوث الغش. وفي سياقٍ متصل، اتضح وجود اختلافات جوهرية ذات دلالة

إحصائية بين المراجعين السوريين الذين يمتلكون خبرة سابقة في كشف الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية وبين أولئك الذين لا يمتلكون هذه الخبرة حول ما إذا كان المراجع السوري مؤهل علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى، وحول ما إذا كان يحافظ على متطلبات التدريب المستمر، كما اتضح وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المراجعين السوريين الذين يمتلكون خبرة سابقة في كشف الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة وبين أولئك الذين لا يمتلكون هذه الخبرة حول ما إذا كان المراجع السوري يحافظ على متطلبات التدريب المستمر.

المبحث الرابع: نتائج وتوصيات البحث

1.4.5 المقدمة:

يعرض هذا الفصل لأهم النتائج التي أفرزتها الدراسة العملية، ومن ثم يناقش مدى اتساق هذه النتائج مع نتائج الدراسات السابقة، كما يعرض الفصل للتوصيات المستمدة من النتائج السابقة، ويقترح أفكاراً لمجالات البحث الممكنة مستقبلاً للباحثين المهتمين بهذا المجال.

2.4.5 نتائج الدراسة العملية:

يمكن إيجاز أهم النتائج التي أفرزتها الدراسة العملية في النقاط التالية:

1. توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية وبين مؤشرات عامل المحفزات/الضغوط المتمثلة بارتفاع درجة المنافسة التي تتعرض لها الشركة وتأثيرها على هامش الربح، تعرض الشركة لخسائر تشغيلية تسبب الإفلاس، إفصاح الشركة عن وجود نمو في الأرباح يترافق مع تدفق نقدي سالب من العمليات التشغيلية، وجود ضغوط على الإدارة لتلبية توقعات محللي الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية، والدائنون الرئيسون فيما يتعلق بالربحية، ارتباط تعويضات الإدارة بتحقيق أهداف مالية تعسفية، انخفاض درجة سيولة الشركة وحاجتها للحصول على قروض للبقاء في موقع المنافسة. حيث كلما ارتفع مستوى المحفزات/الضغوط التي تتعرض لها الشركة موضع المراجعة وإدارتها بنسبة 10%، كلما ازداد الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية بنسبة 5.25%، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الأولى القائلة بوجود علاقة بين المحفزات/الضغوط على الشركة موضع المراجعة وإدارتها وبين وجود غش ناتج عن تحريف جوهري في التقارير المالية المنشورة.
2. توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية وبين مؤشرات عامل الفرص المتمثلة بوجود عمليات مهمة لأطراف أخرى خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد، اعتماد كل من الأصول، الخصوم، الإيرادات، والمصاريف على تقديرات جوهرية تتضمنها أحكام ذاتية، مدى وجود عمليات معقدة وغير اعتيادية بالقرب من نهاية الفترة المالية، سيطرة فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد على إدارة الشركة، مدى وجود تغيير كبير في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة، موظفي قسم الرقابة الداخلية، وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات، ونواحي ضعف الرقابة الداخلية. إذ كلما ازدادت فرص الغش في المنشأة موضع المراجعة بنسبة 10%، كلما ازداد الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية

بنسبة 5.52%، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الثانية القائلة بوجود علاقة بين فرص الغش في الشركة موضع المراجعة وبين وجود غش ناتج عن تحريف جوهري في التقارير المالية المنشورة.

3. توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية وبين مؤشرات عامل المبررات/الاتجاهات المتمثلة بمدى وجود تدخل للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة، عدم تمكن لإدارة من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب، وجود خلافات مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية، مدى وجود سوابق لإدارة الشركة في خرق القوانين، ومدى اعتماد الإدارة على تقديم وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية. حيث كلما ارتفعت مبررات الغش لدى الإدارة وموظفي الشركة بنسبة 10%، كلما ازداد الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية بنسبة 2.76%، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الثالثة القائلة بوجود علاقة بين مبررات الغش لدى الإدارة وموظفي الشركة موضع المراجعة وبين وجود غش ناتج عن تحريف جوهري في التقارير المالية المنشورة.

4. توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة وبين مؤشرات عامل المحفزات/الضغوط المتمثلة بالمحفزات/الضغوط المالية الشخصية التي يعاني منها موظفو الشركة ومدراؤها، مدى انخفاض مستوى رواتب العاملين في الشركة، ارتفاع ساعات دوام العاملين، وطبيعة علاقة الشركة بهم. إذ كلما ارتفع مستوى المحفزات/الضغوط التي تتعرض لها الشركة موضع المراجعة وإدارتها بنسبة 10%، كلما ازداد الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة بنسبة 3.99%، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الرابعة القائلة بوجود علاقة بين المحفزات/الضغوط على الشركة موضع المراجعة وإدارتها وبين وجود غش ناتج عن اختلاس أصول هذه الشركة.

5. توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة وبين مؤشرات عامل الفرص المتمثلة بخبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية، مدى تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات، سياسة تعيين العاملين، درجة رقابة الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول، مدى كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات، مدى وجود نقد سائل ووحدات مخزون سهلة الحمل ومرتفعة القيمة بشكل متاح، وتدني المعرفة المحاسبية لدى الإدارة وارتفاعها لدى قسم المحاسبة. حيث كلما ارتفعت فرص الغش في الشركة موضع المراجعة وإدارتها بنسبة 10%، كلما ازداد الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة بنسبة 4.32%، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الخامسة القائلة بوجود علاقة بين فرص الغش في الشركة موضع المراجعة وبين وجود غش ناتج عن اختلاس أصول هذه الشركة.

6. توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة وبين مؤشرات عامل المبررات/الاتجاهات المتمثلة بمدى وجود نظام فعال لحماية أو تقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول، مدى اهتمام الشركة بإجراءات الرقابة الداخلية على اختلاس الأصول، ومدى وجود تغير في سلوك معيشة موظف أو أكثر من موظفي الشركة. إذا كلما ارتفعت مبررات الغش لدى الإدارة وموظفي الشركة بنسبة 10%، كلما ازداد الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة بنسبة 4.91%، وبالتالي يمكن قبول الفرضية السادسة القائلة بوجود علاقة بين مبررات الغش لدى الإدارة وموظفي الشركة موضع المراجعة وبين وجود غش ناتج عن اختلاس أصول هذه الشركة.

7. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنية أداء المراجعين السوريين وبين وجود ظروف وفرص تتيح حدوث الغش. حيث أوضح المراجعون السوريون الممارسون أن المراجع السوري يحتاج إلى المزيد من التأهيل العلمي ويحتاج للالتزام بمتطلبات التدريب المستمر، وبالتالي فهو يعاني من بعض نواحي النقص في أدائه يمكن أن تعوقه عن كشف الغش، وبمكن استغلال نواحي النقص هذه من قبل إدارة الشركات موضع المراجعة، بحيث تشكل بحد ذاتها فرصة لارتكاب الغش من قبل إدارات هذه الشركات. وبالتالي يمكن قبول الفرضية السابعة القائلة بوجود علاقة بين مهنية أداء المراجعين السوريين وبين وجود ظروف وفرص تتيح حدوث الغش.

8. توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المراجعين السوريين الذين يمتلكون خبرة سابقة في كشف الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية وبين أولئك الذين لا يمتلكون هذه الخبرة حول ما إذا كان المراجع السوري مؤهلاً علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى، وحول ما إذا كان يحافظ على متطلبات التدريب المستمر. وبالتالي يمكن قبول الفرضيتين الثامنة والتاسعة القائلتين بوجود اختلافات جوهرية بين المراجعين السوريين (تبعاً لخبرتهم السابقة في كشف الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) حول كون المراجع السوري مؤهل علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى وحول كونه يحافظ على متطلبات التدريب المستمر.

9. توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المراجعين السوريين الذين يمتلكون خبرة سابقة في كشف الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة وبين أولئك الذين لا يمتلكون هذه الخبرة حول ما إذا كان المراجع السوري يحافظ على متطلبات التدريب المستمر. وبالتالي يمكن قبول الفرضية الحادية عشرة القائلة بوجود اختلافات جوهرية بين المراجعين السوريين (تبعاً لخبرتهم السابقة في كشف الغش الناتج عن اختلاس الأصول) حول كون المراجع السوري يحافظ على متطلبات التدريب المستمر.

10. لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المراجعين السوريين الذين يمتلكون خبرة سابقة في كشف الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة وبين أولئك الذين لا يمتلكون هذه الخبرة حول ما إذا كان المراجع السوري مؤهلاً علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى. وبالتالي يمكن رفض الفرضية العاشرة القائلة بوجود اختلافات جوهرية بين المراجعين السوريين (تبعاً لخبرتهم السابقة في كشف الغش الناتج عن اختلاس الأصول) حول كون المراجع السوري مؤهلاً علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى.

تم فيما سبق استعراض نتائج الدراسة العملية، وفيما يلي ستتم مناقشة مدى اتساق هذه النتائج مع نتائج الدراسات السابقة.

3.4.5 مناقشة النتائج:

تم فيما سبق استعراض النتائج التي أفرزتها الدراسة العملية، وفيما يلي ستتم مناقشة النتائج المذكورة أعلاه من حيث توافقها مع نتائج الدراسات السابقة.

بينت النتيجة الأولى وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية وبين مؤشرات عامل المحفزات/الضغوط المتعلقة بهذا النوع من الغش. وتتوافق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها العديد من الدراسات الأكاديمية من حيث وجود العلاقة السابقة كدراسة:(Skousen and Wright, 2006, Chen, 2006, Lou and Wang, 2009, Manurung and Hadian, 2013, Aghghaleh et al., 2014)، كما تتفق هذه النتيجة مع النتائج التي بينتها بعض دراسات الهيئات والجهات المهتمة بمهنة المراجعة أو بدراسة الجوانب والآثار الناجمة عن حوادث الغش كدراسة مركز جودة المراجعة (CAQ, 2010) حيث أظهرت الدراسة أن لعامل المحفزات/الضغوط دوراً مهماً في حدوث أي تحريف في التقارير المالية، وبيّنت أن أهم ثلاثة مؤشرات لعامل المحفزات/الضغوط هي: المكاسب الشخصية وما تتضمنه تضخيم للأداء بغرض الحصول على التعويضات المرتبطة بكل من مستوى الأداء وسعر السهم المستهدف، الحاجة لتلبية التوقعات المالية قصيرة الأجل، والرغبة في إخفاء الأمور السيئة. كما بيّنت نتائج دراسة جمعية فاحصي الغش المعتمدين (ACFE, 2010) بأن أكثر مؤشرات الغش (الناتج عن تحريف التقارير المالية، والناتج عن اختلاس الأصول) دلالة هي أن مرتكب الغش يظهر بمظهر يفوق دخله أو يكون موضع ضغوط، وبالتالي تتبنى الدراسة عامل المحفزات/الضغوط كأهم عوامل مثلث الغش. وأضافت دراسة معهد الجريمة الأسترالي أنه لا توجد وسيلة مثالية للتنبؤ بمتى وأين سيتم ارتكاب الغش؟، إذ إن كل ما يمكن التنبؤ به هو التنبؤ بوجود دوافع ومحفزات لمرتكبي الغش، تترافق هذه الدوافع أحياناً مع وجود فرص تتيح لمرتكب الغش تنفيذ فعلته دون أن يخشى كشفه.

أظهرت النتيجة الثانية وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية وبين مؤشرات عامل الفرص المتعلقة بهذا النوع من الغش. وتتوافق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها العديد من الدراسات الأكاديمية من حيث وجود العلاقة السابقة كدراسة :(Skousen and Wright, 2006, Chen, 2006, Lou and Wang, 2009, Manurung and Hadian, 2013, Aghghaleh et al., 2014)، كما تتفق هذه النتيجة مع النتائج التي بينتها بعض دراسات الهيئات والجهات المهتمة بمهنة المراجعة أو بدراسة الجوانب والآثار الناجمة عن حوادث الغش كدراسة مركز جودة المراجعة (CAQ, 2010) حيث أظهرت الدراسة أن لعامل الفرص دوراً مهماً في حدوث أي تحريف في التقارير المالية، وبينت أن أهم مؤشرين لعامل الفرص هما: ضعف السمة الأخلاقية للإدارة العليا، وعدم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية. وأضافت دراسة معهد الجريمة الأسترالي أنه لا توجد وسيلة مثالية للتنبؤ بمتى وأين سيتم ارتكاب الغش؟، إذ إن كل ما يمكن التنبؤ به هو التنبؤ بوجود دوافع ومحفزات لمرتكبي الغش، تترافق هذه الدوافع أحياناً مع وجود فرص تتيح لمرتكب الغش تنفيذ فعلته دون أن يخشى كشفه. كما أشارت دراسة لجنة المنظمات الراعية إلى أن الشركات التي اكتشف حدوث الغش فيها تفصح بشكل ملحوظ عن وجود معاملات مع أطراف ذات صلة بشكل أكبر من الشركات التي لم يكتشف حدوث الغش فيها، حيث أن 79% من الشركات التي اكتشف حدوث الغش فيها قد أفصحت في تقاريرها المالية عن معاملات مع أطراف ذات صلة مقارنة بـ 71% من الشركات التي لم يكتشف حدوث الغش فيها (COSO, 2010).

أوضحت النتيجة الثالثة وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية وبين مؤشرات عامل المبررات/الاتجاهات المتعلقة بهذا النوع من الغش. وتتوافق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها العديد من الدراسات الأكاديمية من حيث وجود العلاقة السابقة كدراسة: (Shaub and Lawrence, 1996, Abdul Majid and Tsui, 2001, Grove and Cook, 2004, Lou and Wang, 2009, Perols and Lougee, 2010)، كما تتفق هذه النتيجة مع النتائج التي بينتها بعض دراسات الهيئات والجهات المهتمة بمهنة المراجعة أو بدراسة الجوانب والآثار الناجمة عن حوادث الغش كدراسة لجنة المنظمات الراعية التي أوضحت أن من أهم مؤشرات عامل المبررات/الاتجاهات هو تغيير مراجع الحسابات والعلاقة غير الجيدة معه، حيث أن نسبة تغيير المراجع للشركات التي اكتشف حدوث الغش فيها تبلغ ضعف مثيلاتها من الشركات التي لم يكتشف حدوث الغش فيها خلال الفترة الممتدة من إصدارها لآخر تقارير مالية نظيفة وبين إصدارها لآخر تقارير مالية محرفة (COSO, 2010).

وبينت النتيجة الرابعة وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة وبين مؤشرات عامل المحفزات/الضغوط المتعلقة بهذا النوع من الغش. والجدير بالذكر أنه يوجد عدد محدود جداً من البحوث التي اهتمت بدراسة الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة، حيث

تركز اهتمام معظم الباحثين على دراسة الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية (Albrecht et al., 2008). وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه كل من دراسة (Albrecht et al., 2008) ودراسة جمعية فاحصي الغش المعتمدين، من حيث وجود دور حاسم للضغوط في حدوث اختلاس أصول الشركة، وأن الحاجات المادية تمثل أهم مؤشرات هذه المحفزات/الضغوط.

أظهرت النتيجة الخامسة وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة وبين مؤشرات عامل الفرص المتعلقة بهذا النوع من الغش. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه كل من دراسة (Albrecht et al., 2008) ودراسة جمعية فاحصي الغش المعتمدين (ACFE, 2010)، من حيث مساهمة الفرص القابلة للاستغلال في حدوث اختلاس أصول الشركة، وأن ضعف إجراءات الرقابة الداخلية، بحيث يشعر المختلس أنه لن يتم كشفه ومعاقبته تعتبر من أهم مؤشرات عامل الفرص.

أوضحت النتيجة السادسة وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة وبين مؤشرات عامل المبررات/الاتجاهات المتعلقة بهذا النوع من الغش. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه كل من دراسة (Albrecht et al., 2008) ودراسة جمعية فاحصي الغش المعتمدين (ACFE, 2010)، من حيث أهمية عامل المبررات/الاتجاهات في حدوث اختلاس أصول الشركة، وأن المختلس قد يبرر اختلاسه من ظلم وقع عليه في الشركة، أو قد يقنع نفسه أنه يستعير الأصل المختلس.

أشارت النتيجة السابعة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنية أداء المراجعين السوريين وبين وجود ظروف وفرص تتيح حدوث الغش. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (Moyes & Hasan, 1996) من حيث أن احتمال كشف الغش يزداد بازدياد عامل خبرة المراجع وتأهيله العلمي، لأن شركات المراجعة التي لديها خبرة سابقة في كشف الغش تثقف أعضاءها بالمعلومات اللازمة والخبرات الضرورية لكشف الغش، كما أن المراجعين الحاصلين على شهادة CPA هم أكثر قدرة على كشف الغش. وفي سياقٍ متصل، توظف شركات المراجعة الكبرى أكبر عدد ممكن من المراجعين بحيث يكون الفريق أكثر فعالية في تصميم وتطبيق أساليب المراجعة. كما وتتفق النتيجة السابعة مع ما بينته كل من دراسة (Ansah et al., 2002) و دراسة (Saksena, 2003) من حيث أهمية (موقع المراجع الوظيفي، وسنوات خبرته) في زيادة قدرته على كشف الغش.

بينت النتيجة الثامنة وجود اختلافات جوهرية بين المراجعين السوريين (تبعاً لامتلاكهم خبرة سابقة في كشف الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) حول كون المراجع السوري مؤهل علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى وحول كونه يحافظ على متطلبات التدريب المستمر. ويمكن شرح هذه النتيجة

بكون المراجعين السوريين المشاركين والذين اكتشفوا الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية، قد تلمسوا نواحي نقص التأهيل العلمي ونقص التدريب التي يعاني منها المراجع السوري، والتي يتوجب أن يتمتع بها لكي يتمكن من كشف هذا النوع من الغش.

أظهرت النتيجة التاسعة وجود اختلافات جوهرية بين المراجعين السوريين (تبعاً لامتلاكهم خبرة سابقة في كشف الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) حول كون المراجع السوري يحافظ على متطلبات التدريب المستمر. ويمكن شرح هذه النتيجة بكون المراجعين السوريين المشاركين والذين اكتشفوا الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة، قد تلمسوا نواحي نقص التدريب التي يعاني منها المراجع السوري، والتي يتوجب أن يتمتع بها لكي يتمكن من كشف هذا النوع من الغش.

وبالمجمل تتوافق نتائج هذه الدراسة مع نظرية (Cressey, 1953) لمثلث الغش، ومع العديد من الدراسات السابقة، مع العلم أنه لم تخالف أي من الدراسات السابقة هذه النظرية، ولكنها اختلفت في نتائجها من حيث درجة تأثير كل مؤشر من المؤشرات. وهو الأمر الذي تم تجنبه في هذه الدراسة، حيث تم تضمين المؤشرات ضمن سيناريوهات تمكن من دراسة تأثير مكونات أو عوامل مثلث الغش بشكل مباشر على متغير الغش بنوعيه، وهو ما يخدم تحقيق أهداف الدراسة. وفيما يلي سيتم استعراض توصيات البحث المستمدة من النتائج المذكورة أعلاه

4.4.5 التوصيات:

انطلاقاً من نتائج البحث التي تم ذكرها سابقاً يوصي الباحث بما يلي:

1. يتوجب على مراجع الحسابات أن يتوسع في إجراءاته الجوهرية وأن يرفع من مستوى الشك المهني عند ظهور مؤشرات عامل المحفزات/الضغوط المتعلقة بالاستقرار المالي والتشغيلي للشركة والتي تتمثل بارتفاع درجة المنافسة التي تتعرض لها الشركة وتأثيرها على هامش الربح، تعرض الشركة لخسائر تشغيلية تسبب الافلاس، إفصاح الشركة عن وجود نمو في الأرباح يترافق مع تدفق نقدي سالب من العمليات التشغيلية، وجود ضغوط على الإدارة لتلبية توقعات محللي الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية، والدائنون الرئيسون فيما يتعلق بالربحية، ارتباط تعويضات الإدارة بتحقيق أهداف مالية تعسفية، انخفاض درجة سيولة الشركة وحاجتها للحصول على قروض للبقاء في موقع المنافسة.
2. ينبغي على مراجع الحسابات الاستفسار من الإدارة (بصورة خاصة) عن طبيعة العمليات المهمة وغير الاعتيادية، وتلك التي يشوبها نوع من التعقيد في نهاية السنة المالية، وعن أسباب المغالاة في استخدام الأحكام الذاتية. كما ينبغي عليه الاستفسار من مراجع الحسابات السابق (خلال

مرحلة تخطيط المراجعة) حول ما إذا كانت توجد خلافات سابقة مع الإدارة، تمكن الإدارة من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية، ومدى وجود في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة. كما يعتبر من المهم أن يتم استفسار معظم الأطراف ذات العلاقة بالشركة حول سوابق الإدارة في خرق القوانين، ومدى اعتيادها على تقديم وعود للمحللين الماليين والدائنين الرئيسيين تتعلق بتحقيقها نتائج مستقبلية غير واقعية.

3. ضرورة تقييم المراجع لسياسة التعيين المتبعة في الشركة، والبحث في خلفية الموظفين المادية ومستوى الرواتب السائد في الشركة، وطبيعة علاقة الشركة بهم، والتحقق من أي تغير في سلوك معيشة موظف أو أكثر من موظفي الشركة من أجل تقييم مستوى المحفزات/الضغوط التي قد تدفع الموظفين لارتكاب الغش، خاصةً أولئك المسؤولون عن النقد والمخزون.

4. عند تقييم المراجع لمخاطر الرقابة، يتوجب عليه أن يأخذ بالحسبان جوانب سيطرة مجموعة صغيرة من الأفراد على إدارة الشركة، مدى وجود تغيير كبير في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة، موظفي قسم الرقابة الداخلية، وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات، ونواحي ضعف الرقابة الداخلية، نواحي خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية، مدى تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات، درجة رقابة الإدارة على الموظفين المسؤولين عن الأصول، مدى كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات، مدى وجود نقد سائل ووحدات مخزون سهلة الحمل ومرتفعة القيمة بشكل متاح.

5. ضرورة تفعيل دور لجنة المراجعة وقسمي الرقابة والتدقيق الداخلي في إشرافهم على عملية إعداد التقارير المالية، الأمر الذي سيؤدي إلى الحد من الفرص المتاحة أمام إدارة هذه الشركات لارتكاب تحريف في التقارير المالية المنشورة. كما أن لتفعيل دور لجنة المراجعة أثر إيجابي على أداء واستقلال المراجع الخارجي، وبالتالي على تخفيض مخاطر حدوث تحريف جوهري في التقارير المالية المنشورة.

6. تضمين متطلبات إدراج الشركات المساهمة العامة في سوق دمشق للأوراق المالية بضرورة محافظة هذه الشركات على نظام فعال لإدارة المخاطر بشكلٍ عام، وإدارة مخاطر الغش بشكل خاص، بحيث يشترك في هذا النظام كافة الأطراف العاملة في الشركة بالإضافة للمراجع الخارجي، مع توضيح الدور المناط بكل منها.

7. يتوجب على جمعية المحاسبين القانونيين السورية التأكد من مستوى التأهيل العلمي للمراجع السوري، من خلال تعديل الامتحان الذي تجريه الجمعية للحصول على شهادة محاسب قانوني، بحيث يحاكي ولو بصورة جزئية امتحان المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA). مع

مراعاة توفير المادة العلمية المناسبة والتدريب لاجتياز هذا النوع من الامتحانات. كم ينبغي عليها التأكد من محافظة المراجع السوري على متطلبات التدريب المستمر، من خلال ربط صلاحية ترخيص مزاولة المهنية باشتراك المراجع في دورات سنوية تجريها الجمعية.

تم فيما سبق التطرق للتوصيات المستقاة من نتائج الدراسة العملية، وفيما يلي سيتم التطرق لمجالات البحث الممكنة للباحثين المهتمين بموضوع الغش.

5.4.5 مجالات البحث المستقبلية:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة باستكشاف مؤشرات عوامل مثلث الغش السائدة في بيئة المراجعة السورية ، ودراسة أثر مؤشرات هذه العوامل على قياس درجة الغش، كما يهدف البحث إلى التحقق من مستوى مهنية أداء المراجع السوري، وما إذا كانت نواحي القصور فيها يمكن أن تشكل فرصة لارتكاب الغش. لكن لم تختبر هذه الدراسة تأثير مؤشرات عامل المقدرة (المكون الرابع لمعين الغش) على قياس درجة الغش في بيئة المراجعة السورية، كما لم تتطرق هذه الدراسة لأساليب الغش السائدة ميدانياً، وبالتالي يعتبر هذان الجانبان من مجالات البحث المستقبلية.

6.4.5 الخلاصة:

تم فيما سبق استعرض أهم نتائج الدراسة العملية، كما تم مناقشة هذه النتائج من حيث اتساقها من نتائج الدراسات السابقة. كما تمت مناقشة توصيات البحث، ومجالات البحث المستقبلية.

قائمة المراجع

المراجع العربية

أحمد، سامح محمد رضا رياض (2010). كشف الغش والتلاعب في القوائم المالية. السعودية: معهد الإدارة العامة.

أحمد، محسن بابقي عبد القادر (2007). مسؤولية مراجع الحسابات عن كشف التضليل في القوائم المالية. رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق: سورية.

الألفي، حسن محمد (1986). أساليب مكافحة جرائم الرشوة واستغلال النفوذ. المجلة العربية للدراسات الأمنية، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الأمين، ماهر (2009). أساسيات المراجعة: المعايير والإجراءات. جامعة تشرين، سورية: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية بجامعة تشرين.

بجيرمي، شادي صالح (2007). دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر: دراسة ميدانية في المصارف السورية. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق: سورية.

البهلول، محمد (1997). موقف مهنة مراجعة الحسابات في سورية من معايير المراجعة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة. قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق: سورية.

جربوع، يوسف محمود (2004). مدى مسئولية المراجع الخارجي عن كشف الخطأ **والغش والتصرفات غير القانونية بالقوائم المالية في قطاع غزة بدولة فلسطين**. بحث غير منشور. قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة غزة الإسلامية: فلسطين.

جمعة، أحمد حلمي (2000). **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**. لبنان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

حماد، طارق عبد العال (2004). **موسوعة معايير المراجعة: الجزء الأول**. مصر، جامعة عين شمس: الدار الجامعية.

الحمادي، خالد أحمد (2000). **دور مهنة مراجعة الحسابات في سورية في ظل القانون رقم 20 لعام 1991**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق: سورية.

خولاني، زاهر رضا (2008). **إمكانية تطبيق مدخل استراتيجية مخاطر الأعمال في مراجعة الحسابات في سورية: دراسة ميدانية**. رسالة ماجستير غير منشور، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق: سورية.

دحدوح، حسين أحمد (2006). *مسؤولية مراجع الحسابات عن كشف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في كشفه*. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. **1**، 173-2011.

درويش، عبد الناصر محمد سيد (2004). *دراسة اختباريه للآثار الايجابية للمعيار الأمريكي رقم (SAS 99) في تضييق فجوة المراجعة بالتطبيق على البيئة المصرية*. مجلة الدراسات المالية والتجارية. **2**، 101-139.

دهبي، دينا موفق (2007). **مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سورية**. رسالة ماجستير غير منشور، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق: سورية.

الدهراوي، كمال الدين (2006). منهجية البحث العلمي في المحاسبة والإدارة، الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

سرايا، محمد السيد (2007). **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل: الإطار النظري- المعايير والقواعد – مشاكل التطبيق العملي**. كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

السقا، حمدي (1986). **أصول المراجعة الجزء الأول**. دمشق، سورية: جامعة دمشق.

السميري، عبد ربه هاشم عبد ربه (2006). **أثر استخدام طريقة العصف الذهني لتدريس التعبير في تنمية الفكر الإبداعي لدى طالبات الصف الثامن الأساسي بمدينة غزة**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، الجامعة الإسلامية بغزة: فلسطين.

شامية، يسران محمد سامي (2011). **دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق: سورية.

الشاهين، عصام تركي (2009). **أثر العولمة في مهنة المراجعة في سورية: دراسة ميدانية**. رسالة ماجستير غير منشور، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق: سورية.

شتا، السيد علي (1999). **الانحراف الاجتماعي الأنماط والتكلفة**. مصر: مكتبة الإشعاع الفنية.

شركس، محمد وجدي (1978). **المراجعة المفاهيم والإجراءات في النظم المحاسبية الإلكترونية**. الكويت: ذات السلاسل.

شعاع للنشر والعلوم، الإحصاء باستخدام SPSS، 2007.

الشنواني، غياث (1994). **دور مراجعة الحسابات في الحد من الاختلاس والتلاعب مع تطبيق على محكمة الأمن الاقتصادي بدمشق**. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق: سورية.

الصبان، محمد سمير; الفيومي، محمد (1990). **المراجعة بين النظرية والتطبيق**. بيروت، لبنان: الدار الجامعية.

طايع، سامي (2007). **مناهج البحث وكتابة المشروع المقترح للبحث**. كلية الإعلام، جامعة القاهرة: مصر.

العمر، معن خليل (2005). **التفكك الاجتماعي**. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

العيسوي، عبد الرحمن (2004). **دوافع الجريمة**. بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

غالي، جورج دانيال (2003). **تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة**. كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر: الدار الجامعية.

القاضي، حسين (1991). مراجعة الحسابات: الأساسيات. جامعة دمشق، سورية: مطبعة الاتحاد.

القاضي، حسين (2010). *مدى اعتماد مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية في سورية على تقييم الرقابة الداخلية*. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. 2، 217–255.

القاضي، حسين; دحدوح، حسين (1999). **مراجعة الحسابات الأساسيات**. دمشق، سورية: جامعة دمشق.

لطفي، أمين السيد أحمد (1997). **معايير المراجعة المهنية للرقابة على جودة الأداء المهني**. القاهرة، مصر: دار حورس.

لطفي، أمين السيد أحمد (2005). **مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة**. مصر: الدار الجامعية.

لطفي، أمين السيد أحمد (2007). **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد**. جامعة الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

محمد، عبد المهدي عباس; صالح، جليل إبراهيم (2005). *دراسة فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية*. مجلة جامعة البصرة للعلوم الاقتصادية.

المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية الخاصة بالقضاء لعام 2011. حمل بتاريخ 2014/1/2 من: http://www.cbssyr.sy/yearbook/2011/chapter13-AR.htm.

ناشمياز، شافا فرانكفورت; دافيد، ناشمياز (2004). **طرائق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**. ترجمة ليلى الطويل. سورية: بترا للنشر والتوزيع.

الهزاع، وليد بن نعمة (2009). **حوكمة الشركات: أهمية تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة وقواعدها في المؤسسات والبنوك المالية بدول مجلس التعاون وأثره الإيجابي على تنامي الاقتصاد الخليجي**. مجلس التعاون الخليجي: إدارة البحوث والدراسات.

القوانين الاقتصادية فى سورية

1. قانون الشركات السوري، القانون رقم 29 لعام 2011
2. قانون الشركات السوري، القانون رقم 3 لعام 2008
3. قانون التجارة السوري، المرسوم رقم 33 لعام 2007
4. قانون سوق الأوراق المالية، المرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2006
5. قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، المرسوم التشريعي رقم 22 لعام 2005
6. قانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام 2003
7. المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2003
8. المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007
9. قرارات رئيس مجلس الوزراء رقم (3942، 3943، 3944، 3945) لعام 2006
10. المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011

المراجع الأجنبية

Abdul Majid, G.F.A; Tsui, J.S.L (2001) *An analysis of Hong Kong auditors' perceptions of the importance of selected red flag factors in risk assessment*. Journal of Business Ethics. **32**, 263-74.

Aghghaleh, S.F; Iskandar, T.M; Mohamed, Z.M (2014). Fraud Risk Factors of Fraud Triangle and The Likelihood of Fraud Occurrence- Evidence from Malaysia. Information Management and Business Review. 1, 1-7.

Albahloul, M (2004). An Internationalization of Auditing Standards and Profession: A Study of International Auditing Standards and International Firms. Unpublished PhD Thesis, Manchester School of Accounting and Finance: UK.

Albrecht, C; Kranacher, M; Albrecht, S (2008). **Asset Misappropriation Research: White Paper for The Institute for Fraud Prevention**. Unpublished Working Paper. Institute for Fraud Prevention. West Virginia University Research Corporation. USA.

Albrecht, W. S; Albrecht, C. C; Albrecht, C. O (2006). **Fraud examination (2nd ed.). Cincinnati.** Ohio, USA: Thomson South-Western.

Albrecht, W. S; Romney M. B (1986). *Red Flagging Management Fraud: A Validation*. Advances in Accounting. **3**, 323–333.

American Institute of Certified Public Accountants (2002). Statement on Auditing Standards SAS 99 Consideration of fraud in a financial statement audit. New York: AICPA.

Ansah, S.O; Moyes, G.D.; Oyelere, P.B.; Hay, D (2002). *An empirical analysis of the likelihood of detecting fraud in New Zealand*. Managerial Auditing Journal. **4**, 192-204.

Association of Certified Fraud Examiners (2010). Report to the Nation on Occupational Fraud and Abuse. USA: ACFE.

Association of certified fraud examiners (2011). **Managing the Business Risk of Fraud: A Practical Guide.** USA: AICPA.

Australian Accounting Research Foundation (2004). **AUS 210 The Auditor's Responsibility to Consider Fraud in an Audit of a Financial Report**. Australia: AARF.

Australian Institute of Criminology (2001). **Red Flags of Fraud**. Australia: AIC.

Beasley, M.S. (1994). **An empirical analysis of the relation between corporate governance and management fraud**. Unpublished Working Paper. North Carolina State University: USA.

Biegelman, M. T; Bartow, J (2006). **Executive roadmap to fraud prevention and internal control.** New Jersey, USA: John Wiley & Sons, Inc.

Brazel, J.F; Jones, K.L; Warne, R.C (2010). **Investor Perceptions about Financial Statement Fraud and their Use of Red Flags**. Unpublished Working Paper, Department of Accounting, College of Management, North Carolina State University: USA.

Brennan, N. M; Mcgrath, M; (2007). *Financial Statement Fraud: Some Lessons From US and European Case Studies*. Australian Accounting Review. **17**, 49-61.

Bunget, C (2009). The Role of Financial Auditor in Detecting and Reporting Fraud and Error. Downloaded at: 17/1/2013 from: http:\\mpra.ub.uni-muenchen.de/1288/1/MPRA-paper-1288.pdf.

Center For Audit Quality (2010). **Deterring and Detecting Financial Reporting Fraud: A Platform for Action**. Washington, D.C., USA: CAQ.

Chartered Institute of Management Accountants (2008). **Fraud Risk Management: A Guide to Good Practice**. UK: CIMA.

Chartered Institute of Management Accountants (2009). **Corporate Fraud: Topic Gateway Series No. 57**. UK: CIMA.

Chen, G (2006). *Positive Research on the Financial Statement Fraud Factors of Listed Companies in China*. Journal of Modern Accounting and Auditing. **6**, 24-34

Choo, F; Trotman, K.T (1991). *The relationship between knowledge structure and judgments for experienced and inexperienced auditors*. The Accounting Review. **3**, 464-85.

Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (2004). Enterprise Risk Management – Integrated Framework, USA: COSO.

Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (2010). **Fraudulent Financial Reporting 1998-2007**. USA: COSO.

Cressey, D.R (1953). **Other People's Money: A Study in the Social Psychology of Embezzlement**. Glencoe, USA: The Free Press.

Crouhy, M; Galai, D; Mark, R (2006). **The Essentials of Risk Management**. USA: McGraw-Hill Companies, Inc.

Curtis, C. V (2010). *SEC has five prominent Fraud cases in one month*. Strategic Finance. **12**, 19-21.

Dezoort, T; and Harrison, P (2007). **The Effects of Fraud Type and Accountability Pressure on Auditor Fraud Detection Responsibility and Brainstorming Performance**. Unpublished Working Paper, University of Alabama: USA.

Dharan, B.G; Bufkins, W.R (2004). **Red Flags in Enron's Reporting of Revenues and Key Financial Measures**. Unpublished Working Paper, Harvard Law School: USA.

DUTTA, S; GRIFFIN, T; JETT, K.L; KOOIMAN, J; PETRO, L; WAN, S.P (2009). **Financial Planning, Performance, and Control**. Institute of Management Accountants, USA: IMA.

Eining, M.M; Jones, D.R; Loebbecke, J.K (1997). *Reliance on Decision Aids: An Examination of Auditors' Assessment of Management Fraud*. A Journal of Practice and Theory. **2**, 1-19.

Ernst &Young (2009). **Detecting Financial Statement Fraud: What Every Manager Needs to Know**. UK: EY.

Gleim, I.N.; Flesher, D.L (2010). **Financial Planning, Performance, and Control**. USA: Gleim publications.

Grove, H; Cook, T (2004). *Lessons for Auditors: Quantitative and Qualitative Red Flags*. Journal of Forensic Accounting. **5**, 131-146.

Hegazy, M. A. E; Kassem, R (2010). *Fraudulent Financial Reporting: Do Red Flags Really Help?*. Journal of Economics and Engineering. **4**, 69-79.

Henry, E; Gordon, E. A; Reed, B; Louwers, T (2006). **The Related Party Transaction in Fraudulent Financial Reporting**. Unpublished Working Paper, School of Business Administration, University of Miami: USA.

Herman-Hoffman, V; Morgan, K; Patton, J (1996). *The warning signs of fraudulent financial reporting*. Journal of Accountancy.4, 75-77.

International Federation of Accountants. (2009). **International Standard on Auditing ISA 240, The Auditor's Responsibilities Relating to Fraud in an Audit of Financial Statements. .** New York: IFAC.

KPMG (2006). **Fraud Risk Management: Developing A Strategy for Prevention, Detection and Response**. Amstelveen, Netherlands: KPMG.

KPMG (2009). **Integrity Survey 2008-2009**. Amstelveen, Netherlands: KPMG.

KPMG (2011). **Who is The Typical Fraudster**. Amstelveen, Netherlands: KPMG.

Lou, Y.I; Wang, M.L (2009). *Fraud Risk Factor Of The Fraud Triangle Assessing The Likelihood Of Fraudulent Financial Reporting*. Journal of Business & Economic research. **2**, 61-78.

Manurung, D.T.H; Hadian, N (November, 2013). **Detection fraud of financial statement with fraud triangle.** Proceedings of 23rd International Business Research Conference. Melbourne. Australia. Marriot Hotel.

Meulbroek, L.K (2002). **Integrated Risk Management for the Firm: A Senior Manager's Guide**. Unpublished Working Paper, Harvard Business School: USA.

Molak, V (1997). Fundamentals of Risk Analysis and Risk Management. Ohio, USA: Lewis Publishers.

Moyes, G.D.; Hasan, I(1996). *An empirical analysis of fraud detection likelihood*. Managerial Auditing Journal. **3**, 41-46.

Okoye, I.M; Okafor, T; Ijeoma, N (2009). *Impact of the Fraud Triangle on Audit Process: The Nigerian Accountant's View*. Advanced Research Journal. **1**, 130-145.

Osborn, A (1963). **Applied Imagination**. New York, USA: Soribenr.

Yin, R.K (1994). **Case Study Research: Design and Methods**. 2ed Edition. UK: Sage Publication.

Oversight Systems (2007). **The 2007 Oversight Systems Report on Corporate Fraud**. Atlanta, USA: Oversight Systems.

Perols, J.L; Lougee, B.A (2011). *The Relation Between Earning Management and Financial Statement Fraud.* Advances in Accounting. **1**, 39-53.

Persons, O (1995). *Using Financial Statement Data to Identify Factors Associated with Fraudulent Financial Reporting*. Journal of Applied Business Research. **3**, 38-46.

Peterson, B. K; Zikmund, P. E (2004). *10 truths you need to know about fraud*. Strategic Finance. **11**, 29-34.

Porter, B; Simon, J; Hatherly, D (1996). **Principles of External Auditing**. New York, USA: John Wiley & Sons, Inc.

Pricewaterhousecoopers (2007). **Economic Crime: People, Culture and Controls The 4th Biennial Global Economic Crime Survey.** UK: pricewaterhousecoopers.

Ramos, M (2003). *Auditors' Responsibility for Fraud Detection*. Journal of Accountancy. **1**, 28-36.

Rezaee, Z (2004). *Causes, consequences and deterrence of financial statement fraud*. Critical Perspective on Accounting. **16**, 277 – 298.

Rockwood, R.M (2002). Focus on the Red Flags. Downloaded at: 27/3/2013 from: http:\\www.focusinvestor.com/AccountingRedFlags.pdf.

Rudewicz, F (2011). **The Fraud Diamond: Use of Investigative Due Diligence to Identify The "*Capability Element of Fraud*"**. *Turnaround Management Association, CTTMA Newsletter. 1, 1-13*

Saksena, B (2003). *The Relationship Between Corporate Governance and Management Fraud: an Empirical Analysis*. Academy of Accounting and Financial Studies Journal. **3**, 21-37.

Shaub, M. K; Lawrence, J.E (1996). *Ethics, experience and professional skepticism: a situational analysis*. Behavioral Research in Accounting, Supplement. **8**, 124-157.

Skousen, C; Wright, C (2006). **Contemporaneous Risk Factors and the prediction of Financial Statement Fraud**. Working paper, Department of Accounting, University of Texas at Arlington: USA.

Smith, M., Omar, N.H; Idris, S.I..Z.S.; Baharuddin, I., (2005). *Auditors' perception of fraud risk indicators - Malaysian evidence.* Managerial Auditing Journal. **1**, 73-85.

Spathis, C.T (2002). *Detecting False Financial Statements Using Published Data: Some Evidence from Greece*. Managerial Auditing Journal. **4**, 179–91.

Srivastava, R.P; Mock, T.J; Turner, J.L (2005). **Fraud Risk Formulas for Financial Statement Audits.** Unpublished Working Paper, Australian National University: Australia.

The Institute of internal auditors, The American institute of certified public accountants, and Association of certified fraud examiners (2011). **Managing the Business Risk of Fraud: A Practical Guide.** USA: AICPA.

The Institute of Risk Management (2002). A Risk Management Standard. England and Wales: AIRMIC.

Tull, D.S; Hawkins, D.I (1993). **Marketing Research: Measurement and Method, Sixth edition**. USA: Macmillan Publishing Company.

Wilks, T. J.; Zimbelman, M. F (2002). *The Effects of a Fraud-Triangle Decomposition of Fraud Risk Assessments on Auditors' Sensitivity to Incentive and Opportunity Cues*. Working paper. Young University: UK.

Wilks, T. J; Zimbelman , M. F (2004). *Using Game Theory and Strategic Reasoning Concepts to Prevent and Detect Fraud*. Accounting Horizons. **3**, 173-184.

Wolfe, D. T; Hermanson, D. R (2004). *The Fraud Diamond: Considering the Four Elements of Fraud*. CPA Journal. **12**, 38-42.

Yin, R.K (1994). **Case Study Research: Design and Methods**. 2ed Edition. UK: Sage Publication.

الملاحق

ملحق رقم (1)

استمارة الاستبيان المقترحة

القسم الأول

1. **هل لديك:**

- شهادة علمية في المحاسبة نعم _____ لا _____

إذا كان نعم؟

دكتوراه _____

ماجستير _____

دبلوم _____

بكالوريوس _____

معهد متوسط _____

- خبرة عملية في المحاسبة نعم _____ لا_____

إذا كان نعم؟

1-5 سنوات _____

6-10 سنوات _____

11-15 سنة _____

أكثر من 15 سنة _____

خبرة سابقة في كشف الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية

نعم ◯ **لا** ◯

- خبرة سابقة في كشف الغش الناتج عن اختلاس الأصول الشركة

نعم ◯ **لا** ◯

القسم الثاني

يستهدف هذا القسم معرفة وجهة نظركم حول تأثير مؤشرات وجود الغش المحددة بموجب المعايير المهنية (الضغوط، الفرص، المبررات/الاتجاهات) على قياس الغش المقدر في الشركة موضع المراجعة، وذلك من خلال تقديركم لدرجة الغش في مجموعة من الحالات التي تتضمن المؤشرات السابقة، وسيتم استخدام مقياس ليكرت ذي الخمس نقاط لتحديد درجة الاحتمالية السابقة، وذلك من خلال وضع دائرة على أحد الأرقام المتسلسلة: (1) منخفض، (2) منخفض إلى حدٍ ما، (3) متوسط، (4) مرتفع، (5) مرتفع إلى حدٍ ما

مع العلم أن هذه الحالات تتباين فيما بينها تبعاً لوجود مؤشرات كل نوع من الأنواع السابقة وتبعاً لدرجة تأثير كل مؤشر.

الحالة (1.1.1) [2] المستوى الأول – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة لا يشهد أية منافسة وهامش ربح الشركة جيد جداً، وتاريخياً لم تعاني الشركة من أية خسائر تشغيلية
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية موجب، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- لا توجد أية ضغوط على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية
- لا ترتبط تعويضات الإدارة بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية موضوعية بشكل دائم
- سيولة الشركة جيدة جداً ولا تحتاج لأية قروض في المستقبل
- لا توجد أية عمليات مهمة لأطراف أخرى خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد
- تعتمد قيم كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) على أسس موضوعية
- لا توجد أية عمليات معقدة وغير اعتيادي
- لا يسيطر على الإدارة فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد

[2] (1،1،1) تشير إلى درجة تأثير مؤشرات عوامل الغش، (1) غير مؤثرة، (2) غير مؤثرة إلى جدٍ ما، (3) مؤثرة إلى حدٍ ما، (4) مؤثرة. وهي مرتبة على التوالي (ضغوط)، (فرص)، (مبررات)، وهكذا لبقية الحالات

- لا يوجد أي تغيير في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- توجد رقابة ناقصة بشكل كبير
- لا يوجد أي تدخل للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- تتمكن الإدارة عادةً من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- لا توجد أية خلافات مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية
- لا توجد أية سوابق لإدارة الشركة في خرق القوانين
- لا تقدم الإدارة أية وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (2.1.1) المستوى الأول – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة لا يشهد أية منافسة وهامش ربح الشركة جيد جداً، وتاريخياً لم تعاني الشركة من أية خسائر تشغيلية
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية موجب، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- لا توجد أية ضغوط على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية
- لا ترتبط تعويضات الإدارة بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية موضوعية بشكل دائم
- سيولة الشركة جيدة جداً ولا تحتاج لأية قروض في المستقبل
- لا توجد أية عمليات مهمة لأطراف أخرى خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد
- تعتمد قيم كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) على أسس موضوعية
- لا توجد أية عمليات معقدة وغير اعتيادي
- لا يسيطر على الإدارة فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد

- لا يوجد أي تغيير في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- توجد رقابة ناقصة بشكل كبير
- يوجد تدخل ضعيف للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- تتمكن الإدارة في كثير من الأحيان من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- توجد بعض الخلافات المحدودة مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
- توجد سوابق محدودة نسبياً لإدارة الشركة في خرق القوانين
- لا تقدم الإدارة في معظم الأحيان وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (1.2.1) المستوى الأول – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة لا يشهد أية منافسة وهامش ربح الشركة جيد جداً، وتاريخياً لم تعاني الشركة من أية خسائر تشغيلية
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية موجب، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- لا توجد أية ضغوط على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية
- لا ترتبط تعويضات الإدارة بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية موضوعية بشكل دائم
- سيولة الشركة جيدة جداً ولا تحتاج لأية قروض في المستقبل
- يوجد عدد محدود من العمليات المهمة لأطراف أخرى خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد
- تعتمد كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) في القليل من الأحيان على تقديرات جوهرية يتضمنها أحكام ذاتية.
- يوجد بشكلٍ قليل نسبياً عمليات معقدة وغير اعتيادية بالقرب من نهاية الفترة المالية

- نادراً ما يسيطر على الإدارة فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد
- وجود تغيير محدود نوعاً ما في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- تعاني الرقابة الداخلية من بعض نواحي الخلل
- لا يوجد أي تدخل للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- تتمكن الإدارة عادةً من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- لا توجد أية خلافات مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية
- لا توجد أية سوابق لإدارة الشركة في خرق القوانين
- لا تقدم الإدارة أية وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (1.1.2) المستوى الأول – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة يشهد منافسة ضعيفة وهامش ربح الشركة جيد، وتاريخياً عانت الشركة بشكل نادر من بعض الخسائر تشغيلية
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية موجب في معظم الأحيان، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- توجد بعض الضغوط على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية ولكنها محدودة التأثير
- نادراً ما ترتبط تعويضات الإدارة بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية موضوعية في معظم الأحيان
- سيولة الشركة جيدة نوعاً ما وقد لا تحتاج لقروض في المستقبل
- لا توجد أية عمليات مهمة لأطراف أخرى خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد
- تعتمد قيم كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) على أسس موضوعية
- لا توجد أية عمليات معقدة وغير اعتيادي
- لا يسيطر على الإدارة فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد

- لا يوجد أي تغيير في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- توجد رقابة ناقصة بشكل كبير
- لا يوجد أي تدخل للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- تتمكن الإدارة عادةً من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- لا توجد أية خلافات مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية
- لا توجد أية سوابق لإدارة الشركة في خرق القوانين
- لا تقدم الإدارة أية وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (2.2.2) المستوى الأول – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة يشهد منافسة ضعيفة وهامش ربح الشركة جيد، وتاريخياً عانت الشركة بشكل نادر من بعض الخسائر تشغيلية
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية موجب في معظم الأحيان، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- توجد بعض الضغوط على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية ولكنها محدودة التأثير
- نادراً ما ترتبط تعويضات الإدارة بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية موضوعية في معظم الأحيان
- سيولة الشركة جيدة نوعاً ما وقد لا تحتاج لقروض في المستقبل
- يوجد عدد محدود من العمليات المهمة لأطراف أخرى خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد
- تعتمد كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) في القليل من الأحيان على تقديرات جوهرية يتضمنها أحكام ذاتية.
- يوجد بشكلٍ قليل نسبياً عمليات معقدة وغير اعتيادية بالقرب من نهاية الفترة المالية
- نادراً ما يسيطر على الإدارة فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد

- وجود تغيير محدود نوعاً ما في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- تعاني الرقابة الداخلية من بعض نواحي الخلل
- يوجد تدخل ضعيف للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- تتمكن الإدارة في كثير من الأحيان من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- توجد بعض الخلافات المحدودة مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
- توجد سوابق محدودة نسبياً لإدارة الشركة في خرق القوانين
- لا تقدم الإدارة في معظم الأحيان وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (1.2.2) المستوى الأول – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة يشهد منافسة ضعيفة وهامش ربح الشركة جيد، وتاريخياً عانت الشركة بشكل نادر من بعض الخسائر تشغيلية
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية موجب في معظم الأحيان، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- توجد بعض الضغوط على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية ولكنها محدودة التأثير
- نادراً ما ترتبط تعويضات الإدارة بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية موضوعية في معظم الأحيان
- سيولة الشركة جيدة نوعاً ما وقد لا تحتاج لقروض في المستقبل
- يوجد عدد محدود من العمليات المهمة لأطراف أخرى خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد
- تعتمد كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) في القليل من الأحيان على تقديرات جوهرية يتضمنها أحكام ذاتية.
- يوجد بشكلٍ قليل نسبياً عمليات معقدة وغير اعتيادية بالقرب من نهاية الفترة المالية

- نادراً ما يسيطر على الإدارة فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد
- وجود تغيير محدود نوعاً ما في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- تعاني الرقابة الداخلية من بعض نواحي الخلل
- لا يوجد أي تدخل للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- تتمكن الإدارة عادةً من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- لا توجد أية خلافات مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية
- لا توجد أية سوابق لإدارة الشركة في خرق القوانين
- لا تقدم الإدارة أية وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (2.1.2) المستوى الأول – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة يشهد منافسة ضعيفة وهامش ربح الشركة جيد، وتاريخياً عانت الشركة بشكل نادر من بعض الخسائر تشغيلية
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية موجب في معظم الأحيان، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- توجد بعض الضغوط على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية ولكنها محدودة التأثير
- نادراً ما ترتبط تعويضات الإدارة بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية موضوعية في معظم الأحيان
- سيولة الشركة جيدة نوعاً ما وقد لا تحتاج لقروض في المستقبل
- لا توجد أية عمليات مهمة لأطراف أخرى خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد
- تعتمد قيم كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) على أسس موضوعية
- لا توجد أية عمليات معقدة وغير اعتيادي
- لا يسيطر على الإدارة فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد

- لا يوجد أي تغيير في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- توجد رقابة ناقصة بشكل كبير
- يوجد تدخل ضعيف للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- تتمكن الإدارة في كثير من الأحيان من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- توجد بعض الخلافات المحدودة مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
- توجد سوابق محدودة نسبياً لإدارة الشركة في خرق القوانين
- لا تقدم الإدارة في معظم الأحيان وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (2.2.1) المستوى الأول – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة لا يشهد أية منافسة وهامش ربح الشركة جيد جداً، وتاريخياً لم تعاني الشركة من أية خسائر تشغيلية
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية موجب، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- لا توجد أية ضغوط على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية
- لا ترتبط تعويضات الإدارة بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية موضوعية بشكل دائم
- سيولة الشركة جيدة جداً ولا تحتاج لأية قروض في المستقبل
- يوجد عدد محدود من العمليات المهمة لأطراف أخرى خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد
- تعتمد كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) في القليل من الأحيان على تقديرات جوهرية يتضمنها أحكام ذاتية.
- يوجد بشكلٍ قليل نسبياً عمليات معقدة وغير اعتيادية بالقرب من نهاية الفترة المالية

- نادراً ما يسيطر على الإدارة فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد
- وجود تغيير محدود نوعاً ما في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- تعاني الرقابة الداخلية من بعض نواحي الخلل
- يوجد تدخل ضعيف للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- تتمكن الإدارة في كثير من الأحيان من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- توجد بعض الخلافات المحدودة مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
- توجد سوابق محدودة نسبياً لإدارة الشركة في خرق القوانين
- لا تقدم الإدارة في معظم الأحيان وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (2.2.2) المستوى الثاني – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة يشهد منافسة ضعيفة وهامش ربح الشركة جيد، وتاريخياً عانت الشركة بشكل نادر من بعض الخسائر تشغيلية
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية موجب في معظم الأحيان، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- توجد بعض الضغوط على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية ولكنها محدودة التأثير
- نادراً ما ترتبط تعويضات الإدارة بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية موضوعية في معظم الأحيان
- سيولة الشركة جيدة نوعاً ما وقد لا تحتاج لقروض في المستقبل
- يوجد عدد محدود من العمليات المهمة لأطراف أخرى خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد
- تعتمد كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) في القليل من الأحيان على تقديرات جوهرية يتضمنها أحكام ذاتية.

- يوجد بشكلٍ قليل نسبياً عمليات معقدة وغير اعتيادية بالقرب من نهاية الفترة المالية
- نادراً ما يسيطر على الإدارة فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد
- وجود تغيير محدود نوعاً ما في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- تعاني الرقابة الداخلية من بعض نواحي الخلل
- يوجد تدخل ضعيف للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- تتمكن الإدارة في كثير من الأحيان من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- توجد بعض الخلافات المحدودة مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
- توجد سوابق محدودة نسبياً لإدارة الشركة في خرق القوانين
- لا تقدم الإدارة في معظم الأحيان وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (3.2.2) المستوى الثاني – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة يشهد منافسة ضعيفة وهامش ربح الشركة جيد، وتاريخياً عانت الشركة بشكل نادر من بعض الخسائر تشغيلية
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية موجب في معظم الأحيان، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- توجد بعض الضغوط على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية ولكنها محدودة التأثير
- نادراً ما ترتبط تعويضات الإدارة بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية موضوعية في معظم الأحيان
- سيولة الشركة جيدة نوعاً ما وقد لا تحتاج لقروض في المستقبل
- يوجد عدد محدود من العمليات المهمة لأطراف أخرى خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد

- تعتمد كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) في القليل من الأحيان على تقديرات جوهرية يتضمنها أحكام ذاتية.
- يوجد بشكلٍ قليل نسبياً عمليات معقدة وغير اعتيادية بالقرب من نهاية الفترة المالية
- نادراً ما يسيطر على الإدارة فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد
- وجود تغيير محدود نوعاً ما في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- تعاني الرقابة الداخلية من بعض نواحي الخلل
- يوجد تدخل مهم إلى حدٍ ما للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- لا تتمكن الإدارة في معظم الاحيان من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- توجد بعض الخلافات المهمة نسبياً مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية
- وجود سوابق مهمة نسبياً لإدارة الشركة في خرق القوانين
- تقدم الإدارة في بعض الأحيان وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (2.3.2) المستوى الثاني – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة يشهد منافسة ضعيفة وهامش ربح الشركة جيد، وتاريخياً عانت الشركة بشكل نادر من بعض الخسائر تشغيلية
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية موجب في معظم الأحيان، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- توجد بعض الضغوط على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية ولكنها محدودة التأثير
- نادراً ما ترتبط تعويضات الإدارة بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية موضوعية في معظم الأحيان
- سيولة الشركة جيدة نوعاً ما وقد لا تحتاج لقروض في المستقبل

- يتكرر أحياناً وجود عمليات مهمة لأطراف أخرى خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد
- تعتمد قيم كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) في معظم الأحيان على تقديرات جوهرية يتضمنها أحكام ذاتية
- يتكرر أحياناً وجود عمليات معقدة وغير اعتيادية بالقرب من نهاية الفترة المالية.
- يسيطر على الإدارة إلى حدٍ كبير فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد
- يوجد تغيير مهم نسبياً في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- الرقابة الداخلية ضعيفة نوعاً ما
- يوجد تدخل ضعيف للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- تتمكن الإدارة في كثير من الأحيان من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- توجد بعض الخلافات المحدودة مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
- توجد سوابق محدودة نسبياً لإدارة الشركة في خرق القوانين
- لا تقدم الإدارة في معظم الأحيان وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (2.2.3) المستوى الثاني – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة يشهد منافسة قوية نسبياً وهامش ربح الشركة ضعيف، وتاريخياً تعرضت الشركة في كثير من الأحيان لخسائر تشغيلية تسبب الإفلاس
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية سالب في معظم الأحيان، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- توجد ضغوط مهمة نسبياً على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية
- ترتبط تعويضات الإدارة في معظم الأحيان بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية غير واقعية في معظم الأحيان

- من المحتمل أن تحتاج الإدارة للحصول على قروض للبقاء في موقع المنافسة
- يوجد عدد محدود من العمليات المهمة لأطراف أخرى خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد
- تعتمد كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) في القليل من الأحيان على تقديرات جوهرية يتضمنها أحكام ذاتية.
- يوجد بشكلٍ قليل نسبياً عمليات معقدة وغير اعتيادية بالقرب من نهاية الفترة المالية
- نادراً ما يسيطر على الإدارة فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد
- وجود تغيير محدود نوعاً ما في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- تعاني الرقابة الداخلية من بعض نواحي الخلل
- يوجد تدخل ضعيف للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- تتمكن الإدارة في كثير من الأحيان من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- توجد بعض الخلافات المحدودة مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
- توجد سوابق محدودة نسبياً لإدارة الشركة في خرق القوانين
- لا تقدم الإدارة في معظم الأحيان وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (3.3.3) المستوى الثاني – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة يشهد منافسة قوية نسبياً وهامش ربح الشركة ضعيف، وتاريخياً تعرضت الشركة في كثير من الأحيان لخسائر تشغيلية تسبب الإفلاس
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية سالب في معظم الأحيان، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- توجد ضغوط مهمة نسبياً على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية

- ترتبط تعويضات الإدارة في معظم الأحيان بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية غير واقعية في معظم الأحيان
- من المحتمل أن تحتاج الإدارة للحصول على قروض للبقاء في موقع المنافسة
- يتكرر أحياناً وجود عمليات مهمة لأطراف أخرى خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد
- تعتمد قيم كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) في معظم الأحيان على تقديرات جوهرية يتضمنها أحكام ذاتية
- يتكرر أحياناً وجود عمليات معقدة وغير اعتيادية بالقرب من نهاية الفترة المالية.
- يسيطر على الإدارة إلى حدٍ كبير فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد
- يوجد تغيير مهم نسبياً في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- الرقابة الداخلية ضعيفة نوعاً ما
- يوجد تدخل مهم إلى حدٍ ما للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- لا تتمكن الإدارة في معظم الاحيان من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- توجد بعض الخلافات المهمة نسبياً مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية
- وجود سوابق مهمة نسبياً لإدارة الشركة في خرق القوانين
- تقدم الإدارة في بعض الأحيان وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (2.3.3) المستوى الثاني – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة يشهد منافسة قوية نسبياً وهامش ربح الشركة ضعيف، وتاريخياً تعرضت الشركة في كثير من الأحيان لخسائر تشغيلية تسبب الإفلاس
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية سالب في معظم الأحيان، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة

- توجد ضغوط مهمة نسبياً على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية
- ترتبط تعويضات الإدارة في معظم الأحيان بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية غير واقعية في معظم الأحيان
- من المحتمل أن تحتاج الإدارة للحصول على قروض للبقاء في موقع المنافسة
- يتكرر أحياناً وجود عمليات مهمة لأطراف أخرى خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد
- تعتمد قيم كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) في معظم الأحيان على تقديرات جوهرية يتضمنها أحكام ذاتية
- يتكرر أحياناً وجود عمليات معقدة وغير اعتيادية بالقرب من نهاية الفترة المالية.
- يسيطر على الإدارة إلى حدٍ كبير فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد
- يوجد تغيير مهم نسبياً في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- الرقابة الداخلية ضعيفة نوعاً ما
- يوجد تدخل ضعيف للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- تتمكن الإدارة في كثير من الأحيان من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- توجد بعض الخلافات المحدودة مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
- توجد سوابق محدودة نسبياً لإدارة الشركة في خرق القوانين
- لا تقدم الإدارة في معظم الأحيان وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (3.2.3) المستوى الثاني – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة يشهد منافسة قوية نسبياً وهامش ربح الشركة ضعيف، وتاريخياً تعرضت الشركة في كثير من الأحيان لخسائر تشغيلية تسبب الإفلاس

- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية سالب في معظم الأحيان، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- توجد ضغوط مهمة نسبياً على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية
- ترتبط تعويضات الإدارة في معظم الأحيان بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية غير واقعية في معظم الأحيان
- من المحتمل أن تحتاج الإدارة للحصول على قروض للبقاء في موقع المنافسة
- يوجد عدد محدود من العمليات المهمة لأطراف أخرى خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد
- تعتمد كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) في القليل من الأحيان على تقديرات جوهرية يتضمنها أحكام ذاتية.
- يوجد بشكلٍ قليل نسبياً عمليات معقدة وغير اعتيادية بالقرب من نهاية الفترة المالية
- نادراً ما يسيطر على الإدارة فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد
- وجود تغيير محدود نوعاً ما في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- تعاني الرقابة الداخلية من بعض نواحي الخلل
- يوجد تدخل مهم إلى حدٍ ما للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- لا تتمكن الإدارة في معظم الاحيان من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- توجد بعض الخلافات المهمة نسبياً مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية
- وجود سوابق مهمة نسبياً لإدارة الشركة في خرق القوانين
- تقدم الإدارة في بعض الأحيان وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (3.3.2) المستوى الثاني – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة يشهد منافسة ضعيفة وهامش ربح الشركة جيد، وتاريخياً عانت الشركة بشكل نادر من بعض الخسائر تشغيلية
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية موجب في معظم الأحيان، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- توجد بعض الضغوط على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية ولكنها محدودة التأثير
- نادراً ما ترتبط تعويضات الإدارة بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية موضوعية في معظم الأحيان
- سيولة الشركة جيدة نوعاً ما وقد لا تحتاج لقروض في المستقبل
- يتكرر أحياناً وجود عمليات مهمة لأطراف أخرى خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد
- تعتمد قيم كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) في معظم الأحيان على تقديرات جوهرية يتضمنها أحكام ذاتية
- يتكرر أحياناً وجود عمليات معقدة وغير اعتيادية بالقرب من نهاية الفترة المالية.
- يسيطر على الإدارة إلى حدٍ كبير فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد
- يوجد تغيير مهم نسبياً في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- الرقابة الداخلية ضعيفة نوعاً ما
- يوجد تدخل مهم إلى حدٍ ما للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- لا تتمكن الإدارة في معظم الاحيان من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- توجد بعض الخلافات المهمة نسبياً مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية
- وجود سوابق مهمة نسبياً لإدارة الشركة في خرق القوانين
- تقدم الإدارة في بعض الأحيان وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (3.3.3) المستوى الثالث – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة يشهد منافسة قوية نسبياً وهامش ربح الشركة ضعيف، وتاريخياً تعرضت الشركة في كثير من الأحيان لخسائر تشغيلية تسبب الإفلاس
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية سالب في معظم الأحيان، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- توجد ضغوط مهمة نسبياً على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية
- ترتبط تعويضات الإدارة في معظم الأحيان بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية غير واقعية في معظم الأحيان
- من المحتمل أن تحتاج الإدارة للحصول على قروض للبقاء في موقع المنافسة
- يتكرر أحياناً وجود عمليات مهمة لأطراف أخرى خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد
- تعتمد قيم كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) في معظم الأحيان على تقديرات جوهرية يتضمنها أحكام ذاتية
- يتكرر أحياناً وجود عمليات معقدة وغير اعتيادية بالقرب من نهاية الفترة المالية.
- يسيطر على الإدارة إلى حدٍ كبير فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد
- يوجد تغيير مهم نسبياً في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- الرقابة الداخلية ضعيفة نوعاً ما
- يوجد تدخل مهم إلى حدٍ ما للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- لا تتمكن الإدارة في معظم الاحيان من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- توجد بعض الخلافات المهمة نسبياً مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية
- وجود سوابق مهمة نسبياً لإدارة الشركة في خرق القوانين
- تقدم الإدارة في بعض الأحيان وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (4.3.3) المستوى الثالث – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة يشهد منافسة قوية نسبياً وهامش ربح الشركة ضعيف، وتاريخياً تعرضت الشركة في كثير من الأحيان لخسائر تشغيلية تسبب الإفلاس
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية سالب في معظم الأحيان، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- توجد ضغوط مهمة نسبياً على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية
- ترتبط تعويضات الإدارة في معظم الأحيان بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية غير واقعية في معظم الأحيان
- من المحتمل أن تحتاج الإدارة للحصول على قروض للبقاء في موقع المنافسة
- يتكرر أحياناً وجود عمليات مهمة لأطراف أخرى خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد
- تعتمد قيم كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) في معظم الأحيان على تقديرات جوهرية يتضمنها أحكام ذاتية
- يتكرر أحياناً وجود عمليات معقدة وغير اعتيادية بالقرب من نهاية الفترة المالية.
- يسيطر على الإدارة إلى حدٍ كبير فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد
- يوجد تغيير مهم نسبياً في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- الرقابة الداخلية ضعيفة نوعاً ما
- يوجد تدخل مهم جداً للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- لا تتمكن الإدارة في من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- توجد خلافات كبيرة مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية
- وجود سوابق كثيرة جداً لإدارة الشركة في خرق القوانين
- الإدارة معتادة على تقديم وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (3.4.3) المستوى الثالث – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة يشهد منافسة قوية نسبياً وهامش ربح الشركة ضعيف، وتاريخياً تعرضت الشركة في كثير من الأحيان لخسائر تشغيلية تسبب الإفلاس
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية سالب في معظم الأحيان، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- توجد ضغوط مهمة نسبياً على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية
- ترتبط تعويضات الإدارة في معظم الأحيان بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية غير واقعية في معظم الأحيان
- من المحتمل أن تحتاج الإدارة للحصول على قروض للبقاء في موقع المنافسة
- توجد عمليات مهمة لأطراف أخرى بشكل ملحوظ خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد.
- تعتمد كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) على تقديرات جوهرية يتضمنها أحكام ذاتية.
- وجود عمليات معقدة وغير اعتيادية بشكل واضح بالقرب من نهاية الفترة المالية
- يسيطر على الإدارة فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد
- وجود تغيير كبير في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- وجود رقابة ناقصة بشكل كبير
- يوجد تدخل مهم إلى حدٍ ما للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- لا تتمكن الإدارة في معظم الاحيان من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- توجد بعض الخلافات المهمة نسبياً مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية
- وجود سوابق مهمة نسبياً لإدارة الشركة في خرق القوانين
- تقدم الإدارة في بعض الأحيان وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (3.3.4) المستوى الثالث – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة يشهد منافسة قوية جداً، وهامش ربح الشركة ضعيف جداً، وتاريخياً تعرضت الشركة لخسائر تشغيلية تسبب الإفلاس
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية سالب، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- تجود ضغوط كبيرة جداً على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية
- ترتبط تعويضات الإدارة بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية غير واقعية
- ستحتاج الإدارة للحصول على قروض للبقاء في موقع المنافسة
- يتكرر أحياناً وجود عمليات مهمة لأطراف أخرى خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد
- تعتمد قيم كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) في معظم الأحيان على تقديرات جوهرية يتضمنها أحكام ذاتية
- يتكرر أحياناً وجود عمليات معقدة وغير اعتيادية بالقرب من نهاية الفترة المالية.
- يسيطر على الإدارة إلى حدٍ كبير فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد
- يوجد تغيير مهم نسبياً في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- الرقابة الداخلية ضعيفة نوعاً ما
- يوجد تدخل مهم إلى حدٍ ما للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- لا تتمكن الإدارة في معظم الاحيان من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- توجد بعض الخلافات المهمة نسبياً مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية
- وجود سوابق مهمة نسبياً لإدارة الشركة في خرق القوانين
- تقدم الإدارة في بعض الأحيان وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (4.4.4) المستوى الثالث – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة يشهد منافسة قوية جداً، وهامش ربح الشركة ضعيف جداً، وتاريخياً تعرضت الشركة لخسائر تشغيلية تسبب الإفلاس
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية سالب، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- تجود ضغوط كبيرة جداً على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية
- ترتبط تعويضات الإدارة بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية غير واقعية
- ستحتاج الإدارة للحصول على قروض للبقاء في موقع المنافسة
- توجد عمليات مهمة لأطراف أخرى بشكل ملحوظ خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد.
- تعتمد كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) على تقديرات جوهرية يتضمنها أحكام ذاتية.
- وجود عمليات معقدة وغير اعتيادية بشكل واضح بالقرب من نهاية الفترة المالية
- يسيطر على الإدارة فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد
- وجود تغيير كبير في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- وجود رقابة ناقصة بشكل كبير
- يوجد تدخل مهم جداً للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- لا تتمكن الإدارة في من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- توجد خلافات كبيرة مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية
- وجود سوابق كثيرة جداً لإدارة الشركة في خرق القوانين
- الإدارة معتادة على تقديم وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (3.4.4) المستوى الثالث – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة يشهد منافسة قوية جداً، وهامش ربح الشركة ضعيف جداً، وتاريخياً تعرضت الشركة لخسائر تشغيلية تسبب الإفلاس
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية سالب، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- تجود ضغوط كبيرة جداً على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية
- ترتبط تعويضات الإدارة بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية غير واقعية
- ستحتاج الإدارة للحصول على قروض للبقاء في موقع المنافسة
- توجد عمليات مهمة لأطراف أخرى بشكل ملحوظ خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد.
- تعتمد كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) على تقديرات جوهرية يتضمنها أحكام ذاتية.
- وجود عمليات معقدة وغير اعتيادية بشكل واضح بالقرب من نهاية الفترة المالية
- يسيطر على الإدارة فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد
- وجود تغيير كبير في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- وجود رقابة ناقصة بشكل كبير
- يوجد تدخل مهم إلى حدٍ ما للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- لا تتمكن الإدارة في معظم الاحيان من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- توجد بعض الخلافات المهمة نسبياً مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية
- وجود سوابق مهمة نسبياً لإدارة الشركة في خرق القوانين
- تقدم الإدارة في بعض الأحيان وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (4.3.4) المستوى الثالث – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة يشهد منافسة قوية جداً، وهامش ربح الشركة ضعيف جداً، وتاريخياً تعرضت الشركة لخسائر تشغيلية تسبب الإفلاس
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية سالب، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- تجود ضغوط كبيرة جداً على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية
- ترتبط تعويضات الإدارة بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية غير واقعية
- ستحتاج الإدارة للحصول على قروض للبقاء في موقع المنافسة
- يتكرر أحياناً وجود عمليات مهمة لأطراف أخرى خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد
- تعتمد قيم كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) في معظم الأحيان على تقديرات جوهرية يتضمنها أحكام ذاتية
- يتكرر أحياناً وجود عمليات معقدة وغير اعتيادية بالقرب من نهاية الفترة المالية.
- يسيطر على الإدارة إلى حدٍ كبير فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد
- يوجد تغيير مهم نسبياً في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- الرقابة الداخلية ضعيفة نوعاً ما
- يوجد تدخل مهم جداً للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- لا تتمكن الإدارة في من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- توجد خلافات كبيرة مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية
- وجود سوابق كثيرة جداً لإدارة الشركة في خرق القوانين
- الإدارة معتادة على تقديم وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (4.4.3) المستوى الثالث – (الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- إن سوق الأجهزة الكهربائية الذي تعمل ضمنه الشركة يشهد منافسة قوية نسبياً وهامش ربح الشركة ضعيف، وتاريخياً تعرضت الشركة في كثير من الأحيان لخسائر تشغيلية تسبب الإفلاس
- صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية سالب في معظم الأحيان، في الوقت الذي يظهر التقرير المالي للشركة وجود نمو في الأرباح عن السنوات السابقة
- توجد ضغوط مهمة نسبياً على الإدارة لتحقيق متطلبات وتوقعات (محللو الاستثمار – المؤسسات الاستثمارية – الدائنون الرئيسيون) فيما يتعلق بالربحية
- ترتبط تعويضات الإدارة في معظم الأحيان بتحقيق أهداف مالية تعسفية فيما يتعلق بسعر السهم – النتائج التشغيلية – الموقع المالي – والتدفق النقدي، والأهداف المالية غير واقعية في معظم الأحيان
- من المحتمل أن تحتاج الإدارة للحصول على قروض للبقاء في موقع المنافسة
- توجد عمليات مهمة لأطراف أخرى بشكل ملحوظ خارج نطاق عمل المنشأة المعتاد.
- تعتمد كل من (الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصاريف) على تقديرات جوهرية يتضمنها أحكام ذاتية.
- وجود عمليات معقدة وغير اعتيادية بشكل واضح بالقرب من نهاية الفترة المالية
- يسيطر على الإدارة فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد
- وجود تغيير كبير في المدراء والمستشارين وأعضاء مجلس الإدارة وفي موظفي المحاسبة – موظفي قسم الرقابة الداخلية – وفي موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات
- وجود رقابة ناقصة بشكل كبير
- يوجد تدخل مهم جداً للإداريين غير الماليين في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة
- لا تتمكن الإدارة في من تصحيح نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
- توجد خلافات كبيرة مع المراجع الخارجي على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية
- وجود سوابق كثيرة جداً لإدارة الشركة في خرق القوانين
- الإدارة معتادة على تقديم وعود للمحللين أو الدائنين بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (1.1.1) المستوى الأول – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين جيد جداً
- مستوى الرواتب في الشركة مرتفع
- دوام العاملين مريح ولا يتعدى ال 8 ساعات
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين ممتازة، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية ممتازة
- يتم مراعاة تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات بالمطلق (الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين العاملين يتم بناء على الكفاءة والخبرة في كافة الأحيان
- توجد رقابة فعالة من قبل الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات مرضية جداً
- لا يوجد نقد سائل بشكل متاح
- لا يوجد وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد
- المعرفة المحاسبية لدى الإدارة مرتفعة جداً
- يوجد نظام فعال لحماية أو إلى تقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول
- يتم الاهتمام بإجراءات الرقابة الداخلية على اختلاس الأصول
- لا يوجد أي تغير في سلوك معيشة العاملين

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (2.1.1) المستوى الأول – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين جيد جداً

- مستوى الرواتب في الشركة مرتفع
- دوام العاملين مريح ولا يتعدى ال 8 ساعات
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين ممتازة، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية ممتازة
- يتم مراعاة تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات بالمطلق (الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين العاملين يتم بناء على الكفاءة والخبرة في كافة الأحيان
- توجد رقابة فعالة من قبل الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات مرضية جداً
- لا يوجد نقد سائل بشكل متاح
- لا يوجد وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد
- المعرفة المحاسبية لدى الإدارة مرتفعة جداً
- نظام حماية وتقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول جيد إلى حدٍ ما
- الاهتمام بإجراءات الرقابة الداخلية على اختلاس الأصول جيد نسبياً
- يوجد تغير محدود جداً في سلوك معيشة العاملين

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (1.2.1) المستوى الأول – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين جيد جداً
- مستوى الرواتب في الشركة مرتفع
- دوام العاملين مريح ولا يتعدى ال 8 ساعات
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين ممتازة، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية جيدة إلى حدٍ ما

- يتم مراعاة تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات في معظم الأحيان (الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين العاملين يتم بناء على الكفاءة والخبرة في معظم الأحيان
- توجد رقابة مقبولة نسبياً من قبل الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات مقبولة نسبياً
- لا يوجد نقد سائل بشكل متاح في معظم الأحيان
- لا يوجد إلى حدٍ ما وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد
- المعرفة المحاسبية لدى الإدارة مرتفعة نسبياً
- يوجد نظام فعال لحماية أو إلى تقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول
- يتم الاهتمام بإجراءات الرقابة الداخلية على اختلاس الأصول
- لا يوجد أي تغير في سلوك معيشة العاملين

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (1.1.2) المستوى الأول – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين جيد نسبياً
- مستوى الرواتب في الشركة فوق المتوسط
- دوام العاملين مريح نسبياً ولا يتعدى ال 8 ساعات إلا في بعض الأوقات المحدودة
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين جيدة نوعاً ما، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية ممتازة
- يتم مراعاة تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات بالمطلق (الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين العاملين يتم بناء على الكفاءة والخبرة في كافة الأحيان
- توجد رقابة فعالة من قبل الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات مرضية جداً
- لا يوجد نقد سائل بشكل متاح

- لا يوجد وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد
- المعرفة المحاسبية لدى الإدارة مرتفعة جداً
- يوجد نظام فعال لحماية أو إلى تقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول
- يتم الاهتمام بإجراءات الرقابة الداخلية على اختلاس الأصول
- لا يوجد أي تغير في سلوك معيشة العاملين

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (2.2.2) المستوى الأول – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين جيد نسبياً
- مستوى الرواتب في الشركة فوق المتوسط
- دوام العاملين مريح نسبياً ولا يتعدى ال 8 ساعات إلا في بعض الأوقات المحدودة
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين جيدة نوعاً ما، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية جيدة إلى حدٍ ما
- يتم مراعاة تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات في معظم الأحيان (الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين العاملين يتم بناء على الكفاءة والخبرة في معظم الأحيان
- توجد رقابة مقبولة نسبياً من قبل الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات مقبولة نسبياً
- لا يوجد نقد سائل بشكل متاح في معظم الأحيان
- لا يوجد إلى حدٍ ما وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد
- المعرفة المحاسبية لدى الإدارة مرتفعة نسبياً
- نظام حماية وتقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول جيد إلى حدٍ ما
- الاهتمام بإجراءات الرقابة الداخلية على اختلاس الأصول جيد نسبياً
- يوجد تغير محدود جداً في سلوك معيشة العاملين

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (1.2.2) المستوى الأول – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين جيد نسبياً
- مستوى الرواتب في الشركة فوق المتوسط
- دوام العاملين مريح نسبياً ولا يتعدى ال 8 ساعات إلا في بعض الأوقات المحدودة
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين جيدة نوعاً ما، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية جيدة إلى حدٍ ما
- يتم مراعاة تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات في معظم الأحيان (الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين العاملين يتم بناء على الكفاءة والخبرة في معظم الأحيان
- توجد رقابة مقبولة نسبياً من قبل الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات مقبولة نسبياً
- لا يوجد نقد سائل بشكل متاح في معظم الأحيان
- لا يوجد إلى حدٍ ما وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد
- المعرفة المحاسبية لدى الإدارة مرتفعة نسبياً
- يوجد نظام فعال لحماية أو إلى تقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول
- يتم الاهتمام بإجراءات الرقابة الداخلية على اختلاس الأصول
- لا يوجد أي تغير في سلوك معيشة العاملين

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (2.1.2) المستوى الأول – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين جيد نسبياً
- مستوى الرواتب في الشركة فوق المتوسط
- دوام العاملين مريح نسبياً ولا يتعدى ال 8 ساعات إلا في بعض الأوقات المحدودة
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين جيدة نوعاً ما، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية ممتازة
- يتم مراعاة تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات بالمطلق (الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين العاملين يتم بناء على الكفاءة والخبرة في كافة الأحيان
- توجد رقابة فعالة من قبل الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات مرضية جداً
- لا يوجد نقد سائل بشكل متاح
- لا يوجد وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد
- المعرفة المحاسبية لدى الإدارة مرتفعة جداً
- نظام حماية وتقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول جيد إلى حدٍ ما
- الاهتمام بإجراءات الرقابة الداخلية على اختلاس الأصول جيد نسبياً
- يوجد تغير محدود جداً في سلوك معيشة العاملين

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (2.2.1) المستوى الأول – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين جيد جداً
- مستوى الرواتب في الشركة مرتفع
- دوام العاملين مريح ولا يتعدى ال 8 ساعات
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين ممتازة، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية جيدة إلى حدٍ ما

- يتم مراعاة تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات في معظم الأحيان (الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين العاملين يتم بناء على الكفاءة والخبرة في معظم الأحيان
- توجد رقابة مقبولة نسبياً من قبل الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات مقبولة نسبياً
- لا يوجد نقد سائل بشكل متاح في معظم الأحيان
- لا يوجد إلى حدٍ ما وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد
- المعرفة المحاسبية لدى الإدارة مرتفعة نسبياً
- نظام حماية وتقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول جيد إلى حدٍ ما
- الاهتمام بإجراءات الرقابة الداخلية على اختلاس الأصول جيد نسبياً
- يوجد تغير محدود جداً في سلوك معيشة العاملين

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (2.2.2) المستوى الثاني – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين جيد نسبياً
- مستوى الرواتب في الشركة فوق المتوسط
- دوام العاملين مريح نسبياً ولا يتعدى ال 8 ساعات إلا في بعض الأوقات المحدودة
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين جيدة نوعاً ما، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية جيدة إلى حدٍ ما
- يتم مراعاة تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات في معظم الأحيان (الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين العاملين يتم بناء على الكفاءة والخبرة في معظم الأحيان
- توجد رقابة مقبولة نسبياً من قبل الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات مقبولة نسبياً
- لا يوجد نقد سائل بشكل متاح في معظم الأحيان

- لا يوجد إلى حدٍ ما وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد
- المعرفة المحاسبية لدى الإدارة مرتفعة نسبياً
- نظام حماية وتقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول جيد إلى حدٍ ما
- الاهتمام بإجراءات الرقابة الداخلية على اختلاس الأصول جيد نسبياً
- يوجد تغير محدود جداً في سلوك معيشة العاملين

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (3.2.2) المستوى الثاني – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين جيد نسبياً
- مستوى الرواتب في الشركة فوق المتوسط
- دوام العاملين مريح نسبياً ولا يتعدى ال 8 ساعات إلا في بعض الأوقات المحدودة
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين جيدة نوعاً ما، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية جيدة إلى حدٍ ما
- يتم مراعاة تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات في معظم الأحيان (الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين العاملين يتم بناء على الكفاءة والخبرة في معظم الأحيان
- توجد رقابة مقبولة نسبياً من قبل الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات مقبولة نسبياً
- لا يوجد نقد سائل بشكل متاح في معظم الأحيان
- لا يوجد إلى حدٍ ما وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد
- المعرفة المحاسبية لدى الإدارة مرتفعة نسبياً
- وجود إهمال هام نسبياً فيما يتعلق بالحاجة إلى نظام حماية أو إلى تقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول
- إهمال إجراءات الرقابة الداخلية بشكل هام نسبياً على اختلاس الأصول من خلال تخطي إجراءات الرقابة الحالية، أو من خلال الفشل في تصحيح الضعف في إجراءات الرقابة المعروفة
- وجو تغيير ملحوظ نسبياً في سلوك معيشة موظف أو أكثر بشكل غير اعتيادي

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (2.3.2) المستوى الثاني – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين جيد نسبياً
- مستوى الرواتب في الشركة فوق المتوسط
- دوام العاملين مريح نسبياً ولا يتعدى ال 8 ساعات إلا في بعض الأوقات المحدودة
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين جيدة نوعاً ما، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- توجد شكوك هامة نوعاً ما حول خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية بشكل كبير
- غياب تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات بشكل هام نسبياً (الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين موظفين بشكل هام نسبياً في مواقع حساسة بناءً على صلة القرابة مع المالك أو الإدارة ودون أن تتوفر لديهم الدراية العلمية اللازمة
- يوجد ضعف هام إلى حدٍ ما في رقابة الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- يوجد ضعف هام إلى حدٍ ما في كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات
- وجود قدر هام إلى حدٍ ما من النقد السائل بشكل متاح
- وجود وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد وبشكل هام إلى حدٍ ما
- تدني المعرفة المحاسبية لدى الإدارة وارتفاعها لدى قسم المحاسبة بشكل هام نسبياً
- نظام حماية وتقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول جيد إلى حدٍ ما
- الاهتمام بإجراءات الرقابة الداخلية على اختلاس الأصول جيد نسبياً
- يوجد تغير محدود جداً في سلوك معيشة العاملين

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (2.2.3) المستوى الثاني – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين سيئ إلى حدٍ ما
- مستوى الرواتب في الشركة منخفض إلى حدٍ ما
- دوام العاملين مزعج و يتعدى ال 8 ساعات في معظم الأحيان
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين سيئة إلى حدٍ ما، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية جيدة إلى حدٍ ما
- يتم مراعاة تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات في معظم الأحيان (الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين العاملين يتم بناء على الكفاءة والخبرة في معظم الأحيان
- توجد رقابة مقبولة نسبياً من قبل الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات مقبولة نسبياً
- لا يوجد نقد سائل بشكل متاح في معظم الأحيان
- لا يوجد إلى حدٍ ما وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد
- المعرفة المحاسبية لدى الإدارة مرتفعة نسبياً
- نظام حماية وتقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول جيد إلى حدٍ ما
- الاهتمام بإجراءات الرقابة الداخلية على اختلاس الأصول جيد نسبياً
- يوجد تغير محدود جداً في سلوك معيشة العاملين

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (3.3.3) المستوى الثاني – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين سيئ إلى حدٍ ما
- مستوى الرواتب في الشركة منخفض إلى حدٍ ما
- دوام العاملين مزعج و يتعدى ال 8 ساعات في معظم الأحيان

- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين سيئة إلى حدٍ ما، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- توجد شكوك هامة نوعاً ما حول خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية بشكل كبير
- غياب تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات بشكل هام نسبياً (الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين موظفين بشكل هام نسبياً في مواقع حساسة بناءً على صلة القرابة مع المالك أو الإدارة ودون أن تتوفر لديهم الدراية العلمية اللازمة
- يوجد ضعف هام إلى حدٍ ما في رقابة الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- يوجد ضعف هام إلى حدٍ ما في كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات
- وجود قدر هام إلى حدٍ ما من النقد السائل بشكل متاح
- وجود وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد وبشكل هام إلى حدٍ ما
- تدني المعرفة المحاسبية لدى الإدارة وارتفاعها لدى قسم المحاسبة بشكل هام نسبياً
- وجود إهمال هام نسبياً فيما يتعلق بالحاجة إلى نظام حماية أو إلى تقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول
- إهمال إجراءات الرقابة الداخلية بشكل هام نسبياً على اختلاس الأصول من خلال تخطي إجراءات الرقابة الحالية، أو من خلال الفشل في تصحيح الضعف في إجراءات الرقابة المعروفة
- وجو تغيير ملحوظ نسبياً في سلوك معيشة موظف أو أكثر بشكل غير اعتيادي

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (2.3.3) المستوى الثاني – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين سيئ إلى حدٍ ما
- مستوى الرواتب في الشركة منخفض إلى حدٍ ما
- دوام العاملين مزعج و يتعدى ال 8 ساعات في معظم الأحيان
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين سيئة إلى حدٍ ما، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- توجد شكوك هامة نوعاً ما حول خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية بشكل كبير

- غياب تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات بشكل هام نسبياً (الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين موظفين بشكل هام نسبياً في مواقع حساسة بناءً على صلة القرابة مع المالك أو الإدارة ودون أن تتوفر لديهم الدراية العلمية اللازمة
- يوجد ضعف هام إلى حدٍ ما في رقابة الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- يوجد ضعف هام إلى حدٍ ما في كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات
- وجود قدر هام إلى حدٍ ما من النقد السائل بشكل متاح
- وجود وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد وبشكل هام إلى حدٍ ما
- تدني المعرفة المحاسبية لدى الإدارة وارتفاعها لدى قسم المحاسبة بشكل هام نسبياً
- نظام حماية وتقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول جيد إلى حدٍ ما
- الاهتمام بإجراءات الرقابة الداخلية على اختلاس الأصول جيد نسبياً
- يوجد تغير محدود جداً في سلوك معيشة العاملين

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (3.2.3) المستوى الثاني – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين سيئ إلى حدٍ ما
- مستوى الرواتب في الشركة منخفض إلى حدٍ ما
- دوام العاملين مزعج و يتعدى ال 8 ساعات في معظم الأحيان
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين سيئة إلى حدٍ ما، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية جيدة إلى حدٍ ما
- يتم مراعاة تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات في معظم الأحيان (الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين العاملين يتم بناء على الكفاءة والخبرة في معظم الأحيان
- توجد رقابة مقبولة نسبياً من قبل الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات مقبولة نسبياً

- لا يوجد نقد سائل بشكل متاح في معظم الأحيان
- لا يوجد إلى حدٍ ما وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد
- المعرفة المحاسبية لدى الإدارة مرتفعة نسبياً
- وجود إهمال هام نسبياً فيما يتعلق بالحاجة إلى نظام حماية أو إلى تقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول
- إهمال إجراءات الرقابة الداخلية بشكل هام نسبياً على اختلاس الأصول من خلال تخطي إجراءات الرقابة الحالية، أو من خلال الفشل في تصحيح الضعف في إجراءات الرقابة المعروفة
- وجو تغيير ملحوظ نسبياً في سلوك معيشة موظف أو أكثر بشكل غير اعتيادي

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (3.3.2) المستوى الثاني – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين جيد نسبياً
- مستوى الرواتب في الشركة فوق المتوسط
- دوام العاملين مريح نسبياً ولا يتعدى ال 8 ساعات إلا في بعض الأوقات المحدودة
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين جيدة نوعاً ما، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- توجد شكوك هامة نوعاً ما حول خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية بشكل كبير
- غياب تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات بشكل هام نسبياً (الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين موظفين بشكل هام نسبياً في مواقع حساسة بناءً على صلة القرابة مع المالك أو الإدارة ودون أن تتوفر لديهم الدراية العلمية اللازمة
- يوجد ضعف هام إلى حدٍ ما في رقابة الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- يوجد ضعف هام إلى حدٍ ما في كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات
- وجود قدر هام إلى حدٍ ما من النقد السائل بشكل متاح
- وجود وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد وبشكل هام إلى حدٍ ما
- تدني المعرفة المحاسبية لدى الإدارة وارتفاعها لدى قسم المحاسبة بشكل هام نسبياً
- وجود إهمال هام نسبياً فيما يتعلق بالحاجة إلى نظام حماية أو إلى تقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول

- إهمال إجراءات الرقابة الداخلية بشكل هام نسبياً على اختلاس الأصول من خلال تخطي إجراءات الرقابة الحالية، أو من خلال الفشل في تصحيح الضعف في إجراءات الرقابة المعروفة
- وجو تغيير ملحوظ نسبياً في سلوك معيشة موظف أو أكثر بشكل غير اعتيادي

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (3.3.3) المستوى الثالث – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين سيئ إلى حدٍ ما
- مستوى الرواتب في الشركة منخفض إلى حدٍ ما
- دوام العاملين مزعج و يتعدى ال 8 ساعات في معظم الأحيان
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين سيئة إلى حدٍ ما، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- توجد شكوك هامة نوعاً ما حول خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية بشكل كبير
- غياب تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات بشكل هام نسبياً (الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين موظفين بشكل هام نسبياً في مواقع حساسة بناءً على صلة القرابة مع المالك أو الإدارة ودون أن تتوفر لديهم الدراية العلمية اللازمة
- يوجد ضعف هام إلى حدٍ ما في رقابة الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- يوجد ضعف هام إلى حدٍ ما في كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات
- وجود قدر هام إلى حدٍ ما من النقد السائل بشكل متاح
- وجود وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد وبشكل هام إلى حدٍ ما
- تدني المعرفة المحاسبية لدى الإدارة وارتفاعها لدى قسم المحاسبة بشكل هام نسبياً
- وجود إهمال هام نسبياً فيما يتعلق بالحاجة إلى نظام حماية أو إلى تقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول
- إهمال إجراءات الرقابة الداخلية بشكل هام نسبياً على اختلاس الأصول من خلال تخطي إجراءات الرقابة الحالية، أو من خلال الفشل في تصحيح الضعف في إجراءات الرقابة المعروفة
- وجو تغيير ملحوظ نسبياً في سلوك معيشة موظف أو أكثر بشكل غير اعتيادي

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (4.3.3) المستوى الثالث – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين سيئ إلى حدٍ ما
- مستوى الرواتب في الشركة منخفض إلى حدٍ ما
- دوام العاملين مزعج و يتعدى ال 8 ساعات في معظم الأحيان
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين سيئة إلى حدٍ ما، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- توجد شكوك هامة نوعاً ما حول خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية بشكل كبير
- غياب تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات بشكل هام نسبياً (الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين موظفين بشكل هام نسبياً في مواقع حساسة بناءً على صلة القرابة مع المالك أو الإدارة ودون أن تتوفر لديهم الدراية العلمية اللازمة
- يوجد ضعف هام إلى حدٍ ما في رقابة الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- يوجد ضعف هام إلى حدٍ ما في كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات
- وجود قدر هام إلى حدٍ ما من النقد السائل بشكل متاح
- وجود وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد وبشكل هام إلى حدٍ ما
- تدني المعرفة المحاسبية لدى الإدارة وارتفاعها لدى قسم المحاسبة بشكل هام نسبياً
- وجود إهمال كبير فيما يتعلق بالحاجة إلى نظام حماية أو إلى تقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول
- وجود إهمال كبير لإجراءات الرقابة الداخلية على اختلاس الأصول من خلال تخطي إجراءات الرقابة الحالية، أو من خلال الفشل في تصحيح الضعف في إجراءات الرقابة المعروفة
- وجود تغيير كبير في سلوك معيشة موظف أو أكثر بشكل غير اعتيادي

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (3.4.3) المستوى الثالث – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين سيئ إلى حدٍ ما
- مستوى الرواتب في الشركة منخفض إلى حدٍ ما
- دوام العاملين مزعج و يتعدى ال 8 ساعات في معظم الأحيان
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين سيئة إلى حدٍ ما، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- تدني مستوى خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية بشكل كبير
- غياب تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات بشكل مطلق(الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين موظفين في مواقع حساسة بناءً على صلة القرابة مع المالك أو الإدارة ودون أن تتوفر لديهم الدراية العلمية اللازمة
- عدم وجود رقابة مناسبة من قبل الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- عدم كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات
- وجود قدر كبير من النقد السائل بشكل متاح
- وجود وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد وبشكل كبير
- تدني المعرفة المحاسبية لدى الإدارة وارتفاعها لدى قسم المحاسبة
- وجود إهمال هام نسبياً فيما يتعلق بالحاجة إلى نظام حماية أو إلى تقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول
- إهمال إجراءات الرقابة الداخلية بشكل هام نسبياً على اختلاس الأصول من خلال تخطي إجراءات الرقابة الحالية، أو من خلال الفشل في تصحيح الضعف في إجراءات الرقابة المعروفة
- وجو تغيير ملحوظ نسبياً في سلوك معيشة موظف أو أكثر بشكل غير اعتيادي

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (3.3.4) المستوى الثالث – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين سيئ جداً

- مستوى الرواتب في الشركة منخفض إلى حدٍ كبير
- دوام العاملين سيء بشكل كبير و يتعدى ال 8 ساعات
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين سيئة جداً، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- توجد شكوك هامة نوعاً ما حول خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية بشكل كبير
- غياب تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات بشكل هام نسبياً (الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين موظفين بشكل هام نسبياً في مواقع حساسة بناءً على صلة القرابة مع المالك أو الإدارة ودون أن تتوفر لديهم الدراية العلمية اللازمة
- يوجد ضعف هام إلى حدٍ ما في رقابة الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- يوجد ضعف هام إلى حدٍ ما في كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات
- وجود قدر هام إلى حدٍ ما من النقد السائل بشكل متاح
- وجود وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد وبشكل هام إلى حدٍ ما
- تدني المعرفة المحاسبية لدى الإدارة وارتفاعها لدى قسم المحاسبة بشكل هام نسبياً
- وجود إهمال هام نسبياً فيما يتعلق بالحاجة إلى نظام حماية أو إلى تقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول
- إهمال إجراءات الرقابة الداخلية بشكل هام نسبياً على اختلاس الأصول من خلال تخطي إجراءات الرقابة الحالية، أو من خلال الفشل في تصحيح الضعف في إجراءات الرقابة المعروفة
- وجو تغيير ملحوظ نسبياً في سلوك معيشة موظف أو أكثر بشكل غير اعتيادي

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (4.4.4) – المستوى الثالث – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين سيئ جداً
- مستوى الرواتب في الشركة منخفض إلى حدٍ كبير
- دوام العاملين سيء بشكل كبير و يتعدى ال 8 ساعات
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين سيئة جداً، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها

- تدني مستوى خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية بشكل كبير
- غياب تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات بشكل مطلق(الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين موظفين في مواقع حساسة بناءً على صلة القرابة مع المالك أو الإدارة ودون أن تتوفر لديهم الدراية العلمية اللازمة
- عدم وجود رقابة مناسبة من قبل الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- عدم كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات
- وجود قدر كبير من النقد السائل بشكل متاح
- وجود وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد وبشكل كبير
- تدني المعرفة المحاسبية لدى الإدارة وارتفاعها لدى قسم المحاسبة
- وجود إهمال كبير فيما يتعلق بالحاجة إلى نظام حماية أو إلى تقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول
- وجود إهمال كبير لإجراءات الرقابة الداخلية على اختلاس الأصول من خلال تخطي إجراءات الرقابة الحالية، أو من خلال الفشل في تصحيح الضعف في إجراءات الرقابة المعروفة
- وجود تغيير كبير في سلوك معيشة موظف أو أكثر بشكل غير اعتيادي

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (3.4.4) المستوى الثالث – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين سيئ جداً
- مستوى الرواتب في الشركة منخفض إلى حدٍ كبير
- دوام العاملين سيء بشكل كبير و يتعدى ال 8 ساعات
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين سيئة جداً، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- تدني مستوى خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية بشكل كبير
- غياب تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات بشكل مطلق(الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)

- تعيين موظفين في مواقع حساسة بناءً على صلة القرابة مع المالك أو الإدارة ودون أن تتوفر لديهم الدراية العلمية اللازمة
- عدم وجود رقابة مناسبة من قبل الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- عدم كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات
- وجود قدر كبير من النقد السائل بشكل متاح
- وجود وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد وبشكل كبير
- تدني المعرفة المحاسبية لدى الإدارة وارتفاعها لدى قسم المحاسبة
- وجود إهمال هام نسبياً فيما يتعلق بالحاجة إلى نظام حماية أو إلى تقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول
- إهمال إجراءات الرقابة الداخلية بشكل هام نسبياً على اختلاس الأصول من خلال تخطي إجراءات الرقابة الحالية، أو من خلال الفشل في تصحيح الضعف في إجراءات الرقابة المعروفة
- وجو تغيير ملحوظ نسبياً في سلوك معيشة موظف أو أكثر بشكل غير اعتيادي

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (4.3.4) المستوى الثالث – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين سيئ جداً
- مستوى الرواتب في الشركة منخفض إلى حدٍ كبير
- دوام العاملين سيء بشكل كبير و يتعدى ال 8 ساعات
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين سيئة جداً، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- توجد شكوك هامة نوعاً ما حول خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية بشكل كبير
- غياب تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات بشكل هام نسبياً (الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين موظفين بشكل هام نسبياً في مواقع حساسة بناءً على صلة القرابة مع المالك أو الإدارة ودون أن تتوفر لديهم الدراية العلمية اللازمة
- يوجد ضعف هام إلى حدٍ ما في رقابة الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- يوجد ضعف هام إلى حدٍ ما في كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات

- وجود قدر هام إلى حدٍ ما من النقد السائل بشكل متاح
- وجود وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد وبشكل هام إلى حدٍ ما
- تدني المعرفة المحاسبية لدى الإدارة وارتفاعها لدى قسم المحاسبة بشكل هام نسبياً
- وجود إهمال كبير فيما يتعلق بالحاجة إلى نظام حماية أو إلى تقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول
- وجود إهمال كبير لإجراءات الرقابة الداخلية على اختلاس الأصول من خلال تخطي إجراءات الرقابة الحالية، أو من خلال الفشل في تصحيح الضعف في إجراءات الرقابة المعروفة
- وجود تغيير كبير في سلوك معيشة موظف أو أكثر بشكل غير اعتيادي

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

الحالة (4.4.3) المستوى الثالث – (الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة) – (الضغوط – الفرص – المبررات/الاتجاهات)

تم تعيينكم لمراجعة حسابات إحدى شركات تجارة الشرائح الإلكترونية العاملة في السوق السورية. وخلال تنفيذكم لإجراءات المراجعة تبين لكم ما يلي:

- الوضع المالي الشخصي للموظفين والمديرين سيئ إلى حدٍ ما
- مستوى الرواتب في الشركة منخفض إلى حدٍ ما
- دوام العاملين مزعج و يتعدى ال 8 ساعات في معظم الأحيان
- علاقة الشركة والإدارة مع العاملين سيئة إلى حدٍ ما، خاصة مع أولئك القادرين على على الوصول إلى النقد أو أي أصول أخرى يسهل اختلاسها
- تدني مستوى خبرة وأخلاقية فريق الرقابة الداخلية بشكل كبير
- غياب تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات بشكل مطلق(الفصل بين من يتخذ القرار، من يسجل أثره المالي، من يحتفظ بالأصل المتأثر بالقرار، ومن ينفذ عملية الجرد على هذا الأصل)
- تعيين موظفين في مواقع حساسة بناءً على صلة القرابة مع المالك أو الإدارة ودون أن تتوفر لديهم الدراية العلمية اللازمة
- عدم وجود رقابة مناسبة من قبل الإدارة على العاملين المسؤولين عن الأصول
- عدم كفاية نظام الصلاحيات والموافقات على العمليات
- وجود قدر كبير من النقد السائل بشكل متاح
- وجود وحدات مخزون صغيرة الحجم وذات قيمة كبيرة وسهلة التحويل للنقد وبشكل كبير
- تدني المعرفة المحاسبية لدى الإدارة وارتفاعها لدى قسم المحاسبة
- وجود إهمال كبير فيما يتعلق بالحاجة إلى نظام حماية أو إلى تقليل المخاطر المتعلقة باختلاس الأصول

- وجود إهمال كبير لإجراءات الرقابة الداخلية على اختلاس الأصول من خلال تخطي إجراءات الرقابة الحالية، أو من خلال الفشل في تصحيح الضعف في إجراءات الرقابة المعروفة
- وجود تغيير كبير في سلوك معيشة موظف أو أكثر بشكل غير اعتيادي

منخفض	منخفض إلى حدٍ ما	متوسط	مرتفع إلى حدٍ ما	مرتفع

القسم الثالث:

بناءً على خبرتكم يرجى بيان رأيكم بما يلي:

- المراجع الخارجي السوري مؤهل علمياً بما يكفل إنجازه لواجباته بالصورة المثلى.

غير موافق	غير موافق إلى حدٍ ما	محايد	موافق إلى حدٍ ما	موافق

- المراجع الخارجي السوري يحافظ على متطلبات التدريب المستمر

غير موافق	غير موافق إلى حدٍ ما	محايد	موافق إلى حدٍ ما	موافق

- نواحي ضعف الأداء لدى المراجع السوري يمكن أن تعوقه عن كشف الغش في الشركة موضع المراجعة

غير موافق	غير موافق إلى حدٍ ما	محايد	موافق إلى حدٍ ما	موافق

- من الممكن أن تستغل إدارة الشركة موضع المراجعة نواحي ضعف الأداء السابقة بغرض ارتكاب الغش.

غير موافق	غير موافق إلى حدٍ ما	محايد	موافق إلى حدٍ ما	موافق

الملحق رقم (2)

Abdulruhman Alhares <abdulalhares@gmail.com>

عدد المحاسبين القانونيين

Association Of Syrian Certified Accounta Sun, Dec 29, 2013 at 12:27 PM
.. <ascasy2@hotmail.com>
To: Abdulruhman Alhares <abdulalhares@gmail.com>

السائل الكريم بعد التحية

العدد الإجمالي للمحاسبين القانونيين المسجلين في الجمعية، (3385)
والعدد الإجمالي للمحاسبين المرخصين بموجب القانون 33 (723) + (12) شركات مهنية
مع التحيات
أسماء

Date: Sat, 28 Dec 2013 02:07:03 +0200 <
Subject: Fwd: عدد المحاسبين القانونيين <
From: abdulalhares@gmail.com <
To: ascasy2@hotmail.com <
[Quoted text hidden]

ملحق رقم (3)

اختبار الارتباط بين الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية ومؤشرات عوامل الضغوط والفرص والمبررات/الاتجاهات

اختبار سبيرمان للارتباط

Correlations

			FS	pre2	opp2	jus2
Spearman's rho	FS	Correlation Coefficient	1.000	.803**	.800**	.776**
		Sig. (2-tailed)	.	.000	.000	.000
		N	309	309	309	309
	pre2	Correlation Coefficient	.803**	1.000	.731**	.774**
		Sig. (2-tailed)	.000	.	.000	.000
		N	309	309	309	309
	opp2	Correlation Coefficient	.800**	.731**	1.000	.738**
		Sig. (2-tailed)	.000	.000	.	.000
		N	309	309	309	309
	jus2	Correlation Coefficient	.776**	.774**	.738**	1.000
		Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.
		N	309	309	309	309

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

اختبار بيرسون للارتباط

Correlations

		FS	pre2	opp2	jus2
FS	Pearson Correlation	1	.799**	.795**	.761**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	309	309	309	309
pre2	Pearson Correlation	.799**	1	.714**	.766**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
	N	309	309	309	309
opp2	Pearson Correlation	.795**	.714**	1	.727**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
	N	309	309	309	309
jus2	Pearson Correlation	.761**	.766**	.727**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	309	309	309	309

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

اختبار الارتباط الجزئي

(الارتباط الجزئي بين الضغوط والغش الناتج عن تحريف التقارير المالية)

Correlations

Control Variables			FS	pre2
opp2 & jus2	FS	Correlation	1.000	.413
		Significance (2-tailed)	.	.000
		df	0	305
	pre2	Correlation	.413	1.000
		Significance (2-tailed)	.000	.
		df	305	0

(الارتباط الجزئي بين الفرص والغش الناتج عن تحريف التقارير المالية)

Correlations

Control Variables			FS	opp2
jus2 & pre2	FS	Correlation	1.000	.448
		Significance (2-tailed)	.	.000
		df	0	305
	opp2	Correlation	.448	1.000
		Significance (2-tailed)	.000	.
		Df	305	0

(الارتباط الجزئي بين المبررات/الاتجاهات والغش الناتج عن تحريف التقارير المالية)

Correlations

Control Variables			FS	jus2
pre2 & opp2	FS	Correlation	1.000	.222
		Significance (2-tailed)	.	.000
		Df	0	305
	jus2	Correlation	.222	1.000
		Significance (2-tailed)	.000	.
		Df	305	0

ملحق رقم (4)

اختبار الارتباط بين الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة ومؤشرات عوامل الضغوط والفرص والمبررات/الاتجاهات

اختبار سبيرمان للارتباط

Correlations

			AS	pre3	opp3	jus3
Spearman's rho	AS	Correlation Coefficient	1.000	.781**	.797**	.803**
		Sig. (2-tailed)	.	.000	.000	.000
		N	309	309	309	309
	pre3	Correlation Coefficient	.781**	1.000	.734**	.717**
		Sig. (2-tailed)	.000	.	.000	.000
		N	309	309	309	309
	opp3	Correlation Coefficient	.797**	.734**	1.000	.736**
		Sig. (2-tailed)	.000	.000	.	.000
		N	309	309	309	309
	jus3	Correlation Coefficient	.803**	.717**	.736**	1.000
		Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.
		N	309	309	309	309

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

اختبار بيرسون للارتباط

Correlations

		AS	pre3	opp3	jus3
AS	Pearson Correlation	1	.771**	.789**	.794**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	309	309	309	309
pre3	Pearson Correlation	.771**	1	.717**	.694**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
	N	309	309	309	309
opp3	Pearson Correlation	.789**	.717**	1	.718**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
	N	309	309	309	309
jus3	Pearson Correlation	.794**	.694**	.718**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	309	309	309	309

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

اختبار الارتباط الجزئي

(الارتباط الجزئي بين الضغوط والغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة)

Correlations

Control Variables			AS	pre3
opp3 & jus3	AS	Correlation	1.000	.361
		Significance (2-tailed)	.	.000
		Df	0	305
	pre3	Correlation	.361	1.000
		Significance (2-tailed)	.000	.
		Df	305	0

(الارتباط الجزئي بين الفرص والغش الناتج عن تحريف التقارير المالية)

Correlations

Control Variables			AS	opp3
jus3 & pre3	AS	Correlation	1.000	.382
		Significance (2-tailed)	.	.000
		Df	0	305
	opp3	Correlation	.382	1.000
		Significance (2-tailed)	.000	.
		Df	305	0

(الارتباط الجزئي بين المبررات/الاتجاهات والغش الناتج عن تحريف التقارير المالية)

Correlations

Control Variables			AS	jus3
pre3 & opp3	AS	Correlation	1.000	.436
		Significance (2-tailed)	.	.000
		Df	0	305
	jus3	Correlation	.436	1.000
		Significance (2-tailed)	.000	.
		Df	305	0

ملحق رقم (5)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد – المتغير التابع: الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	jus2, opp2, pre2	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: FS

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.868[a]	.754	.751	.679	.754	310.924	3	305	.000	2.129

a. Predictors: (Constant), jus2, opp2, pre2

b. Dependent Variable: FS

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	430.414	3	143.471	310.924	.000[a]
	Residual	140.738	305	.461		
	Total	571.152	308			

a. Predictors: (Constant), jus2, opp2, pre2

b. Dependent Variable: FS

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	(Constant)	-.495	.117		-4.244	.000	-.724	-.265					
	pre2	.525	.066	.375	7.924	.000	.395	.656	.799	.413	.225	.361	2.771
	opp2	.552	.063	.387	8.750	.000	.428	.676	.795	.448	.249	.412	2.426
	jus2	.276	.069	.192	3.983	.000	.140	.413	.761	.222	.113	.347	2.883

ملحق رقم (6)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد – المتغير التابع: الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	jus3, pre3, opp3	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: AS

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.874[a]	.765	.762	.632	.765	330.494	3	305	.000	2.046

a. Predictors: (Constant), jus3, pre3, opp3

b. Dependent Variable: AS

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	395.936	3	131.979	330.494	.000[a]
	Residual	121.798	305	.399		
	Total	517.735	308			

a. Predictors: (Constant), jus3, pre3, opp3

b. Dependent Variable: AS

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	(Constant)	-.544	.113		-4.830	.000	-.765	-.322					
	pre3	.399	.059	.290	6.754	.000	.283	.515	.771	.361	.188	.420	2.383
	opp3	.432	.060	.320	7.224	.000	.314	.550	.789	.382	.201	.392	2.549
	jus3	.491	.058	.363	8.457	.000	.377	.606	.794	.436	.235	.418	2.393

a. Dependent Variable: AS

ملحق رقم (7)

تكرارات السؤال المتعلق بالتأهيل العلمي لمراجع الحسابات السوري

syrian auditor qualification

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not agree	20	19.4	19.4	19.4
	some how not agree	34	33.0	33.0	52.4
	nuteral	12	11.7	11.7	64.1
	some how agree	26	25.2	25.2	89.3
	agree	11	10.7	10.7	100.0
	Total	103	100.0	100.0	

تكرارات السؤال المتعلق بمدى محافظة المراجع السوري على متطلبات التدريب المستمر

syrian auditor continues improvement

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not agree	27	26.2	26.2	26.2
	some how not agree	29	28.2	28.2	54.4
	nuteral	23	22.3	22.3	76.7
	some how agree	21	20.4	20.4	97.1
	agree	3	2.9	2.9	100.0
	Total	103	100.0	100.0	

تكرارات السؤال المتعلق بما إذا كانت نواحي ضعف الأداء لدى المراجع السوري يمكن أن تعوقه عن كشف الغش

syrian auditor weaknsses

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not agree	4	3.9	3.9	3.9
	some how not agree	7	6.8	6.8	10.7
	nuteral	15	14.6	14.6	25.2
	some how agree	43	41.7	41.7	67.0
	agree	34	33.0	33.0	100.0
	Total	103	100.0	100.0	

تكرارات السؤال المتعلق بما إذا كانت نواحي قصور أداء المراجع السوري يمكن أن تشكل فرصة يتم استغلالها من قبل إدارة الشركة موضع المراجعة بغرض ارتكاب الغش

management could exploit auditor weaknsses

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not agree	3	2.9	2.9	2.9
	some how not agree	5	4.9	4.9	7.8
	nuteral	13	12.6	12.6	20.4
	some how agree	45	43.7	43.7	64.1
	agree	37	35.9	35.9	100.0
	Total	103	100.0	100.0	

ملحق رقم (8)

رتب بيانات المستجيبين الموزعة تبعاً لخبرتهم السابقة في كشف الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية

Ranks

	exfs	N	Mean Rank	Sum of Ranks
syrian auditor qualification	1	80	47.43	3794.00
	2	23	67.91	1562.00
	Total	103		
syrian auditor continues improvement	1	80	45.78	3662.00
	2	23	73.65	1694.00
	Total	103		
syrian auditor weaknsses	1	80	52.19	4175.50
	2	23	51.33	1180.50
	Total	103		
management could exploit auditor weaknsses	1	80	52.31	4185.00
	2	23	50.91	1171.00
	Total	103		

اختبار Mann–Whitney لبيانات المستجيبين الموزعة تبعاً لخبرتهم السابقة في كشف الغش الناتج عن تحريف التقارير المالية

Test Statistics[a]

	syrian auditor qualification	syrian auditor continues improvement	syrian auditor weaknsses	management could exploit auditor weaknsses
Mann-Whitney U	554.000	422.000	904.500	895.000
Wilcoxon W	3794.000	3662.000	1180.500	1171.000
Z	-2.993	-4.067	-.130	-.212
Asymp. Sig. (2-tailed)	.003	.000	.896	.832

a. Grouping Variable: exfs

ملحق رقم (9)

رتب بيانات المستجيبين الموزعة تبعاً لخبرتهم السابقة في كشف الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة

Ranks

	exas	N	Mean Rank	Sum of Ranks
syrian auditor qualification	1	76	48.86	3713.00
	2	27	60.85	1643.00
	Total	103		
syrian auditor continues improvement	1	76	47.76	3630.00
	2	27	63.93	1726.00
	Total	103		
syrian auditor weaknsses	1	76	52.89	4019.50
	2	27	49.50	1336.50
	Total	103		
management could exploit auditor weaknsses	1	76	53.14	4039.00
	2	27	48.78	1317.00
	Total	103		

اختبار Mann–Whitney لبيانات المستجيبين الموزعة تبعاً لخبرتهم السابقة في كشف الغش الناتج عن اختلاس أصول الشركة

Test Statistics[a]

	syrian auditor qualification	syrian auditor continues improvement	syrian auditor weaknsses	management could exploit auditor weaknsses
Mann-Whitney U	787.000	704.000	958.500	939.000
Wilcoxon W	3713.000	3630.000	1336.500	1317.000
Z	-1.851	-2.490	-.537	-.700
Asymp. Sig. (2-tailed)	.064	.013	.591	.484

a. Grouping Variable: exas

Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education
Tishreen University
Faculty of Economics
Accounting Department

The Impact of Pressures Opportunities and Rationalizations Indicators on the Measurement of fraud in The Syrian Audit Environment Empirical study

A Dissertation Prepared to get
the PHD Degree in Accounting
Accounting Department
Faculty of Economics

Prepared by Student

Abdulruhman Omar Alhares

Supervised by

MAIN SUPERVISOR

Ph.D. Maher Alamin

ASSISTANT PROFESSOR IN
TISHREEN UNIVERSITY \ ACCOUNTING DEP

ASSOCIATE SUPERVISOR

Ph.D. Mohamad Albahloul

ASSISTANT PROFESSOR IN
TISHREEN UNIVERSITY \ ACCOUNTING DEP

Year of study : 2014